



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم
تخصص علوم اقتصادية

تحت عنوان

تأثير الهجرة الدولية على التبادل التجاري الدولي بين دول المصدر ودول الاستقبال

دراسة قياسية على الجزائر كدولة مصدر (1990-2015)

إشراف
أ.د. عبد الوهاب شمام

إعداد الطالبة
عائشة خلوفي

لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة سطيف 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د. صالح صالح
مشرفاً ومقرراً	جامعة قسنطينة 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الوهاب شمام
عضواً مناقشاً	جامعة أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ.د. زبير عياش
عضواً مناقشاً	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. رايح بلعباس
عضواً مناقشاً	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضر - أ.	د. نصر الدين ساري
عضواً مناقشاً	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضر - أ.	د. سمراء دومي

تأثير الهجرة الدولية على التبادل التجاري الدولي بين دول المصدّر ودول الاستقبال
دراسة قياسية على الجزائر كدولة مصدّر

الوطن هو ذلك المكان الذي تُحفظ فيه كرامتي ويكون فيه معاشي

لاجئ سوري

إهداء

إلى كل إنسان متمسك بالأمل على رغم عيشه في وطن مغدور به

عائشة خلوفي

شكر وعرفان

احمد الله عز وجل واشكره جزيل الشكر على توفيقه وعونه لي لإتمام هذا العمل، بعد ذلك اشكر كل من:

- الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب شمام على جميع نصائحه وإرشاداته التي قدمها لي؛

- الأساتذة الكرام: الدكتور عبد الحق لفيلف من المركز الجامعي -ميلة-، الدكتور سمير جلطي من جامعة معسكر، الأستاذ محمد سهلي من جامعة الاغواط على كل ما قدموه لي من عون وإتمام هذا العمل.

مقدمة

تمهيد

تعتبر هجرة السكان والأيدي العاملة ظاهرة قديمة وقد عرفتها البشرية منذ قرون، إذ شهدت المجتمعات البشرية منذ القديم العديد من الهجرات البشرية فردية كانت أو جماعية، متعددة في ذلك في أسبابها من مجتمع إلى آخر وحتى من فرد إلى آخر تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي يعيشونها.

إن هذه الحركة البشرية لم تنقطع بل استمرت حتى الآن، وقد ازدادت أيضا في الوقت الحاضر نتيجة للعديد من المؤثرات والتحولت، ولقد أدت التحولات التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية، فقد فاق عدد المهاجرين الدوليين عام 1960 عدد 75 مليون مهاجر على الصعيد العالمي ليصل عام 1990 إلى حوالي 140 مليون مهاجر و150 مليون مهاجر عام 2000 ليبلغ عام 2015 حوالي 244 مليون مهاجر دولي، واتسمت هذه الحركة بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة الأقل نمو إلى البلدان الصناعية الأكثر نمو، إذ بلغت حصة أوروبا من عدد المهاجرين الدوليين عام 2015 حوالي 32% من إجمالي العدد المهاجرين، أمريكا الشمالية 22%، آسيا 30%، إفريقيا 9%، أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي 4%، و3% الأخرى إلى باقي بقاع العالم.

ودلت العديد من الدراسات التحليلية والتجريبية على تضافر عوامل عدة لإنماء طاقة الهجرة الدولية من أهمها الزيادة الهائلة في عدد السكان خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كما لعبت التقنية الجديدة والتطور التكنولوجي في وسائل النقل والمواصلات دورا كبيرا في تسهيل هذه الحركة، فضلا عن الفوارق الاقتصادية بين دول العالم خاصة فيما يتعلق بالأجور.

إن الاهتمام بحركة الهجرة الدولية منصبا بالأساس من النظرة إلى أن الرأسمال البشري (باعتباره احد عناصر الإنتاج الأساسية) يتحرك كمنظيره الرأسمال المادي باتجاه المناطق ذات الإنتاجية الأكثر والدخل الأعلى، ولأن دول العالم غير متساوية في إمكاناتها المادية والبشرية، يمكنها حسب النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية، أن تحقق نوع من التوازن والتوظيف الأمثل لإمكاناتها الإنتاجية المتاحة بإنتاجية أعلى، بحيث يكون لكل دولة ميزة إنتاج وتصدير المنتج الذي يتطلب إنتاجه كميات أكبر من العامل الوافر نسبيا فيها، وتستورد المنتج الذي يستعمل في إنتاجه كميات أكبر من العامل النادر نسبيا فيها، ومن الناحية النظرية فإن التداخل الاقتصادي التام بين الدول سيؤدي إلى معادلة أسعار عناصر الإنتاج فيما بينها، ولا يتحقق هذا إلا عبر تجارة حرة دون حركة عناصر الإنتاج، أو عبر حركة عناصر الإنتاج دون تجارة حرة، أو بإنشاء توليفة خاصة فيما بينها.

وبالتمتع قليلا في طبيعة التبادل الدولي للسلع، نجد انه وبطريقة غير مباشرة هو تبادل لعناصر الإنتاج الداخلة في إنتاج هذه السلع، وبالتالي فإن هجرة أو انتقال عنصر العمالة من بلد إلى آخر وما ينجم عنه من نقل هذه

العمالة لرأسهم اللامادي (الاجتماعي والثقافي) المتمثل في عاداتهم التفضيلية للمنتجات المحلية خاصة النهائية والغذائية منها إلى البلد المستقبل لهم، إضافة إلى العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين سكان البلد المستقبل والمهاجرين من جهة والمهاجرين وعلاقاتهم الاجتماعية مع البلد الأم من جهة أخرى تؤدي إلى خفض تكاليف الأعمال التجارية، نتيجة تلاشي حواجز غير الرسمية للتجارة الدولية كاللغة مثلا، وفهم أفضل لسوق كلا من البلدين ما يؤثر وبشكل عام على طبيعة وحجم التبادل التجاري (صادرات أو واردات) بين البلدين (المصدر للمهاجرين والمستقبل لهم)

وتعتبر الجزائر من الدول المصدرة لطاقة بشرية هائلة إذ انتقل عددها حسب تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 2017 من 930000 مهاجر عام 1990 إلى 1763430 مهاجر عام 2015، يتوزعون عبر مختلف دول العالم خاصة المتقدمة منها حيث تستقطب أوروبا منهم حوالي 80% تليها أمريكا الشمالية بما يفوق 10% ثم بعض الدول العربية بأقل من 5%، ما سمح بتكوين مخزون كبير من الجالية الجزائرية تقيم وتعمل في الخارج، هذه الجاليات مازالت ليومنا هذا مرتبطة بوطنها الأم الجزائر خاصة من الناحية الاجتماعية والذي من المفروض أن تتبعه روابط اقتصادية أيضا حسب المدلول النظري ويظهر هذا بشكل خاص فيما هو شائع بمسألة تحويلات المهاجرين، إلا انه هناك وجه آخر للارتباط الاقتصادي بين بلد الاستقبال وبلد الأصل للمهاجر، يظهر من خلال قدرة هذا الأخير في تعزيز التبادل التجاري بين الدول المعنية بواسطة ما يملكه المهاجر وما يكسبه من رأسمال اجتماعي وثقافي.

أولا: إشكالية البحث

من خلال الطرح السابق وفي إطار أهداف الدراسة، فإن الإشكالية التي يُسعى لمعالجتها في هذا البحث تكمن في السؤال التالي:

ما مدى تأثير هجرة الجزائريين نحو الخارج على التبادل التجاري للجزائر مع الدول المستقبلية لهم خلال

الفترة (1990-2015)؟

ومن أجل الوصول إلى إجابة موضوعية، لابد من تسليط الضوء على مجموعة من الأسئلة:

- هل للمهاجر الجزائري دور في الرفع من واردات الجزائر من بلد استقباله؟
- هل ساهم المهاجر الجزائري في تعزيز صادرات بلده نحو بلد استقباله؟
- ما نوع العلاقة التي تربط الهجرة الخارجية الجزائرية بالتبادل التجاري الخارجي للجزائر؟

ثانيا: فروض البحث

- يؤثر المهاجر الجزائري ايجابيا على واردات بلده من خلال مساهمته في الرفع من حجمها من بلد استقباله؛
- لا يؤثر المهاجر الجزائري على صادرات بلده نحو بلد الاستقبال؛
- بما أن المهاجر الجزائري كانت له القدرة في خلق تبادل تجاري بين الجزائر ودول المستقبل له حتى وان كان هذا من جهة الواردات، فيمكن القول أن العلاقة بين الهجرة الخارجية الجزائرية والتبادل التجاري للجزائر مع الدول المستقبلية لمهاجريها هي علاقة تكاملية.

ثالثا: أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية:

- محاولة التطرق إلى موضوع جديد على ساحة الجامعة الجزائرية باعتبار موضوع الهجرة من المواضيع التي لم تنل الحظ الوافر من الدراسة خاصة من الجانب الاقتصادي لها، كما أن ربطه بالتبادل التجاري الدولي يحتاج إلى مزيد من التفصيل والتدقيق على المستوى النظري والتطبيقي خاصة هذا الأخير لان نتائجه لا يمكن تعميمها كون لكل دولة خصائصها؛
- إبراز أهم الأسباب وراء زيادة تدفقات الهجرة الدولية على المستويين الدولي والوطني؛
- دراسة الجانب الاقتصادي لظاهرة الهجرة الدولية، التي غالبا ما تدرس من الجانب النفسي والاجتماعي لها، وهذا من خلال إبراز انعكاسات هذه الظاهرة على دول الأصل ودول الاستقبال والتي تمس غالبا قطاع التجارة الخارجية، سوق العمل، الموازنة العامة؛
- إلقاء الضوء على دور المهاجر في خلق تبادل تجاري بين بلد الأصل وبلد الاستقبال؛
- توضيح العلاقة بين الهجرة الدولية للعمل والتجارة الدولية، وتبيان متى تكون العلاقة تبادلية ومتى تكون العلاقة تكاملية؛
- دراسة اثر الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل الخارجي الجزائري وطبيعة ذلك الأثر وبالتالي الوصول إلى مدى تطابق النتائج المتحصل عليها مع الأدبيات النظرية والدراسة التطبيقية السابقة.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

توجد عدة أسباب وراء اختيار هذا الموضوع ويمكن إيجازها فيما يلي:

- **الدوافع الذاتية:** والتي تتمثل في الميل إلى البحث والدراسة في مجال العوامل المؤثرة على حركة واتجاهات التجارة الدولية، إضافة إلى أن الموضوع يقع ضمن مجال التخصص.
- **الدوافع الموضوعية:** والتي تتمثل أساسا في الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع، كما هذا الأخير هو امتداد لموضوع رسالة الماجستير والذي كان حول التكتلات الاقتصادية وعلاقتها بالتجارة الدولية، حيث وانه أثناء معالجة هذا الموضوع بدءا من تأثير المرحلة الأولى لعملية التكتل على التجارة الدولية والتي تعرف بمنطقة التجارة الحرة أين يتم من خلالها إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما بين الدول الأعضاء، وهذا ينتج عنه ما يعرف بانحراف التجارة خارج الدول الأعضاء، وصولا إلى تأثير مرحلة الاتحاد الجمركي والذي يتم من خلالها وضع تعريف جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء، وهذا ينتج عنه ما يعرف بأثر خلق وتحويل التجارة داخل التكتل، وصولا إلى تأثير مرحلة السوق المشتركة أين يتم من خلالها إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج ومن بينها عنصر العمل هذه العملية تؤثر على التجارة داخل التكتل لكن كيفية التأثير في هاته المرحلة عادة لا يتم توضيحها، انطلاقا من هذه النتيجة انبثق موضوع هذا البحث والذي يتمحور حول تأثير هجرة عنصر العمل الدولية على التبادل التجاري الدولي بين الدول المصدرة والمستقبلة لها.

خامسا: أهمية الموضوع

غالبا ما تكتسب المواضيع المتعلقة باقتصاديات الهجرة أهمية بالغة وهذا لكونها تساعد في رسم السياسات وصناعة القرارات، فلكل بلد خصوصياته الاقتصادية والاجتماعية لذا فلا يمكن تعميم نتائج دراسة معينة على باقي دول العالم، فقد تكون هجرة الأفراد ذات نتائج ايجابية على بلد سلبية على آخر، لذا فان كل منطقة تحتاج لدراسة بذاتها، ويعتبر موضوع ربط هجرة الأفراد بالتجارة الدولية موضوع مهم جدا خاصة وان التجارة الدولية تعتبر احد دعائم الاقتصاد العالمي وأي تأثير عليها سيؤثر بشكل حتمي على معالم الاقتصاد العالمي.

سادسا: منهج وأدوات البحث

لمعالجة موضوع هذا البحث سيتم استخدام المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** وهذا عند الحديث أسباب ظهور الهجرة الدولية وعوامل انتشارها.
- **المنهج التحليلي:** وهذا عند الحديث عن العلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية وذلك من خلال جمع البيانات، تنظيمها، وتحليلها.

أما بالنسبة لأدوات البحث، فقد تم الاعتماد على القياس الاقتصادي وهذا لاختبار العلاقة بين الهجرة الخارجية للجزائر والتبادل التجاري لها من خلال الأساليب الرياضية والإحصائية للقياس الاقتصادي والمطبقة في نموذج الجاذبية، والذي يقوم على فرضية أن هناك علاقة ايجابية بين الهجرة الدولية والتبادل التجاري الدولي. إضافة إلى الاعتماد على الكتب والدراسات العربية والأجنبية التي لها صلة بالموضوع إضافة إلى التقارير والإحصاءات الصادرة عن بعض المنظمات الدولية وبعض مراكز البحث الدولية.

سابعاً: محددات الدراسة

بغرض معالجة الإشكالية وتحقيق أهدافها، فقد تم وضع إطار يحدد مجال الدراسة ويتمثل فيما يلي:

- **المجال الزمني للدراسة:** والمتمثل في الفترة (1990-2015) حيث أن بدايات هاته الفترة شهدت موجة هجرة كبيرة خاصة ما يعرف بهجرة الأدمغة.
- **المجال المكاني للدراسة:** بالنسبة لهذا الأخير فإنه قد تم تحديده في تأثير الهجرة الخارجية للجزائريين على التبادل التجاري بين الجزائر والدول المستقبلية لهم والتي ضمت 55 دولة أغلبها دول أوروبا وأمريكا الشمالية.

ثامناً: الدراسات السابقة

تتمثل الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها بغية تحديد مسار الدراسة الحالية فيما يلي:

1- Samir Djelti, Migration internationale et d'éveloppement en Algérie, PHD thesis, economics and Management faculty, Tlemcen University, Algeria, 2015

عالج البحث موضوع الهجرة الدولية والتنمية في الجزائر، وتم دراسة هذا الموضوع من عدة جوانب شملت تحويلات المهاجرين، عودة المهاجرين، هجرة الأدمغة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات الجزائرية، وهذا بدراستها نظرياً وتطبيقياً، وقد خصص الفصل الثامن من الأطروحة إلى اثر الهجرة الخارجية الجزائرية على الصادرات الجزائرية، وهذا بتطبيق نموذج الجاذبية على الجزائر مع 139 دولة شريكة خلال الفترة 1970-1980-1990-2000، وقد أظهرت النتائج أن هناك تأثير نسبي للهجرة الخارجية للجزائريين على الصادرات، حيث أن ارتفاع عدد المهاجرين بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 1.3%، وقد ارجع صاحب الأطروحة هذا التأثير الضعيف إلى:

- أن اغلب الصادرات الجزائرية من المحروقات، الأمر الذي اضعف دور المهاجر في الرفع من صادرات بلده؛
- عيش ما يعرف ب "الأقدام السوداء" في الجزائر مدة طويلة واندماجهم في المجتمع الجزائري بثقافته وعاداته وتقاليده، اضعف هو الآخر من دور المهاجر الجزائري في الرفع من صادرات بلده.

2- Lamara Hadjou, Does immigration foster the Algerian exports? A static and dynamic analysis, regional science inquiry, Vol .VI, (1), 2014.

تمت معالجة الموضوع بالتطرق في الجانب النظري إلى تاريخ الهجرة الخارجية الجزائرية وخصائصها مع الإشارة إلى واقعها الحالي مع إبراز الأسباب المؤدية إلى تسارعها، أما الجانب التطبيقي للورقة فقد تم التطرق فيه إلى دراسة تأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج الجاذبية لعينة تتكون من 72 دولة، وهذا لعام 1990، عام 2000، عام 2010 أي دراسة كل عام على حدة بعد ذلك تم دراستها لفترة 3 سنوات عن طريق نماذج بانل بعدها تم مقارنة النتائج، وقد كانت كما يلي:

- لا تأثير للهجرة الخارجية الجزائرية على الصادرات الجزائرية على طول أعوام الدراسة، إذ أظهرت النتائج القياسية أن هذا المتغير كان غير معنوي عند أي مستوى من مستويات المعنوية، وقد أرجع صاحب المقال هذا إلى طبيعة الصادرات الجزائرية التي يغلب عليها الربيع البترولي.

3- Samai Haider, The Impact of Emigration on Bilateral Trade Flows of Bangladesh, 2nd International Conference on Humanities, Geography and Economics (ICHGE'2012) Singapore April 28-29, 2012

تمت معالجة الموضوع من خلال التطرق إلى دراسة تاريخ التجارة والهجرة من وإلى بنغلادش وهذا باستخدام وتحليل بيانات منظمة الدولية وتقارير بعض الدول وهذا في الجزء الأول، أما الجزء الثاني فقد تم اختبار العلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية باستخدام نموذج الجاذبية القياسي وتطبيقه على بنغلادش مع 25 بلد شريك وخلال الفترة 1980-2004، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- العلاقة بين تدفقات الهجرة وتدفقات التجارة الثنائية قوية بشكل خاص بين بنغلادش والشركاء التجاريين في الشرق الأوسط وآسيا حيث أن ارتفاع عدد المهاجرين البنغلادشيين في دول الاستقبال ب 1% يؤدي إلى ارتفاع التجارة الثنائية إلى 1.8%؛

- شهدت بنغلادش زيادة نسبة تدفقات التبادل التجاري مع البلدان المستقبلية لمهاجريها خاصة دول الخليج العربي، وهذا بسبب ديناميكية المهاجر البنغلادشي في ربط الأعمال التجارية بين بنغلادش ودول الخليج العربي إضافة إلى عامل تفضيل المنتجات المحلية الذي كان له اثر ايجابي على صادرات بنغلادش إلى هذه الدول؛

- يمكن للدول أن تحدد هي وجهة مهاجريها العمال وهذا بعد دراسة عن أهم الدول التي تعزز الهجرة إليها التبادل التجاري مع البلدان المستقبلية لها، مثل ما تفعله بنغلادش.

4- Nicolas P éridy, The trade-migration relationship: updating the case of France, research paper, the trade creation effect of immigrants: characterising socioeconomic opportunities

arising from linkages between people's and goods' flows inside the MENA region, University of Valencia, Spain, 2011

تمت معالجة الموضوع بالتطرق في الجزء الأول في الورقة إلى بيانات وحقائق حول الهجرة والتجارة والتحويلات المالية لفرنسا خلال العقد الماضي أما الجزء الثاني فكان مخصص لنموذج الجاذبية لاستكشاف العلاقة بين الهجرة والتجارة في فرنسا مع 65 دولة خلال 2001-2010، أين تم تقسيم المهاجرين إلى فئتين المهاجرين من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ومهاجرين من باقي دول العالم، ومن بين النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- هناك علاقة تكاملية بين الهجرة إلى فرنسا والتجارة الخارجية لها مع دول الأصل، حيث أن زيادة عدد المهاجرين ب 10% يؤدي هذا إلى ارتفاع التبادل التجاري الخارجي لفرنسا مع دول الأصل إلى 3%؛
- كان تأثير المهاجرين على الواردات (3.5%) أكبر من الصادرات (3%)، والفرق بين معامل الواردات ومعامل الصادرات يعطينا معامل تأثير قناة التفضيل أي 0.5% أي في فرنسا التأثير السائد هو تأثير المعلومات وكان أغلبها في السلع المتمايزة؛
- يؤثر مهاجري دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى فرنسا على التبادل التجاري لبلداتهم مع فرنسا بنصف ما يؤثر بهم هاجري باقي دول العالم، ويرجع هذا بدرجة كبيرة إلى التشابه الثقافي والمؤسسي الذي بين فرنسا ودول شمال إفريقيا بسبب الرابط الاستعماري إضافة إلى القرب الجغرافي بين فرنسا ودول دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

5- Ahmed F. Ghoneim and Heba El-Deken, Testing the Relationship between Trade and Migration flows: Case Study of Egypt with European Union and Arab Countries, research paper, for the trade creation effect of immigrants conference, University of Valencia, Spain, 2011

تمت معالجة البحث من خلال التطرق في الجزء الأول إلى عرض لأدبيات العلاقة بين الهجرة والتجارة الدولية، وفي الجزء الثاني للمحة عامة عن علاقة الهجرة بالتجارة الدولية في مصر، أما في الجزء الثالث فخصص لعرض وتحليل نتائج نموذج الجاذبية القياسي لاختبار العلاقة بين الهجرة والتجارة الدولية لمصر و 14 بلد شريك خلال الفترة 2001-2010، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- كشفت الدراسة أن المهاجرين المصريين كانت لهم القدرة على خلق التجارة بين مصر والبلدان المستقبلية لهم، حيث أن زيادة عدد المهاجرين بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع التجارة بين مصر والدول العينة إلى 2.4%؛

- أظهرت هذه الدراسة أن الهجرة المصرية عززت التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي من خلال قناة تفضيل المنتجات المحلية (زيادة صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي)، وقناة شبكة الأعمال (زيادة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى مصر)؛

- انحصرت آثار خلق التجارة للعمالة المصرية عند عدد معين من المنتجات وعدد معين من البلدان.

6- Murat Genc & Al, The Impact of Immigration on International Trade: A Meta-Analysis, working paper for International Workshop on Immigration and Economic Growth, Amsterdam School of Economics, University of Amsterdam, 23-24 June 2011.

عاجلت الورقة دراسة تحليلية لتأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية، وهذا من خلال تجميع وتحليل 48 دراسة أسفرت عن 300 تقدير للعلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية وخلال فترات بدأت بعام 1970 بدراسة (1992) D.Gould انتهت في 2000 بدراسة (2000) Tadessa & White، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- زيادة تدفقات هجرة الأفراد نحو البلدان المستقبلية لها تؤدي إلى تعزيز التبادل التجاري بين هذه الدول والبلدان الأصلية للمهاجرين، وتؤكد نتائج هذه الدراسة القياسية أن زيادة عدد المهاجرين بنسبة 1% سنويا أدى إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدان المصدرة والمستقبلة لها بنسبة 1.5%.

- يكون تأثير تدفقات الهجرة الدولية للأفراد على التجارة الدولية في السلع المتجانسة فقط؛

- تعزز تدفقات الهجرة الدولية القدرة التنافسية للبلدان المستقبلية لها من خلال زيادة معروض الأيدي العاملة وانخفاض بذلك التكلفة وبالتالي أسعار المنتجات؛

- يؤثر عامل تفضيل منتجات البلد الأصلي على واردات البلد المستقبل وليس على صادراته؛

- تعمل الصلات المستمرة للمهاجرين مع بلدانهم الأصلية لهم على تطوير القطاع التصديري للبلد المستقبل للمهاجرين وهذا من خلال توفير قاعدة معلومات عن مناخ الأعمال لبلدانهم الأصلية.

7- Hisham Foad, Middle Eastern Assimilation : Migration and Trade to Europe and North America, Topics in Middle Eastern and African Economies Vol. 11, September 2009.

تحاول الورقة الإجابة على السؤال هل تأثير المهاجر على التجارة بين بلده الأصل وبلد استقباله ايجابي دائما؟ أي هل العلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية تكاملية في كل الظروف؟، من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية على مهاجري دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية خلال

1990 و2000، حيث أن المهاجرين إلى الوجهة الثانية (أمريكا الشمالية) عادة ما يكونون اقل عددا وأكثر تعليما مقارنة بالمهاجرين إلى الوجهة الأولى، أين كانت أهم النتائج كما يلي:

- هناك دليل كمي على أن المهاجرين من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أوروبا يحتفظون بصلات تجارية أقوى مع بلدانهم الأصلية (1.84-2.32) من نظرائهم في أمريكا (0.62-1.72)، هذا التأثير هو الأقوى بالنسبة للواردات إلى أوروبا مقارنة بالصادرات، وفي السلع المتميزة (0.524) مقارنة بالمتجانسة (2.72)، مما يشير إلى أن تفضيلات المهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي التي تقود العلاقة بين الهجرة والتجارة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا؛

- الصادرات إلى منطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أوروبا تتأثر بشكل إيجابي بالهجرة وهي أقوى مقارنة مع الصادرات من أمريكا، ما يشير إلى أن تأثير قناة المعلومات مهم كون أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دولا نامية فالمعلومات عنها في أوروبا وأمريكا الشمالية قليلة؛

- ضعف العلاقة بين الهجرة والتجارة في أمريكا الشمالية مقارنة بأوروبا، يُرجعه الكاتب إلى درجة الاستيعاب الثقافي للمهاجرين في المجتمع الأمريكي على الرغم من مستوى تعليمهم، ما قد يضعف تأثيرهم لأن الاندماج الثقافي يضعف العلاقات مع بلدانهم الأصلية خاصة من ناحية قناة التفضيل؛

- لا يجب النظر إلى الهجرة بمنظور سلبي بحت فالهجرة تخلق عوامل خارجية إيجابية للبلدان المستقبلة تحتاج إلى النظر فيها، حيث تستفيد هذه الأخيرة من زيادة المعلومات عن الأسواق الأجنبية، في حين أن البلدان المرسله قادرة على الرفع من صادراتها من زيادة الطلب الدولي للمهاجرين على منتجاتها.

8- Sidney Mankit Lung, The impact of international migration on international trade : an empirical study of australian migrant intake from asian countries, PHD thesis, Management faculty Victoria University, Australia, May 2008.

لقد عالجت الأطروحة موضوع تقييم آثار الهجرة الآسيوية على التجارة بين استراليا ودول جنوب شرق آسيا، حيث تمت معالجة الدراسة من خلال التطرق إلى جزء نظري وآخر تطبيقي، بالنسبة للأول فقد كان منصبا حول دراسة نظرية حول العلاقة بين الهجرة والتجارة الدولية، أما الجانب التطبيقي فقد تمت الدراسة باستخدام نموذج الجاذبية القياسي على تجارة استراليا مع 11 شريك تجاري (الصين، هونغ كونغ، اندونيسيا، اليابان، كوريا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، تايوان، تايلندا، فيتنام)، يشكلون البلدان الأصلية للمهاجرين وهذا خلال الفترة 1960-1990 وهي الفترة التي شجعت فيها استراليا سياسة الهجرة إليها، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- أظهرت هذه الدراسة تناقض تام مع ما جاء به في نظرية "هيكشر واولين وسامويلسن"، إذ أن التجارة الدولية لم تساهم في تقريب التفاوت بين أجور العمال على المستوى الدولي بل على العكس أدت إلى تعزيز هذا التفاوت لاسيما بين الدول المتقدمة والنامية؛
- أظهرت الدراسة انه يمكن دراسة تأثير الهجرة على التجارة الدولية من خلال عاملين، الأول أن حركة عنصر العمل من بلد إلى آخر يعوض التجارة فيما بينها (علاقة تبادلية)، أما الثاني فان الرأسمال الاجتماعي للعمالة يعزز التجارة فيما بينها (علاقة تكاملية)، وكلا التأثيرين يعمل في آن واحد؛
- أظهرت النتائج القياسية لهذه الدراسة أن زيادة تدفق المهاجرين أدى إلى زيادة الصادرات الاسترالية إلى بلدان هؤلاء المهاجرين، بحيث أن الزيادة السنوية بنسبة 10% للمهاجرين إلى استراليا أدت إلى زيادة 4.61% من قيمة صادرات استراليا إلى البلدان الأصلية للمهاجرين؛
- أظهرت النتائج القياسية لهذه الدراسة أن هناك تأثير ضعيف لهؤلاء المهاجرين على واردات استراليا (صادرات البلدان الأصلية) حيث أن قناة تأثير تفضيل المنتجات المحلية للمهاجر الأسيوي لم ترفع بشكل كبير من قيمة واردات استراليا.

9- Jos é Vicente Blanes-Cristóbal, The link between immigration and trade in Spain, research paper, Departament of Economics & Business, Pablo de Olavide University, Ctra. Utrera Km, Sevilla, Spain, March 2003.

تختبر هذه الورقة العلاقة بين الهجرة والتجارة باستخدام البيانات الاسبانية، بالاعتماد على نموذج الجاذبية وتطبيقه على اسبانيا مع 40 دولة شريكة لها خلال الفترة 1991-1998، أين تم تقسيم المهاجرين إلى من هم ذو كفاءات وآخرون غير ذلك، ومن هم من الاتحاد الأوروبي ومن المستعمرات الاسبانية القديمة ومن هم من باقي دول العالم، فكانت النتائج كما يلي:

- كان للهجرة بأنواعها ومن مختلف دول العالم تأثير واضح على الصادرات الاسبانية حيث أن زيادة عدد المهاجرين ب 10% يؤدي إلى زيادة الصادرات الاسبانية لهاته الدول ب 1.4%، إلا أن تأثير الهجرة على الواردات الاسبانية لم يكن كبير وواضح وقد يُفسر هذا بإحلال الواردات، كما أن اغلب واردات اسبانيا نفظ لذا يتوقع تأثير أكبر للهجرة على الصادرات مقارنة بالواردات؛

- هناك اثر ايجابي للمهاجرين من الدول غير المستعمرة من قبل اسبانيا كون أن معلوماتهم جديدة، في حين لم يكن هناك أي اثر ايجابي للمهاجرين من قبل الدول المستعمرة سابقا من اسبانيا؛

- أكدت الدراسة أن المهاجرين من الاتحاد الأوروبي إلى اسبانيا اقل تأثير ب 0.04% من غيرهم كون تماثل مؤسسات المجتمع بين دول الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للواردات فان تأثير المهاجرين الأوروبيين أكبر ب 0.02% من غيرهم، ويُفسر هذا أن لدى المهاجر الأوروبي تفضيل أقوى لمنتجات بلده الأصل مقارنة بغيره؛

- من المفروض أن مستوى تعليم المهاجر يرتبط ايجابيا بمستوى التجارة لمساهمته الأكبر في توفير المعلومات، إلا أن هذه الدراسة بينت أن كلا النوعين من المهاجرين يساهم بنسبة مماثلة في الصادرات الثنائية الاسبانية، وعلى عكس ذلك يساهم المهاجرون ذو المستوى التعليمي في زيادة الواردات الاسبانية.

10- James.E.Rach, Victor Trinidad, Ethnic Chinese networks in international trade, the review of economics and statistics, Vol.84. No.1, Feb 2002

تمت معالجة الموضوع من خلال دراسة تطبيقية بتطبيق نموذج الجاذبية لقياس اثر الشبكات المهاجرين الصينيين على التجارة الخارجية الصينية مع 63 بلد شريك للصين وهذا لعام 1980 و1990 مركزا في ذلك على قناة الطلب على المنتجات التفضيلية، وقد تم التوصل إلى ما يلي:

- لعبت شبكات الهجرة الصينية دورا ايجابيا في زيادة التدفقات التجارية الثنائية للصين والدول المستقبلية لمهاجريها خاصة في المنتجات المتميزة مقارنة بالمنتجات المتجانسة؛

- 60% من الزيادة في التجارة الخارجية الصينية راجع إلى شبكات المهاجرين الصينيين، حيث أن زيادة عدد المهاجرين الصينيين ب 1% يؤدي إلى زيادة صادرات الصين بنسبة 4.7%.

11- S.Girma and Z.Yu, the link between immigration and trade: evidence from UK, research paper, centre for research on globalization and labor markets, the School of Economics at the University of Nottingham, 2000.

تمت معالجة الموضوع عن طريق دراسة قياسية بتطبيق نموذج الجاذبية لاختبار العلاقة بين الهجرة الوافدة إلى المملكة المتحدة والتجارة الخارجية لها، مع 48 بلد شريك (26 من دول الكومنولث و22 خارج دول الكومنولث) خلال الفترة (1981-1993)، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يلعب المهاجرون الوافدون إلى المملكة المتحدة دورا هاما في زيادة التبادل التجاري الثنائي خاصة بالنسبة للمهاجرين من خارج دول الكومنولث، إذ أن زيادة عدد المهاجرين من دول خارج الكومنولث بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة صادرات المملكة المتحدة لها بنسبة 1.6% ووارداتها من هاته الدول ب 1%، بينما كان متغير الهجرة من دول الكومنولث غير معنوي من جهة الصادرات، بينما سجل تأثير سلبي على الواردات بنسبة 0.9% بالنسبة للواردات؛

- يُرجع صاحب المقال ضعف تأثير مهاجري دول الكومنولث على صادرات المملكة المتحدة إلى التاريخ المشترك، إضافة إلى التشابه في مؤسسات المجتمع مع المملكة المتحدة، ما يجعل معلومات مهاجري هاته الدول ليست لها قيمة كونها معروفة بينما تكون معلومات المهاجر من دول غير الكومنولث ذات قيمة كونها جديدة وغير معروفة في المملكة المتحدة؛

- يُرجع صاحب المقال التأثير السلبي لمهاجري دول الكومنولث على واردات بريطانيا إلى تبادلية العلاقة بين الهجرة الوافدة من دول الكومنولث والتجارة الخارجية للمملكة المتحدة، وهذا بعد توطين مهاجري دول الكومنولث لصناعات بعض السلع التي كانت تستورد من بلدانهم الأصلية.

12- David M.Gould, immigrants links to the home country, empirical implication for US and Canadian bilateral trade flows, research paper, federal reserve bank of Dallas, USA, 1991.

تمت معالجة الموضوع من خلال التطرق في الجزء الأول للورقة إلى تحليل نظري للعلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية مركزاً من خلالها على دور معلومات المهاجر في تعزيز التبادل التجاري الثنائي للبلدين، في حين تناول الجزء الثاني للورقة دراسة قياسية لاختبار هذه العلاقة باستخدام نموذج الجاذبية على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا خلال الفترة 1970-1986 أين شملت عينة الدراسة 48 بلد شريك لكل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم التوصل إلى ما يلي:

- لعبت علاقات المهاجرين دوراً مهماً في زيادة التدفقات التجارية الثنائية للبلدين، حيث أشارت النتائج إلى أن المعلومات التي يقدمها المهاجرون الوافدون دوراً هاماً، إذ أن ارتفاع المعلومات المقدمة من قبل المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة صادرات هاته الأخيرة بنسبة 4.26% ووارداًها بنسبة 1.04%، أما بالنسبة لكندا فإن ارتفاع معلومات المهاجرين الوافدين بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة صادراتها بنسبة 1.23% ووارداًها بنسبة 1.14%؛

- كان للمهاجرين الوافدين لكندا والولايات المتحدة الأمريكية تأثير قوي على صادرات هاته الدول أكبر من الواردات، وكان أقوى في المنتجات الاستهلاكية مقارنة بالسلع الموجهة للعملية الإنتاجية؛

- أثر مستوى مهارة المهاجرين إيجابياً على التجارة الكندية ولكن له أثر سلبي على التجارة الأمريكية، ويعزى هذا التأثير السلبي إلى توطين بعض الصناعات من قبل المهاجرين الوافدين؛

- يعتمد تأثير قطاع الواردات لدول الاستقبال على عدد المهاجرين وهذا راجع لحد الطلب على المنتجات التفضيلية للمهاجرين، بينما يتأثر قطاع الصادرات بنوعية المهاجر ومستوى كفاءته.

تاسعا: تحديد موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

من خلال ما تم عرضه من دراسات السابقة يمكن القول أن هذه الدراسة تختلف عن معظم باقي الدراسات السابقة، من حيث أن معظمها قام بدراسة موضوع العلاقة بين الهجرة والتجارة الدولية كل حسب منطقته وحتى وإن كان هناك دراسات حول بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن الانفراد بالجزائر كبلد مهم في هذه المنطقة لم يتم التطرق إلا في دراستين على الرغم من النسبة المهمة لمهاجريه خارج البلد خاصة في الاتحاد الأوروبي، هاته الدراسات تناولت إلا جانب الصادرات فقط ولم تتطرق إلى الواردات وهذا ما يجعل هاته الدراسة تختلف عنهما خاصة وان من بين أهداف هاته الدراسة إبراز العلاقة بين الهجرة الخارجية الجزائرية والتجارة الخارجية للجزائر ولا يتم هذا إلا إذا تم دراسة شقي التجارة الخارجية الواردات والصادرات من خلال التطرق إلى مدى خلق المهاجر الجزائري للتجارة بين الجزائر والدول المستقبلية له وما هي معوقات خلق مثل هذا النوع من التجارة.

عاشرا: صعوبات البحث

بالنسبة لصعوبات البحث فان أهم صعوبة تم مواجهتها في هذه الدراسة هي الاختلاف الكبير في الإحصائيات الخاصة بالمهاجرين الجزائريين والصادرة عن مختلف المنظمات الدولية، وقد تم تدارك هاته الصعوبة باختيار إحصائيات دائرة السكان بمنظمة الأمم المتحدة لأنها الأحدث وتشمل دول عديدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لان الفواصل الزمنية بين سنوات الإحصائيات قصيرة مقارنة بإحصائيات البنك العالمي.

الحادي عشر: خطة البحث

لقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول تم التعرض في:

- **الفصل الأول:** إلى الهجرة الدولية من حيث الواقع والأسباب والنظريات والسياسات وهذا في أربع مباحث يتطرق فيها الأول إلى التطور التاريخي لظاهرة الهجرة الدولية وخصائصها وأسبابها، في حين يتناول الثاني أهم النظريات المفسرة للهجرة الدولية، أما الثالث فيتطرق إلى الانعكاسات الهجرة الدولية على دول الأصل ودول الاستقبال، أما المبحث الرابع فيتناول نماذج دولية في إدارة وتنظيم الهجرة الدولية الوافدة إليها.
- **الفصل الثاني:** إلى تفسير التبادل التجاري الدولي وهذا في ثلاث مباحث يتناول الأول النظرية الكلاسيكية بجعلها القديم والجديد، في حين يتناول الثاني الاتجاهات الجديدة في تفسير التبادل التجاري الدولي، أما المبحث الثالث فيتناول النظريات الحديثة المفسرة للتبادل التجاري الدولي.

- **الفصل الثالث:** إلى جانب التحليل النظري لتأثير الهجرة الدولية على التبادل التجاري الدولي وهذا في ثلاث مباحث يُخصّص الأول لجانب تكاملية وتبادلية العلاقة بين الهجرة الدولية للعمل والتجارة الدولية، بينما المبحث الثاني فيتطرق إلى قنوات تأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية، في حين يتناول الثالث النموذج النظري لتأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية.

- **الفصل الرابع:** إلى الجانب القياسي في تأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري الجزائري مع دول المستقبل لمهاجريها وقد تم هذا في ثلاث مباحث يتطرق فيها الأول إلى تطور الهجرة الخارجية الجزائرية وأهم خصائصها، أما الثاني فيتناول التعريف بنموذج الجاذبية كنموذج للدراسة، أما المبحث الأخير سيتم التطرق فيه إلى دراسة قياسية لتأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري للجزائر مع دول الاستقبال وهذا خلال الفترة (1990-2015)

وختّمت الدراسة بمجموعة من النتائج والمقترحات، إضافة إلى آفاق للبحث الحالي قد تكون نقطة انطلاق لبحوث ودراسات أخرى تعمل على إثراء الموضوع المعالج وتكون أكثر عمقا وإفادة.

الفصل الأول

الهجرة الدولية من التنظير الى التنظيم

تمهيد

شهد القرن العشرين أكبر موجات الهجرة الدولية في العالم مقارنة بسابقه، ويرجع هذا إلى عدة عوامل تنوعت بين ما هو جاذب يتعلق بدول الاستقبال وما هو طارد ويتعلق بدول الأصل، أضف إلى ذلك التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال والنقل التي ساعدت على تقارب الشعوب على جميع الأصعدة، مما جعل قرار التنقل والعيش في بيئة مغايرة عن الأصلية أمرا سهلا وقل تكلفة.

فالهجرة الدولية كظاهرة تُدرس من قبل العديد من المهتمين في مختلف المجالات تضم علم الاجتماع، وعلم الاقتصاد والجغرافيا وحتى السياسة، والباحث في ظاهرة الهجرة يسعى بشكل أساسي إلى توضيح مفهومها وتفسير الأسباب الدافعة لها والانعكاسات الناجمة عنها، ولأن موضع اهتمامنا هو الاقتصاد فإن البحث ينظر إلى الهجرة الدولية من منظور اقتصادي.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى مفهوم الهجرة الدولية وأنواعها وخصائصها وأسبابها من خلال المبحث الأول لیتم تناول أهم النظريات المفسرة لها من خلال المبحث الثاني، في حين كان موضوع الانعكاسات الاقتصادية للهجرة الدولية كمبحث ثالث، ليتطرق المبحث الأخير إلى بعض النماذج الدولية في تنظيم الهجرة الدولية.

المبحث الأول: الهجرة الدولية: المفهوم، الأسباب والخصائص

من خلال هذا المبحث سيتم محاولة تبيان مفهوم وأنواع الهجرة الدولية كمطلب أول، وأيضا التطرق إلى بعض المسببات للهجرة الدولية كمطلب ثاني، مروراً بأهم دوافع الهجرة الدولية المعاصرة كمطلب ثالث.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة وأنواعها

سيتم التطرق إلى هذا المطلب من خلال ما يلي:

أولاً- مفهوم الهجرة: سنتطرق إلى المفهوم اللغوي والاصطلاحي

1- **المفهوم اللغوي:** الهجرة لغة: هي ترك الشيء نحو آخر، فيقال هاجر الرجل إلى شيء أي بكر وأسرع نحوه، وهي تعني الخروج من أرض إلى أرض أخرى¹.

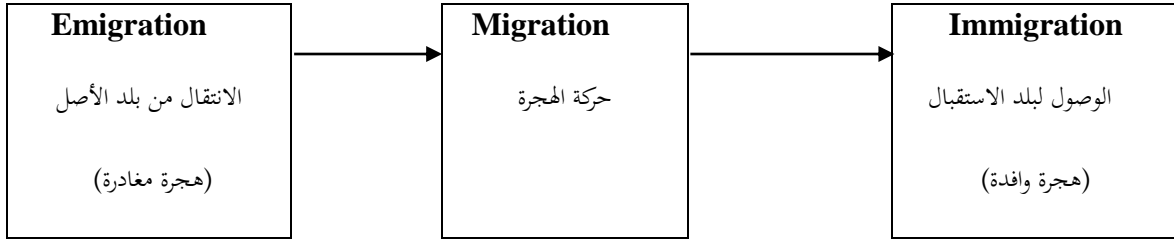
فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابله ثلاث مصطلحات مجتمعة في اللغة الانجليزية والفرنسية وهي **Migration** و **Immigration** و **Emigration**، والتي تجد أصلها في اللغة اللاتينية من خلال كلمة **Immigrare**، والمركبة من مقطعين **Im** و **migrare** والذي يعني تغيير المكان الأصلي، ودلالة هذه المصطلحات الثلاثة تختلف من مصطلح إلى آخر، فمثلاً مصطلح **migration** يشير إلى عملية الانتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة، في حين يشير مصطلح **Emigration** إلى هذه الحركة في علاقتها بالموطن الأصلي، أي انه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة أي التنقل إلى الخارج، أما مصطلح **Immigration** فانه يشير إلى دخول المهاجر وإقامته في موطن الاستقبال²، كما يمكن ترجمة مصطلح **Immigration** إلى مصطلح الغربية يعني التواجد والعيش في بلد الاستقبال، وتكون غربة في بلد المستقبل، فيكون المتنقل مهاجر من بلده الأصلي ليصبح مغترباً في بلد الاستقبال³، ويمكن وضع هذه المصطلحات في متصل واحد من اليسار إلى اليمين كما يوضحه الشكل الموالي:

¹سليمان القدسي، واقع الهجرة الدولية ودوافعها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، العلوم العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص: 323.

²عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون: دراسة سوسيوأنثروبولوجية، المكتب الجامعي. الحديث، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2002 ص: 16

³عبد الله بلعباس، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسولوجي، مجلة إنسانيات، العدد 62، وهران، 2013، ص: 25

الشكل رقم 01: شكل توضيحي لمصطلح الهجرة



المصدر: من إعداد الطالبة

2- المفهوم الاصطلاحي: تتعدد تعريفات الهجرة وتباين باختلاف الزوايا التي تتم معالجتها فالهجرة تشكل موضوع بحث ودراسة في علم الجغرافيا، علم الاجتماع، علم الانثروبولوجيا*، علم الاقتصاد والتاريخ والعلوم السياسية وحتى القانونية.

فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي، فيعرفها المعجم الجغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على أنها شكل من أشكال انتقال السكان من ارض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى ارض أخرى تدعى ارض الوصول أو المكان المقصود للاستقرار فيه بصفة مؤقتة أو دائمة¹

أما الموسوعة السياسية فعرفتها على أنها كلمة تدل على الانتقال الجغرافي لفرد بإرادتهم أو بغير إرادتهم².

أما المعجم القانوني فيعرفها على أنها العملية التي يذهب من خلالها شخص بطريقة شرعية أو غير شرعية إلى غير بلده الأصلي من اجل إيجاد عمل في البلد المستقبل³.

وبصفة عامة تعني الهجرة انتقال أو تحول أو تغيير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو منطقة خارج حدود هذا البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الجماعة أو بغير إرادتهم، وقد تكون على نحو مؤقت أو دائم.

من خلال ما سبق يتحدد مفهوم الهجرة من خلال معيارين هما:

*الانثروبولوجيا: هي علم الإنسان. أي الدراسة العلمية للإنسان، في الماضي والحاضر، الذي يُرسم ويُبنى على المعرفة من العلوم الاجتماعية، وعلوم الحياة، والعلوم الإنسانية

1 عبد الله عبد الغني غانم، مرجع سابق، ص: 17.

2 فاليزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص: 31.

3 المصدر نفسه.

أ- **المعيار الزمني:** ويتعلق بمدة الهجرة ويعتبر شرطا أساسيا في تميز الهجرة عن غيرها من التنقلات المكانية، ذلك انه ثمة انتقال عبر المكان لكنه يفتقد إلى البعد الزمني الذي يجعل منه هجرة، فبانتقال احدهم إلى مدينة أخرى لبعضة أيام للزيارة يفتقد إلى استهداف الإقامة الدائمة.

ب- **المعيار المكاني:** فانه يشير إلى تغيير موطن الإقامة ويعني الانتقال من موطن الإقامة إلى موطن إقامة آخر، إي انه يتضمن حراكا من مكان إلى آخر في نفس المنطقة والتي تحمل ذات المسمى فمهما طالت المسافة التي تفصل الموضوعين فهذا الانتقال لا يعد هجرة، أما إذا تضمن الانتقال الخروج إلى بلد آخر يحمل مسمى آخر فان هذه يعتبر هجرة بالمعيار المكاني.

ويختلف تعريف المهاجر من بلد إلى آخر باختلاف المعايير عند كل دولة، فالمهاجر في نظر النمسا كل من ترك بلده واتخذ مسكنا بالخارج أو من سار إلى الخارج بحثا عن العمل، وتتفق كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، كندا، فرنسا، على أن المهاجر هو كل شخص يترك بلده بنية الإقامة الدائمة في الخارج، في حين ترى سويسرا أن الانتقال في مجال الأوروبي ليس هجرة إلا إذا كان خارجه¹، وتتفق اغلب الدول على توفر احد العاملين في المهاجر: أن يهاجر بلاده بصفة نهائية أو يقيم في البلد المهاجر إليه ليعيش ويعمل.

ثانيا: تصنيفات الهجرة

تنقسم الهجرة إلى عدة أنواع طبقا لطبيعة الهجرة والعوامل التي تدفع الشخص للهجرة .

1- من حيث طبيعة قرار الهجرة: وتميز ما يلي²:

أ- **الهجرة الإرادية (الهجرة الاختيارية):** وهي النوع الذي يتخذ فيها الفرد قراره بالانتقال من مكان إلى آخر، دون وجود ضغط أو إجبار رسمي وتسمى بالهجرة الايجابية.

ب- **الهجرة القسرية (الهجرة الإجبارية):** هذا النوع من الهجرة يكون خارج إرادة الفرد ورغبته أي أن هنالك قوى خفية أو ظاهرة تدفع الأفراد إلى الهجرة من منطقة معينة نحو أخرى.

2- من حيث الصفة القانونية: وتميز بين³:

¹ عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين (1914-1939)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 11.

² فضيل دليو وآخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، 2003، ص: 43-44.

³ عبد النور ناجي: الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، يومي و 29 30 أبريل 2008، ص: 119

أ- هجرة شرعية: وهي الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلية.

ب- هجرة غير شرعية: وهي انتقال المهاجر من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً، أو هو ما يطلق عليه بمصطلح "الحرقة" وهو مصطلح دولي ذو أصول جزائرية معناه حرق الأوراق الثبوتية التي تربط الفرد بجنسه وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.

3- من حيث الزمن: ونميز بين¹:

أ- الهجرة الدائمة: والتي تشمل الذين يستقرون في موطنهم الجديد بشكل دائم دون رجعة للموطن الأصلي، وللحجرة الدائمة مخاطر عديدة حيث تخسر الدولة التي يهاجر بعض سكانها للأبد لان معظمهم يكونون من الشباب من ذوي الخبرات التي كلفت مجتمعاتهم أموالاً وجهوداً حتى أصبحوا في مرحلة الإنتاج.

4- الهجرة المؤقتة: وتشمل نوعين من الهجرة، هجرة مؤقتة طويلة وهجرة موسمية بينما ترتبط الهجرة المؤقتة الطويلة بمغادرة بعض المهاجرين لمواطنهم الأصلية للعمل لفترة من الزمن في دولة أخرى، ثم ما إن يلبثوا أن يعودوا لدولهم مرة أخرى بعد أن يكونوا قد كونوا مبالغ مالية تساعدهم على العيش في مستوى أعلى مما كانوا عليه قبل الهجرة، بينما الهجرة الموسمية تتم داخل أو خارج البلد فإذا كانت خارجه سميت هجرة موسمية خارجية.

5- من حيث المكان: ونميز بين²:

أ- الهجرة الداخلية: وهي التي تتم داخل حدود البلد بمعنى انتقال السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود القطر الواحد، كما هو الحال بالنسبة لانتقال أبناء الريف إلى المدن الصناعية أو العاصمة.

ب- الهجرة الخارجية (الدولية): وهي التي تشمل حركة السكان بين دولة وأخرى بمعنى أنها تتعدى الحدود الجغرافية والسياسية للبلد الواحد لتنتقل إلى غيره، ويعتبرها البعض بأنها عبارة عن النقل الدولي للموارد البشرية مثل النقل الدولي للتكنولوجيا ورأس المال.

ومثلما تختلف الهجرة من حيث أنواعها فمسيباتها أيضاً تختلف باختلاف ظروف متخذ قرار الهجرة نتيجة عدة عوامل تتعلق بالبلد الأصل وبلد الاستقبال إما اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

¹ فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 243.

² فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص: 34.

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الهجرة الدولية

عندما يتم تناول الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الهجرة بأنواعها داخلية أو خارجية، إرادية أو قسرية، مؤقتة أو دائمة، ينبغي تقسيمها والتمييز بينها على أساس مجموعة من العوامل منها الطاردة ومنها الجاذبة، ذلك لأن مجموعة من هذه العوامل يمكن أن تتضافر فيما بينها لتحديد حجم الهجرة واتجاهاتها، إذ تتمثل عوامل الطرد في الهجرة الدولية في ظروف دول الأصل للمهاجرين من الناحية الجغرافية والاقتصادية والديمقراطية والسياسية، وتتمثل عوامل الجذب في النقيض لهذه العوامل وتتعلق بالدول المستقبلية للمهاجرين، ويمكن إيجاز أسباب ودوافع الهجرة في العوامل التالية.

أولاً- العوامل الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

1- مستوى الدخل الفردي: أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية (النظرية النيوكلاسيكية) على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد كعامل رئيس مسبب للهجرة الخارجية أين ينتقل المهاجر من البلد الأقل دخل إلى البلد الأعلى دخل، وقد أدمجت مقارنة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل، إذ تتسم معظم الدول النامية بانخفاض مستوى الدخل الفردي فيها مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا ما يؤكد الجدول الموالي

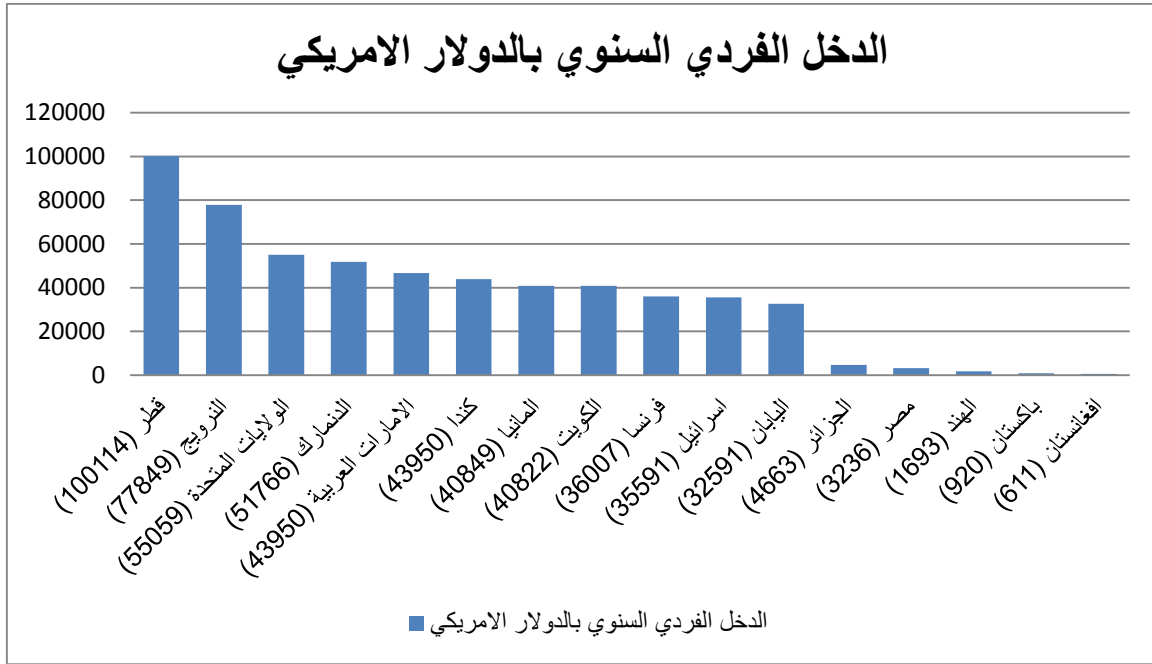
الجدول رقم 01: التباين في الدخل الفردي بين الدول النامية والمتقدمة خلال (1980-2015) الوحدة: دولار أمريكي

2015	2014	2013	2010	2005	2000	1990	1980	
40618	43720	43097	40750	35040	26405	19933	9968	الدول المتقدمة
6360	8610	9582	7046	3556	1255	2788	3498	الدول الناشئة
5056	5043	4882	3872	2144	1490	980	826	الدول النامية

Source : Unictad Handbook of Statistics 2016, P.223.

من خلال الجدول يتضح الفرق الشاسع في مستوى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بين الدول النامية والدول المتقدمة، وصل الفرق أقصاه إلى الضعف ب 20 مرة عام 1990 وأدناه بالضعف 8 مرات عام 2015، وهذا يفسر انخفاض المستوى المعيشي للسكان في الدول النامية مما يجعل لهم رغبة كبيرة للهجرة تجاه الدول المتقدمة وحتى تجاه الدول النامية ذات الدخل الأعلى، فالتفاوت في الدخل لم ينحصر بين الدول المتقدمة والنامية بل حتى فيما بين هاته الأخيرة، والشكل الموالي يؤكد التفاوت بين الدخل فيما بين الدول.

الشكل رقم 01: التباين في الدخل الفردي السنوي بين مختلف دول العالم عام 2015

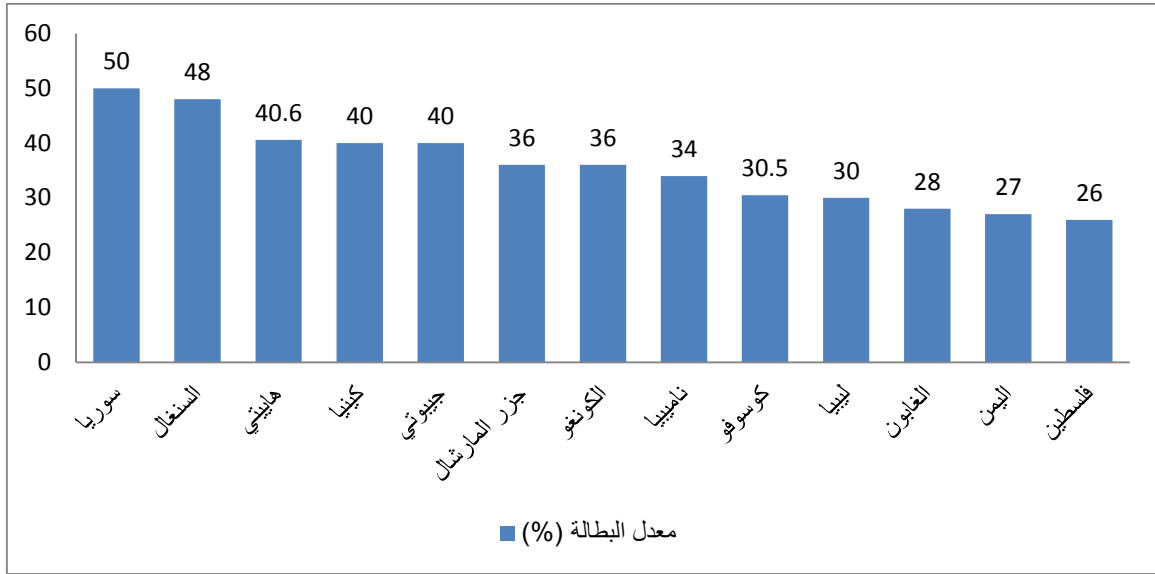


Source : Unictad Handbook of Statistics 2016, P. 223-225

يوضح الشكل التباين الشاسع بين الدول المتقدمة والنامية فالدخل في النرويج مضاعف 127 مرة عن ما هو في أفغانستان وبـ 82 مرة عما هو في باكستان وبـ 46 مرة في الهند، وحتى التفاوت كان فيما بين الدول النامية في حد ذاتها، وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات الهجرة تجاه الدول النامية الغنية بالمقارنة بين دولتين ناميتين كقطر والهند نجد أن الفارق شاسع جدا، ويرجع السبب في هذا إلى اختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلدين فقطر دولة تتميز بعدد سكان اقل ودخل قومي عالي جدا، في حين الهند بلد على الرغم من تنوع اقتصاده إلا إن عدد السكان الكبير جدا جعل الدخل الفردي أدنى، وهذا ما يفسر وجود جالية هندية كبيرة في دول الخليج.

2- معدلات البطالة: البحث عن عمل جيد مستقر يوفر العيش الكريم للفرد من أهم مسببات الهجرة، ويفسر جزء كبير من ارتفاع عدد المهاجرين من الدول النامية تجاه الدول الصناعية بانتشار ظاهرة البطالة بكل أنواعها في الدول النامية، والذي يرجع سببه أساسا إلى طبيعة الهيكل الإنتاجي لهاته الدول والذي يعتمد على إنتاج مادة أو مادتين أوليتين تسعيرها دولي يخضع للمصالح الدولية، مما يجعل مداخيلها غير مستقرة وغير كافية لسد احتياجاتها التنموية خاصة في ظل عدد السكان المتزايد بها، لذا تسجل هاته الدول معدلات بطالة غير مستقرة وعالية أحيانا تصل إلى مستويات قياسية مثلما يبينه الشكل الموالي لأكثر دول العالم تسجيلا لمعدلات قياسية للبطالة لعام 2015

الشكل رقم 02: أكثر دول العالم تسجيلا لمعدلات قياسية للبطالة عام 2015

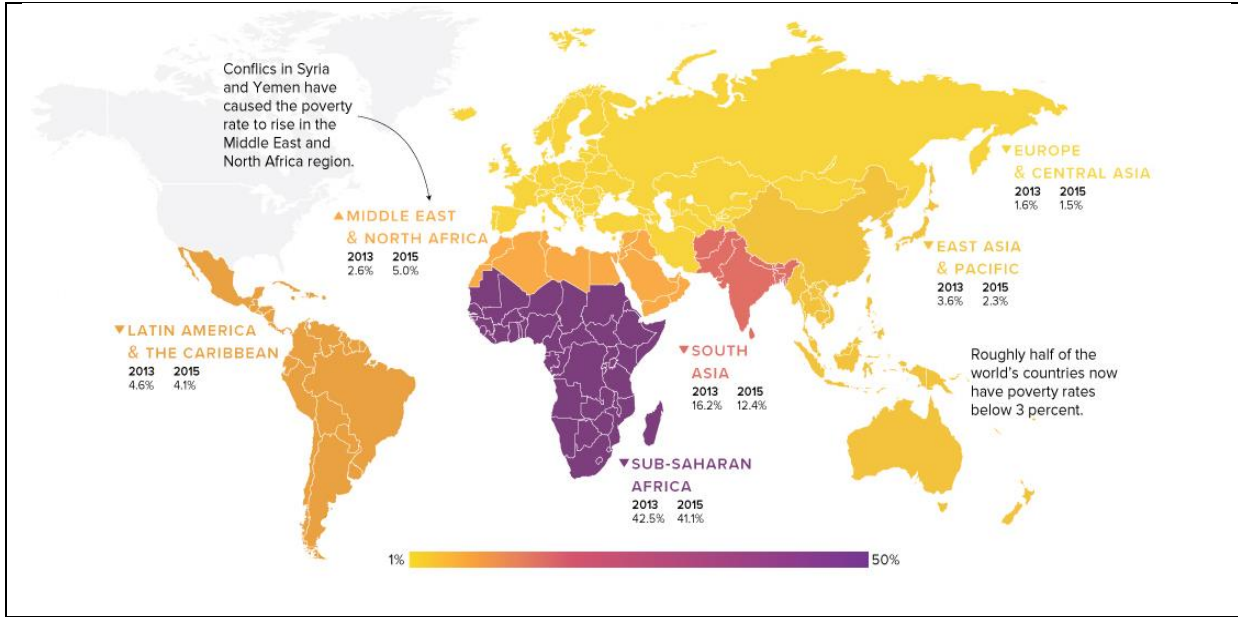


Source: <https://www.statista.com/statistics/264656/countries-with-the-highest-unemployment-rate/> vu le 06/05/2019

من خلال الشكل يلاحظ أن كل الدول المسجلة لأعلى مستويات معدلات البطالة كانت دولاً نامية أغلبها تعاني صراعات وأزمات سياسية جعلت معدلات البطالة تصل إلى مستويات قياسية أين نصف السكان عاطلين عن العمل كسوريا، السنغال، جيبوتي....، والإشكال في الدول النامية أن أزمة البطالة فيها مزمنة المؤقت فيها وصولها لمستويات قياسية، وهذا ما يوحي عن عجز هاته الدول في محاولة التخفيف عنها. وعلى النقيض من ذلك تعاني الدول المتقدمة من نقص اليد العاملة بسبب تدني معدلات الخصوبة بها وارتفاع معدلات الشيخوخة والتي ارتفعت في اليابان إلى 26%، وفي ألمانيا إلى 21%، وفي إيطاليا وإسبانيا إلى 19%، في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 15% وفي كوريا إلى 13 في المائة، مما يجعلها محل استقطاب لكثير من شباب الدول النامية.

3- معدلات الفقر: حسب تقدير البنك الدولي لعام 2016 فإن 10% من سكان العالم أي 736 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر بمعنى أنهم يعيشون على أو أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم¹، ويتوزع اغلب هؤلاء في النصف الجنوبي للكرة الأرضية والتي أغلبها دول نامية حسب ما يوضحه الشكل الموالي

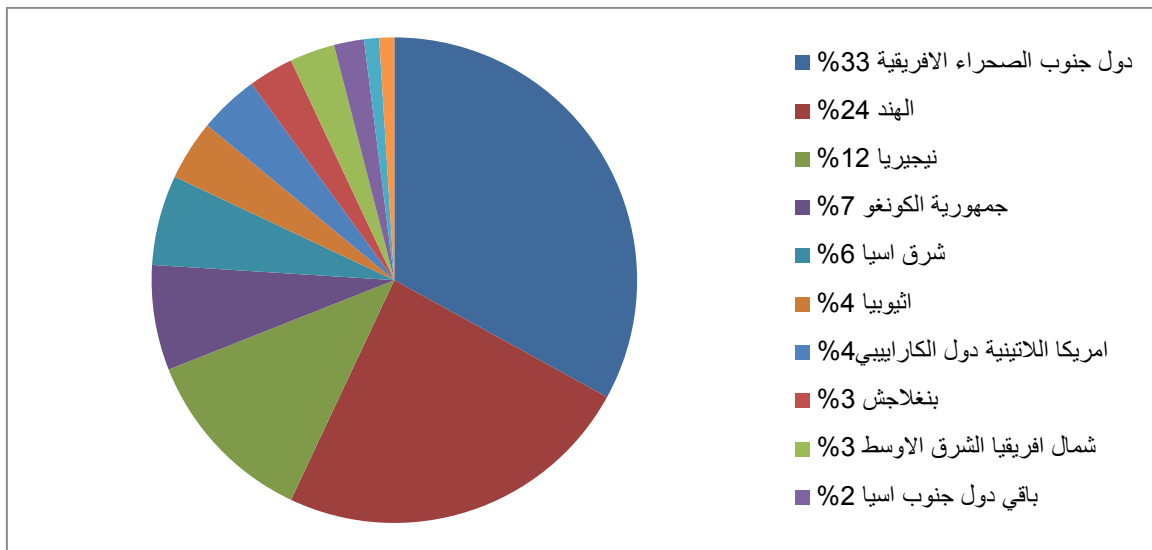
الشكل رقم 03: خريطة العالم للفقر عام 2015



Source: <https://www.visualcapitalist.com/decline-extreme-poverty-perspective/> vu le 22/04/2019

يوضح الشكل السابق أن اغلب الدول التي بها نسب فقر عالية ملونة من الزهري إلى البنفسجي القائم وتقع في النصف الجنوبي للكرة الأرضية وفي اغلبها دول نامية والتي تقارب نسب الفقر بها إلى 50%، حيث أن نصف إجمالي فقراء العالم يعيشون في خمس دول فقط والتي سجلت أعلى معدلات الفقر ويتعلق الأمر بالهند، نيجيريا، جمهورية الكونغو، إثيوبيا، بنغلادش، حسب ما يوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم 04: أكثر دول العالم فقرا عام 2015



المصدر: معدلات الفقر، البنك الدولي، متوفر على الموقع: اطلع عليه بتاريخ 22/04/2019

<https://www.worldbank.org/en/topic/poverty>

وكما هو موضح في الشكل السابق فان اغلب الدول النامية تعاني معدلات فقر عالية فالهند لوحدها بها 24% من إجمالي سكانها فقراء تليها نيجيريا ب 12% الكونغو 7%، ويرجع هذا إلى الخلل بين معدلات النمو الديموغرافي ومعدلات النمو الاقتصادي، والتي تجعل الفقر من المسببات الرئيسة للهجرة لم يعنيه من انخفاض المستوى المعيشي وعدم اكتساب الفقراء لأدنى شروط الحياة من أكل، سكن، رعاية صحية، مياه نظيفة، تعليم، مما يزيد من حافز الهجرة نحو الدول التي بمقدورها توفير ما كانوا يفتقدونه في بلدانهم الأصلية.

ثانيا- العوامل الاجتماعية: والتي تتمثل فيما يلي:

1- النمو السكاني: بلغ عدد سكان العالم لعام 2015 أكثر من 7.3 مليار نسمة ويتوقع أن يرتفع هذا العدد بأكثر من ملياري شخص في غضون 30 سنة المقبلة ليصل إلى 9.5 مليار في عام 2050، وتقطن أكبر نسبة من سكان العالم في الجزء الجنوبي للكرة الأرضية والتي أغلبها دولا نامية، أين شهدت إفريقيا أعلى معدلات للنمو السكاني حيث زاد بوتيرة 2.55% سنويا خلال الفترة (2010-2015) ومن المتوقع أن تصبح آسيا ثاني أكبر مساهم في النمو السكاني مستقبلا لتضيف 0.9 مليار نسمة بين عامي 2015 و2050، بينما يتوقع أن ينخفض عدد سكان 48 بلد أوروبي بنسبة 15% بحلول عام 2050 نظرا لانخفاض معدلات الخصوبة بماته الدول إلى اقل من طفلين لكل امرأة، أين سجلت أوروبا أدنى معدلات النمو السكاني¹ كما يوضحه الجدول

الجدول رقم 02: تباين معدلات النمو الديمغرافي لعام 2015 بين مختلف مناطق العالم

المنطقة	معدل النمو الديمغرافي
دول جنوب الصحراء الإفريقية	2.7
الشرق الأوسط شمال إفريقيا	1.9
جنوب آسيا	1.3
أمريكا اللاتينية	1.1
أمريكا الشمالية	0.7
الاتحاد الأوروبي	0.3
منظمة التعاون الاقتصادي	0.6

المصدر: معدلات النمو الديمغرافي البنك الدولي من على الموقع: اطلع عليه بتاريخ 06/05/2019

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW?end=2015&page=6&start=1960>

يظهر الجدول السابق أن الدول النامية الفقيرة هي أكثر دول العالم إنجاباً، فدول جنوب الصحراء الإفريقية سجلت أعلى معدل نمو سكاني بلغ 2.7% تليها دول جنوب آسيا (1.2%) وأمريكا اللاتينية (1.1%) أين يتوقع أن يتركز نصف النمو السكاني في تسع دول فقط هي: الهند، نيجيريا، الكونغو، باكستان، إثيوبيا، تنزانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أوغندا، اندونيسيا، ويرجع هذا بشكل أساسي إلى غياب ثقافة تنظيم النسل (مستثنى من ذلك الولايات المتحدة الأمريكية) بهاته الدول، بينما شهدت الدول الأكثر تقدماً معدلات نمو ديمغرافي جد منخفضة كاليابان والاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة فقد بلغ هذا المعدل عام 2015 في اليابان (1.4)، إسبانيا (1.3)، إيطاليا (1.3)، ألمانيا (1.6) الصين (1.6) كوريا (1.1) وهو ادني من المعدل الطبيعي¹، مما يجعل هاته الدول تعاني من نقص في اليد العاملة خاصة في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لها مما جعلها محل استقطاب لكثير من المهاجرين.

وعلى عكس ذلك فإن النمو الديمغرافي المتزايد في الدول النامية عامل محفز لهجرة الشباب لأنه ببساطة عامل معيق للتنمية الاقتصادية في هاته الدول خاصة تلك التي تخضع للتقسيم التقليدي للعمل، فالنمو الاقتصادي لن ينعكس في شكل تنمية إلا إذا تم التحكم في النمو الديمغرافي، والذي انعكس سلباً أهم أولويات الحياة والتي تتمثل في:

أ- **الصحة:** يواجه الملايين من البشر في الدول النامية خطر غياب الكبير للخدمات الصحية الأساسية بسبب نقص الإنفاق المحلي على الصحة مع بقاء معدلات النمو في المعونات الدولية المخصصة لهذا القطاع، أين لا تزال أمراض الايدز والسل والملاريا تمثل مخاطر كبيرة على الصحة العامة، والشكل الموالي يوضح التفاوت في الرعاية الصحية بين الدول النامية والمتقدمة.

الجدول رقم 03: التفاوت في الرعاية الصحية بين الدول النامية والمتقدمة

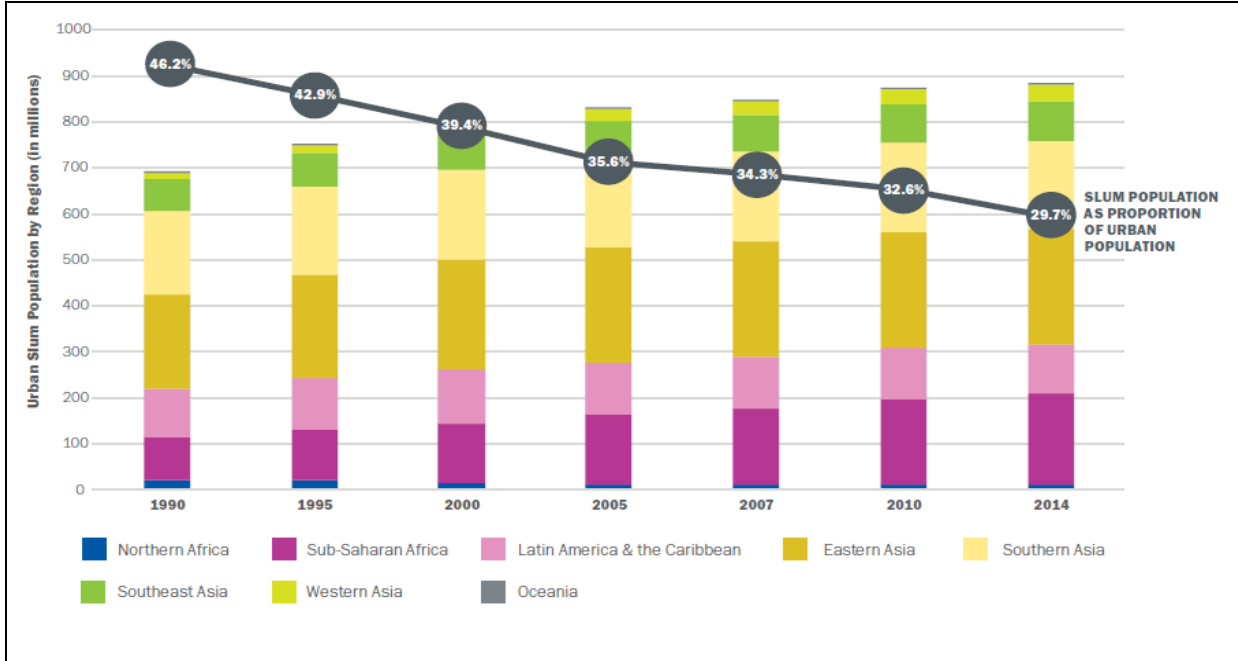
¹معدلات الخصوبة في مختلف دول العالم متوفر على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?fbclid=IwAR1J61V_msjSjGfe8d1s9ZJCF3hkeTQPaPF-_D_KfqY8polKv_iirqk6FTU اطلع عليه بتاريخ 10/05/2019

يبين الجدول السابق الفرق في المؤشرات الصحية بين مختلف مناطق العالم فعلى سبيل المثال هناك فرق كبير في مؤشر عدد الوفيات بين الدول المتقدمة والدول النامية، فهذا المؤشر مثلا على مستوى الدول الأقل نمواً عالي عند كل الفئات العمرية خاصة عند الرضع والأطفال فلكل 1000 رضيع هناك 47.9 رضيع متوفي، ولكل 1000 طفل دون 5 سنوات هناك 67.4 طفل متوفي، بينما في الدول المتقدمة هذا المؤشر في مستويات منخفضة جدا فلكل 1000 رضيع هناك 7 رضيع متوفي ولكل 1000 طفل دون 5 سنوات هناك 6 طفل متوفي، وهو المنحى نفسه الذي تأخذه المقارنة بين المنطقتين بالاعتماد على المؤشرات الأخرى، وتكمن أسباب هذا التباين في مستوى الرعاية الصحية بين المنطقتين إلى الاختلافات النسبية في الموارد المالية المتاحة المخصصة لضمان التغطية الصحية الشاملة.

ب- **السكن:** تشير تقارير المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، معهد الموارد العالمية*) أن مشكلة السكن أكثر استفحالا في النصف الجنوبي للكرة الأرضية مقارنة بالنصف الشمالي، فالمشكلة الحقيقية أن أزمة السكن لا تتركز فقط في المدن الغنية في البلدان المتقدمة لندن، باريس، نيويورك، فرانكفورت، لكن في المدن الحضرية سريعة النمو في الدول النامية والناشئة، بومباي، جاكرتا، القاهرة، ريو دي جانيرو، أين يعيش ملايين البشر في مساكن دون المستوى ويفتقرون إلى شبكات الكهرباء والمياه النظيفة والصرف الصحي السليم، لهذا تنتشر بهاته المدن الأحياء الفقيرة التي زاد عدد قاطنيها بنسبة 28% خلال الفترة 1990-2014 حسب ما يوضحه الشكل التالي

* معهد الموارد العالمية: هو منظمة أبحاث عالمية غير ربحية تأسست عام 1982 تضم أكثر من 60 دولة، مهمة المعهد هو تعزيز الاستدامة البيئية، والفرص الاقتصادية، وصحة الإنسان والرفاه

الشكل رقم 05: نسبة سكان الأحياء الفقيرة الحضرية خلال الفترة 1990-2015



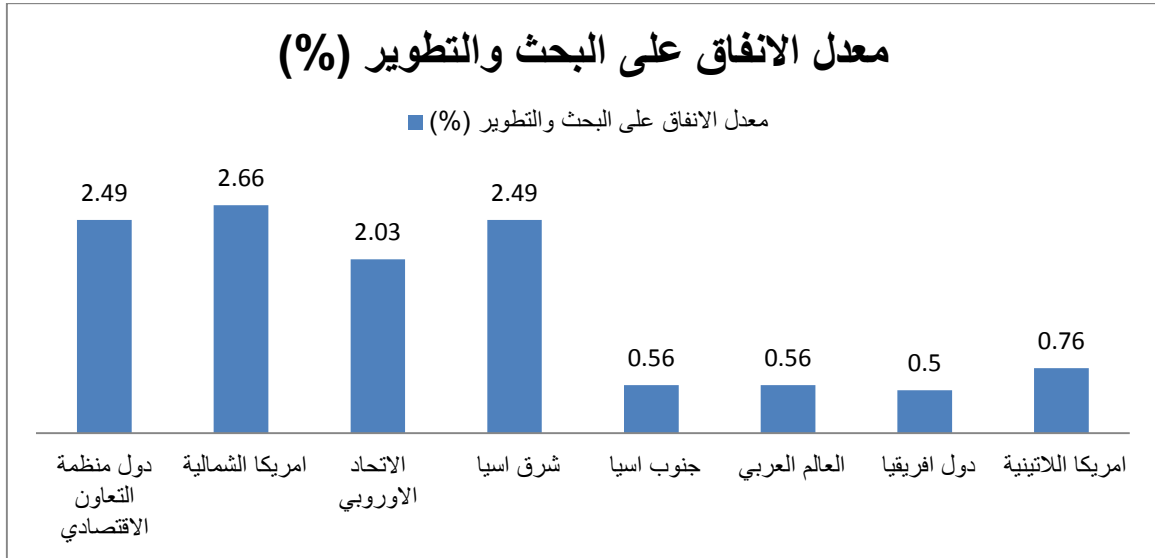
Source: Robin King & al, confronting the urban housing crisis in the global south: adequate, secure, and affordable housing, World Resource Report, Ross Centre, UK, 2017, p. 02.

فالشكل يوضح زيادة عدد سكان الإحياء الفقيرة والتي تنعدم فيها مقومات الحياة من 700 مليون عام 1990 إلى 880 مليون عام 2014، وترتكز النسبة الأكبر من هاته الأحياء في دول جنوب آسيا وشرقها، والتي تضم مناطق ذات كثافة سكانية عالية، ثم تليها كل من دول جنوب الصحراء الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية، ويرجع ظهور هاته الأحياء إلى ارتفاع أسعار السكنات وإيجارها، فحسب الأمم المتحدة فإن المتوسط الدولي لارتفاع الإيجار بلغ 22% بين عامي 2006 و2014 بينما لم ترتفع الدخول إلا بنسبة 6% مما يعني عدم قدرة دفع العديد من الأشخاص تكاليف السكن التي تصل في بعض الأحيان إلى 200% و300% من الدخل.

4- الانفتاح على البحث العلمي: يُولد انفتاح المجتمعات المتقدمة على العلم والعلماء شعورا ايجابيا لدى الكفاءات العلمية، بان تحقق ذاتها وطموحاتها، فإلى جانب مستويات المعيشة الجيدة بهاته الدول من دخل مرتفع، مسكن ملائم، رعاية صحية، يعتبر الاهتمام بالبحث العلمي عامل استقطاب وجذب مهم للإطارات العلمية المكونة في الدول النامية.

ولأهمية البحث العلمي لابد من توفير التمويل اللازم له لتأسيس بيئة فاعلة للبحث العلمي، وتتمايز الدول فيما بينها في مجال البحث العلمي تبعا للأولوية التي تمنح لهذا القطاع فيها، وتبعاً لما تدخره من موارد مادية لتمويله، والجدول الموالي يوضح هذا التمايز.

الشكل رقم 06: تمايز مناطق العالم في الإنفاق على البحث والتطوير لعام 2015



المصدر: مؤشرات التنمية الدولية: معدل الإنفاق على البحث والتطوير، متوفر على الموقع التالي: اطع عليه بتاريخ 2019/05/10
<https://data.worldbank.org/indicator/gb.xpd.rsdv.gd.zs>

يوضح الجدول الفرق الشاسع بين المخصصات المالية للبحث العلمي أين يلاحظ تدنيها في اغلب المناطق النامية، فبينما تنفق أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي أكثر من 2% من إجمالي ناتجها المحلي على البحث والتطوير، لم تصل هاته النسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي لمختلف المناطق النامية خاصة الدول الأكثر فقرا كدول إفريقيا والتي سجلت أدنى نسبة، ويرجع تدني مخصصات هذا القطاع لضعف أولويته في اقتصاديات الدول النامية، في حين توليه الدول المقدمة أهمية أكبر إذ قدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان مجتمعة عام 2015 على هذا القطاع أكثر من تريليون دولار، وهو ما يقارب ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي، وتنفق الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها سنويا ما يقارب 30% من إجمالي الإنفاق العالمي أي ما يفوق 450 مليار دولار تليها الصين والتي تجاوزت اليابان منذ عشرية من الزمن بدءاً من 2009 لتصبح ثاني أكبر ممول للبحث والتطوير لتنفق بالمتوسط 312 مليار دولار ما يعادل 24% من الإنفاق العالمي، ثم تتوالى بعد ذلك أكثر دول العالم إنفاقاً للبحث والتطوير كما هو موضح في الجدول الموالي

جدول رقم 04: أكثر دول العالم إنفاقاً على قطاع البحث والتطوير لعام 2015

المبلغ المخصص للبحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي (مليار الأمريكي)	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	البلد
511.1	2.74	الولايات المتحدة الأمريكية
451.2	2.11	الصين
168.6	3.14	اليابان
118.5	2.94	ألمانيا
79.4	4.23	كوريا الجنوبية
62.2	2.25	فرنسا
47.2	1.69	المملكة المتحدة
39.9	1.10	روسيا
35.8	/	تايوان
29.9	1.29	إيطاليا
13.57	4.25	الاحتلال الإسرائيلي

Source: John F. Sargent Jr, Global Research and Development Expenditures: Fact Sheet, report prepared for members and committees of congress, congressional research service, USA, 2018, p.02.

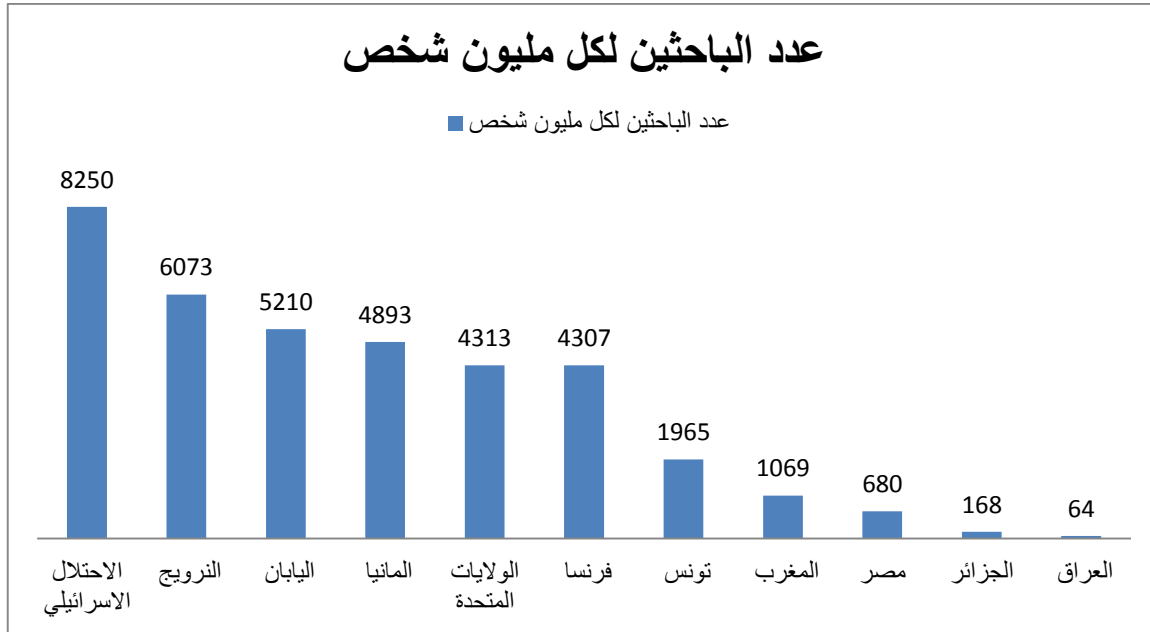
يلاحظ من الجدول المبالغ الضخمة التي ترصدها الدول الصناعية للإنفاق على البحث والتطوير علماً أن الاحتلال الإسرائيلي تقدم كل دول العالم في هذا المؤشر بتخصيصه 4.8% من إجمالي ناتجها المحلي، ولم يقتصر الإنفاق على الدول المتقدمة فحتى الدول الناشئة ترصد لهذا القطاع المبلغ الكبير فالصين ارتفعت حصتها في البحث والتطوير من 4.9% عام 2000 إلى 24.8% عام 2015، كما ظهرت كوريا الجنوبية، تايوان، روسيا إلى أهم عشر دول تمويلاً للبحث العلمي¹.

ويعكس مؤشر الإنفاق على البحث العلمي البنى التحتية خاصة الكيفية لهذا المجال ويقصد بالبنى التحتية عدد مراكز الأبحاث المتخصصة، عدد الأوراق البحثية المنجزة، براءات الاختراع والجوائز العلمية، عدد الباحثين، وعن هذا الأخير (عدد الباحثين) فان مؤشر متوسط عدد الباحثين إلى إجمالي عدد السكان من المؤشرات التي تستخدم للإشارة إلى اهتمام الدولة بالبحث العلمي، ففي العالم العربي وخلال الفترة 2005-2015 بلغ متوسط عدد

¹ John F. Sargent Jr, Global Research and Development Expenditures: Fact Sheet, report prepared for members and committees of congress, congressional research service, USA, 2018, p.03.

الباحثين لكل مليون شخص حوالي 625 باحث، في حين بلغت تلك النسبة حوالي 8250 باحث لكل مليون شخص في إسرائيل و5210 في اليابان و7113 لكوريا الجنوبية والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 07: عدد الباحثين لكل مليون شخص في بعض دول العالم خلال الفترة 2005-2015



المصدر: مؤشرات التنمية الدولية: عدد الباحثين، متوفر على الموقع التالي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/sp.pop.scie.rd.p6> اطلع عليه بتاريخ 2019/05/15

من الشكل يتضح حجم الفجوة الكبيرة التي تفصل الدول النامية عن بقية الدول في الشكل خاصة إسرائيل واليابان، واحتلت تونس المرتبة الأولى من مجموعة الدول النامية المختارة ب 1965 باحث لكل مليون شخص يليها المغرب ب 1069 باحث ليحتل العراق المرتبة الأخيرة ب 64 باحث لكل مليون شخص، وبلغ هذا المؤشر حوالي 386 باحث لكل مليون شخص في الدول النامية، بينما بلغ 4042 باحث لكل مليون شخص في الدول المتقدمة.

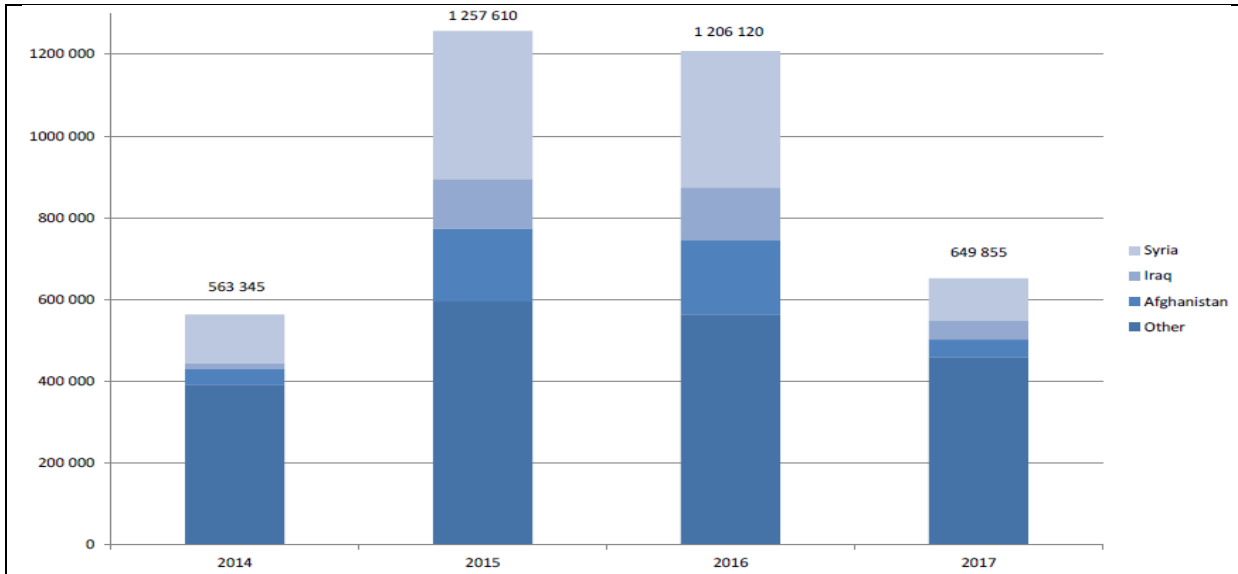
ثالثاً-دوافع سياسية: هناك مجموعة من العوامل ذات الطابع السياسي والتي تجعل الأفراد ينتقلون من وطنهم إلى بلد آخر، يمكن إجمال هاته العوامل في:

1- **تقييد الحريات السياسية:** يؤدي الضغط السياسي الممارس من قبل بعض الحكومات في معظم الدول النامية والتي تنعدم فيها الديمقراطية إلى افتقار الأفراد إلى حرياتهم وحقوقهم السياسية، مما يجعلهم يغادرون إلى بلدان

أكثر ديمقراطية لمتابعة حياتهم السياسية بكل حرية، ويحمل المهاجرون من هذا النوع صفة المعارضون للأنظمة الحاكمة في بلدانهم.

2- الحروب والنزاعات السياسية: قد ينطوي اضطهاد دول على دولة أخرى أو ممارسة دولة ما لمضايقات وتمييز بين الأشخاص الذين لديهم معتقدات دينية أو خلفيات عرقية مختلفة إلى رغبة هؤلاء إلى الهجرة عن طريق اللجوء إلى بلدان أكثر أمان، حيث أن طلب اللجوء هو نتيجة مباشرة لتدفق المهاجرين من دولة قمعية أو مضطهدة إلى بلد أكثر أمان وديمقراطية، وقد تلقى الاتحاد الأوروبي أكبر عدد من طلبات اللجوء عام 2015 بلغ 1257610 طلب كما يوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم 08: طلبات اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي خلال 2014-2017



Source : Eurostat, newsrelease, asylum in the UE member states, 20 march 2018, p. 01, available at: <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/8754388/3-20032018-AP-EN.pdf/50c2b5a5-3e6a-4732-82d0-1caf244549e3> vu le 20/05/2019

فالشكل يوضح عدد طلبات اللجوء المقدمة للاتحاد الأوروبي وأكثر الجنسيات الطالبة له، وقد ازدادت طلبات اللجوء للاتحاد الأوروبي مع تأجج الأزمة السورية وزيادة الصراعات الطائفية بالعراق، وقد تلقت ألمانيا أعلى نسبة من طلبات اللجوء بلغت 31% من إجمالي الطلبات، وحسب إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2016 فإن حوالي 70 مليون شخص في جميع أنحاء العالم أجبروا على الهجرة بسبب الحروب والنزاعات السياسية.

المطلب الثالث: واقع حركة الهجرة الدولية المعاصرة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى:

أولاً- التطور التاريخي للهجرة الدولية: مرت الهجرة الدولية عبر الزمن بأربعة مراحل أساسية هي:

1- المرحلة الماركنتيلية (1500-1800): تميزت هذه الفترة بالهجرة من أوروبا والانتقال إلى مناطق ووجهات جديدة عبر العالم (الكشوفات الجغرافية) وذلك بهدف الاستيطان والبحث عن الثروات وإقامة مدن وقرى جديدة، وطيلة هذه الفترة استوطن الأوروبيون بنسبة كبيرة في الأمريكيتين، إفريقيا، آسيا، اقبانوسيا^{*}، أين تطلب إنشاء مدن جديدة وإقامة مستثمرات زراعية في هذه المناطق يد عاملة رخيصة تم جلبها من إفريقيا عنوة، حيث تم تهجير خلال هذه الفترة قرابة 10 ملايين عبد إلى العالم الجديد، ما جعل الهجرة القسرية الجماعية (العبيد) ميزة الهجرة الدولية خلال هذه الفترة، ومع نهاية هذه الأخيرة تجاوزت هجرة الأفراد هجرة العبيد وأصبحت بالإضافة إلى الهجرة القسرية للعبيد هجرة طوعية ذات طابع عائلي بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال¹.

2- المرحلة الصناعية: تبدأ هذه المرحلة من بداية القرن 19 متزامنة مع التطور الصناعي في أوروبا وانتشار الرأسمالية إلى مستعمراتها في العالم الجديد، وطيلة هذه الفترة ما يقارب 48 مليون مهاجر غادروا أوروبا نحو العالم الجديد، أي ما يمثل 12% من الكثافة السكانية الأوروبية آنذاك، إذ مثلت منها بريطانيا ما يقارب 41%، النرويج 36%، البرتغال 30%، إيطاليا 29%، إسبانيا 25%، السويد 22%، وبمعدلات اقل بلجيكا 3%، روسيا-بولندا 2%، فرنسا 1%، لذا فالهجرة الدولية لعبت دورا مهما في التحول الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي في كل من أوروبا والعالم الجديد، خاصة هذا الأخير أين ساهمت الهجرة في بناء مجتمعاته، حيث الولايات المتحدة لوحدها استوعبت ما يقارب 60% من المهاجرين الأوروبيين أما حوالي 25% من هؤلاء المهاجرين توزعت بين الأرجنتين وكندا، استراليا، نيوزيلندا².

3- مرحلة الهجرة المحدودة: بدأت هذه المرحلة إبان الحرب العالمية الأولى وعُرفت هذه المرحلة في المحدودية في تدفق الهجرة، ومن ملامحها أن أصبحت فيها الهجرة أكثر مراقبة وقل تدفق للمهاجرين وهذا يعود إلى تصاعد الاستقلال الاقتصادي الوطني في فترة العشرينات وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية في كل من أوروبا وأمريكا، ومن

* اقبانوسيا: القارة التي تضم استراليا والجزر القريبة منها.

¹ Douglas.S.Massey, Patterns and Processes of International Migration in the 21st Century, working paper prepared for Conference on African Migration in Comparative Perspective, Johannesburg, South Africa, 4 -7 June, 2003, p.01.

² Douglas.S.Massey, Op.Cit, p.03.

مميزات هذه المرحلة وضع قيود على الحركة الدولية للسلع ورأس المال والعمل، فقد اصدر الكونغرس الأمريكي سنة 1921 قانون القيود الكمية الذي وضع حدودا على عدد المهاجرين من أوروبا الشرقية والجنوبية حتى عام 1929 فترة حدوث الكساد العالمي الكبير أين سجل توقف شبه كلي للحركة الدولية للهجرة¹، حيث أن فترة ما بين الحربين قد غيرت العلاقة بين الدولة وقضايا الهجرة، فالتغير في الاتجاهات العامة للدولة من انفتاحية إلى أكثر حمائية اثر بشكل مباشر في حركة تدفق المهاجرين وذلك من خلال وضع القوانين والإجراءات التنظيمية على الهجرة²، فخلال الفترة 1900-1930 وصل المتوسط السنوي لدخول المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 612000 مهاجر ليصبح خلال الثلاثينات حوالي 53000 مهاجر، وأكثر بقليل من ذلك خلال الأربعينات بسبب حركة اللاجئين الفارين خلال الحرب العالمية الثانية، وعليه فان الهجرة طيلة هذه الفترة تميزت بعدم الاستقرار³.

4- هجرة ما بعد المرحلة الصناعية: ظهرت هذه المرحلة في منتصف الستينات وقد شكلت منعرجا كبيرا مقارنة بالمراحل السابقة، فبعدها كانت الهجرة من أوروبا إلى مستعمراتها أصبحت الهجرة ظاهرة عالمية فقد تنوعت وتعددت دول الأصل والدول الاستقبال للمهاجرين، وأصبحت الدول الأوروبية دول جذب عكس المراحل السابقة خاصة باستقبالها للمهاجرين من دول العالم الثالث، ففي هذه المرحلة عملت البلدان المتقدمة صناعيا على جلب العديد من اليد العاملة المهاجرة للمساهمة في تنمية اقتصادياتها، وتنوعت بذلك دول الاستقبال فبالإضافة إلى الدول المستقبلية التقليدية في الأمريكيتين واقيانوسيا، ظهرت دول أوروبا الغربية كمناطق جذب خاصة ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، سويسرا، السويد، هولندا.

أما فترة السبعينات فسجل دخول بعض الدول كإيطاليا وإسبانيا والبرتغال على خط الدول الجاذبة للهجرة، فأصبحت هذه الدول تستقبل أعداد كبيرة من المهاجرين من إفريقيا والشرق الأوسط، ومع الارتفاع السريع لأسعار النفط عام 1973 أصبحت دول الخليج تستقطب العديد من اليد العاملة المهاجرة، أما فترة الثمانينات والتسعينات بدأت الهجرة الدولية تأخذ تناميا واضحا في بعض البلدان الآسيوية على غرار كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سانغفورة، ماليزيا، بعدما كانت الوجهة التقليدية في هذه المنطقة متمثلة في اليابان. والجدول الموالي يبين تنوع وتعدد دول الاستقبال خلال الفترة 1960-1995

¹ Douglas.S.Massey, Op.Cit, p.03.

² Klaus J.Bade , Migration in European History, Black well publishing , Oxford, uk, 2003, P 182.

³ Douglas.S.Massey, Op.Cit, p. 03

الجدول رقم 05: قائمة أهم الدول المستقبلية للمهاجرين خلال الفترة 1960-1995

البلد	صافي عدد المهاجرين الوافدين	المعدل الصافي للهجرة
الدول ذات المستوى العالي من الهجرة الوافدة		
الولايات المتحدة الأمريكية	19837	0.25
ألمانيا	7725	0.29
كندا	3999	0.48
السعودية	3668	0.94
فرنسا	3459	0.19
الهند	3148	0.01
الاتحاد السوفياتي	3097	0.03
أستراليا	2911	0.61
معدل عالي لاستقبال المهاجرين		
الإمارات	1379	3.42
قطر	327	3.15
الصحراء الغربية	109	2.23
السعودية	6388	0.94
غامبيا	235	0.92

Source: Douglas.S.Massey, Patterns and Processes of International Migration in the 21st Century, working paper prepared for Conference on African Migration in Comparative Perspective, Johannesburg, South Africa, 4 -7 June, 2003, p.37.

إذ يبين الجدول قائمة أهم الدول المستقبلية للمهاجرين ضمن قائمة تضم الوجهات التقليدية ككندا والولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، إضافة إلى الوجهات الجديدة والتي شملت دول أوروبا كألمانيا، فرنسا، الاتحاد السوفياتي، كما تضم هذه القائمة أهم الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط إذ سجلت الإمارات، قطر، السعودية أعلى معدلات لاستقبال الهجرة حيث أن أغلب العمالة في هذه الدول هي عمالة أجنبية، إلى جانب تعدد دول الاستقبال تعددت وتنوعت الدول المصدرة للمهاجرين كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: أهم الدول المصدرة للمهاجرين خلال الفترة 1960-1995

البلد	صافي عدد المهاجرين المغادرين	المعدل الصافي للهجرة
الدول ذات المستوى العالي من الهجرة المغادرة		
المكسيك	6733-	0.30-
أفغانستان	4161-	0.78-
بنغلادش	3863-	0.13-
فيليبين	3684	0.22-
باكستان	3271-	0.10-
الصين	2190-	0.01-
فيتنام	2175-	0.11-
كولومبيا	1860-	0.21-
الدول ذات معدلات عالية للهجرة المغادرة		
الصومال	92-	1.90-
غينيا	182-	1.29-
روندا	316-	1.26-
ليبيريا	1750-	1.17-
جمايكا	774-	1.08-
لبنان	857-	1.01-

Source: Douglas.S.Massey, Op.Cit, p.38.

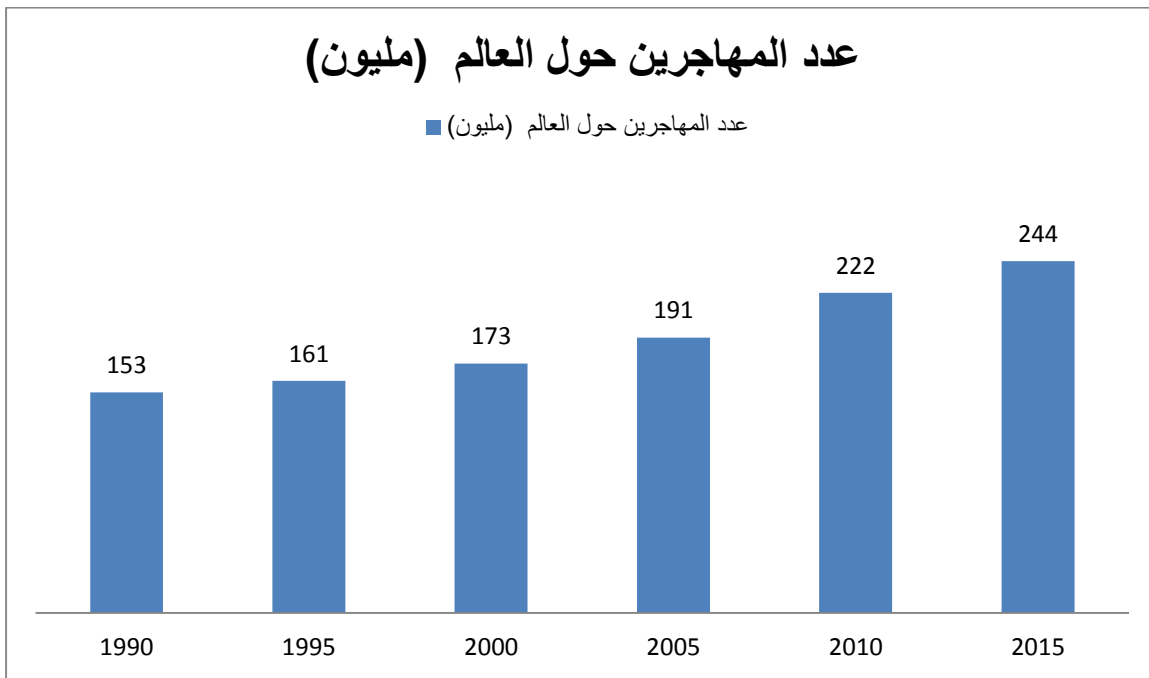
إذ يلاحظ أن كلها هي دول نامية كما أنها تضم دول ذات الاضطرابات السياسية والدينية في ذلك الوقت كليبيريا، رواندا، لبنان، ورغم ذلك فان "مساى" ¹"D.*Massay" يرى أن معدل ومستوى الهجرة خلال هذه الفترة لا علاقة له بعوامل الطرد (الفقر، البطالة، الضغط السكاني، الصراعات السياسية) في دول الأصل أي أنها ليست هي السبب الرئيس للهجرة خلال هذه الفترة، وإنما السبب الحقيقي عوامل الجذب في الدول الصناعية

¹ Douglas Massey عالم اجتماع أمريكي متحصل على شهادة الدكتوراه 1978 من جامعة برينستون من اهتماماته البحثية الهجرة الدولية، من مؤلفاته strangers in strange land : human in an urbanizing 2005, new faces in new places : the new geography of American immigration

الأوروبية خاصة في ظل الانفتاح التجاري العالمي، مما استوجب زيادة الطلب على اليد العاملة في هذه الدول ومنح تسهيلات لتقلها.

ويشير تقرير الهجرة الدولية لعام 2002 انه في السنوات العشر الممتدة من عام 1990 إلى عام 2000، زاد عدد المهاجرين في العالم 21 مليون شخص أو بنسبة 14%، وحدث النمو الكلي الصافي للمهاجرين في المناطق الأكثر نمواً (اقتصادياً)، إذ سجلت أوروبا وأمريكا الشمالية ونيوزيلندا واليابان مجتمعة زيادة في عدد المهاجرين 23 مليون فرد، وزاد عدد المهاجرين في أمريكا الشمالية بما مقداره 13 مليون أما أوروبا بما مقداره 8 ملايين مهاجر، وعلى النقيض من ذلك قل عدد السكان المهاجرين في المناطق الأقل نمواً بما مقداره مليوناً شخصاً خلال الفترة 1990-2000¹، وقد قدر مجموع الأشخاص الذين يعيشون في بلد غير بلد مولدهم بنحو 244 مليون شخص مقارنة بعام 1990 (153 مليون شخص) وبأكثر بثلاثة أضعاف عما كان عليه عام 1980 ومن خلال الشكل الموالي يمكن توضيح ذلك

الشكل رقم 09: تطور عدد المهاجرين عبر العالم خلال الفترة 1990-2015 (الوحدة (مليون مهاجر)



Source: UN population division, trends in total migrants stock, 2015, on: <http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates17.asp> vu le 12/02/2017

¹United Nation, International Migration Report 2002, p.02.

والملاحظ من الشكل أن عدد المهاجرين في تزايد فبعدما كان عام 1990 حوالي 153 مليون مهاجر انتقل عام 1995 إلى 161 مليون وفي عام 2000 انتقل إلى 173 مليون بينما قفز إلى 222 مليون عام 2010 بعدما كان 191 عام 2005، ويرجع هذا بشكل كبير إلى تفاقم الأزمات السياسية في بعض دول العالم النامي، وقد تنوعت الوجهات المستقطبة من حيث التوزيع الجغرافي لأعداد المهاجرين الدوليين حسب ما يوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم 10: وجهات ومصادر الهجرة الدولية على المستوى العالم عام 2015



Source : Statistiques de l'OCDE et de la Direction des statistiques démographiques des Nations Unies

حسب الشكل أعلاه فان دول الأصل للمهاجرين اغلبها تقع في النصف الجنوبي للكرة الأرضية خاصة التي

تعاني الفقر والنزاعات السياسية حسب ما يؤكد الجدول الموالي

الجدول رقم 07: أهم دول الأصل للمهاجرين عبر مختلف دول العالم خلال الفترة 2010-2015 (ألف مهاجر)

المكسيك	فلين	اندونيسيا	السودان	باكستان	الصين	بنغلادش	الهند	سوريا	البلد
105	140	140	160	216	360	445	520	806	المهاجرين

Source : international migration report 2015, UN, p.13.

يبين الجدول أهم الدول المصدرة لطاقتها البشرية والتي كانت سوريا في طليعتها نتيجة للحرب الأهلية فيها ب 806000 مهاجر تلتها الهند ب 520000 مهاجر ثم بنغلادش، باكستان...، ويرجع تنامي هذه الظاهرة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهاته الدول، بينما كانت الدول الصناعية الكبرى هي الوجهة الرئيسية

للمهاجرين الدوليين، حيث تعتبر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD) المستقطب الأول للمهاجرين حول العالم حسب ما يؤكد الجدول الموالي

الجدول رقم 08: أهم المستقبلية للمهاجرين مختلف دول العالم خلال الفترة 2010-2015 (ألف مهاجر)

البلد	الولايات المتحدة الأمريكية	تركيا	لبنان	ألمانيا	كندا	روسيا	استراليا	بريطانيا	السعودية
المهاجرين	1005	400	250	250	235	224	205	180	176

Source : international migration report 2015, UN, p.13.

الجدول يظهر أن الولايات المتحدة خلال هاته الفترة كانت المستقطب الأول للمهاجرين بأكثر من مليون مهاجر على الرغم من الإجراءات التشددية لكن حاجة الاقتصاد جعلتها تستقطب هذا العدد لكن بسياسة انتقائية، والشيء نفسه لباقي الدول الظاهرة في الجدول عدا تركيا ولبنان فاستقطبهم لهذا العدد جاء نتيجة للازمة السورية ولجوء عدد كبير من السوريين لهاته الدول، فقبل خمس سنوات لم تكن هاته الدول ضمن أكثر دول استقبالا للمهاجرين، بل أكثر هذه الدول كانت دول منظمة التعاون الاقتصادي إذ يتواجد بها حوالي 50% من إجمالي المهاجرين، من هؤلاء نحو 40% منهم من بلدان منظمة التعاون أما 60% هم من بقية دول العالم¹، وقد ساهمت الفئات المهاجرة في المجتمعات المستقبلية لها بتعدد الديانات والعرقيات والثقافات بها، وقد تميزت الهجرة خلال هاته الفترة وفيما تلاها خاصة في السنوات الأخيرة بمجموعة من المميزات والخصائص.

ثانيا- خصائص الهجرة الدولية المعاصرة

إن تنامي أعداد المهاجرين وظهور مناطق طرد وجذب عالمية لهم وهيئات نظامية أو غير نظامية تسير تدفقاتهم، جعلت الهجرة الدولية في الأربعين سنة الأخيرة تتصف بمجموعة من الخصائص أهمها:

1- **تساعد هجرة الكفاءات (Brain drain):** بالرغم من أن مصطلح هجرة الكفاءات لم يظهر إلا في الستينات من القرن الماضي وهو من ابتداء البريطانيين نتيجة لفقدانهم للكثير من العلماء والمهندسين والأطباء الذين هاجروا خارج بريطانيا خصوصا إلى الولايات المتحدة، يبدأ أن هجرة العقول هي ظاهرة موجودة قدم الوجود البشري، حيث تشير الشواهد التاريخية المستقاة من بناء الحضارة الإنسانية إلى أن العالم شهد عبر العصور المختلفة انتقال للكفاءات بين المناطق المختلفة²، وبالتالي فهجرة الأدمغة موجودة قدم الوجود الإنساني لكن الأمر الجديد

*OECD: Organisation for Economic Co-operation and Development

¹ Dhananjayan Srisankarajah, Migration and Development, working paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration, 2005, p.04.

² تقرير الأمانة العامة لمجلس التخطيط، دليل التعاون الفني، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة، 2002، ص: 17.

في هذه الظاهرة هو تصاعد حدثها بسبب استمرار عوامل طرد الكفاءات من الدول النامية وعوامل جذب واستقطاب الكفاءات في الدول المتقدمة، ومن ثم انعكاساتها الخطيرة على اقتصاديات البلدان المصدرة لها والتي هي في أمس الحاجة إليها في عملية البناء والتقدم والتنمية، حيث أشارت الإحصاءات الرسمية الأمريكية انه خلال الفترة (1960-1987) ما يقارب 900 ألف من المتعلمين تعليم عالي هاجروا من الدول النامية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة بينما فقدت إفريقيا ما يقارب ثلث عمالتها الماهرة أي حوالي 60 ألف ما بين المتعلمين تعليم عالي ومتوسط نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال (1985-1990)¹.

وبحلول عام 2000 سُجلت هجرة حوالي 20 مليون شخص من ذوي التعليم العالي من الدول النامية نحو المتقدمة أي بزيادة قدرها %63.7 خلال عشر سنوات مقابل %14.4 للهجرة العادية²، هذا وحسب دراسة للبنك العالمي لعام 2016 خلصت إلى أن حوالي 28 مليون مهاجر من أصحاب المهارات العالية يقيمون في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2010، أي بزيادة قدرها حوالي %130 منذ عام 1990 في مقابل %40 من الهجرة لذوي الأقل مهارة. وهناك أربعة بلدان فقط (كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، استراليا) منها هي وجهة ما يقرب من %70 من هؤلاء المهاجرين، وتوضح الدراسة أن الولايات المتحدة عادةً ما تستضيف نصف جميع المهاجرين ذوي المهارات العالية المتوجهين لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وثلث المهاجرين ذوي المهارات العالية حول العالم³، وفي عام 2010 استضافت الولايات المتحدة 11.4 مليون من هؤلاء المهاجرين المهرة، أي %41 من إجمالي من استضافتهم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث أن %38 من علماء الولايات المتحدة مهاجرين، %57 منهم في سويسرا مهاجرين، %45 منهم في استراليا مهاجرين، أضف إلى ذلك فان %31 من جوائز نوبل في أربع مجالات منحت لعلماء مهاجرين في عام 2010⁴.

1 بلميمون عبد النور، اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص: 45

2 Michel Beine and others, BRAIN DRAIN AND HUMAN CAPITAL FORMATION IN DEVELOPING COUNTRIES: WINNERS AND LOSERS, article published in The Economic Journal 118, Blackwell publishing, oxford, UK, 2008, p.631.

3 Sari Pekkala Kerr and Al, Global Talent Flows, Development Research Group, world bank groupe, 2016, p.04-05.

4 Ibid, p.06-09.

الفصل الأولالهجرة الدولية من التنظير إلى التنظيم

وتساهم المنطقة العربية لوحدها بثلاث هجرة الكفاءات من الدول النامية، حيث أن 50% من الأطباء و23% من المهندسين و15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون نحو أوروبا، الولايات المتحدة، كندا بوجه خاص¹، والجدول الموالي يمثل أهم حركة وانتقال الكفاءات العلمية العربية لعام 2009

الجدول رقم 09: حركة وانتقال الكفاءات العربية لعام 2009.

البلد	الحصيلة الإجمالية للمهاجرين الدوليين بالآلاف	مهارة قليلة اقل من مرحلة الثانوية اقل من 8 سنوات تعليم %	مهارة متوسطة مرحلة الثانوية أو أكثر من 9-12 سنة تعليم %	مهارة عالية تعليم عال أكثر من 13 سنة تعليم
الجزائر	1313.3	55.4	27.8	15.9
مصر	308.7	18.8	30.7	47.3
الأردن	63.9	20.0	37.8	41.0
لبنان	335.5	33.8	31.8	30.9
المغرب	1505.0	61.6	23.1	13.9
عمان	2.6	13.6	44.6	37.5
قطر	3.3	16.1	37.0	43.9
السعودية	34.1	22.8	38.8	35.8
سوريا	130.2	33.0	30.3	33.3
تونس	427.5	55.5	27.8	16.4
البحرين	4.2	15.8	40.6	40.2
الإمارات العربية المتحدة	14.4	21.0	50.2	24.2

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، 2009، ص: 153-154.

من خلال الجدول يلاحظ أن دول المشرق العربي هي دول نسب العالية من هجرة الكفاءات فبلغت هذه النسبة في مصر 47.3%، الأردن 41.1%، لبنان 30.9%، قطر 43%، البحرين 40.2%، في حين أن دول شمال إفريقيا فان غالبية مهاجريها من العمالة قليلة المهارة، على الرغم من تصدرها قائمة الدول العربية في عدد المهاجرين.

¹ إبراهيم عبد الخالق، كفايح يحي صالح، دراسة لظاهرة هجرة العقول: أسبابها...علاجها، مجلة كلية التربية، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد الثاني، 2008، ص: 216.

2- زيادة عدد النساء المهاجرات: تصاعدت هجرة النساء بصفة ملفتة في ستينيات القرن الماضي، فهجرة المرأة خاصة لوحدها ظهرت كعنصر تغيير مهم في مسار الهجرة الدولية، والجدول الموالي يوضح تطور تدفقات الهجرة الدولية للنساء

الجدول رقم 10: تطور تدفقات الهجرة الدولية للنساء

السنة	المجموع العام للمهاجرين	مجموع النساء	نسبة النساء المهاجرات %
1960	75463352	23235388	46.8
1965	78443933	36918332	47.1
1970	81335779	38426955	47.2
1975	86789304	41104314	47.4
1980	99275898	46884139	47.2
1985	111013230	52364718	47.2
1990	154945333	75967491	49
1995	165080235	81396614	49.3
2000	176735772	87757603	49.1
2005	190633564	94518611	48.8
2010	221714243	107100529	48.3
2015	243700236	117584801	48.7

Source: international female migrants stock 2015, UN population division. On : <http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates17.asp> vu le 07/03/2017

من خلال الجدول يلاحظ انه في السنوات الأخيرة شهدت تدفقات مهمة لهجرة النساء إذ مثلت النساء حوالي 50% من إجمالي عدد المهاجرين، وفي سنة 2015 فاق عددهن 100 مليون أي تقريبا نصف العدد الكلي البالغ حوالي 244 مليون، لاسيما في آسيا النساء يمثلن أغلبية العمال المغتربين في الخارج، إذ تعتبر الفلبين أكبر مصدر للمهاجرين الدوليين من النساء تليها المكسيك وهذا حسب إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2004.

3- تنامي الهجرة غير الشرعية: إن من خصائص الهجرة الدولية المعاصرة هو تنامي عدد المهاجرين غير الشرعيين، إلا أن الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بهذا النوع من الهجرة تبقى جد صعبة، وتنعكس هذه

الصعوبة في الأرقام المقدمة التي تمتاز بكثير من التناقض حتى داخل البلد الواحد لخضوعها لأبعاد سياسية وحزبية، ويمكن تقدير حجم الظاهرة بنوع من النسبية وبأرقام مقارنة فقط عن طريق عمليات تسوية الوضعية التي تقوم بها الدول من حين إلى آخر والإقصاءات وكذا من خلال التحقيقات الميدانية، وقد قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا في فترة الثمانينات حوالي 2.6 مليون شخص مقابل 15.4 مليون مهاجر شرعي وهو ما يمثل 14% مع تسجيل أعلى نسبة للمهاجرين غير الشرعيين موجودة في دول جنوب أوروبا أي فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، بعدد يفوق 1.2 مليون شخص عام 1988، منهم 540 ألف مهاجر مغربي¹، وتأتي ايطاليا في المرتبة الأولى بحوالي 350 ألف إلى مليون مهاجر عام 1987 لترتفع في بداية التسعينات إلى ما بين 600 ألف إلى 1.4 مليون مهاجر غير شرعي²، وفي عام 2014 دخل حوالي 170000 مهاجر غير شرعي أوروبا أي ما يفوق 4 مرات ما تم تسجيله في 2013 معظمهم من سوريا، الصومال، اريتريا³، إلى جانب هذا فأن أكثر من 57% من العمال المهاجرين وضعيتهم غير شرعية وترتفع هذه النسبة في بعض الجزر الايطالية إلى 90% من العدد الإجمالي للمهاجرين، وحسب وكالة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الحدود، دخل بلدان الاتحاد الأوروبي أكثر من 511371 مهاجر غير شرعي في عام 2016⁴.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فيوجد بها 12 مليون مهاجر غير شرعي، وقُدمت إحصائيات في كندا تتحدث عن وجود 4 ملايين مهاجر حسب إحصائيات 2007، أما عن الهجرة غير الشرعية في إفريقيا فقد قدرت ب 17 مليون مهاجر غير شرعي أي ما يمثل 2% من السكان، حيث أن التقديرات تشير إلى أن هذه النسبة سترتفع في مطلع 2050 إلى 10%، أما منظمة العمل الدولية فقد قدرت المهاجرين الأفارقة في 1997 ب 20 مليون وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة بعد أوروبا ب 30 مليون مهاجر أمريكا الجنوبية 22 مليون مهاجر و 17 مليون في أمريكا الشمالية و 9 ملايين في الشرق الأوسط⁵، وفي ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية والأمنية لدول العالم النامي خاصة دول الربيع العربي فان نسب الهجرة غير الشرعية في تزايد مستمر.

¹ GIULBILARO Donatella, "les migrations en provenance du Maghreb et la pression migratoire : situation actuelle et prévisions", Cahier de migration internationales, n° 15 département de l'emploi et de la formation, 1997, p 75.

² صايش عبد المالك، التعاون الاورو-مغربي لمكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عنابة، 2007، ص: 26.

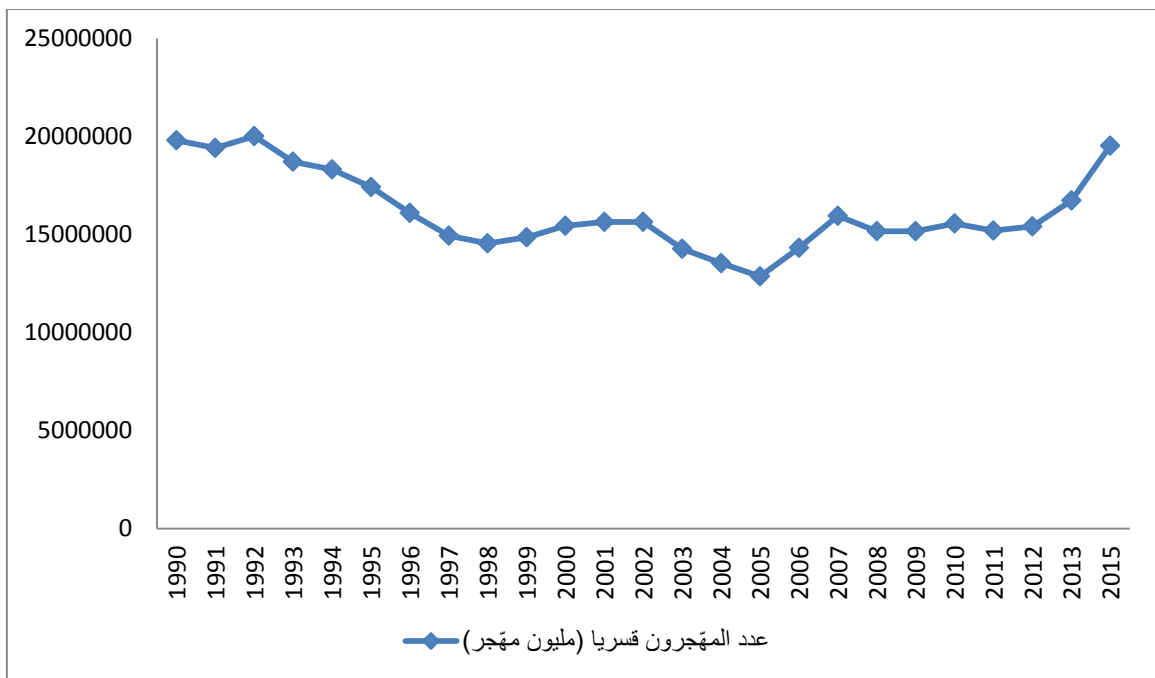
³ تقرير الهجرة الدولية: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، منظمة الهجرة الدولية بالتعاون مع الاسكوا، 2015، ص: 20.

⁴ Annual risk analysis 2017, European Agency for the Management of Operational Cooperation at the External Borders of the Member States of the European Union, frontex Warsaw, April 2017, p.19.

⁵ صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص: 27.

4- تنامي الهجرة الدولية القسرية: مثل المهجرون قسريا في عام 2015 حوالي 1% من إجمالي سكان العالم وقد بلغ عددهم 65.3 مليون لاجئ بعدما كان هذا الرقم 37.3 مليون عام 1996، أي بزيادة قدرها 75%، وتصدرت سوريا عدد اللاجئين بحوالي 4 ملايين و900 ألف لاجئ، لتأتي بعدها أفغانستان التي ينحدر منها 2.7 مليون لاجئ والصومال بـ1.1 مليون¹. وقد مثل عدد المهجرين قسريا نسبة مهمة من إجمالي عدد المهاجرين حيث بلغ أقصاه في عام 1992 كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم 11: تطور عدد المهجرون قسريا خلال الفترة 1990-2015



المصدر: إحصائيات مجموعة البنك الدولي متوفر على الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.REFG.OR?end=2014&start=1990&view=chart>

أين وصل عددهم إلى 20 مليون لاجئ وهذا نتيجة للصراعات السياسية خاصة في أوروبا الشرقية وبعض الدول الأخرى كالجائر لينخفض عددهم بتحسن الوضع الأمني والاقتصادي لبعض الدول التي كانت تعاني مثل هذه الاضطرابات، ليعاود هذا العدد الارتفاع ابتداء من 2011 ليلبغ أقصاه عام 2015 حوالي 17.56 مليون لاجئ نتيجة لما يسمى بثورات الربيع العربي وخاصة الحرب الأهلية السورية.

¹ Global trends forced displacement, UNHCR, report 2015, p.06.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة الدولية

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى النظريات التي تحاول إعطاء تفسير لظاهرة الهجرة، وطبعاً كل نظرية حسب المنطلقات والمسلمات التي تنطلق منها، فالنظرية الاقتصادية الكلية تنطلق من أن المجتمع هو وحدة التحليل، في حين تناولت النظرية الاقتصادية الجزئية الفرد كوحدة تحليل، أما النظرية الاقتصادية-الاجتماعية فتتناول العوامل الاجتماعية إلى جانب الاقتصادية التي تدفع الفرد إلى الهجرة أو تساعد على الاستقرار في الوجهة المقصودة

المطلب الأول: النظرية الاقتصادية الكلية

تعتمد هذه النظرية على العوامل الخارجية التي تؤثر في انتقال الأفراد خارجياً، بأخذ وحدة التحليل المجتمع أو البلد ككل، وسيتم التطرق إلى هذه النظرية من خلال ما يلي:

أولاً: النظرية الكلاسيكية النيوكلاسيكية

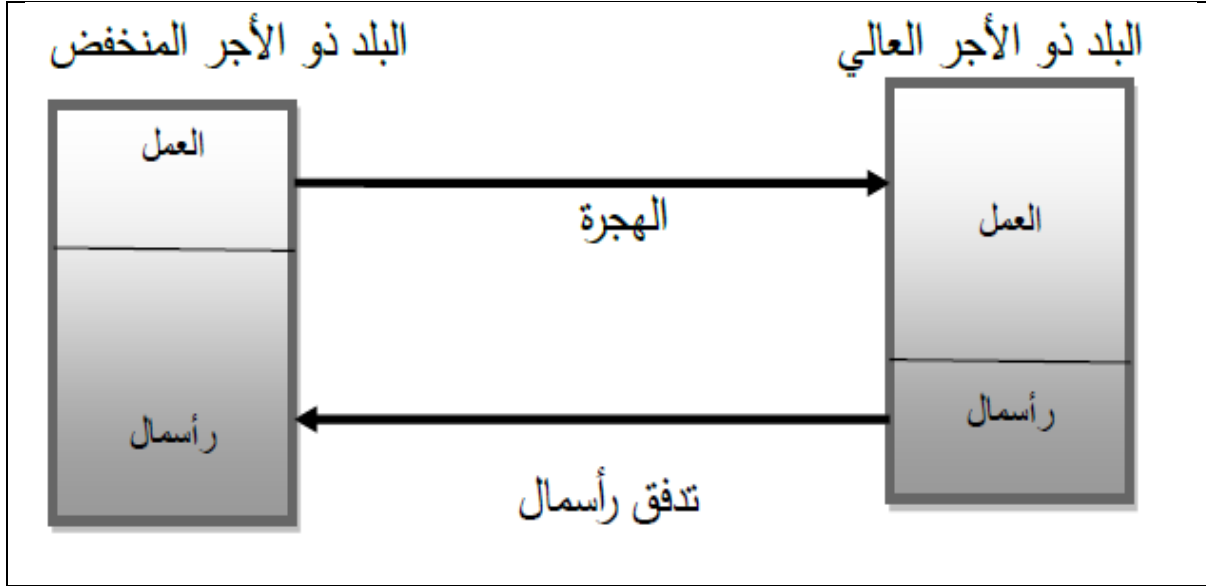
يعتبر هذا النموذج أسباب الهجرة معظمها اقتصادية، هذه الفكرة تطورت لاحقاً من قبل Lewis* 1954 و Horris 1970 و Tadro 1976، الذين وضعوا الأسس النظرية للنموذج النيوكلاسيكي¹، وقد تم تطويرها في إطار سوق العمل مركز بذلك على الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية كأحد عناصر التنمية، فالمناطق الريفية تتوفر على فائض اليد العاملة للاقتصاد الصناعي في المناطق الحضرية²، وبتطبيق هذا النموذج على المستوى الكلي فإن النظرية تثبت أن الدول التي تملك وفرة في عنصر العمل مقارنة بعنصر رأس المال تمتلك على الأرجح سوق عمل يتوازن عند مستوى أجور منخفض، بينما الدول التي تملك وفرة في رأس المال مقارنة بعنصر العمل تمتلك سوق عمل يتوازن عند مستوى أجور مرتفع، وحسب هذه النظرية فإن الفوارق بين الأجور الحقيقية بين الدول ستنمي نوعين من التدفقات، الأول هو تدفق عنصر العمل من الدول المنخفضة الأجور إلى الدول مرتفعة الأجور وتكون النتيجة أن عرض العمل سينخفض ومستوى الأجور سيرتفع في دول الأصل، وعرض العمل سيرتفع وتنخفض الأجور في دول الاستقبال، والتدفق الثاني هو تدفق رأسمال من البلدان

¹ Douglas.S.Massey & All, theories of international migration : a review and appraisal, population and development review, vol 19, n°03; 1993, p.433.

* Arthur Lewis استناد بجامعة مانشستر له عدة مؤلفات منها: 1939 labor in west indies و 1940 economics problems of to day
² بلميمون عبد النور، مرجع سابق، ص: 63.

ذات الأجور المرتفعة نحو الدول منخفضة الأجور، وينتج مستوى جديد للتوازن عندما يكون صافي التدفقات الرأسمالية وصافي هجرة اليد العاملة مساويا للصفر، أي عندما يكون الفرق بينهما لا يعكس إلا تكلفة مشروع الهجرة¹، حيث تظهر الآلية النيوكلاسيكية للتوازن كما يلي:

الشكل رقم 12: آلية النيوكلاسيك للتوازن



source : Jennissen, Roel Peter Wilhelmina, macro-economic determinants of international migration in Europe, thesis of doctorate in spatial sciences, Gromingen university, Nether Lands, 2004, p.45.

في حالة التوازن وبعد تقارب الأجور ما بين الدول فإنه قد تتغير اتجاهات الهجرة من خلال التوقف، أو على الأقل تسجيل انخفاض كبير أو توليد هجرة عائدة (العودة)، وهذا لاختفاء العامل الذي أدى إلى الهجرة في الأساس، وهكذا فإن حسب هذه الآلية فإن الهجرة تتوقف من تلقاء نفسها، وقد انتقدت هذه المقاربة من قبل الكينيديين حيث وفقهم فإن عرض العمل يتوقف على الأجور الاسمية وليس على الأجور الحقيقية.

ثانيا: النظرية الكينية (Hart 1975, Van dijk 1986)

حسب هذه النظرية فإن عرض العمل يتوقف على الأجور الاسمية وليس على الأجور الحقيقية، فالنقود ليست وسيلة للتبادل ولكن أيضا وسيلة للادخار، وبسبب هذه الوظيفة الأخيرة فإن المهاجرين المحتملين ينجذبون إلى المناطق ذات الأجور المرتفعة بالإضافة إلى ذلك تزيد الرغبة في إعادة الهجرة وإرسال التحويلات وهذا من أهمية

¹ Jennissen, Roel Peter Wilhelmina, macro-economic determinants of international migration in Europe, thesis of doctorate in spatial sciences, Gromingen university, Nether Lands, 2004, p.44-45

الأجور الاسمية مقارنة بمستوى الأجور الحقيقية، وترى النظرية الكينيزية أن الهجرة تدفع التغيرات إلى التوازن الاقتصادي من خلال التخلص من الفوارق في البطالة وليس الفوارق في الأجور الحقيقية¹.

ثالثا: نظرية ازدواجية سوق العمل (M.Piore 1979)*

تستند هذه النظرية على الجوانب الهيكلية لسوق العمل، إذ تقسم العمل إلى قطاعين أولي وثانوي، الأولي يتميز بكثافة رأس المال في عملية الإنتاج والقطاع الثانوي يتميز بكثافة العمل، ووفقا لهذه النظرية فان الهجرة الدولية لا تنتج من عوامل العرض في دول المنشأ ولكن من الطلب الدائم والمتأصل في الهيكل الاقتصادي للدول المتقدمة على العمالة الأجنبية، إذ يفسر الطلب المستمر للعمال الأجانب، بذهنية سكان مجتمعات الدول المتقدمة باعتبارهم أن الأجور يجب أن تتوافق مع التسلسل الهرمي للمكانة الاجتماعية، بحيث لا يعمل السكان من اجل الأجر بل من اجل المكانة الاجتماعية لذا نجد عزوف المحليين عن بعض الوظائف التي لا تتطلب المهارة وتعتبر في اعتقادهم مهينة لذا نجدها في الجزء السفلي للسلم المهني²، وهنا نجد أن أرباب العمل لا يستطيعون رفع أجور الطبقة السفلى لان رفعها يؤدي بمطالبة باقي الطبقات برفع أجورهم لذا يستعينون بالعمالة المستوردة حفاظا على ديمومة العملية الإنتاجية وعلى مستوى الأجور لهذه الطبقة من السلم المهني.

وقد ارجع "M.Piore" أسباب الطلب على العمالة الأجنبية إلى النقص العام في اليد العاملة والحاجة إلى ملء الوظائف الشاغرة أسفل الهرم التسلسلي المهني، بالإضافة إلى النقص الذي ينجم عن المتغيرات الديمغرافية (شيخوخة، انخفاض معدلات الولادة) الاجتماعية (توسيع نطاق التعليم، تحرر المرأة) الذي يؤدي أيضا إلى الحاجة إلى العمالة الأجنبية، حيث أن الوظائف متدنية الأجر سابقا كانت تشغلها النساء والشباب المحليون في حين حاليا تطمح النساء للحصول على وظائف تعكس مكانتهم الاجتماعية، كما يميل الشباب لمواصلة دراستهم فتتقص اليد العاملة الموجهة للقطاع الثانوي ولإدراك هذا العجز يعمدا أرباب العمل على جلب اليد العاملة الأجنبية³.

من تحليل M.Piore يتضح أن الهجرة ليست ناتجة عن عوامل الطرد (انخفاض الأجور، البطالة) في دول المنشأ، لكن هي ناتجة عن عوامل الجذب (الحاجة المستمرة والضرورية للعمالة الأجنبية) لدول الاستقبال.

¹ Jennissen, Roel Peter Wilhelmina, op.cit, p.46

* Michel Joseph Piore اقتصادي امريكي متخصص في اقتصاديات الهجرة من مؤلفاته working in america : a blueprint for new labor market

² عيد النور بلميمون، مرجع سابق، ص: 66.

³ Doglas.S.Massey& All, po.cit, p.442.

رابعاً- نظرية النظام العالمي (I.Wallerstein 1979)*: في محاولة لتعميم النظرية الاقتصادية الكلية، تفترض هذه النظرية أن الهجرة الدولية تطورت بتطور النظام الرأسمالي والسوق العالمي، ليس فقط على مستوى مركز الاقتصاد العالمي بل أيضا يشمل هذا المناطق الهامشية، إذ ترجع هذه النظرية نمو طاقة الهجرة إلى الوضع المحيطي للبلدان النامية في إطار عالمي دائري تحتل البلدان الغنية الصناعية مركزه وتعمل هذه الأخيرة على امتصاص ثروات بلدان المحيط، حيث أن تدفق السلع ورؤوس الأموال من دول المركز إلى المناطق الهامشية (المحيط) بحثا عن المواد الأولية، اليد العاملة، أسواق خارجية، قابله تدفق لليد العاملة في الاتجاه المعاكس والسبب وراء هذه العملية هو الزيادة في طلب العمالة الماهرة وغير الماهرة في دول المركز أين أصبح العمل في القطاع الصناعي شيئا فشيئا غير مرغوب فيه من قبل السكان المحليين، خاصة مع التحول إلى الاقتصاد القائم على الخدمات هذا من جهة، من جهة أخرى فان تسويق المنتجات الزراعية في المناطق الهامشية قضى على تنافسية المنتجات الزراعية المحلية مما نتج عنه فائض في العمالة ما استوجب انخفاض الطلب على العمالة المحلية، الأمر الذي شجع هجرة عمالة المناطق الهامشية للبحث عن فرص عمل رسمية وغير رسمية في الوظائف منخفضة الأجر على مستوى القطاع الصناعي والخدمي¹.

إضافة إلى هذا فان النظرية تقر بأنه إلى جانب العوامل السابقة الذكر هناك عوامل دافعة للهجرة من بينها العلاقات القائمة بين دول الأصل ودول الاستقبال، كالعوامل التاريخية خاصة الاستعمار وما ينتج عنه من توريث لثقافة ولغة المستعمر في البلد المستعمر مما يخلق جوانب اجتماعية دافعة للهجرة.

المطلب الثاني النظرية الاقتصادية الجزئية

تتم هذه النظرية بالفرد كوحدة تحليل حيث تستند في تحليلها على الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي، في تحليل قرار الفرد بالهجرة، فأما أن يكون هذا القرار متخذ من قبل الفرد وهذا يعتمد على تقييم تكاليف والمنافع من الهجرة، أو أن القرار يتخذ من قبل الأسرة.

أولا: نظرية القرار الفردي للمهاجر (D.Massey 1993, *G.Borjas 1989, Sagaastad1962)

* Immanuel Wallerstein عالم اجتماع أمريكي تحصل على الدكتوراه عام 1959 استاذ بجامعة كولومبيا.

¹ Samir Djelti, La migration internationale : causes et conséquences, thèse de magistère, faculté des science économique, de gestion et des science commerciale, université de Mascara, 2010, p.45-46.

* George Borjas أستاذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة هارفرد، متخصص في الهجرة من مؤلفاته friends or strangers : the impact of immigration US economy

تم تفسير نظرية القرار من قبل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية الجزئية والتي اعتبرت الهجرة كاستثمار في الرأسمال البشري، ونتيجة للتحليل المنطقي للتكاليف والمنافع من عملية الهجرة وبموجب هذه النظرية فإن المهاجرين المحتملين يختارون الوجهات التي تعظم القيمة الصافية الحالية للمداخيل المتوقعة، والتي تحفض التكاليف المباشرة وغير المباشرة إلى أدناها¹، وقد قام Bojas عام 1989، بصياغة معادلة تعكس الحالة التي تكون فيها الهجرة محفز لانتقال العنصر البشري:

$$I = \log \left[\frac{W_1}{W_0 + C} \right]$$

W_0 الأجر المتراكم في البلد الأصلي، W_1 الأجر المتراكم في البلد المستقبل، C تكاليف التنقل من البلد الأصل إلى البلد المستقبل.

فإذا كان المؤشر موجبا يميل الأفراد إلى الهجرة، أما إذا كان سالبا فان الأفراد يميلون للبقاء، وقد قام "Massey" ببناء نموذج مشابه ضم فيه احتمال تجنب الترحيل من بلد الاستقبال، احتمال التشغيل في كل من بلد الأصل والاستقبال، عنصر الزمن²

$$ER(0) = \int_0^n [p_1(t)p_2(t)Y_d(t) - p_3(t)Y_0(t)] \cdot e^{-rt} dt - C(0).$$

$ER(0)$ العائد الصافي المتوقع من الهجرة قبل المغادرة عند الزمن 0 ويمثل رغبة أو قدرة الفرد على الهجرة

$P_1(t)$ احتمال تجنب الترحيل من بلد الاستقبال، $P_2(t)$ احتمال التشغيل في البلد المستقبل، $P_3(t)$ احتمال التشغيل في البلد الأصلي، $Y_0(t)$ الإرباح إذا ما تم التشغيل في بلد الاستقبال، $Y_d(t)$ الإرباح إذا ما تم التشغيل في بلد الأصل، R معدل الخصم، $C(0)$ إجمالي التكاليف الخاصة بعملية الانتقال (بما فيها التكاليف النفسية)

فإذا كان العائد الصافي المتوقع من الهجرة موجبا فان الفرد يهاجر، أما إذا كان سالبا فيقرر الفرد البقاء، أما إذا كان العائد موجبا لعدد من وجهات الاستقبال على الفرد أن يختار الوجهة ذات العائد الأعلى.

¹ Jennissen, Roel Peter Wilhelmina, op.cit, p.39.

² Doglas.S.Massey and others, po.cit, p.435.

ما يحسب لهذا النموذج ل Massay انه أدرج التكاليف النفسية إلى جانب التكاليف الاقتصادية، حيث أن إجمالي التكاليف لا تقتصر فقط على تكاليف التحرك لمرة واحدة وإنما هي إجمالي التكاليف خلال فترة الهجرة كاملة

ثانيا: نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة (Stark & bloom 1985, *O.Stark 1991)

تفسر هذه النظرية أسباب الهجرة الدولية من خلال تحليل محددات الهجرة الخارجية على المستوى الجزئي، حيث أن ما أضافته هذه النظرية وخالفت به النظرية الجزئية النيوكلاسيكية هو أنها لم تنظر للفرد كوحدة اتخاذ القرار، بل ترى أن خيارات الهجرة تخضع لقرارات جماعية متخذة في سياق عدم اليقين على مستوى الأسرة وعدم ملاءمة أسواق العمل فيها كغياب التامين ونقص التمويل خاصة في المناطق الريفية¹.

حيث أن هذه النظرية لا تفسر الهجرة باختلاف الأجور بين الدول فحسب وإنما تفسرها أيضا باختلاف النسبي للأجور داخل البلد نفسه وبالنسبة لمجموعة مرجعية معينة والمجموعة المرجعية هي الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المهاجر في الدولة الأصلية، فنتيجة لاختلاف الأجور بين طبقات المجتمع تسعى العائلات إلى الانتقال إلى طبقة اجتماعية معينة من خلال تشجيع بعض أفرادها للهجرة².

فوفقا لهذه النظرية فإن اليقين بعدم كفاية دخل الأسرة هو المحدد الرئيسي لهجرة الأفراد، حيث أن هجرة مجموعة من أفراد الأسرة إلى الخارج يسمح بمضاعفة وتنوع مصادر الدخل وهذا من خلال التحويلات المالية، ويقلل من مخاطر الفقر واللااستقرار على مستوى الأسرة، وبالتالي أصبحت الهجرة إستراتيجية اقتصادية واجتماعية للتغلب على المخاطر وعدم اليقين في الاقتصاد الوطني وعلى هذا الأساس تشجع الأسر أفرادها للهجرة نحو الخارج، وبالتالي تحولت الأبعاد الفردية للهجرة إلى إستراتيجية جماعية تدفعها وتنظمها العائلة.

المطلب الثالث: النظرية الاقتصادية-الاجتماعية

تجمع هذه النظرية بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الفرد إلى الهجرة خارج الوطن أو التي قد تساعد على الاستقرار في دول المستقبل، وسيتم التطرق إلى هذه النظرية من خلال ما يلي:

* Oded Stark أستاذ اقتصاد بجامعة أوصلو شغل منصب أستاذ جامعي بعدة جامعات في العالم، من مؤلفاته The Migration of Labor 1999 An Economic Analysis of Transfers and Exchanges Within Families and Groups

¹ Gubert, Flore. "Pourquoi Migrer? Le Regard De La Théorie Économique." Regards crois és sur l'économie, no. 8, La Decouverte, Paris, 2010: .101.

² Samir Djelti, op.cit, p.49.

أولاً- نموذج دفع/سحب (E.Lee 1966)*

يعتبر هذا النموذج احد المقاربات الأكثر شيوعا في مجال البحوث المتعلقة بالهجرة، وكما هو الحال في المجال النيوكلاسيكي يرى نموذج دفع/سحب أن تدفقات الهجرة هي نتيجة لقرارات فردية متعلقة بتقييم التكاليف والفوائد من عملية الهجرة

فحسب هذا النموذج فان الهجرة تتحدد وفق لعوامل جذب (سحب) في دول المقصد أو لعوامل طرد (دفع) في بلد الأصل، فالفئة الأولى من العوامل تتعلق بالمزايا الموجودة في البلدان الصناعية بينما الفئة الثانية تتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، وكلما كانت الفوارق بين الدول (المستقبل والأصل) زادت احتمالات الهجرة، وتشمل عوامل الجذب: الدخل المرتفع، التكافل الاجتماعي، تقدير الفرد،، أما عوامل الطرد فتشمل النزاعات العسكرية، الكوارث البيئية، الفقر، البطالة، الاستبعاد الاجتماعي¹.

فهيمنة عوامل معينة على الأخرى تحدد إلى حد ما خصائص الفئة المهاجرة، فعوامل الجذب تميل إلى جذب المهاجرين الذين تم اختيارهم بشكل ايجابي اعتمادا على المستوى العلمي، العمر...، في حين أن عوامل الطرد للبلد الأصلي تكون عامل تشجيع لهجرة كل فئات المجتمع.

ثانياً- نظرية الشبكات: (E.Taylor 1986)*

تعرف شبكات الهجرة على أنها "مجموع العلاقات الشخصية التي تربط المهاجرين السابقين وغير المهاجرين في بلد الأصل وبلد الاستقبال من خلال علاقات قرابة، صداقة في بلد الأصل"²، حيث يقدم المهاجر فرصا للأشخاص المحيطين به، لمساعدتهم على الهجرة وبالتالي فان قرار الهجرة لا يقوم على أساس تكاليف ومنافع أي بمعنى اقتصادي فحسب، وإنما على المعلومات التي يتم جمعها من المهاجرين السابقين التي تدعم المهاجرين المحتملين ماديا ونفسيا خلال كل مراحل عملية الهجرة³، وحسب هذه النظرية فان تدفق الهجرة بين بلدين لا تحكمه الفوارق في الأجور، لأنه مهما كان دور هذه المتغيرات في تعزيز أو إعاقاة الهجرة، فإنه احتجب وراء حركة التخفيض في التكاليف والمخاطر الناجمة عن نمو شبكة المهاجرين على مر الزمان.

*Everett S Lee باحث أمريكي في مجال الهجرة متحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بنسلفانيا، مؤسس نموذج سحب/دفع للهجرة.

¹Samir Djelti, op.cit.p.51.

²Doglas.S.Massey & All, po.cit, p.448.

* Edward Taylor باحث أمريكي بجامعة كاليفورنيا متحصل على شهادة الدكتوراه 1984، مجال بحثه: اقتصاد العمل، الاقتصاد الكلي

³Jennissen, Roel Peter Wilhelmina, op.cit, p.54.

وتحاول نظرية الشبكات تفسير سبب استمرار ظاهرة الهجرة الدولية، من خلال ما يوفره المهاجرين السابقين للمهاجرين المحتملين من تمويل لعملية الهجرة، توفير المعلومات عن الوظائف الشاغرة، السكن، الأمن الاجتماعي، إمكانية الترحيل، فالشبكات تقلل من التكاليف ومخاطر الهجرة، بتعبير آخر فإن تكوين هذه الشبكات سمح بتعزيز الرأسمال الاجتماعي للمهاجرين الذي ساهم هو الآخر بتوحيد الفضاء بين البلد الأصل والاستقبال من خلال الأنشطة المهاجرين العابرة للحدود كممارسة عادات وتقاليد البلد الأصلي في داخل البلد المضيف، بمعنى آخر خلق مجتمع داخل مجتمع.

وعليه فإن الشبكات والتي تعتبر كجزء من الرأسمال الاجتماعي تعزز من احتمالية زيادة فرص العمل، الاستعداد النفسي، انخفاض التكاليف ومخاطر عملية الهجرة، وبالتالي زيادة العائد الصافي من الهجرة، الأمر الذي يزيد من الحركة الدولية للهجرة، وكلما زاد تعداد المهاجرين المشتتين في المدن والدول كلما تطورت شبكات المهاجرين وتطورت معها الحركة الدولية للهجرة، وهنا يلعب الرأسمال الاجتماعي للمهاجر دوراً أكثر أهمية من الرأسمال النقدي.

ثالثاً- النظرية المؤسسية: (D.Massey 1993)

على غرار نظرية الشبكات تحاول نظرية المؤسسية تفسير استمرارية ظاهرة الحركة الدولية للهجرة، فنتيجة للسياسات والحوافز المفروضة من قبل الدول ضد المهاجرين، ظهر ما يعرف بالسوق السوداء أو منظمات الاتجار بالبشر الأمر الذي يعرض المهاجر للأذى، لذا نشأت المنظمات الإنسانية الطوعية في الدول المستقبلية تنادي بحقوق الإنسان وتحسين معاملة المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، إذ يتمحور دور هذه المنظمات هو تقديم النصح والمشورة للمهاجر، الخدمات الاجتماعية، المأوى، المساعدة القانونية في تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، وتعتبر هذه المؤسسات شكل من أشكال الرأسمال الاجتماعي الذي يعتمد عليه المهاجرون لوصولهم للوجهة المقصودة، وقد تكون هذه المؤسسات: مؤسسات حكومية أو غير حكومية، مؤسسات أعمال، مؤسسات إنسانية، مؤسسات قانونية أو غير قانونية¹.

وبذلك تساهم هذه المؤسسات بتوفير محيط جاذب للمهاجرين من خلال التسهيلات التي تمنحها هذه المؤسسات على الرغم من الضغوط السياسية، فهي بذلك تشجع الحركة الدولية للهجرة مثل ما يحدث في معبر "كاليه" "Calais" في بحر المانش بين فرنسا وبريطانيا من تدفق للمهاجرين بسبب نشاط هاته المؤسسات.

¹ Jennissen, Roel Peter Wilhelmina, op.cit, p.55-56.

رابعاً- نظرية التراكمية السببية: (Myrdad 1957 & Massey 1990)

لاحظ "D.Massay" انه بغض النظر عن تطور شبكات الهجرة فالهجرة الدولية تفسر كذلك بتراكم عدة عوامل أخرى تسبب هجرة السكان المحليين هذه العوامل يمكن إيجازها فيما يلي¹:

- التحويلات المالية: تزيد التحويلات المالية المرسله من قبل المهاجرين من حدة اللامساواة مما يزيد من ذهنية الحرمان النسبي في الأسر التي لا يوجد فيها فرد بالخارج، مما يحفزهم على تشجيع الهجرة في أوساط العائلات، فبداية الهجرة تنحصر فقط على الأشخاص من الطبقات المتوسطة والعليا، نظر لتكاليف ومخاطر العملية وهذا ما يزيد من رفاهية الأسر المستفيدة من الموارد المالية المحولة، في حين تظل الأسر الفقيرة دون تغيير مما يدفع الأخيرة إلى الاقتراض من اجل الهجرة.

- استثمار الأراضي في غير الزراعة في الأرياف: عامل آخر يشجع على تراكم أسباب الهجرة وهو استخدام أموال التحويلات والتجهيزات من طرف المهاجرين واستثمارها في مشاريع أكثر كثافة في رأسمال بعيدا عن المجال الزراعي، مما يخلق انخفاض الطلب على العمالة الزراعية في البلد الأصلي، ونتيجة لذلك تزيد محفزات الهجرة إلى الخارج

- ثقافة المهاجر: هو أن المهاجر يصنع تغيير ثقافي على السكان المحليين في البلد الأصلي، باعتبار أن الهجرة هي الطريقة الوحيدة لتحقيق الطموحات والأهداف، أو ما يطلق عليه بـ "American Dream".

- استنزاف العقول: تراكم هذا العامل في البلدان المستقبلية سيؤدي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي للدول المستقبلية، ويزيد من عوامل الجذب للمهاجرين على عكس الدول المرسله والتي تتأثر سلبا من الناحية الاقتصادية لهجرة عقولها مما يزيد من عوامل الطرد فيها ويشجع الهجرة خارجها، حيث أن أهم جوانب انعكاسات هذه الظاهرة على دول الاستقبال والمصدر هو محتوى المبحث الموالي

المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية للهجرة الدولية على الدول المصدر والاستقبال

يكون لانتقال الأفراد من بلد إلى آخر تأثيرات مختلفة على اقتصاديات الدول المستقبلية والمصدرة، حيث تتأثر عدة قطاعات بماته الهجرة ما يؤثر على المسار التنموي فيها، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى

¹ Douglas.S.Massey and All, po.cit, p.451-453.

*American dream مصطلح يطلق على الثقافة التي تنتشر بين الشباب باعتقادهم أن الهجرة هي السبيل الوحيد لتحقيق الذات وتطلق حتى وان كانت الوجهة المقصودة ليست الولايات المتحدة الأمريكية

انعكاسات هذه الظاهرة على عملية التنمية بهاته الدول كمطلب أول كما سيتم التطرق إلى تأثيرها على الموازنة العامة للدول المعنية في المطلب الثاني ليبقى تأثير هذه الظاهرة على سوق العمل سيتم تناوله في الفصل القادم.

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية للهجرة الدولية على دول المصدر

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى:

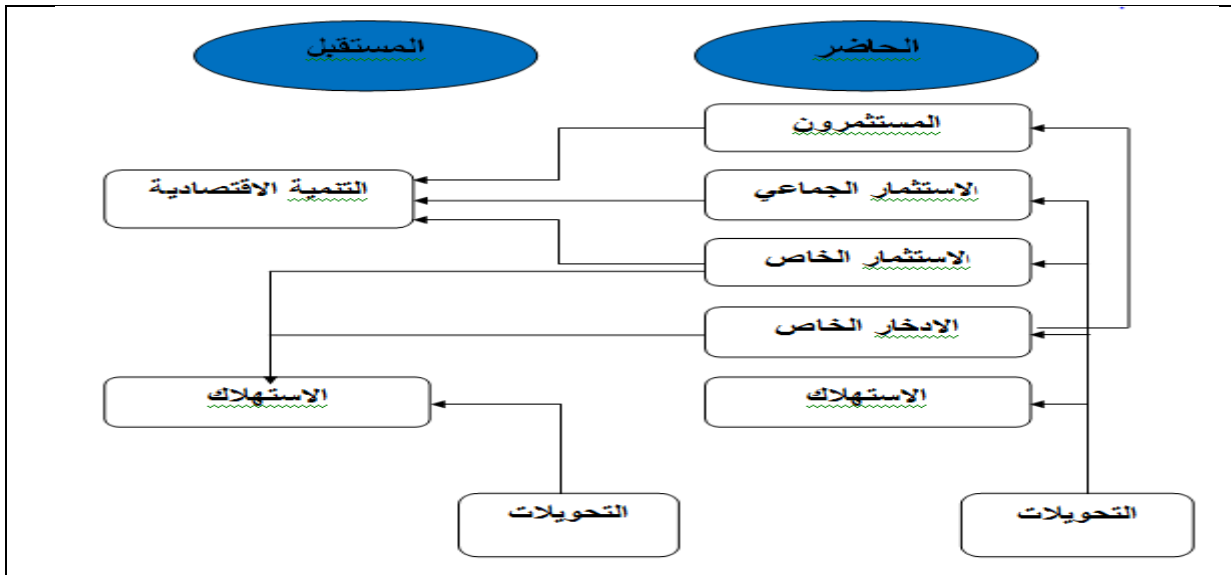
أولاً: انعكاسات الهجرة الدولية على المسار التنموي في دول المصدر

يعتبر العنصر البشري عامل محوري في عملية التنمية لذا فان تنقله من بلد إلى آخر سينعكس إيجاباً أو سلباً على البلد الأصل وفيما يلي سنتطرق لكليهما

1- الهجرة كعامل مساعد على التنمية: تساهم الهجرة الدولية في عملية التنمية في دول المصدر من خلال:

أ- تحويلات المهاجرين المالية: لتحويل الأموال اثر كبير وواضح على اقتصاديات الدول النامية، فلها اثر على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، النمو، الفقر، وتوزيع الدخل. وقد وضع "كارلينغ" J.Carling سنة 2004 مخطط يشرح فيه ديناميكية تحويل رؤوس الأموال وأثرها على الاقتصاد.

الشكل رقم 13: اثر تحويل رؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية



المصدر: دربال عبد القادر، سمير جلطي، الهجرة الدولية، البطالة والتنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص: 09.

بالنسبة "لكارلينغ" فان أثر تحويل الأموال من طرف المهاجرين على اقتصاد الدولة الأصلية، ينقسم إلى اثنتين: اثر يتم في الوقت الحاضر أي على المدى القصير واثر آخر مستقبلي يتم على المدى الطويل.

بالنسبة إلى المدى القصير، التحويلات المالية الآنية تضخ مباشرة لترفع من الاستهلاك، الادخار ، الاستثمار الخاص والاستثمار الجماعي الذي يقصد به الاستثمار الذي يخص العائلة، كما انه ودائما في الأجل القصير يموت الادخار الخاص المشاريع الخاصة بالمستثمرين مروراً بالنظام البنكي.

على المدى الطويل وبعد توسع الاستثمارات الخاصة والجماعية والادخار، يوجه المهاجر التحويلات المالية مباشرة للاستهلاك كما أن أرباح الاستثمار الخاص وفوائد الادخار الخاص أيضا توجه هي الأخرى حسب الاقتصادي للاستهلاك. من ناحية أخرى، وفي المستقبل يظهر العائد من الاستثمار الخاص، الاستثمار الجماعي والأموال التي بحوزة المقاولين أو المستثمرين، مما يؤدي إلى إحداث تغيرات اقتصادية كالتخفيف من البطالة أو التخفيض من معدل الفقر ما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

وقد صاحب زيادة هذه التحويلات في بلد "النيبال" مثلا إلى التخفيض من معدل الفقر فيها، حيث أن ثلث إلى نصف الانخفاض الكلي في معدل الفقر يعزى إلى الزيادة في التحويلات المالية، حيث انخفض هذا المعدل من 42% في الفترة 1995-1996 إلى 31% في الفترة 2003-2004.¹

ب- **التخفيف من حدة البطالة:** يمكن للهجرة أن تكون مخرج للدول التي تعاني فائض في العمالة وهذا بتصدير هذا الفائض إلى دول أخرى وبالتالي يتحول هذا العبء إلى فائدة على دول المصدر، أضف إلى ذلك وعلى المدى القصير فان التحويلات المالية للمهاجرين والتي تضخ في كل من الادخار الخاص، الاستثمار الخاص والاستثمار الجماعي لها اثر ايجابي مباشر على تخفيض البطالة، فالادخار والاستثمار من شأنه خلق فرص جديدة للتشغيل، أما على المدى الطويل فالأثر يكون أكثر عمقا وأكثر ايجابية فتراكم رؤوس الأموال المحولة من الخارج والتي تمر بالنظام البنكي على أيدي المستثمرين لا بد لها من اثر أكبر في خلق مناصب شغل.

¹ Sanket Mohapatra, Dilip Ratha, and Elina Scheja, Impact of Migration on Economic and Social Development: A review of evidence and emerging issues, paper prepared for the Civil Society Days of the Global Forum on Migration and Development 2010, Migration and Remittances Unit, World Bank, 2010, p. 02.

ت- شبكات المهاجرين: يمكن للمهاجرين أن يشكلوا ملاذا للدول الراغبة في ترقية تجارتها الخارجية أو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مصادر موثوقة وغير مشروطة سياسيا وتتميز بالولاء والمصلحة المتبادلة، وهي خصائص قد لا تتوفر في عديد مصادر الاستثمارات الأجنبية الأخرى.

تساهم هاته الشبكات في بعث دينامية التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية لبلد الأصل من خلال تخفيض التكاليف اللازمة لإقامة المشاريع وإبرام العقود وهذا من خلال المعلومات وعنصر الثقة التي يوفرها المهاجر لكلا طرفي الاتفاقية.

ث- عودة المهاجرين: تلعب عودة المهاجرين إلى دول الأصل دورا كبيرا في المسار التنموي لهذه الأخيرة، فعودتهم بعد العمل لسنوات في الخارج وخاصة في الدول المتطورة واكتسابهم لخبرات مهنية أو بتعلمهم لمهن مختلفة أو حصولهم على شهادات تعليمية، من شأنه دعم كفاءة رأس المال البشري في الدول النامية¹ وتختلف قدرات المهاجرين على نقل المعرفة والمهارات والخبرات لبلد المصدر باختلاف نوعية تلك الخبرات ومدى توافرها مع الخبرات المطلوبة.

من جانب آخر فإنه قد يصاحب عودة المهاجرين امتلاكهم لرأس مال مالي من المرجح أن يكون موجه لمشاريع خاصة الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من البطالة في منطقة الأصل.

2- الهجرة الدولية كعائق لعملية التنمية: مع كل ما توفره الهجرة الدولية من دعائم لعملية التنمية، فهي تعمل أحيانا أخرى وفي ظروف محددة بالتأثير سلبا على عملية التنمية وفق صور مختلفة أهمها:

- قد تؤدي التحويلات إلى خلق ثقافة اعتمادية لدى الأسر المستقبلية لها، حيث يتحول أفرادها على الاعتماد عليها دون رغبة في العمل ومن ثم تصبح النتيجة سلبية للدول المستقبلية للتحويلات كونها فقدت العمالة المهاجرة والعمالة التي كان يمكن أن تتولد من قبل الأسر المستقبلية للتحويلات²؛

- الاستخدام غير المناسب للتحويلات المالية كإنفاقها على أنشطة استهلاكية وليست استثمارية الأمر الذي يشير إلى عدم مساهمة تلك التحويلات بشكل فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصادات المستقبلية لها، لأنها توجه بالأساس للاستهلاك لا للاستثمار، فلا يوجد دليل ايجابي يثبت بان الدول المتلقية لكميات كبيرة من التحويلات هي التي تحقق أفضل أداء اقتصادي، ومن بين أهم عشرين بلد نامي متلقي لتحويلات العمال تمكنت

¹ دريال عبد القادر، سمير جلطي، الهجرة الدولية، البطالة والتنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص: 10.

² التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، إدارة السياسات السكانية والمغربين والهجرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2014، ص: 30.

سبعة منها من تحقيق زيادة سنوية لدخول الأفراد قدرها 2% على الأقل على مدى 25 عام مضت وعلى الخصوص الصين والهند وتايلندا¹.

- من جانب عودة المهاجرين، فإن تركيبة اليد العاملة التي تنوي الرجوع لبلد الأصل مرتبطة أساسا بالسياسة التي تتبعه الدول المستقبلية، بمعنى آخر إذا كانت الدول المستقبلية تتبع سياسة انتقائية فإنها تستدعي اليد العاملة الكفأة، الأمر الذي من شأنه أن يدفع اليد العاملة الأقل كفاءة بالرجوع إلى البلد الأصل وهذا ما يضر باقتصاديات الدول النامية.

- تؤدي هجرة الكفاءات إلى خسارة دول الأصل لأموال كبيرة تكون قد أنفقتها على تكوين وتعليم تلك الكفاءات لفترة طويلة، فهذه الدول تفقد كل سنة أعداد كبيرة من المهاجرين الأكفاء كان من الممكن أن يشكّلوا عاملا أساسيا ودافعا للتنمية فيها، فهجرتهم تعني استخدام كفاءات أجنبية لسد الفراغ الناتج عن هجرة الكفاءات الوطنية، وبذلك تكون الخسارة مزدوجة لضياع ما أنفقته من أموال وطاقت في سبيل تعليم هذه الكفاءات وسوء استغلالها ن طريق الاستعانة بكفاءات أجنبية غالبا ما تكون بتكلفة كبيرة.

وتتوقف مدى ايجابية أو سلبية انعكاسات الهجرة الدولية على التنمية على عدة عوامل أهمها نموذج أو نمط الهجرة (دائمة أو مؤقتة، شرعية أو غير شرعية....) حجم تدفقات الهجرة، الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين، وكلها عوامل يمكن التحكم بها إلى حد ما وبالتالي في نتائجها من خلال سياسة ذكية للهجرة.

ثانيا: انعكاسات الهجرة الدولية على الموازنة العامة لدول المصدر

تتأثر الموازنة العامة سواء من جهة الإيرادات أو النفقات بطرق مختلفة بتغير عدد السكان وتركيباتهم خاصة إذا ما تعلق الأمر بالهجرة، فمن جانب الإيرادات تعتبر الضرائب الجانب الأكثر حساسية في الموازنة العامة نتيجة الهجرة الدولية، فمغادرة بعض المهاجرين بلدهم معناه عدم خضوعهم للضرائب التي كانوا يدفعونها، في حين يخضعون لضرائب جديدة في الدول المستقبلية، هذه الضرائب كثيرة ومتنوعة كالضرائب المتعلقة بالاستهلاك، الضرائب على الدخل، الضرائب على الملكية، ضرائب على رقم الأعمال، مساهمات الضمان الاجتماعي، وتختلف هذه الضرائب من بلد إلى آخر².

¹ نحو نصح عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي، مؤتمر العمل الدولي، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2014، ص: 27.

² Samir Djalti, op.cit, p. 72.

أما من ناحية النفقات فتمثل السلع العامة محور تأثير الهجرة الدولية على الموازنة العامة، إذ تنتقل استفادة المهاجر من سلع عامة في بلده إلى سلع عامة في بلد الاستقبال، وتمثل السلع العامة في الدفاع الوطني، الحماية المقدمة من قبل الشرطة، التعليم، الصحة العامة، تختلف هاته السلع من بلد إلى آخر حسب السياسة المالية للبلد. ويكون تأثير الهجرة الدولية ايجابي على الموازنة العامة لدول المصدر في حالة ما إذا كان انخفاض النفقات نتيجة فقدان المهاجرين لاستفادتهم لخدمات السلع العامة في دول الأصل يفوق ما تم فقده من التحصيل الضريبي الممكن أن يدفعه هؤلاء المهاجرون.

إن تحديد هذا التأثير يشكل تحديا خاصة من الناحية العملية، إذ لا يتفق الجميع على كيفية حسابه مما يجعل من الصعب تقديم ادعاءات قوية حول الحجم الدقيق للأثر المالي للهجرة الدولية.

إلا انه يمكن القول انه في حالة دول المصدر يمكن للهجرة الدولية أن تخفض في النفقات في حالة ما إذا كان المهاجرين من فئة العاطلين عن العمل المستفيدين من الرعاية الاجتماعية أو المجرمين...الذين كانوا يشكلون عبء على الموازنة العامة، لكن مع سياسيات الهجرة الانتقائية المفروضة من قبل دول الاستقبال فان هذا لن يتحقق، بل بالعكس فان الفئة المستهدفة هي الفئة التي استفادت للتو من التعليم العام على نفقة دافعي الضرائب، لهذا الغرض ستفقد الدولة التحصيل الضريبي المستقبلي المتوقع من هاته الفئة خاصة ضرائب الدخل، وهذا ما يفسر احتمالية التهرب الضريبي الصافي بسبب الهجرة الدولية، كما أن تخليهم عن حقوقهم في الاستفادة من السلع العامة في دول الأصل لا يحقق لهذه الأخيرة أي قيمة مضافة خاصة من ناحية السلع العامة التي لا يتأثر الإنفاق عليها إلى حد كبير بعدد المهاجرين كالدفاع الوطني والبنى التحتية، مما يجعل دول الأصل تحقق خسائر في الموازنة العامة بسبب هجرة هاته الفئة¹.

لهذا اقترح الاقتصادي الأمريكي "جاغديش باغواتي" "J.Bahgwati" فرض ضريبة على هجرة ذوي المهارات العالية كتعويض تكاليف استغلال السلع العامة التي استخدمها المهاجر أثناء إقامته في بلده خاصة التعليم العام والصحة العامة، وعلى الرغم من بساطة ومعقولية الفكرة إلا أنها لم تطبق على ارض الواقع.

وما يمكن قوله في هذا الشأن أن دول الأصل تحقق خسائر في الموازنة العامة بسبب الهجرة الدولية خاصة إذا ما تعلق الأمر بهجرة الكفاءات.

¹ Samir Djalti, op.cit, p. 73-74.

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للهجرة الدولية على دول الاستقبال

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى:

أولاً: انعكاسات الهجرة الدولية على المسار التنموي في دول الاستقبال

عادة ما تركز الدراسات حول العلاقة بين الهجرة والتنمية على دول المصدر، إلا أن القليل جداً من تناول دراسة العلاقة بين الهجرة والتنمية في دول الاستقبال لأنه غالباً ما ينظر إلى المهاجر كعنصر تهديد في هاته الدول خاصة من الناحية الاجتماعية، إلا أن المهاجر يلعب دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، ولهذا لا تزال بعض الدول تجلب العديد من المهاجرين وان كان ذلك في إطار سياسات تقييدية.

فهجرة الشباب أصبحت ميزة رئيسية في تمكين دول الاستقبال والتي في غالبيتها دول صناعية من مواجهة التحديات الاقتصادية المتعلقة بسوق العمل والإنتاجية، إذ تتيح الهجرة إمكانية تجديد القوة العاملة وسد فجوة الانخفاض في عدد السكان في هاته الدول خاصة وان جزء من سكانها ينفرون من وظائف معينة يرضى بها المهاجر، وبالتالي فالهجرة تعد مصدر للعمالة الرخيصة التي تحفظ القدرة التنافسية للمؤسسات، وهي أيضاً مصدراً للكفاءات التي تجد في هاته الدول المحيط الملائم لنشر معارفها وتطبيق مشاريعها وإطلاق العنان لأفكارها وطموحاتها، مما يجعلها قادرة على إدارة وارتقاء ودعم حدة النشاط الاقتصادي في هاته الدول.

وتنعكس المساهمة الاقتصادية للمهاجرين في تراكم رأس المال في هاته الدول، فبالإضافة إلى دفع هاته الفئة من المجتمع عجلة الإنتاج وتنشيطها للاستهلاك والاستثمار في دول الاستقبال، يلجأ المهاجرون إلى دفع ضرائب لتأمين مستقبلهم داخل البلد المضيف.

كل هذه الدينامية التي تخلقها هجرة الشباب تساهم إيجاباً في عملية التنمية الاقتصادية في دول الاستقبال، ففي دراسة أجريت عام 2017 حول تأثير الهجرة الدولية على التنمية الاقتصادية في دول الاستقبال (الاتحاد الأوروبي)، خلال الفترة 2008-2014، حيث تم الأخذ بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية أين أظهرت الدراسة أن للهجرة تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، حيث بينت النتائج أن زيادة عدد المهاجرين

إلى 100000 مهاجر قابله زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستقبلية بنسبة 0.838% مقارنة بإجمالي المتوسط ل 28 دولة للاتحاد الأوروبي¹.

ثانيا: انعكاسات الهجرة الدولية على الموازنة العامة لدول الاستقبال

من منظور السياسة العامة فان انعكاسات الهجرة الدولية الوافدة على الوضع المالي لبلد الاستقبال هي قضية سياسية واقتصادية رئيسية، إذ يتولد العداء للمهاجرين في دول الاستقبال بمجرد الاعتقاد أنهم عبء على الموازنة العامة، فالعديد من الأحزاب السياسية ترى أن المهاجرين يستفيدون من المساعدات الاجتماعية والتعليم العام والصحة العامة ويزيدون من تكاليف الأمن القومي مقابل ذلك لا يدفعون مستحقات ذلك في شكل ضرائب، أي أن تأثيرهم المالي الصافي على الموازنة العامة سلبي.

إلا أن مسألة تقدير التأثير المالي الصافي للهجرة والذي هو الفرق بين الضرائب والمساهمات الأخرى التي يقدمها المهاجرون إلى المالية العامة وتكاليف السلع العامة والخدمات التي يتلقونها مهمة صعبة بسبب مجموعة من العوامل التي تؤثر عليه، إذ يجب أن تأخذ هذه التقديرات في الاعتبار كل من خصائص المهاجرين مثل مستوى المهارات، توزيع الأعمار، الحالة الصحية، خياراتهم في سوق العمل، وطبيعة الهجرة دائمة أو مؤقتة، شرعية أو غير شرعية².

وفي الواقع، عادة ما تستقبل الدول المضيفة فئة عمرية معينة من المهاجرين هي فئة الشباب، تتمتع بكامل صحتها، تكون قد أكملت تعليمها القاعدي (ابتدائي، متوسط، ثانوي) وحتى الجامعي، مما يجعلها لا تنتفع بنسبة كبيرة من أهم السلع العامة وهي الرعاية الصحية والتعليم في هاته الدول، بل هي مؤهلة لدخول سوق العمل فيها، مما يجعل لها استعدادا لاداءية لدفع الضرائب لتأمين مستقبلها في هاته الدول سواء ضرائب إقامة، ضرائب الدخل، اقتطاعات الضمان الاجتماعي.

¹ Sorin Manole & All, Impact of Migration Upon Recieving Country's Economic Development, The Amfitratru Economic journal, the National Council of Scientific Research, Bucharest, volume 19 n⁰: 46, may 2017, p. 678.

² Carlos Vargas-Silva, Briefing: The Fiscal Impact of Immigration in the UK, 5th edition, the migration observatory, university of Oxford, 2017, p.03.

ويعتبر العمل العامل الوحيد الأكثر أهمية في المساهمة المالية الصافية للمهاجرين، فالدول التي يشكل فيها العمال المهاجرين نسبة كبيرة من مهاجريها يكون الأثر المالي الصافي للهجرة فيها إيجابياً مقارنة بالدول التي يكون أغلب مهاجريها لهم صفة اللاجئ أو غير الشرعي¹.

وبالتعمق في طبيعة العمل نجد أن هناك من يجيده المهاجرون ذوي المهارات العالية وهناك من هو اختصاص المهجرون ذوي المهارات المنخفضة، لذا فمن المتوقع أن يدفع المهاجرون ذوي المهارات العالية العاملين في وظائف عالية الأجر ضرائب أكبر من المهاجرين ذوي المهارات المنخفضة والعاملين في وظائف بأجور منخفضة، في الوقت نفسه تميل المشاركة في البرامج الاجتماعية إلى الانخفاض مع مستوى المهارات أي أن المهاجرين ذوي المهارات العالية أقل استفادة من مزايا الرعاية الاجتماعية مقارنة بالمهاجرين ذوي المهارات المنخفضة².

ومع سياسة الهجرة الانتقائية التي تنتهجها أغلب الدول المستقطبة للمهاجرين، فإنه يتوقع أن يكون التأثير المالي الصافي للمهاجرين أكثر إيجابية، على عكس الدول التي يكثر بها المهاجرين غير الشرعيين أو اللاجئيين التي تستدعي وضعيتهم تكاليف أمنية وصحية إضافية.

وعموماً يمكن القول أنه إذا ما كانت دول المصدر تسجل خسارة صافية بسبب هجرة الأدمغة التي استفادت من التعليم والتدريب المجانيين ولم تدفع ما يقابل ذلك كضرائب مستقبلية، فإن دول الاستقبال لها ربح صافي بسبب عائدات الضرائب للمهاجرين الذين يميلون إلى دفع عدد كبير من الضرائب من أجل تأمين مستقبلهم، في مقابل ذلك قد يكون انتفاعهم بالخدمة العمومية فيه فائدة لباقي دافعي الضريبة عليها، لأن زيادة عدد المنتفعين بها يخفف التكلفة على المشتركين السابقين في الخدمة.

بالإضافة إلى تلك الانعكاسات سالف الذكر والتي تبين أن الهجرة ذات منفعة لدول الاستقبال، هناك وجهة نظر أخرى تمثلها بعض الأحزاب السياسية كحزب الجبهة الوطنية المتطرف (فرنسا) ترى العكس وتستند في ذلك إلى الانعكاسات التي مست الجانب الاجتماعي ذات المدلول الاقتصادي، والتي كانت من أهم مسببات العداء المجتمعي للمهاجرين، فحسبهم الهجرة عامل من عوامل النمو الديمغرافي الذي يسبب ضغط اجتماعي ينجر عنه صراعات عرقية، جرائم إضافية، طمس للهوية الوطنية (لغة، دين، عادات وتقاليد)، كل هذا يكلف الدول

¹ Is migration good for the economy?, migration policy debates, OECD may 2014, p.03 available at: <https://www.oecd.org/migration/OECD%20Migration%20Policy%20Debates%20Numero%202.pdf> تاريخ

الاطلاع يوم 16-04-2018

² Carlos Vargas-Silva, op.cit, p. 03.

تكاليف معالجة إضافية، هذا الأمر هو أساس القيود الدائمة التي أثرت على حرية الهجرة الدولية، إذ توضع سياسات الهجرة تجنبا للتوترات الاجتماعية التي تسببها الهجرة، هذه السياسات لها هدف واحد هو الانتقائية وجذب القوى العاملة الأكثر تأهيلا التي تتوافق مع الفجوات القطاعية في دول الاستقبال، محتوى بعض هذه السياسات الممارسة في بعض الدول هو موضوع المبحث الموالي.

المبحث الرابع: عرض لبعض النماذج الدولية في تنظيم الهجرة الدولية الوافدة

يتم تنظيم الهجرة الدولية في أي دولة عن طريق ما يعرف بسياسة الهجرة، وتعني هذه الأخيرة مجموعة القوانين والإجراءات التي تتعامل بها الدولة على مستوى حدودها عند عبور أشخاص ينوون العمل والإقامة داخلها، هذه السياسة تختلف من دولة لأخرى، وفيما يلي عرض لبعض نماذج دول العالم في تنظيم الهجرة.

المطلب الأول: النموذج الأمريكي

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستقطب للهجرة في العالم وبخاصة بعد 1965، وقد أطلق عليها الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" "أمة المهاجرين"، ويمكن دراسة هذا النموذج من خلال ما يلي:

أولا- تطور سياسة الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية

1- الفترة 1790-1965: تميزت هذه الفترة بالازدواجية في سياسة الهجرة من جهة تشجيع لهجرة الجنس الأبيض ومن جهة تقييد الهجرة لغيره، وبدأت في عام 1790 أين اصدر الكونغرس الأمريكي أول قانون خاص بتنظيم الهجرة الوافدة، إذ ينص على التجنيس الأمريكي لكل الأشخاص المولودين في الخارج والمقيمين على أرضها شريطة أن يكونوا بيض البشرة، وقد أنشئ لهذا الغرض دائرة شؤون الهجرة عام 1891¹، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى ورغم ما شهدته مستويات الهجرة من انخفاض، إلا انه عام 1917 اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية تقييد الهجرة من بلدان آسيوية إلى أدنى حدود ممكنة، واستمر هذا حتى عام 1921 أين تم حظر الهجرة الآسيوية تماما وانتهاج نظام حصص سنوية بلغت 150000 تأشيرة خاصة بدول غرب وشمال أوروبا²، وقد استمر هذا حتى تم تعديل القانون عامي 1924 و1929 لتشمل الحصص دول من شرق وجنوب أوروبا، وبعد

¹ Immigration Policy in The United States, congressional budget office, congress of united states, February 2006, p.01.

² Dominique Daniel, La politique de l'immigration aux états unis, internationale et stratégiques, n°50, 2003, p.147.

نهاية الحرب العالمية الثانية وبالضبط عام 1950 ولكسب الدعم من بعض دول العالم الثالث في إطار الحرب الباردة قرر الكونغرس فتح المجال للهجرة أمام بعض دول العالم، في إطار قانون 1952 (قانون الهجرة والجنسية) الذي ينص على شروط قبول الأجانب الدائمين والمؤقتين، وقواعد الأهلية لتجنيس الرعايا الأجانب¹، ورغم هذا النوع من المرونة من قبل السياسة الأمريكية إلا أن الهجرة ظلت تتم على أساس عرقي، حتى عام 1965 أين سجل حراك مدني في الولايات المتحدة الأمريكية انبثق قانون خاص بالهجرة انهى سياسة الهجرة القائمة على أساس العرق إلى الهجرة القائمة على أساس الكفاءة وأساس لم شمل الأسر².

2- الفترة 1965-1996: ما يميز هذه الفترة هو سياسة الانفتاح لاستقبال المهاجرين خاصة من آسيا، فخلال الفترة 1965-1975 ارتفعت الهجرة غير الأوروبية من 5 عام 1965 إلى أكثر من 40 عام 1975 اغلبهم آسيويين (اليابان، الصين، فيليبين) خاصة بعد تمرير الكونغرس الأمريكي قانون يسمح بتوطين اللاجئين من جنوب وشرق آسيا وتزامن ذلك مع حرب الفيتنام، حيث وصل عدد اللاجئين المقبولين 718000 لاجئ آسيوي، وقد سن قانون للاجئين لعام 1980 يسمح لهم أن يصبحوا مقيمين بصفة مؤقتة³، وقد شهدت بداية التسعينات آخر تنقيح هام لقوانين الهجرة الدائمة القانونية، حيث حدد مستوى قانوني لدخول المهاجرين بلغ 675000 تأشيرة غير انه كان ذو أفضلية للم شمل أقارب المنسجون أمريكا وأصحاب الكفاءات⁴، إضافة إلى هذا فقد شهد عام 1996 إصلاحات هامة في تاريخ سياسة الهجرة في الو.م.أ عرفت بـ "Immigration Welfare Reform" وكانت أهم أهداف هذه الإصلاحات التقليل من إمكانية حصول المهاجرين على الحماية الاجتماعية وغلق الباب أمام المهاجرين غير الشرعيين في الحصول على الوضعية القانونية⁵.

3- الفترة 2000 إلى غاية انتخاب دونالد ترامب (Donald Trump) رئيسا: تميزت هذه الفترة بسياسة التقييد للهجرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر حيث انه ومع تصاعد الاتجاه الأمني في إدارة سياسات الهجرة مرر الكونغرس الأمريكي قانون (the Patriot Act) المواطنة الأمريكية يخول للحكومة الفيدرالية سلطات واسعة في مراقبة الحدود وحجز المهاجرين المشتبه فيهم بتهمة الإرهاب خاصة القادمين من الشرق الأوسط، وتم التشديد في هذا القانون عام 2005 أين تم تمرير قانون الهوية الحقيقية (the Real ID Act,) الذي ينص على ترحيل

¹ William A Kandel, Ruth Ellen Wasem, USImmigration policy : chart book of key trends, CRS report prepared for members and committees of congress, march 14, 2016,p.01.

² Immigration Policy in The United States, op.cit, p.01.

³ Dominique Daniel, op.cit, p. 150.

⁴William A Kandel, Ruth Ellen Wasem, op.cit, p.02.

⁵ Immigration Policy in The United States, Op.Cit, p.02.

الفصل الأول الهجرة الدولية من التنظيم إلى التنظيم

المهاجرين غير الشرعيين وقد استهدف هذا القانون أسواق العمل أين طُلب من أرباب العمل استخدام نظام قائم على الانترنت ومرتبطة بقواعد البيانات الحكومية لأهلية استخدام العمال¹، وفي عام 2007 تم تحديد فترة العمل للمهاجرين المؤقتين من عامين إلى ست سنوات غير قابلة للتجديد، ومع تولي ترامب منصب رئيس الدولة فقد وضع ضوابط لقوانين الهجرة شملت إقامة جدار فاصل على كامل الحدود الجنوبية، منح الأولوية للعمالة المحلية مهما كانت مع تحسين بيئة العمل والأجور.

ثانيا- الإجراءات التنظيمية لدخول المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية: شملت هذه الإجراءات كل أنواع الهجرة القانونية حسب ما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم 11: إجراءات دخول المهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية حسب صفة المهاجر

1- اليد العاملة المهاجرة	
أ- اليد العاملة المهاجرة المؤقتة	
نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	بطاقة الإقامة للهجرة الخاصة بالعمل (Green Card Visa for Employment)
الوكالة المسؤولة	- مصلحة الهجرة والمواطنة الأمريكية - وزارة الداخلية والأمن
الإطار القانوني	قانون الجنسية والمواطنة 1952
ب- اليد العاملة المهاجرة الدائمة	
نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	Diversity lottery (DV) برنامج DV الذي يعمل على إصدار تأشيرات الخاصة بالمهاجرين التي تقل معدلات الهجرة منها إلى الو.م.أ
الوكالة المسؤولة	- مصلحة الهجرة والمواطنة الأمريكية - وزارة الداخلية والأمن
الإطار القانوني	قانون الجنسية والمواطنة 1952
2- الهجرة ذات البعد العائلي	
نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	- في هذا الصنف تصدر تأشيرات تقوم على لم شمل الأسر والأقارب تسمى Immediate Family Members

¹Marc. R Rosenblum, US immigration policy since 9/11: understanding the stalemate over comprehensive immigration reform, migration policy institute, august 2011, p.05.

- يصدر أيضا نوع من تأشيرة الدخول قائم على التفضيل في المواصفات كالسن والجنس والقرب من أفراد العائلة.	
- مصلحة الهجرة والمواطنة الأمريكية - وزارة الداخلية والأمن	الوكالة المسؤولة
قانون الجنسية والمواطنة 1952	الإطار القانوني
3- الطلبة الأجانب	
تأشيرة الدراسة Student Visa	نوع التأشيرة الخاصة بالدخول
- مصلحة الهجرة والمواطنة الأمريكية - وزارة الداخلية والأمن	الوكالة المسؤولة
قانون الجنسية والمواطنة 1952	الإطار القانوني
4- اللاجئين	
تعطى تأشيرة الدخول للذي يعرف على انه لاجئ حسب اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1967، ما يتضمن هذا النوع من التأشيرات الحماية المؤقتة لبعض الحالات التي تعرف بتأشيرات اللجوء المؤقت	نوع التأشيرة الخاصة بالدخول
- مصلحة الهجرة والمواطنة الأمريكية - وزارة الداخلية والأمن	الوكالة المسؤولة
قانون الهجرة والجنسية 1952، قانون اللاجئين 1980، قانون إصلاحات الهجرة 1996	الإطار القانوني

Source : James Clark and Others, Migration policies and trends: International Comparisons, Final report to the Home Office, Migration Research Unit, University of London, April 2004, P. 122-134

المطلب الثاني: النموذج الكندي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى ما يلي:

أولا: تطور سياسة الهجرة في كندا

1- المرحلة الأولى 1870-1913: تم تأسيس دولة كندا عام 1867 ولأنها دولة مستقطبة للهجرة منذ

نشأتها فإنها مجتمع يقوم على الأدوار الفعالة التي تلعبها الهجرة في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لذا أصدر أول قانون خاص بالهجرة في كندا عام 1869 والذي يعكس سياسة "الباب المفتوح" للمهاجرين لدعم نمو

الاقتصاد الكندي¹، فخلال هذه الفترة شهدت كندا مستويات عالية من الهجرة خاصة بعد إصدار قانون "احترام المهاجرين" عام 1910 والذي يهدف إلى تشجيع الاستيطان في كندا من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، أوروبا الغربية، مرتكزا في ذلك على الخلفية العرقية والثقافية لهذه الدول وهذا لتسريع معدلات النمو السكاني وتلبية احتياجات الاقتصاد الكندي خاصة في فترة نشأته²

2- المرحلة الثانية 1919-1931: تبدأ هذه الفترة عام 1919 حيث خلال هذا العام تم مراجعة قانون 1910، أين فرضت قيود إضافية على الهجرة بعد الحرب العالمية الأولى من انتشار الشيوعية ولّد شكوك ومواقف تمييزية ضد كثيرين وتمثل هذا بإصدار قانون الهجرة "الأمم المفضلة" عام 1919 العنصر الأساسي فيه هو الجنس الأبيض، وتضم هذه الدول : نيوزيلندا، جنوب إفريقيا، استراليا، الو.م.أ، ايرلندا الحرة، بريطانيا ونتيجة للآثار الكبيرة التي خلفتها أزمة 1929 على الاقتصاد الكندي ومع تزايد معدلات البطالة، اضطرت الحكومة الكندية إلى إيقاف سياسات تشجيع الهجرة بإصدارها لقانون 1931 والذي ينص على تخفيض أعداد المهاجرين باستثناء المواطنين الأمريكيين والبريطانيين، كما حافظ القانون على نظام لم يشمل الأسر شريطة أن يكون الراغبين بدخول كندا اقل من 18 سنة، كما استثنى أيضا العاملين في قطاع الزراعة شرط تكفلهم الذاتي بنفقاتهم إلى حين حصولهم على عمل، هذا ولم يتم قبول العرق الآسيوي حتى في إطار نظام لم يشمل الأسر³.

3- المرحلة الثالثة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية السبعينات: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حدث تغيير في سياسة الهجرة الكندية، إذ عادت كندا لسياسة تشجيع الهجرة وهذا من خلال ما اقره البرلمان الكندي عام 1947 لمقترح الملك "ماكينزي" أين اقترح سياسة تشجيع للهجرة تهدف لرفع النمو الديمغرافي والاقتصادي خاصة من خلال توسيع الاستهلاك بهدف تحقيق دورة اقتصادية ناجحة، حيث تم تحديد المهاجرين استنادا للبلد الأصلي والى مدى مساهمته الاقتصادية في كندا (المهارة)، لكن رغم هذا شهدت الفترة 1947-1960 شهدت دخول أعداد كبيرة من المهاجرين غير المهرة اغلبهم من دول جنوب أوروبا، مما أدى إلى إعادة

¹ Historical Timeline : changes to canada's immigration policies, a summary of Canadian immigration policy, available at : http://passagestocanada.com/wp-content/uploads/2016/04/Primer_discrimination-in-immigration-policy_final1.pdf تاريخ الاطلاع: 18-03-2017

² Kim Munroe, Understanding Canada's Immigration Policies: Through Colonial Theory, capstone seminar series Belonging in Canada: Questions and Challenges Volume 2, Number 1, 2012, p.05..

³ Daniel Chapala, French and Canadian Immigration in a Comparative Analysis, master thesis; school of economics and management, Lund University, Scania, Sweden, 2010, p. 14-15.

النظر في معايير انتقاء المهاجرين بالتركيز على مؤهلات الفرد وطبيعة الإمكانات التي يمكن أن يقدمها للمجتمع المستقبل له (الكندي) وليس على أساس بلده الأصلي¹.

وقد أثار استبعاد البلد الأصلي كشرط من شروط انتقاء المهاجرين مخاوف من دخول أعداد كبيرة من الذين لا تتوفر لديهم إمكانيات التكيف مع الاقتصاد الكندي، لذا أدى ذلك في عام 1967 إلى تبني نظام التنقيط الذي من شأنه أن يقيّم المهاجرين المحتملين على أساس النقاط استنادا إلى معايير مثل: التعليم، العمر، اللغة، الخبرة، عوامل أخرى، وقد عرف نظام التنقيط تعديلا عام 1978 يهدف إلى²:

- الاستمرار بسياسة لم تشمل الأسر وتجميع الأفراد والعائلات؛
- دعم الجانب الإنساني وهذا من خلال تقديم المساعدات للاجئين، حسب ما جاء به قانون الهجرة عام 1976 والذي يؤكد التزام كندا بقبول اللاجئين؛
- تعزيز النمو الاقتصادي في مختلف مناطق البلاد خاصة التي يتجمع فيها المهاجرون.

هذا وقد حظر قانون 1978 التمييز القائم على أساس العرق، الدين، الأصل، اللون.

4- المرحلة الرابعة من التسعينات إلى غاية الألفية الثالثة: شهدت هذه المرحلة خلق نمط جديد في سياسة الهجرة يعتمد على أفضلية للفئات الاقتصادية كالمستثمرين والمقاولين، إذ شهد عام 1991 قائمة لمهن محددة أعطت نقاط إضافية للمهاجرين الذين تتطابق مهاراتهم مع احتياجات سوق العمل، وفي عام 1995 تم تعديل نظام التنقيط بعيد عن متطلبات مهنة معينة وفتح المجال أمام مهن أخرى كالتجار، المهن التقنية، الإداريين المحترفين، وعززت هذه السياسة بإصلاحات 2002 التي انبثق منها قانون الهجرة وحماية اللاجئين الذي كان كتعويض لقانون الهجرة لعام 1976، حيث حددت أهداف هذه الإصلاحات بالعمل بسياسة لم تشمل الأسر³، الاستمرار في سياسة التنمية الاقتصادية، حماية اللاجئين، هذا وقد تم إضافة بروتوكول إضافي عام 2009 يقسم المهاجرين إلى ثلاث طبقات هي: طبقة العائلات، المهاجرين الاقتصاديين، اللاجئين.

ثانيا- إجراءات دخول المهاجرين إلى الأراضي الكندية: شملت هذه الإجراءات كل أنواع الهجرة القانونية حسب ما هو موضح في الجدول:

¹ Daniel Chapala, Op.Cit, p.15.

²Ibid, p. 16.

³ Kim Munroe, Op.Cit, p. 10-11.

الجدول رقم 12: إجراءات دخول المهاجرين لكندا حسب صفة المهاجر

1- اليد العاملة المهاجرة	
أ- اليد العاملة المهاجرة الدائمة	
نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	- تعرف تأشيرة الدخول لهذا الصنف Skilled Worker Class Immigration هي تأشيرة الدخول الخاصة باليد العاملة المؤهلة
الوكالة المسؤولة	- مصلحة الهجرة الكندية
الإطار القانوني	قانون الهجرة وحماية حقوق اللاجئين 2002، والذي كان كتعويض لقانون الهجرة لسنة 1976
ب- اليد العاملة المهاجرة المؤقتة	
نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	Business Immigration Visa وهذا النوع من التأشيرات يمنح للمهاجرين من الفئات التالية:
	- المستثمرون: كل الأشخاص الراغبين في الاستثمار في كندا - المقاولون: يتعلق بأشخاص الذين يديرون نشاط اقتصادي في كندا
الوكالة المسؤولة	- مصلحة الهجرة والمواطنة الكندية
الإطار القانوني	قانون الهجرة وحماية حقوق اللاجئين 2002، والذي كان كتعويض لقانون الهجرة لسنة 1976
ج- اليد العاملة ذات التوجه الجهوي	
نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	Provincial Nomination Immigration Visa تأشيرة الهجرة ذات الاختيار الجهوي، وتنفرد كندا بهذا النظام الخاص بالتأشيرات، ويتجلى في أن اغلب المقاطعات الكندية تربطها اتفاقيات مع الحكومة المركزية تعطي الصلاحية لهذه المقاطعات باختيار طبيعة المهاجرين الراغبين في الاستقرار داخل أقاليمها، ويتعلق الأمر ب: Alberta, British Colomia, Nova, New Found Land, Manitoba, Laborador وتقريبا كل المقاطعات الكندية باستثناء مقاطعة كيبيك Quebec التي لديها طابع خاص.
الوكالة المسؤولة	- مصلحة الهجرة والمواطنة الكندية
الإطار القانوني	قانون الجنسية والمواطنة 1952

-2- الهجرة ذات البعد العائلي	
Family Class Migration Visa تأشيرة العائلات الخاصة بلم الشمل	نوع التأشيرة الخاصة بالدخول
- مصلحة الهجرة والمواطنة الكندية	الوكالة المسؤولة
قانون الهجرة وحماية حقوق اللاجئين 2002	الإطار القانوني
-3- الطلبة الأجانب	
Study Permit Visa يمنح هذا النوع من التأشيرات إلى الطلبة الأكاديميين، طلبة الجامعات والكليات، المدعوين لحضور ملتقيات ودورات تكوينية للغات بمحيط لا تفوق المدة 6 أشهر	نوع التأشيرة الخاصة بالدخول
- مصلحة الهجرة والمواطنة الكندية	الوكالة المسؤولة
قانون الهجرة وحماية حقوق اللاجئين 2002	الإطار القانوني
-4- اللاجئين	
Protected Persons Visa تأشيرة الأفراد المحميين وتوجه إلى الأفراد الذين يعانون من أوضاع إنسانية مزرية في بلدانهم.	نوع التأشيرة الخاصة بالدخول
مصلحة الهجرة والمواطنة الكندية	الوكالة المسؤولة
- اتفاقية جنيف الألفية لسنة 1951 المتعلقة بوضعية اللاجئين مع البروتوكول الإضافي لسنة 1967 - قانون الهجرة وحماية اللاجئين 2002	الإطار القانوني

Source : James Clark and Others, op.cit , P. 47-63

المطلب الثالث: النموذج الفرنسي

يمكن التطرق إلى سياسة فرنسا في تنظيم الهجرة الوافدة إليه من خلال ما يلي:

أولاً: تطور سياسة الهجرة في فرنسا

يعتبر المجتمع الفرنسي أكثر المجتمعات تفاعلاً مع الهجرة إذ هو في حد ذاته مكون من تشكيلة متنوعة من أجناس توافدت إلى فرنسا عبر العصور، وقد مرت سياسة الهجرة فيها بفترات أهمها¹:

¹ Daniel Chapala, op.cit, p.17-22.

1- فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى: تعود جذور سياسة الهجرة في فرنسا إلى عمق التاريخ الفرنسي إذ تعتبر المفاهيم الجديدة التي أفرزتها الثورة الفرنسية كالمواطنة وحقوق الإنسان المعلن عنها في عام 1789 اللبنة الأولى لتشكيل السياسة الفرنسية للهجرة، والتي أدت إلى فتح أبواب الهجرة بشكل كبير، غير أن قانون 1889 يعتبر الخطوة العملية الأولى في سياسة الهجرة في فرنسا إذ ينص على تجنيس أبناء المهاجرين والمولودين في فرنسا بغض النظر عن أصولهم ودينهم، وقد اقتصر ذلك على الدول الأوروبية الناطقة بالفرنسية كبلجيكا وسويسرا.

2- فترة ما بين الحربين: لقد تدعمت سياسة الهجرة الانفتاحية لفرنسا بتدهور قوة الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى مما دفع فرنسا لإنشاء منطمتين لتنظيم جلب اليد العاملة المهاجرة، الأولى وهي المنظمة العامة للهجرة وكان هدفها من جلب العمال اقتصادي، والمنظمة الثانية هي التحالف الوطني من اجل زيادة سكان فرنسا وقد كان هدفها ديمغرافي، وقد لعبت هذه المنظمات دورا كبيرا في الضغط على الحكومة الفرنسية بهدف ترقية سياسات الهجرة بما يخدم مصالحها في زيادة عدد المهاجرين، وقد تدعم هذا بقانون التجنيس لعام 1927 الذي ييسر عملية تجنيس المهاجرين الفارين من الفاشية في ايطاليا واسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية التي عرفت أنظمة استبدادية

3- فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية التسعينات: تميزت هذه الفترة بإعادة بناء وتوسع اقتصادي لفرنسا خاصة بعد الخسائر الاقتصادية والبشرية الكارثية التي أدت بفرنسا نتيجة الحربين، مما دفع بالسلطات الى انتهاج سياسة تهدف الى إعادة البناء وهذا بالجوء إلى اليد العاملة المهاجرة لسد النقص في هذا المجال، اين تم ذلك في اطار برنامج "العامل الضيف" الذي عرف نجاحا من خلال جذب الآلاف من العمالة المهاجرة خاصة من دول جنوب أوروبا ودول المستعمرات التابعة لفرنسا في شمال إفريقيا، ونظرا لزيادة عدد المهاجرين فقد سنت فرنسا في نوفمبر 1945 قانون يتبنى قواعد جديدة انبثقت عنها هيئات جديدة لإدارة الهجرة بعد الحرب وقد ركزت على إنشاء المكتب الوطني للهجرة والذي انبثق عنه بعد سنوات المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين والمنفيين.

غير أن بداية السبعينات تعتبر نقطة تحول في السياسة الانفتاحية لفرنسا، حيث أدت أزمة النفط في 1973 إلى ركود كبير في الاقتصاد الفرنسي جعل السلطات الفرنسية تعلق سياستها الانفتاحية وتقييد حركة العمالة المهاجرة، وحتى تقليص عددها بإرجاع البعض منها إلى أوطانهم، غير أن هذه السياسة فشلت بسبب برنامج لم شمل الأسر وتوقيع فرنسا لعدة اتفاقيات زادت من استقطابها للمهاجرين منها اتفاقية "ماستريخت" عام 1992 واتفاقية شنغن عام 1995.

4- مع بداية الألفية الثالثة: بتعيين "نيكولا ساركوزي" كوزير للداخلية 2002 في عهد جاك شيراك ظهرت قضايا الهجرة والاندماج على الساحة السياسية بسن قانون 11-19 الصادر بتاريخ 62-11-2003 المتعلق بمراقبة الهجرة والإقامة والجنسية كما يهدف الى الحد من الهجرة غير الشرعية وطالبي اللجوء السياسي، كما تم أيضا سن قانون 9-11 الصادر ب 24-07-2006 المتعلق بالهجرة والاندماج وهذا على خلفية أحداث ضواحي باريس التي بينت فشل سياسة الاندماج ليكون هذا القانون بمثابة سياسة جديدة ركزت على مفهوم الهجرة الانتقائية من طالبي الهجرة من الدول غير الأوروبية، والحد من سياسة لم تشمل العائلات وطالبي اللجوء.

وحتى بعد انتخابه رئيسا لفرنسا عام 2007 أكمل "ساركوزي" ما بدأه في سياسته تجاه الهجرة بسن قانون 2007 يدعم الهجرة الانتقائية ونظام الحصص السنوي لتدفق العمالة بإصدار بطاقة الكفاءة والمهارة كتأشيرة تمنح للعمالة المؤهلة حيث لم تمنح هذه البطاقة إلا ل 1175 مهاجر فقط خلال الفترة 2007-2011، هذا ومع التصدي للهجرة غير الشرعية حيث تم ترحيل 39822 مهاجر عام 2012 بعدما كانت 29796 عام 2008، وقد انبثق عن هذا القانون تأسيس وزارة شؤون الهجرة والإدماج¹.

لكن عكس "ساركوزي" تميزت سياسة "فرونسوا هولاند" الرئيس المنتخب في 2012 بنوع من التساهل بإلغاء بعض القوانين الخاصة بالطلبة الأجانب وتم تسهيل إجراءات الحصول على الوثائق والجنسية الفرنسية في حين توعد الرئيس المنتخب في 2017 "إيمانويل ماكرون" بالتشديد على الهجرة غير الشرعية في انتظار سن قانون لذلك في مطلع 2018.

ثانيا- إجراءات دخول المهاجرين إلى الأراضي الفرنسية: شملت هذه الإجراءات كل أنواع الهجرة القانونية حسب ما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم 13: إجراءات الدخول إلى الأراضي الفرنسية

¹ Joao Miguel Carvalho, The Effectiveness of French Immigration Policy Under President Nicolas Sarkozy, Published by Oxford University Press on behalf of the Hansard Society, England UK, January 2015, p. 07-08

1- اليد العاملة المهاجرة	
أ- اليد العاملة المهاجرة الأوروبية	
نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	حرية حركة العمال داخل فرنسا سواء لمدة طويلة أو قصيرة
الوكالة المسؤولة	مكتب الهجرة الدولية
الإطار القانوني	اتفاقية شنغن، مرسوم 94-211 لقانون 26 نوفمبر 2003
ب- اليد العاملة المهاجرة غير الأوروبية	
نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	تمنح تصاريح عمل طويلة أو قصيرة الأجل
الوكالة المسؤولة	- مكتب الهجرة الدولية - الوكالة الوطنية للتوظيف - مديرية الإدارية للعمالة والتوظيف والتكوين المهني
الإطار القانوني	- قانون الأجانب الصادر في 11 ماي 1998 - الاتفاقيات والمراسيم الثنائية بين كل من: فرنسا-تونس (13-2002/04)، فرنسا-الجزائر (13-2002/05)، فرنسا-أستراليا (11-2002/11)، فرنسا-المجر (1165-2002)، فرنسا-السنغال (940-2002)
2- الهجرة ذات البعد العائلي	
نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	بطاقة خاصة للعائلة تمنح كتأشيرة دخول
الوكالة المسؤولة	- مكتب الهجرة الدولي - مديرية الشؤون الصحية والاجتماعية
الإطار القانوني	- قانون الهجرة 1945 المادة 12 و 15 - قانون المهاجر 28 أكتوبر 2003
3- الطلبة الأجانب	
نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	- تأشيرة طويلة المدى (06 أشهر) للدراسات العليا - تأشيرة قصيرة المدى student visa (03 أشهر)
الوكالة المسؤولة	- الوكالة الفرنسية لتعزيز التدريب والتبادلات في مجال التعليم والتكنولوجيا EduFrance

- السفارة/القنصلية الفرنسية في بلد المنشأ	
قانون 19 نوفمبر 2003 المادة 15	الإطار القانوني
-4 اللاجئ والباحث عن المنفى	
تأشيرة خاصة باللاجئين والباحثين عن المنفى حسب اتفاقية جنيف	نوع التأشيرة الخاصة بالدخول
- وزارة الداخلية - وزارة الشؤون الخارجية - المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين والمنفيين	الوكالة المسؤولة
- اتفاقية جنيف 28 جويلية 1951 - قانون المنفيين نوفمبر 2003	الإطار القانوني

Source : James Clark and Others, op.cit , P. 47-63

ومن خلال هذا المبحث يتضح إن سياسة الهجرة تتغير من انفتاحية إلى تقييدية أو تشددية أو العكس تبعا للظروف الاقتصادية وحتى الاجتماعية للدول، فنجدها تتميز بالانفتاحية في حالة ما إذا كان اقتصاد البلد بحاجة ليد عاملة لسد النقص في القطاعات التي تستلزم ذلك، في حين نجدها تشدد في إجراءات تسهيل دخول المهاجرين في حالة الركود الاقتصادي أو زيادة التوترات الاجتماعية بسبب العداء للمهاجرين، إلا أن أغلب الدول الصناعية أصبحت تنتهج السياسة الانتقائية مستهدفة بذلك الكفاءات التي دول أصلها أولى بها، الأمر الذي يعمق فجوة المكاسب من الهجرة بين دول الأصل والاستقبال.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل التطرق إلى الهجرة الدولية من حيث التنظير والتنظيم من خلال أربع مباحث تناول فيها الأول مفهوم الهجرة وتطورها وخصائصها، وقد تبين أن مصطلح الهجرة باللغة العربية يقابله ثلاث مصطلحات باللاتينية كلها لها معنى يختلف عن الآخر لكن كلها ضمن مفهوم الهجرة، كما أن للهجرة أسباب تعددت بين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليست وليدة عصر وإنما هي قديمة لكنها تسارعت بوتيرة كبيرة نتيجة تغيرات عالمية مست جميع الأصعدة، لهذا نجد أن الهجرة مرت بأربع مراحل، وقد تميزت الهجرة المعاصرة بعدة ميزات منها هجرة الأدمغة، هجرة النساء، والهجرة غير الشرعية.

أما المبحث الثاني فقد كان مخصصاً للنظريات المفسرة للهجرة الدولية والتي مثلتها النظرية الاقتصادية الكلية والتي ضمت النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الكينيزية ونظرية ازدواجية سوق العمل، كما احتوى هذا المبحث على النظرية الاقتصادية الجزئية التي ضمت نظرية القرار الفردي ونظرية الاقتصاد الجديد، وأخيراً احتوى هذا المبحث على النظرية الاقتصادية- الاجتماعية والتي ضمت العوامل الاجتماعية والاقتصادية المسببة للهجرة ترجمتها النظريات التالية: نموذج دفع/سحب، نظرية الشبكات، النظرية المؤسسية، النظرية التراكمية السببية، ليتضح أن كل نظرية تحاول إعطاء تفسيرات لأسباب الهجرة، حسب المنطلقات والمسلمات التي تؤمن بها.

ومن خلال المبحث الثالث تم تناول الانعكاسات الاقتصادية للهجرة الدولية على دول المصدر والاستقبال من خلال التطرق إلى العلاقة بين التنمية والهجرة على مستوى كلا الطرفين (المصدر والاستقبال) وانعكاسات هذه الظاهرة على الموازنة العامة على مستوى دول المصدر والاستقبال، ليتضح أن المستفيد الأكبر من عملية الهجرة الدولية هي دول الاستقبال خاصة التي تنتهج السياسة الانتقائية.

ومن خلال المبحث الرابع الذي تم تخصيصه لبعض النماذج الدولية في تنظيم الهجرة الدولية الموافدة، فقد تم التطرق إلى كل من النموذج الأمريكي والكندي والفرنسي في تنظيمهم لعملية الهجرة، ليتضح أن سياسات الهجرة في هاته الدول تتميز بالانفتاح والتشدد حسب ظروف البلد خاصة الاقتصادية لكن مؤخراً وبسبب تداعيات الهجرة غير الشرعية وكثرة طلبات التأشيرات واللجوء لجأت هاته الدول إلى السياسة الانتقائية في الهجرة.

الفصل الثاني

تفسير التبادل التجاري الدولي

تمهيد

تعتبر المكاسب من التبادل التجاري الحافز الرئيس لقيام التجارة بين الدول، وتزداد هذه المكاسب في ظل التقسيم الدولي للعمل والتخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة، وهذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية إثباته في ظل دعوتها لتحرير التجارة الدولية ومن خلال بيانها لأسس التبادل بين الدول والعوامل التي تحدد تخصص أي دولة في إنتاج وتصدير سلعة ما وبالتالي استيرادها من قبل الدول الأخرى، إضافة إلى كيفية توزيع المكاسب من التجارة على الدول أطراف التبادل.

ومن خلال هذا الفصل والذي يحتوي على ثلاثة مباحث، سيتم التطرق إلى النظرية الكلاسيكية بشقيها القديم والحديث وهذا كمبحث أول بعد ذلك الاتجاهات الجديدة والتي تطرقت إلى التقدم التكنولوجي وتنوع المنتجات في تفسير التبادل التجاري الدولي كمبحث ثاني ليتم التطرق إلى اقتصاديات الحجم ونموذج التجارة داخل الصناعة كاتجاهات حديثة في تفسير التجارة الدولية كمبحث ثالث.

المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التبادل التجاري الدولي

حاولت عديد الدراسات تفسير على أي أساس تتاجر الدول فيما بينها، وقد تتابع ذلك عبر الزمن بدءاً من القرن الثامن عشر بتحليلات النظرية الكلاسيكية ذات المنحى الليبرالي والتي ضمت عديد الاقتصاديين يمكن أن يطلق عليهم ب"الجيل الأول لهذه النظرية"، وفي المسار ذاته ظهر رواد آخرون قد يختلفون عن سابقهم لكن هم بالمبادئ نفسها يمكن أن نطلق عليهم ب"الجيل الثاني لهذه النظرية"

المطلب الأول: الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية

لقد استند الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية في تفسيرهم لأسباب قيام التجارة الدولية، وكذا العوائد الناتجة عنها، على مجموعة الفروض أهمها¹:

- وجود دولتين وسلعتين والتبادل يأخذ شكل المقايضة؛
- عوامل الإنتاج متوفرة بكميات محدودة، ويمكن التعبير عنها بواسطة عامل واحد هو العمل، ذلك أن نمو الإنتاج لا يرجع إلى الزيادة في احد العوامل وإنما إلى تحسين إنتاجية العوامل المتاحة والتي تتمثل في العمل؛
- ثبات التكاليف أي عدم تغير تكاليف الإنتاج مع زيادة السلع المنتجة؛
- إهمال تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية أو مصاريف التأمين؛
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، أي أن زيادة إنتاج سلعة ما يستلزم تخفيض إنتاج سلعة أخرى؛
- حرية حركة عوامل الإنتاج (العمل) بصورة مطلقة داخل الدولة الواحدة وعدم قابلية التنقل بين الدول؛
- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية

وعلى أساس هذه الفروض ضمت النظرية آراء وأفكار مجموعة من الاقتصاديين منهم:

أولاً: ادم سميث ونظرية الميزة المطلقة

في كتابه ثروة الأمم سنة 1776، انتقد الاقتصادي الاسكتلندي "A. Smith" أنصار المدرسة التجارية فيما يخص نظرهم للتجارة الخارجية والسياسة التي كانوا يطبقونها في هذا المجال، ودعا إلى حرية التجارة الدولية باعتبارها

¹ كمال مدموم، الاقتصاد الدولي: التجارة الدولية، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2001، ص:03.

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

أحسن سياسة لبلدان العالم، ونظراً لأن فلسفة المدرسة التجارية ترى أن أساس ثروة الأمم هو جمع المعادن النفيسة، وحسب أنصار هذه المدرسة يتحقق ذلك بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، الأمر الذي يحقق فائض في الميزان التجاري وبالتالي زيادة كميات المعادن النفيسة، وبما أن جميع الدول تتاجر فيما بينها فإنها لا تستطيع أن تحقق فائض في الميزان التجاري في وقت واحد، وعليه فإن بعض الدول تحقق مكاسب من المعادن النفيسة على حساب الدول الأخرى¹.

كما انتقد "ادم سميث" كل ما من شأنه إعاقه تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج من تقسيم العمل داخل الدول تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وتستورد تلك التي لا تتوافر لها فيها ميزة مطلقة، والمقصود بالميزة المطلقة هو أقل تكلفة تنفق في سلعة واحدة تنتج في بلدين مختلفين، وتمثل تكلفة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها². ولتوضيح فكرة "آدم سميث" يُعتمد على المثال التالي: حيث يُفترض وجود دولتين A و B تنتجان السلعتين X و Y، وفقاً للتكاليف الموضحة في الجدول أدناه.

جدول رقم 14: نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدره بساعات العمل.

(وحدة/ساعة عمل)	البلد B	البلد A	
	150	60	السلعة X
	75	120	السلعة Y

المصدر: كمال دمدوم، الاقتصاد الدولي: التجارة الدولية، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2001، ص:03.

من خلال الجدول نلاحظ انه في البلد A يتطلب إنتاج وحدة واحدة من السلعة X كمية من العمل قدرها 60 ساعة عمل، في حين أن إنتاج وحدة واحدة من السلعة Y يتطلب كمية قدرها 120 ساعة عمل، أي بتكلفة أكبر من تكلفة إنتاج السلعة X، ومن خلال الجدول نفسه يلاحظ أن البلد B يتطلب إنتاج وحدة واحدة

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، ط: 02، 2010، ص: 33-34.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإزاريطة، 2007، ص: 11.

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

من السلعة X كمية من العمل قدرها 150 ساعة عمل، في حين أن إنتاج وحدة واحدة من السلعة Y يتطلب كمية عمل قدرها 75 ساعة عمل، أي بتكلفة اقل من تكلفة إنتاج السلعة X.

ومما سبق يتضح أن للبلد A ميزة مطلقة في إنتاج السلعة X مقارنة بالبلد B، بينما البلد B ميزة مطلقة في إنتاج السلعة Y، وعليه وفقا لنظرية الميزة المطلقة فمن مصلحة البلد A، أن يتخصص في إنتاج السلعة X ويتخصص البلد B في إنتاج السلعة Y، وبالتالي يتضاعف إنتاج الدولتين من هاتين السلعتين ثم يتم تقاسم هذه الزيادة من خلال التبادل فيما بينها.

وتتمثل المكاسب من التخصص من وجهة نظر التحليل الكلاسيكي، في ارتفاع متوسط الإنتاجية في الدول المشتركة في التجارة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج فيها ومنه زيادة مستوى الرفاهية كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم 15: المكاسب من التخصص وفق "ادم سميث"

المكاسب من التخصص			بعد التخصص			قبل التخصص			
المجموع	B	A	المجموع	B	A	المجموع	B	A	
90+	150+	60-	120	/	120	210	150	60	السلعة X
45+	75-	120+	150	150	/	195	75	120	السلعة Y
135+	75+	60+	270	150	120	405	225	180	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة

حسب النظرية يكون هذا التخصص، فقبل التبادلي كان A يحتاج إلى 180 ساعة عمل لإنتاج وحدة من X ووحدة من Y، وكان البلد B يحتاج إلى 225 ساعة عمل للحصول على وحدتين من نفس السلعتين، بعد التخصص يقوم A بإنتاج وحدتين من X وتستعمل 120 ساعة عمل للحصول عليهما ويوفر 60 ساعة عمل مقارنة بالوضع التي كان عليها قبل التجارة الدولية، كما يقوم البلد B بإنتاج وحدتين من Y ويستعمل 150 ساعة عمل ويوفر 75 ساعة عمل، وحسب فرضية التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فان الزمن الموفر سوف يستعمل في زيادة الإنتاج في كلا البلدين، إذ تتمثل المكاسب في أن تحسّن مستوى الإنتاجية الناتج عن التخصص الدولي يؤدي إلى انخفاض متوسط القيم ومنه تكلفتها وبالتالي أسعارها مما يزيد من الإنتاج.

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

مهما يكن فان مبادئ "سميث" في حرية التجارة يؤخذ عليها أنها لا تبين السبيل إلى التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، أو بالنسبة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدول الأخرى.

ثانيا: ديفيد ريكاردو ونظرية الميزة النسبية

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي "D. Ricardo" بالرد على نظرية "آدم سميث" وذلك في كتابه المشهور "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817 وفي الفصل السابع من كتابه بيّن "ريكاردو" قانون الميزة النسبية في التجارة الدولية¹.

ويوافق "ريكاردو" "آدم سميث" في أن النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة لبلد ما في إنتاج سلعة معينة، لكنه يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية أما بالنسبة للتجارة الخارجية فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر قيام التجارة بين مختلف الدول، ومن هنا بدأ تحليل "ريكاردو" في نظريته للنفقات النسبية.

وطبقا لهذه النظرية، فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة يمكن لأي دولة أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل، وتستورد السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر أي التي لا تتوفر لها فيها ميزة نسبية²، والمقصود بالميزة النسبية هي أقل تكلفة نسبية تنفق في سلعة واحدة مقارنة بسلعة أخرى يتم إنتاجها في بلدين مختلفين. ولقد قدّم "ريكاردو" مثالا عدديا لشرح نظريته، فأخذ كل من إنجلترا والبرتغال اللتين تنتجين سلعتين هما النبيذ والنسيج كما يبينه الجدول التالي³:

	انجلترا	البرتغال
النسيج	100	90
النبيذ	120	80

¹ Michel Rainelli, le commerce international, la D écouverte, 7 édition, Paris, 2000, p. 43.

² السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر ، عمان، 2011، ص: 25.

³Michel Rainelli, op.cit, p. 44.

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

نفقات إنتاج كل	80/90=0.89	120/100=1.2	التكلفة النسبية للنبيذ	جدول رقم 16: وحدة من النبيذ بساعات العمل.
والنسيج مقدرة	90/80=1.125	100/120=0.833	التكلفة النسبية للنسيج	

Source: Michel Rainelli, le commerce international, la Découverte, 7 édition, Paris, 2000, 44

من الجدول أعلاه نلاحظ أن البرتغال لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين معا مقارنة بالإنجلترا وعليه فحسب نظرية الميزة المطلقة، فإن البرتغال يتخصص في إنتاج السلعتين، وبالتالي فإن التجارة الدولية غير ممكنة النشوء بين البلدين، إلا أنها ممكنة حسب نظرية الميزة النسبية وهذا بسبب الاختلاف في النفقات النسبية لإنتاج السلعتين في كل بلد حيث أن التكلفة النسبية في البرتغال اقل مما هي عليه في إنجلترا ($1.2 > 0.89$)، ومن ثم تكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج وتصدير النبيذ لأنها تنتجه بتكلفة اقل من تكلفة إنتاجه في إنجلترا، أما إنجلترا لها ميزة نسبية في إنتاج وتصدير النسيج حيث أن تكلفة إنتاجه في إنجلترا اقل مما هي عليه في البرتغال ($1.125 > 0.833$)، ومن خلال الجدول الموالي سيتم توضيح المكاسب من قيام التجارة الدولية وفق قانون المزايا النسبية.

جدول رقم 17: المكاسب من التخصص وفق "ديفيد ريكاردو"

البلدين معا		البرتغال		إنجلترا		
بعد التخصص	قبل التخصص	بعد التخصص	قبل التخصص	بعد التخصص	قبل التخصص	
200	190	/	90	200	100	النسيج
160	200	160	80	/	120	النبيذ
360	390	160	170	200	220	المجموع

المكاسب	20+	10+	30+
---------	-----	-----	-----

المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الجدول انه لإنتاج وحدتين (نبيد + نسيج) كان البرتغال يحتاج إلى 170 ساعة عمل وإنجلترا تحتاج 220 ساعة أي انه لإنتاج أربع وحدات (وحدتين من النبيد و وحدتين من النسيج) عالميا كنا نحتاج إلى 390 ساعة عمل، ولما تخصص البرتغال في النبيد أصبح ينتج وحدتين من النبيد وينفق 160 ساعة عمل وبالتالي قد وفر 10 ساعات عمل، وإنجلترا تخصصت في النسيج أصبحت تنتج وحدتين من النسيج وتنفق 200 ساعة عمل وبالتالي فقد وفرت 20 ساعة عمل أي أننا أصبحنا نحتاج إلى 360 ساعة عمل لإنتاج الأربع وحدات السابقة قبل التخصص، ومن ذلك فان البلدين استطاعا توفير 30 ساعة عمل ناتجة عن ارتفاع متوسط الإنتاجية التي أدى إليها التخصص الدولي وليست ناتجة عن زيادة عوامل الإنتاج.

ورغم إسهامات هذه النظرية إلا أنها أهملت عامل الطلب في تحديد الأسعار، مما أدى إلى صعوبة تحديد نسب التبادل الفعلية بين الدولتين، حيث أنها افترضت وحدة من سلعة مقابل وحدة من سلعة أخرى، وبالتالي عدم قدرة النموذج في تحديد الكيفية التي تتوزع بها المكاسب من التجارة الدولية بين الدول¹، كما أن ريكاردو لم يفسر كيف يتم تحديد سعر معين أو نسبة معينة للتبادل التجاري بين الدولتين المشتركتين في التجارة، فقد توقف في تفسيره لقيام التجارة عند النقطة التي مفادها أن الدول تحقق مكاسب من التجارة عند أي نسبة من التبادل التجاري تقع بين نسب التبادل الدولية في كل دولة على حدة.

ثالثاً-جون ستيوارت ميل ونظرية الطلب المتبادل

عرض جون ستيوارت ميل هذه النظرية في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي سنة 1848، ولقد حاول أن يبرهن على أن نسبة التبادل الدولي يتوقف على عاملين هما "العرض والطلب الدوليين".

وبما أن التحليل الكلاسيكي يعتمد على المقايضة لذلك فان كل بلد لا يستطيع الاستيراد إلا إذا قام بالتصدير، وتتوقف صادرات (عرضه الدولي) ووارداته (طلبه الدولي) على الأسعار الدولية ولا يتحقق التوازن في الميزان التجاري إلا عند قيمة دولية معينة والتي يطلق عليها اسم "معدل التبادل الدولي" حيث عند ذلك المعدل

¹ هجير عدنان أمين زكي، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق، دار إثراء، عمان، ط: 01، 2010، ص: 53.

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

الدولي فان قيمة العرض الدولي للبلد (طلب البلد الآخر) هو في الوقت نفسه قيمة طلبه الدولي (عرض البلد الآخر) أي عرض وطلب كل بلد الدوليين ليس إلا طلبا متبادلا.¹

لقد ركز "ميل" في نظريته هذه على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل في البلدين، بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منها كما فعل ريكاردو، فهذا الأخير لكي يوضح مفهوم النفقة النسبية فانه يثبت كمية الإنتاج لإظهار الاختلاف في التكلفة، بينما ميل فيقوم بتثبيت كمية العمل ليظهر الفرق في الإنتاج أو المردودية، ولقد قدم ميل مثالا عدديا مختلفا عن المثال الذي استخدمه ريكاردو بافتراضه أن إنجلترا وألمانيا لهما كمية عمل متساوية وإذا تم استخدامها في كل بلد فيمكن الحصول على كمية الإنتاج من السلعتين على النحو التالي:

جدول رقم 18: نفقات الإنتاج عند "ميل"

مترا من الأقمشة x	مترا من الأقمشة y	
10	15	إنجلترا
10	20	ألمانيا

المصدر: السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، 2011، ص: 37

يتضح من بيانات الجدول السابق أن إنجلترا باستخدام كمية عمل معينة تستطيع أن تنتج إما 10 مترا من الأقمشة x أو 15 مترا من الأقمشة y، وباستخدام كمية العمل نفسها تستطيع ألمانيا إنتاج 10 مترا من الأقمشة x أو 20 مترا من الأقمشة y، ولكي نحدد الميزة النسبية لكل البلدين علينا أن نقارن معدلات التبادل الداخلي بين هاتين السلعتين في كل من البلدين قبل قيام التجارة فمعدل التبادل الداخلي في إنجلترا بين الأقمشة x و y هو 1 متر من x = 2 متر من y، ومعدل التبادل الداخلي في ألمانيا بين الأقمشة x و y هو 1 متر من x = 1.5 متر من y، ومعدل التبادل الداخلي في ألمانيا يتم مبادلاتها ب 2 متر من قماش y بينما في ألمانيا يتم مبادلة متر واحد من قماش x ب 2 متر من y، وهذا يعني أن لألمانيا ميزة نسبية في إنتاج

¹كمال دمدوم، مرجع سابق، ص: 14

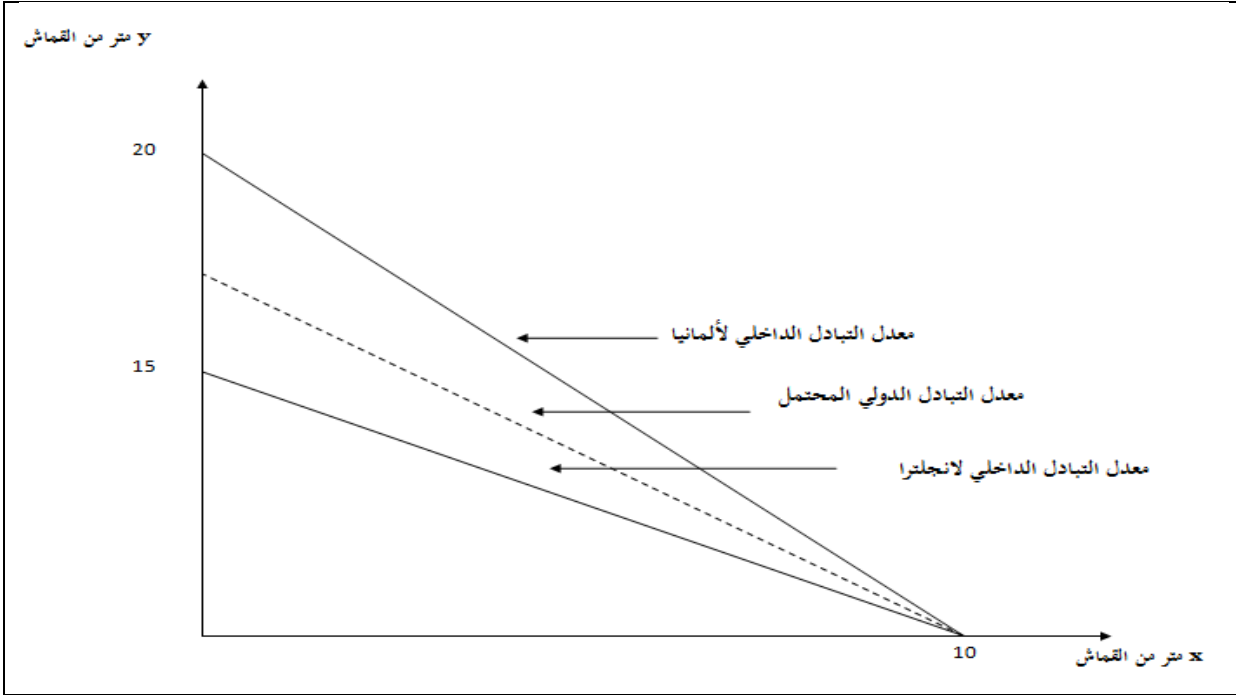
الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

أقمشة Y لان الوحدة منها يتم مبادلتها في ألمانيا ب 0.5 وحدة من أقمشة X بينما يتم مبادلة الوحدة نفسها من Y في إنجلترا ب 0.7 وحدة من X ، وبهذا تخصص ألمانيا في إنتاج وتصدير أقمشة Y بينما تخصص إنجلترا في إنتاج وتصدير أقمشة X .

وقد انتقد "ميل" افتراض ريكاردو في أن معدل التبادل الدولي للسلعتين بعد قيام التجارة بينهما هو وحدة واحدة من السلعة X مقابل وحدة واحدة من السلعة Y ، وذلك لان معدل التبادل الداخلي بالنسبة لإنجلترا هو وحدة مقابل 1.5 وحدة أي أن إنجلترا وبدون تجارة مع ألمانيا سوف تبادل داخليا وحدة من قماش السلعة X بأكثر من وحدة من قماش Y وهو معدل أفضل من المعدل الذي افترضته "ريكاردو".

ويمكن توضيح ذلك بشكل أفضل إذا تم التسليم بمعدل "ريكاردو"، فان إنجلترا سوف تلحق بها خسارة من قيام التجارة تعادل 0.5 وحدة من قماش Y مع كل وحدة من قماش X تقوم ببيعها إلى ألمانيا، ويتضح ذلك أيضا إذا تم حساب معدل التبادل الداخلي في ألمانيا بين السلعتين أي وحدة Y من مقابل 0.5 من X ، وعند قيام التجارة وبافتراض وحدة مقابل وحدة ومع تخصص ألمانيا في تصدير قماش Y فان ألمانيا سوف تحصل على مكسب يمكن تقديره ب 0.5 وحدة قماش X إضافية مع كل وحدة قماش تقوم ببيعها إلى إنجلترا، وحسب الشكل التالي فان معدل التبادل الدولي يقع بين معدل التبادل الداخلي في إنجلترا ومعدل التبادل الداخلي في ألمانيا وهذا بسبب:

الشكل رقم 14: تحديد معدل التبادل الدولي وفق "ميل"



المصدر: السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 39

1- سوف ترغب إنجلترا بمبادلة وحدة من x بأكثر من 1.5 من y وهو ما يتحقق لها دون تجارة، وسوف يكون مكسب إنجلترا عند حده الأقصى إذا بادلت وحدة من x بوحدين من y وهو معدل التبادل الداخلي في ألمانيا دون تجارة؛

2- سوف ترغب ألمانيا بمبادلة وحدة من y بأكثر من 0.5 من x وهو ما يتحقق لها دون تجارة، وسوف يكون مكسبها عند حده الأقصى إذا بادلت وحدة من y ب 0.7 وحدة من x وهو معدل التبادل الداخلي في إنجلترا
3- لن تقبل ألمانيا الدخول في التجارة واستيراد السلعة x من إنجلترا، إذا كان الاستيراد يتم طبقاً لمعدل تبادلها الداخلي لأنها لن تكسب شيئاً من التجارة في المقابل سوف لن تقبل إنجلترا استيراد y من ألمانيا إذا كان ذلك الاستيراد سوف يتم طبقاً لمعدل تبادلها الداخلي؛

4- لا يبقى إلا أن يكون معدل التبادل الدولي الذي تقبله الدولتين ذاك الذي يوفر لها حافزاً من قيام التجارة ويكون محصوراً بين معدل التبادل الداخلي للسلعتين في الدولتين أي أن معدل التبادل الدولي يكون محصوراً بين 2 و 1.5 أي

$$1.5 < \text{معدل التبادل الدولي} < 2$$

أي أن المعدل الأفضل بالنسبة لانجلترا سيكون وحدة من x مقابل أكثر من 1.5 من y ، وبالنسبة لألمانيا سيكون وحدة من x مقابل أقل من 2 وحدة من y .

وبصورة أدق فإن معدل التبادل الدولي يتحدد عندما تتعادل قيمة الطلب الأول مع قيمة الطلب الثاني، ويتوقف ذلك على قوة طلب البلد على ناتج البلد الآخر ومرونة هذا الطلب، وكلما اقترب هذا المعدل كثيرا من معدل التبادل الداخلي لبلد ما كان نصيبه من مكاسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح، بمعنى آخر تعود المكاسب من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر بينما يحظى صاحب أكبر طلب بالمكاسب الأقل¹.

وقد ابتعد طرح "ميل" عن الواقع وهذا لافتراض تكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد معدل التبادل الدولي، إضافة إلى اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من البلدين لتحقيق معدل التبادل الدولي يعد قييدا للنظرية.

المطلب الثاني: الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية (النيوكلاسيك)

يندرج تحليل الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية ضمن المسار الليبرالي الذي رسمه الجيل الأول وبالتالي فنتائجه تأتي تدعيما لهذا النهج، غير أنه يرفض الاعتماد على نظرية العمل كمحدد لقيمة السلعة، وي طرح بدلها نظرية جديدة في القيمة تكون نواة انطلاق التحليلي النيوكلاسيكي، ولذلك فإن قانون المزايا النسبية ل"ريكاردو" يبقى مقبولا من طرفهم إلا أنهم يفسرونه بأدوات مختلفة. ويعتمد التحليل النيوكلاسيكي على الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية إلا أنها تختلف في²:

- وجود أكثر من عامل إنتاج وهما العمل ورأس المال؛
- وجود عدة تقنيات لإنتاج كل سلعة، وهذه التقنيات هي نفسها في كل بلد لكن التقنية المستخدمة في إنتاج سلعة معينة تختلف من بلد لآخر، بسبب اختلاف أسعار عوامل الإنتاج.

أولا- هابرلر وتكلفة الفرصة البديلة: استطاع "هابرلر" "G. Habler" عام 1936 من تحرير قانون الميزة النسبية ل"ريكاردو" من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة، وخاصة تلك التي تتعلق باستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج سلعة واستبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 09

² كمال دمدوم، مرجع سابق، ص: 25.

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

وتؤكد نظرية هابرلر أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وإنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحى بها والتي يمكن إنتاجها بنفس عناصر الإنتاج، وذلك من اجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى، وعلى هذا فتكلفة الفرصة البديلة ليست تكلفة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح، وإنما هي التكلفة التي تم التضحية بها من اجل إنتاج سلعة من السلع¹، وبالتالي فان تكلفة الفرصة البديلة هذه تسمح بمقارنة المزايا التي تتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلعة أخرى، والبلد الذي يتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لإحدى السلعة يملك ميزة نسبية في إنتاجها.

ولتوضيح هذه الفكرة: نفترض بلدين A و B ينتجان سلعتين هما X و Y وطبقا لبيانات الجدول التالي:

جدول رقم 19: تكلفة إنتاج الوحدة من السلعتين مقاسة بأيام العمل

السلعة x	البلد A	البلد B
السلعة x	25	300
السلعة y	50	100

المصدر: السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق ص: 27

في البلد A يتطلب إنتاج وحدة واحدة من X 25 يوم عمل بينما يتطلب إنتاج وحدة واحدة من Y 50 يوم عمل، وفي البلد B يتطلب إنتاج وحدة واحدة من X 300 يوم عمل ومن Y 100 يوم عمل، وواضح أن البلد A له ميزة في إنتاج السلعتين معا ومع ذلك يمكن أن يقوم البلد B بتصدير سلعة ما من السلعتين إلى البلد A، فلو فرضنا حالة عدم وجود تجارة بين البلدين، فان وحدة واحدة من X في البلد A تباع مقابل وحدتين من السلعة Y، بينما في البلد B تباع وحدة واحدة من السلعة X مقابل 3 وحدات من السلعة Y، ومن ثم فان البلد A له ميزة في إنتاج السلعة X لان سعرها الأرخص فلو قامت التجارة بين البلدين وصدر البلد B السلعة X إلى البلد A وباعها بأسعار البلد A فان البلد B سيحصل على وحدة من Y مقابل وحدتين من X وهي بأسعاره الداخلية كانت تكلفه 3 وحدات من X يعني هذا أن البلد B له ميزة نسبية في إنتاج وتصدير السلعة X مع أنها لا تملك أي ميزة مطلقة، وإذا باع البلد A وحدة واحدة من Y بأسعار البلد B فانه سيحصل على 3 وحدات

¹عبد الفتاح أبو الشرار، مرجع سابق، ص: 10

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

من السلعة X مقابل تصدير كل وحدة من السلعة Y، بينما كان يتحصل مقابل وحدة من Y وحدتين من X فقط، ومن ثم فإن البلد A له ميزة نسبية في إنتاج السلعة Y، ومنه فإن كل من البلدين سيحقق الكسب من وراء التبادل الدولي.

وقد اعتمد "هابرلر" في تفسير فكرة الفرصة البديلة لبيان المزايا النسبية في التجارة الدولية على ما يعرف عاملي العرض عن طريق منحني "إمكانيات الإنتاج" وعلى عامل الطلب عن طريق ما يعرف بمنحني "إمكانيات السواء المجتمعي" حيث يتحدد معدل التبادل الدولي عن طريق تلاقي قوى العرض والطلب في البلدين معاً، أي طلبهما المتبادل ويرجع "هابرلر" اختلاف الأسعار النسبية للبلدين لاختلاف منحنيات الإنتاج، أو اختلاف منحنيات السواء أو لكليهما معاً¹.

على الرغم من أن "هابرلر" استطاع في ظل فكرة تكلفة الفرصة إعادة صياغة قانون النفقات النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل الدولي، إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف تكلفة الفرصة في كل بلد، فهو لم يحدد لماذا تختلف منحنيات السواء المجتمعي أو منحنيات الإنتاج بين الدول.

ثانياً- هيكشر وأولين ونظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج: قام الاقتصاديان السويديان "هيكشر وأولين" بتحليل فروض النظرية الكلاسيكية مع ما وجه لها من نقد خاصة فيما يتعلق بانظرية الميزة النسبية تفسر التجارة الدولية بالفوارق بين الدول استناداً إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، ولا تجيب عن السؤال الأساسي: لماذا تظهر هذه الفوارق بين الدول؟ وهذا ما عمل عليه كل من هيكشر* سنة 1919 ثم من بعده تلميذه أولين* 1933، ليطورها من بعدهما "بول سامويلسن"* سنة 1941²، وإضافة إلى الفروض سابقة الذكر في بداية هذا البحث، تحليل هيكشر وأولين مبني على³:

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 31

* ليل هيكشر: اقتصادي سويدي من مؤلفاته " The effect of foreign trade on the distribution of income "

* برتلان أولين : اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة "نوبل" ومن مؤلفاته " Iterregional and international trade ".

* بول سامولسون: اقتصادي أمريكي، يقوم بالتحليل العلمي للنظريات الاقتصادية تحصل على جائزة "نوبل" سنة 1970.

² Michel Rainelli, op.cit, p. 45.

³ كمال دمنوم، مرجع سابق، ص: 33

- تماثل الأذواق في كل بلد (منحنى سواء مجتمعي واحد)؛
- اختلاف تقنية إنتاج السلعتين المتبادلتين X_1 و X_2 وعدم تغيرها مهما كانت الكميات المنتجة ويعبر عن التقنية كعلاقة بين رأس المال والعمل المستعمل في إنتاج كل سلعة، حيث نفترض k_1 هي تقنية إنتاج X_1 أي أن $k_1 = K_1/L_1$ و $k_2 = K_2/L_2$ هي تقنية إنتاج X_2 أي أن $k_2 = K_2/L_2$
- إذا كان لدينا $k_2 < k_1$ نقول أن تقنية إنتاج X_1 كثيفة رأسمال، وان تقنية إنتاج X_2 كثيفة العمل نسبيا والعكس صحيح إذا كان $k_2 > k_1$

- اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج في البلد A والبلد B يعبر عنهما بواسطة الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج، نضع (W_B, W_A) هما معدلا الأجور في كلا البلدين و (I_B, I_A) هما سعرا رأس المال في كل من البلد A والبلد B؛

- السعر النسبي في A هو $I_A/W_A = W_A$ وفي B هو $I_B/W_B = W_B$ ، فإذا كان $W_A > W_B$ في هذه الحالة نقول أن للبلد A وفرة نسبية من رأس المال أو ندرة نسبية من العمل مقارنة مع B والعكس صحيح بالنسبة ل B الذي تكون لديه ندرة نسبية من رأس المال أو وفرة نسبية من العمل مقارنة ب A وعليه لكي يتم تحديد أسباب تمتع دولة ما بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلعة ما إلى دولة أخرى، لا بد من معرفة الأتي:

- معرفة دالة الإنتاج لهذه السلعة أي تحديد ما إذا كانت السلعة كثيفة العمل أم كثيفة رأس المال؛
- مدى توافر عنصر رأس المال بالنسبة للعمل في هذه الدولة بالمقارنة بالدولة الثانية وبالتالي تحديد أسعار هذين العنصرين وتكلفة الإنتاج.

وحسب "هيكشر واولين" فإنه إذا كان التبادل حرا بين البلدين، فان كل بلد سيتخصص ويصدر المنتج الذي يتطلب إنتاجه كميات أكبر من عامل الإنتاج الوافر نسبيا، ويستورد المنتج الذي يستعمل في إنتاجه كميات من عامل الإنتاج النادر نسبيا، وبهذا فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعوامل الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول¹، الأمر الذي يؤثر على عوائد عوامل الإنتاج كما يوضحه نموذج "ستوبلر - سامويلسن" ونموذج "هيكشر واولين سامويلسن".

¹ Peter H. Lindert et Thoms A.Pugel, Economie Internationale, Economica, 10 édition, 2010, p. 71

1- نموذج "ستوبلر- سامويلسن": تم التوصل فيما سبق على أن التجارة الحرة ترفع من رفاهية مجتمعات البلدان المشاركة في عملية التبادل، فهل يستفيد كل مواطن داخل كل بلد من التبادل الدولي؟ الإجابة عن هذا السؤال كانت من قبل الاقتصاديين "بول سامويلسن" P. Samuelson و"فولفن ستوبلر" S. Wolfgoang عام 1941، والإجابة عن هذا السؤال كانت ب "لا" فليس كل مواطن سيستفيد من التبادل الدولي، وهذا ما أثبتته نموذج "ستوبلر سامويلسن" من خلال دراسة اثر تغير أسعار السلع على عوائد عوامل الإنتاج¹، ولقد بنى هذا النموذج على الأسس التي قامت عليها نظرية هيكشر واولين، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التغير في أسعار السلع على حجم تلك السلع وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها.

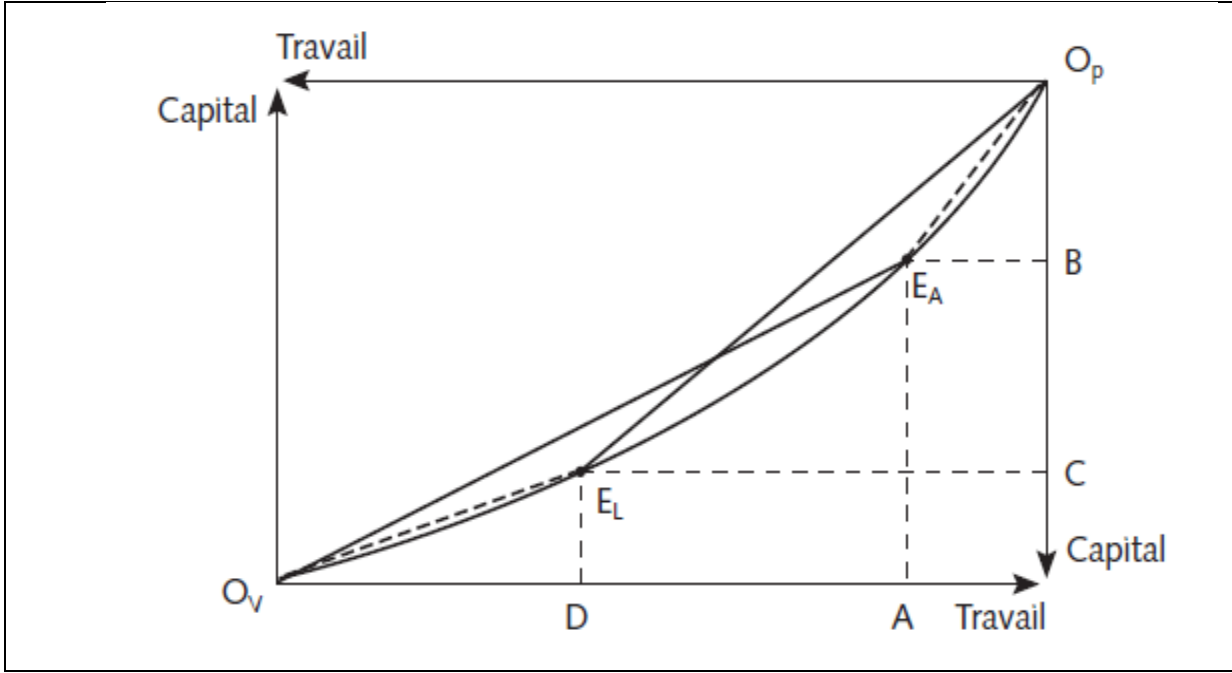
وحسب النظرية يؤدي التبادل الدولي الحر إلى رفع سعر عامل الإنتاج المستعمل بكميات أكبر في المنتج الذي ارتفع سعره أي أن المنتجات الموجهة للتصدير، وتخفيض سعر العامل المستعمل بكميات أكبر في المنتج الذي انخفض سعره أي المنتجات المستوردة².

ولتوضيح ذلك نفرض بلد له وفرة نسبية في رأس المال وندرة نسبية في العمل ينتج سلعتين هما البترول وهي كثيفة رأس المال نسبياً والملابس وهي كثيفة العمل نسبياً، عند التبادل وحسب نظرية هيكشر واولين فإن هذا البلد يتخصص في إنتاج وتصدير البترول واستيراد الملابس، ولكي يتمكن هذا البلد من تصدير البترول يتعين عليه زيادة الإنتاج من البترول، ولا يتم هذا إلا بتخفيض إنتاج كميات من الملابس، وبذلك يحرر وحدات من العوامل لزيادة إنتاج البترول، إلا أن صناعة الملابس هي كثيفة العمل وبالتالي وحدات رأس المال المحررة من هذه السلعة قليلة إذا ما قورنت بوحدات العمل المتحررة من هذه السلعة بمعنى آخر فإن معدل K/L في كلا السلعتين سينخفض مع التبادل مقارنة بحالة الاكتفاء، بحيث أن الإنتاجية الحدية لرأس المال سترتفع مع التبادل في كلا الصناعتين، في حين أن الإنتاجية الحدية للعمل في كلا الصناعتين ستنخفض، وعليه فإن العائد الحقيقي للعمل (الأجور) والذي يساوي إنتاجيته الحدية سينخفض على عكس العائد الحقيقي من رأس المال الذي سيرتفع، ويمكن توضيح كل ما قيل في الشكل الموالي:

الشكل رقم 15: اثر التجارة الحرة على توزيع الدخل

¹ Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulux, le commerce international: Théorie, politiques et perspective industrielles, presse de l'université du Québec, Québec, 2006, p265

² Idem.



Source : Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx, le commerce international: Théorie, politiques et perspective industrielles, presse de l'université du Québec, Québec, 2006, p112.

في هذا الشكل المنحني $O_V E_L E_A O_P$ منحني إمكانيات الإنتاج للسلعتين V (الملابس) P (البترو) النقطة E_A تمثل نقطة التوازن في حالة الاكتفاء الذاتي، والنقطة E_L تمثل نقطة التوازن في حالة التبادل الحر، البلد يتخصص في إنتاج السلعة كثيفة رأس المال (العامل الوافر نسبيا لديه) أين يرتفع إنتاج هذه السلعة مقارنة مع ما كان يتم إنتاجه في حالة التوازن في وضعية الاكتفاء الذاتي في النقطة E_L المعدل K/L اقل مما كان عليه في النقطة E_A

$$E_L D / O_V D < E_A A / O_V A$$

$$O_P C / E_L C < O_P B / E_A B$$

مع معدل K/L أكثر انخفاضاً في كلا الصناعتين عما هو عليه في الاكتفاء، ينتج عنه أن الإنتاجية الحدية لرأس المال ترتفع في حين الإنتاجية الحدية للعمل تنخفض، وبالتالي فإن عائد رأس المال يرتفع وعائد العمل ينخفض في النقطة E_L (نقطة التوازن بعد قيام التجارة).

وهذا ما يدل على أن التبادل الدولي الحر يؤدي إلى تغيير في توزيع الدخل لصالح العوامل الوفيرة نسبياً، أي أن الدول التي لها وفرة في رأس المال وندرة في العمل، سيطلب مالكي رأس المال إتباع سياسة التجارة الحرة، كما يطلب مالكي العمل سياسة الحماية أي أن وضع حواجز جمركية على الواردات تكون في صالح مالكي عوامل الإنتاج النادرة نسبياً.

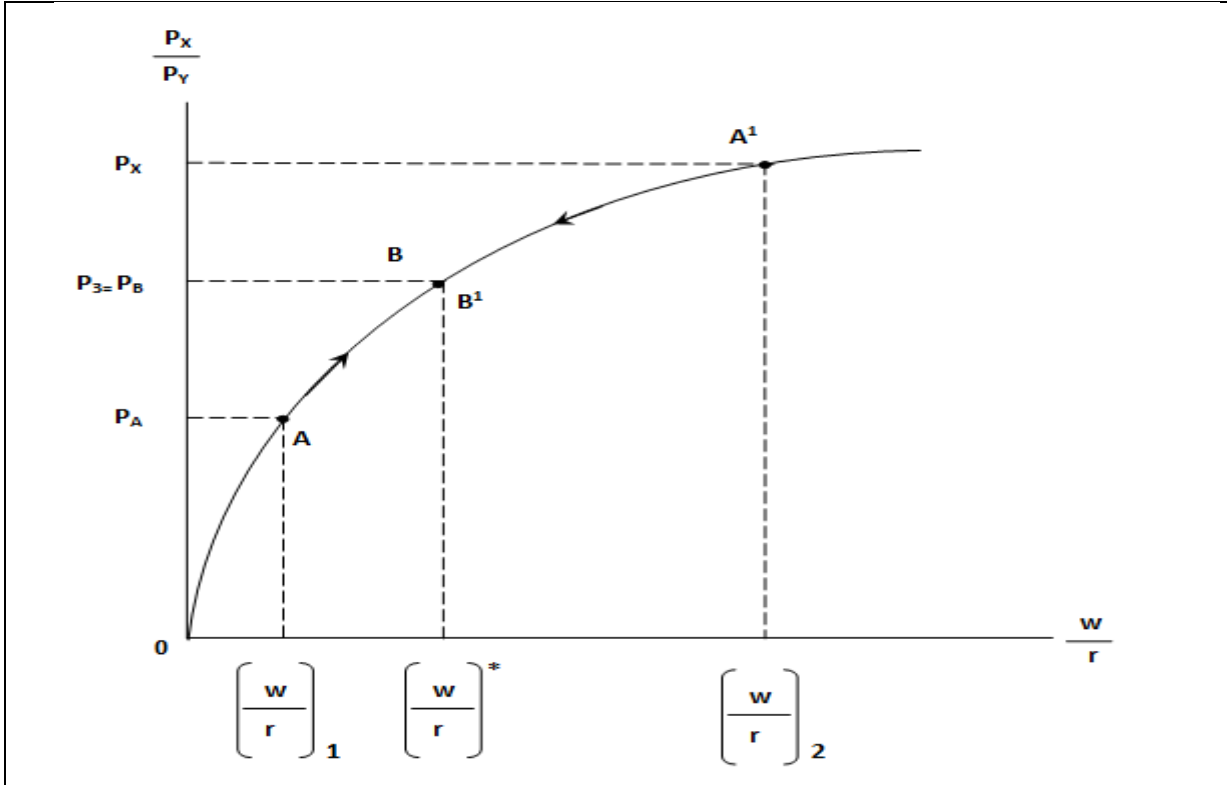
2- نموذج هيكشر واولين سامويلسن (O.H.S): في عام 1948 طور الاقتصادي الأمريكي بول سامويلسن نظرية هيكشر واولين، إذ بين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع عائد العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها وقد أدى ذلك إلى نظريته حول " تعادل أسعار عوامل الإنتاج" التي عرفت باسم نظرية "هيكشر واولين وسامويلسن"، وفقا لهذه النظرية فان قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول، معنى ذلك انه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول تنقلص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع، وبذلك تتعادل عوائد عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها، بمعنى آخر تكون التجارة الحرة بديلا عن الحركة الحرة لعناصر الإنتاج دوليا¹، وتؤكد فرضية سامويلسن انه في حال تجانس عناصر الإنتاج وتشابه التقنية، والمنافسة الكاملة والحرية المطلقة للسلع، يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل أسعار عناصر الانتهاج بين الدول، ولتوضيح فكرة تعادل أسعار عناصر الإنتاج يقترح ما يلي²:

إذا افترضنا وجود دولتين (دولة 1، دولة 2) تنتج كل منهما سلعتين (x و y) نقيس الأسعار النسبية للعمل (W/r) والأسعار النسبية للسلع (p_x/p_y) وتمثل على المحور الأفقي والمحور العمودي على التوالي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 16: تعادل الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج

¹ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص: 120-121.

² خالد السواعي، التجارة الدولية، عالم الكتاب الحديث، عمان، ط: 01، 2010، ص: 199-200.



المصدر: خالد السواعي، التجارة الدولية، عالم الكتاب الحديث، عمان، ط: 01، 2010، ص: 200

يبين المحور الأفقي الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج (r/w) والمحور العمودي الأسعار النسبية للسلع (p_x/p_y) ،
 فقبل قيام التجارة تكون الدولة 1 عند النقطة A أين $(r/w) = r/w_1$ و $(p_x/p_y) = P_A$ ، بينما تكون الدولة 2
 عند النقطة A' حيث أن $(r/w) = r/w_2$ و $(p_x/p_y) = P_{A'}$ وبما أن (r/w) هي اقل في الدولة 1 من الدولة
 2، فإن P_A يكون اقل من $P_{A'}$ وبالتالي يكون للدولة 1 ميزة نسبية في إنتاج السلعة X وللدولة 2 ميزة نسبية في
 إنتاج y وبذلك تتخصص الدولة 1 وفيرة العمل نسبياً في إنتاج السلعة X (سلعة كثيفة العمل) وتخفض من إنتاج
 السلعة y ويزيد الطلب على العمل بالنسبة لرأس المال وترتفع الأسعار النسبية للعناصر (r/w) فيها وكذلك ترتفع
 الأسعار النسبية للسلع (p_x/p_y) ، ومن جهة أخرى وحيث أن الدولة 2 كثيفة رأسمال تتخصص في إنتاج السلعة
 y (سلعة كثيفة رأسمال) يزداد الطلب النسبي على رأسمال وترتفع الأسعار النسبية لرأس المال (r/w) (أو تنخفض
 (r/w) وهذا يؤدي إلى ارتفاع p_y/p_x (أو تنخفض p_x/p_y) وتستمر العملية إلى أن تصل إلى النقطة $B=B'$
 حيث أن $P_B=P_{B'}$ فقط إذا كانت (r/w) متماثلة في كلا الدولتين حيث أن كلاهما يعمل في ظل المنافسة التامة
 ويستخدم التكنولوجيا نفسها، مع ملاحظة أن $P_B=P_{B'}$ بين P_A و $P_{A'}$ و $(r/w)^*$ تقع بين $(r/w)_1$ و $(r/w)_2$ إلى
 وعليه فإن الدول المتقدمة كثيفة رأسمال نسبياً كالولايات المتحدة مثلاً تميل التجارة فيها (حسب النظرية) إلى

تخفيض الدخل الحقيقي للعمال وتزيد من الدخل الحقيقي لمالكي رأسمال، وفي الجانب الآخر الدول النامية وفيرة العمل تعمل التجارة على زيادة الدخل الحقيقي للعمال وتخفيض الدخل الحقيقي لمالكي رأسمال.

والملاحظ أن التجارة الدولية تقوم بمهمة البديل عن انتقال عوامل الإنتاج بين الدول المتاجرة وذلك بتأثيرها في أسعار عوامل الإنتاج، وعندما تتوفر الحركة التامة لعوامل الإنتاج تنتقل اليد العاملة من البلد الذي تكون فيه الأجور متدنية إلى البلد الذي تكون فيه الأجور عالية، وتستمر الهجرة إلى أن تتساوى الأجور في كلا البلدين، وبالمثل فإن رؤوس الأموال تتحرك من البلد الذي يكون فيه معدل الفائدة منخفضا إلى البلد الذي يكون فيه معدل الفائدة مرتفعا وتستمر هجرة رؤوس الأموال حتى تتساوى معدلات الفائدة في كلا البلدين، وبينما تقوم التجارة الدولية بالتأثير في الطلب على عوامل الإنتاج، فإن حركة عوامل الإنتاج تعمل على التأثير في عرض هذه العوامل¹.

3- الاختبار التجريبي لنظرية هيكشر واولين: حسب نظرية "هيكشر واولين" فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تتميز بوفرة نسبية في رأسمال ولذلك فمن الطبيعي أن تكون صادراتها كثيفة رأسمال نسبيا ووارداتها كثيفة العمل نسبيا، لذا قام الاقتصادي الأمريكي "ليونتييف"^{*} عام 1954 باختبار نظرية "هيكشر واولين" وذلك بتطبيق ما جاءت به النظرية على المبادلات الدولية الأمريكية، وهذا بتحليله لعوامل الإنتاج المكونة لها من خلال استخدام بيانات 1947 من صادرات وواردات الولايات المتحدة، لمعرفة ما إذا كانت هذه الصادرات والواردات تتفق مع ما جاءت به نظرية "هيكشر واولين"².

وقد قام ليونتييف بقياس كمية رأسمال والعمل اللازمين لإنتاج مليون دولار من السلع الموجهة للتصدير وإنتاج مليون دولار من السلع المنافسة للواردات، وكان يعتقد أن الولايات المتحدة دولة تتمتع بوفرة في رأس المال بالنسبة للعمل أكثر من شركائها التجاريين، أي³:

$$(K/L) \text{ سلع مستوردة} < (K/L) \text{ سلع مصدرة}$$

¹ عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص: 57

² مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص: 75-76.

* ليونتييف "Leontief Wassily" (1906-1980): اقتصادي أمريكي من أصل روسي، حائز على جائزة نوبل سنة 1973.

³ خالد السواعي، مرجع سابق، ص: 202

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

إلا أن نتائج ليونتيف أظهرت النقيض، وبينت أن صادرات الولايات المتحدة من السلع كانت كثيفة أكثر من السلع المنافسة للواردات، والجدول الموالي يظهر المدخلات اللازمة لإنتاج سلع بمليون دولار معدة للتصدير و سلع بمليون دولار منافسة للواردات.

جدول رقم 20: المدخلات اللازمة لإنتاج سلع بمليون دولار معدة للتصدير و سلع بمليون دولار منافسة للواردات

بيانات 1947	1 مليون دولار من الصادرات	1 مليون دولار من سلع منافسة للواردات
رأسمال K	2550780 دولار	3091339 دولار
العمل L (ساعة)	182.313	170.004
(K/L) دولار لكل عامل	139991.21 دولار	18183.91 دولار

Source : W. Léontief, « Domestic production and foreign trade; the American capital position re-examined », Economica International, Vol. 7, N°1, february 1954, pp.3-32.

وتظهر أرقام "ليونتيف" أن نسبة رأسمال إلى العمل في الصادرات كانت اقل من نسبة رأس المال إلى العمل في الصناعات المنافسة للواردات، أي أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل نسبيا ووارداها كثيفة رأسمال نسبيا، عكس ما تنص عليه نظرية هيكشر واولين.

ونظرا لان نتائج "ليونتيف" تعني هدم نظرية هيكشر واولين فقد ظهرت تفسيرات عدة لنتائج دراسة "ليونتيف" السابقة، وفيما يلي نستعرض بعض هذه التفسيرات¹:

1- أن العامل الأمريكي أكثر إنتاجية من العامل الأجنبي: فلقد حاول ليونتيف نفسه تفسير هذا اللغز عام 1953 استنادا إلى أن كفاءة وإنتاجية العامل الأمريكي تفوق كفاءة وإنتاجية العامل الأجنبي بمقدار 3 أضعاف، أي أن سنة عمل واحدة للعامل الأمريكي تعادل 3 سنوات عمل للعمال في الدول الأخرى، ومعنى ذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية دولة وفيرة العمل وليس راسما لاذا ما قمنا بمضاعفة القوة العاملة الأمريكية بثلاثة أضعافها، ومقارنة الرقم الذي تم الحصول عليه بمقدار رأسمال المتاح لأمريكا.

2- المواطن الأمريكي يستهلك أكثر السلع كثيفة رأس المال: فإذا كانت نظرية هيكشر واولين، تقرر بان الولايات المتحدة الأمريكية تتخصص في إنتاج وتصدير هذه السلع كثيفة رأس المال، فإذا كانت هذه الدولة

¹متولي السيد عبد القادر، مرجع سابق، ص: 51-52

تفضل استهلاك المزيد والمزيد من السلع كثيفة رأسمال، فانه لا يبقى فائض للتصدير فإنها قد تصدر السلع كثيفة العمل بدلا عن تصدير سلعة الميزة، ويطلق على هذه الحالة اصطلاح "انعكاس أو تحيز الطلب".

3- هيكل الحماية: وهو مجموعة التدابير الجمركية وغير الجمركية التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية للدولة، وقد تم تفسير لغز ليونتيف من خلال سياسة التعرف الجمركية الأمريكية من ظرف "ترافيس" عام 1971 أن لاحظ تشدد هذه الإجراءات في مواجهة الواردات كثيفة العمل، فقد كانت أكثر الصناعات احتياجا للحماية في الولايات المتحدة هي الصناعات كثيفة العمل، الأمر الذي حد من تدفق الواردات كثيفة العمل إلى أمريكا، أما الصناعات كثيفة رأسمال فهي صناعات قوية لا تحتاج للحماية الأمر الذي أدى إلى تدفقها بشكل أسهل من الصناعات كثيفة العمل.

4- رأسمال البشري: كتبرير لتناقض ليونتيف وإذا تم الاعتراف بما اقره ليونتيف عن أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل فانه لابد من البحث عن طبيعة هذا الأخير والتفريق بين الأصناف المختلفة حسب مستوى التأهيل، وقد تبنى هذه المقاربة التي يطلق عليها "المقاربة العواملية الجديدة" الأمريكي "D.keessing" "كيسينغ" التي فرق فيها بين 8 أصناف* من الأكثر تأهيلا إلى اليد العاملة غير المؤهلة، وقد حدد مقدارها في 1 مليار دولار من الصادرات الأمريكية وفي 1 مليار دولار من منتجات إحلال الواردات لـ 14 دولة سنة 1962¹ كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم 21: محتوى العمل المؤهل في 1 مليار من الصادرات والسلع محل الواردات لبعض الدول المتقدمة لعام 1961

¹ Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, Economie International : Commerce et Macro économie, Dundo, 5 édition, Paris, 2006, p. 47

* هذه الأصناف هي: 1 المهندسون، 2 الفنيون والمصممون، 3 المهن الأخرى، 4 المديرون، 5 الميكانيكيون والكهربائيون، 6 العمال اليدويون ذوي المهارات، 7 العمال الكتابيين، 8 العمال نصف المهرة وغير المهرة

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

مقدار من العمل المؤهل في 1 مليار دولار من السلع محل الواردات	عامل للسنة لكل مليار دولار من الصادرات	مقدار من العمل المؤهل في 1 مليار دولار من الصادرات	عامل للسنة لكل مليار دولار من السلع محل الواردات	مقدار من العمل المؤهل في 1 مليار دولار من السلع محل الواردات	عامل للسنة لكل مليار دولار من الصادرات
6.6	43.7	10.6	48.2	6.6	43.7
9.1	50.1	8.9	39.9	9.1	50.1
7.3	43.0	8.4	49.8	7.3	43.0
8.1	51.1	7.2	49.4	8.1	51.1
6.9	48.4	7.7	50.5	6.9	48.4
10.9	46.0	5.9	57.8	10.9	46.0

Source : D.B Keessing «Labor skill and the structure of trade in manufactures », in The Open Economy Essays on international trade and Finance, Kenen et Laurence Publisher, New York, Columbia University Press. 1968, P.153

من خلال الجدول يتضح أن دراسة "كيسينغ" تؤكد نتيجة ليونتيف فيما يخص المحتوى الكبير من العمل في الصادرات الأمريكية شريطة أن يعزل من حساب العمل المؤهل، وباعتبار أن الرأسمال البشري هو نتيجة للاستثمار فيه، والذي يكون نتاج من الرأسمال المادي الذي يحدد مقدار العمل المؤهل والعمل غير المؤهل، وعليه فإذا تم الأخذ بصحة قانون هيكشر واولين فان الدولة التي تملك نسبيًا أكبر كمية من الرأسمال المادي والمتفوقة على مستوى الإنفاق في مجال التكوين والتعليم، يكون مصدرًا صافياً للعمل المؤهل، وهذا يعطي تفسيراً جديداً لمفارقة ليونتيف إذا اعتبرنا أن الولايات المتحدة لها وفرة نسبية في رأس المال المادي ومتفوقة في مستوى الإنفاق في مجال التكوين والتعليم مقارنة مع باقي الدول.

ومما سبق ذكره يتضح انه لتفسير "مفارقة ليونتيف" يجب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر أساسية هي: الرأسمال المادي، رأسمال البشري (مستوى التأهيل لكل عامل)، العمل البسيط (عدد العمال بغض النظر عن مؤهلاتهم).

في الأخير يمكن القول أن نتائج ليونتيف كانت نقطة انطلاق البحث في ميادين أخرى، فلقد أكد العديد من الكتاب بناء على دراسات تجريبية أن نظرية هيكشر واولين تفسر جزء من التجارة الدولية أما الجزء الآخر فيرجع إلى عوامل أخرى.

المبحث الثاني: النظرية الجديدة في تفسير التبادل التجاري الدولي

أعقبت تحليلات رواد المدرسة الكلاسيكية بجيوليها دراسات واكبت التغيرات الحاصلة في العالم وكان التطور التكنولوجي وما نجم عنه أهمها، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى العامل التكنولوجي في تفسيره للتبادل التجاري إضافة إلى التمييز بين المنتجات كعامل مفسر للتبادل التجاري الدولي.

المطلب الأول: العامل التكنولوجي والتجارة الدولية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولاً- نظرية الفجوة التكنولوجية: وسيتم التطرق إليها من خلال ما يلي:

1- فروض النظرية: اعتمدت هذه النظرية على مجموعة من الفروض أهمها¹:

- اختلاف شكل دوال الإنتاج السلعة بين الدول بسبب اختلاف المستوى التكنولوجي بين الدول؛
- دوال الإنتاج ليست خطية ولا متجانسة، وتخضع لقانون تزايد الغلة وبالتالي فكل زيادة في الإنتاج تؤدي إلى انخفاض التكاليف؛
- حرية انتقال عوامل الإنتاج دولياً ولو جزئياً؛
- سيادة المنافسة الاحتكارية في الأسواق الدولية؛
- تركز التكنولوجيا (الابتكارات) في الدول ذات الدخل الكبير بسبب اتساع أسواقها، وتوفر قاعدة تكنولوجية كبيرة للبحث والتنمية.

2- نص النظرية: يعتبر "بوسنر" "J.Posner" مؤسس نظرية الفجوة التكنولوجية وهذا عند ملاحظته في عام

1961 أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج "هيكشر واولين" حيث أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة يمكن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، حيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بان يكون لها احتكار التصدير في سلع القطاع المعني²، ولقد اعتمد "بوسنر" في تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية مصطلحين هما³:

¹ كمال دمدوم، مرجع سابق، ص: 42

² Bernard Guillochon, Annie Kwaeciki, op.cit, p. 62.

³ محمد دياب، مرجع سابق، ص: 126.

- فجوة الطلب: وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة في الدولة الأم وبداية استهلاكها في الخارج؛
- فجوة التقليد: وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة الأم وبداية إنتاجها في الخارج.

وحسب هذا النموذج فان الدولة المتفوقة تكنولوجيايا تطرح في السوق منتجات جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل أو ذات تكلفة اقل، تسمح لها باكتساب مزايا احتكارية مقارنة بغيرها من الدول تمكنها من تصدير هذا المنتج إلى بقية الدول، لان المستهلكين الأجانب يطلبون السلعة بفعل المحاكاة قبل أن يستجيب المنتجون المحليون لهذا الطلب على السلعة المستوردة، ومنه تبقى الدول صاحبة التفوق التكنولوجي تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي إلى الدول الأخرى ما دامت فجوة الطلب اكبر من فجوة التقليد، لكن مع توسع إنتاج هذه السلعة تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي عندئذ يمكن إنتاج نفس المنتج في الدول المستوردة وبالتالي يزول الاحتكار وعليه وحسب هذه النظرية فان محددات التجارة الدولية تتمثل في الفارق التكنولوجي ما بين الدول، وهذا يسمح للدول ذات التقدم التكنولوجي من إنتاج سلع كثيفة التكنولوجيا، بينما الدول الأخرى تنتج سلع نمطية، وبالتالي يمكن اعتبار تحليل "بوسنر" كتعميم للنموذج الريكاردي.

3- حدود النظرية: ما يؤخذ على هذه النظرية أنها لم تتمكن من بيان حجم الفجوة التكنولوجية والمدى الزمني الذي يمكن من خلاله أن تستمر تلك الفجوة قبل زوالها، كما أن النموذج لم يستطع الإجابة عن السؤال: ما الأسباب التي تؤدي إلى التجديدات أو الاختراعات والكيفية التي تنتشر بها؟

ثانيا-نظرية دورة حياة المنتج: تعتبر نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي "فرنون" "A.VERNON" عام 1966، امتدادا لنظرية "بوسنر" وهذا لاعتمادها المبدأ نفسه وهو الفارق التكنولوجي إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنشر بها¹، وفي هذا الإطار يضع هذا النموذج علاقة بين مبيعات المنتج خلال فترة زمنية معينة وعمر هذا المنتج، بالإضافة إلى أهميته من الناحية العلمية كطريقة للتنبؤ ولتقييم حجم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي تواجه المنتج، وحسب هذه النظرية فان لكل منتج دورة حياة يمر بها وكل مرحلة من مراحل حياته توافق حالة معينة للميزان التجاري وفي الوقت نفسه ترتيبا دوليا على أساس التفوق التكنولوجي.

¹ Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, op.cit, p. 60.

ولقد افترض فرنون في نظريته هذه أن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة، مما يعطيها دورا رياديا في تطوير المنتجات الجديدة وعبر مراحل تمر بها هذه المنتجات فإنها تنتقل من الولايات المتحدة إلى خارجها، هذا فان "فرنون" قسم دورة حياة المنتج إلى أربعة مراحل هي¹:

1- مرحلة النشوء: وفي هذه المرحلة ينتج المنتج من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة، ولهذا يوجه إلى سوقه الداخلي نظرا لارتفاع القدرة الشرائية فيه، كما تتميز هذه المرحلة بالكثافة التكنولوجية وبالتالي فان نمو المنتج وإنتاجه يتطلب يد عاملة عالية المهارة لذا فان أسعار المنتج الجديد تكون مرتفعة والطلب عليه غير كبير، مما يجعل تصديره إلى الخارج محدودا جدا.

2- مرحلة النمو: يزداد الطلب الخارجي بصورة منتظمة بفعل المحاكاة من قبل الدول المقلدة، والتي يكون مستوى الدخول فيها قريب من مستوى الدخول البلد المجدد، مما يؤدي إلى اتساع سوق المنتج ومنه إمكانية الاستفادة من مزايا الحجم الكبير، تتم تلبية هذا الطلب في بداية المرحلة من البلد الأصلي ثم بتحويل النشاط الإنتاجي إلى الدول المستوردة، وذلك لمواجهة المنافسين أو تجاوز الحاجز التجارية التي تضعها الدول المقلدة، يكون البلد المجدد مصدرا صافيا في بداية المرحلة ثم تقلص صادراته شيئا فشيئا بسبب انتقال مؤسساته إلى الدول المقلدة أو ظهور منتجين محليين، الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات تجارية معاكسة باتجاه البلد المجدد في نهاية الفترة.

3- مرحلة النضج: في هذه المرحلة يكون المنتج منمطا والتكنولوجيا عادية لا تحتاج إلى تغيرات كبيرة، وبالتالي فالمازيا المكتسبة لا تكون مبنية على أساس الاحتكار التكنولوجي وإنما على أساس مدى وفرة العوامل في كل بلد، لذلك تتجه المؤسسات إلى الدول النامية التي تحقق لها انخفاض في التكلفة بسبب وفرة عنصر العمل، خلال هذه المرحلة تكون الدول المقلدة تصدر المنتج غالى البلد المجدد والى الدول النامية التي تتحول إلى مصدر للمنتج في نهاية المرحلة.

4- مرحلة الانحدار: في هذه المرحلة يصبح المنتج أكثر تنميطا وعاديا والتكنولوجية متاحة لجميع الشركات، لذا تشير هذه المرحلة ببداية التصدير في الدول النامية وهذا نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج فيها بسبب وفرة اليد العاملة، حيث تظهر الدول النامية مصدر للمنتج للدول المبتكرة والمقلدة.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن النظرية بينت النقاط التالية:

¹ Emmanuel Nyahoho, Pierre –Paul Proulux, op.cit. p. 146- 147.

- عدم ثبات الميزة النسبية، فالدول المستوردة قد تصبح مصدرة وذلك حسب المرحلة التي يمر بها المنتج؛
 - أرجعت النظرية عملية انتقال الأنشطة الإنتاجية إلى عاملين:
 - المنافسة الاحتكارية فيما يخص انتقال هذه الأنشطة من الدول المجددة إلى الدول المقلدة؛
 - عامل التكاليف (مدى وفرة عوامل الإنتاج) إذا تعلق الأمر بالانتقال إلى الدول النامية.
 - تبين النظرية دور الشركات متعددة الجنسيات في عملية تقسيم العمل الدولي.
- رغم إسهامات النظرية إلا أنها وجهت لها عدة انتقادات أهمها¹:
- ركزت النظرية في تفسيرها لتوزيع الإنتاج الدولي على المنتجات الجديدة والصناعية، وبالتالي تكون قد أهملت جزء كبير من التجارة الدولية (المنتجات الزراعية والمنتجات الخدمية)؛
 - بعض الشركات متعددة الجنسيات لها نمط إنتاج وتوزيع مختلف بحيث تنتج منتجا منمطا مباشرة على المستوى العالمي، ويتم تقسيم الإنتاج بين العديد من الدول والبيع في العديد من الأسواق في آن واحد.

المطلب الثاني: التمييز بين المنتجات كأساس للتجارة الدولية

يمكن التمييز بين المنتجات على أساس أفقي أو عمودي

أولاً-التمييز الأفقي للمنتجات: ويُعنى به التمييز بين المنتجات على أساس العادات وأذواق وتفضيلات المستهلكين، لذلك يكون المقياس المعتمد بين المنتجات في هذه الحالة غير قابل للقياس أو يختلف تقديره من فرد لآخر في هذه الحالة نقول هذا التمييز أفقي مثل شكل أو لون السيارات.²

1- تحليل تشمبرلين والتمييز الأفقي للمنتجات: يرجع تحليل تشمبرلين لظاهرة التنوع أو التمييز بين المنتجات إلى أعماله عام 1933، عندما اعتمد في تحليله لهذه الظاهرة على ما يعرف بالمنافسة الاحتكارية أين كان تحليله لهذه الظاهرة في سوق سلعة X مثلا أين لهذه السلعة أصناف عدة بديلة ومتشابهة، حيث كل مؤسسة تنتج صنف معين أي أنها تحتكر إنتاجه وتواجه كل مؤسسة منحني طلب، الأول منحني طلب مجموع المؤسسات التي تنتج أصناف مشابهة للصنف الذي تواجهه مؤسسة معينة، حيث كل هذه الأصناف هي سلعة واحدة (X)

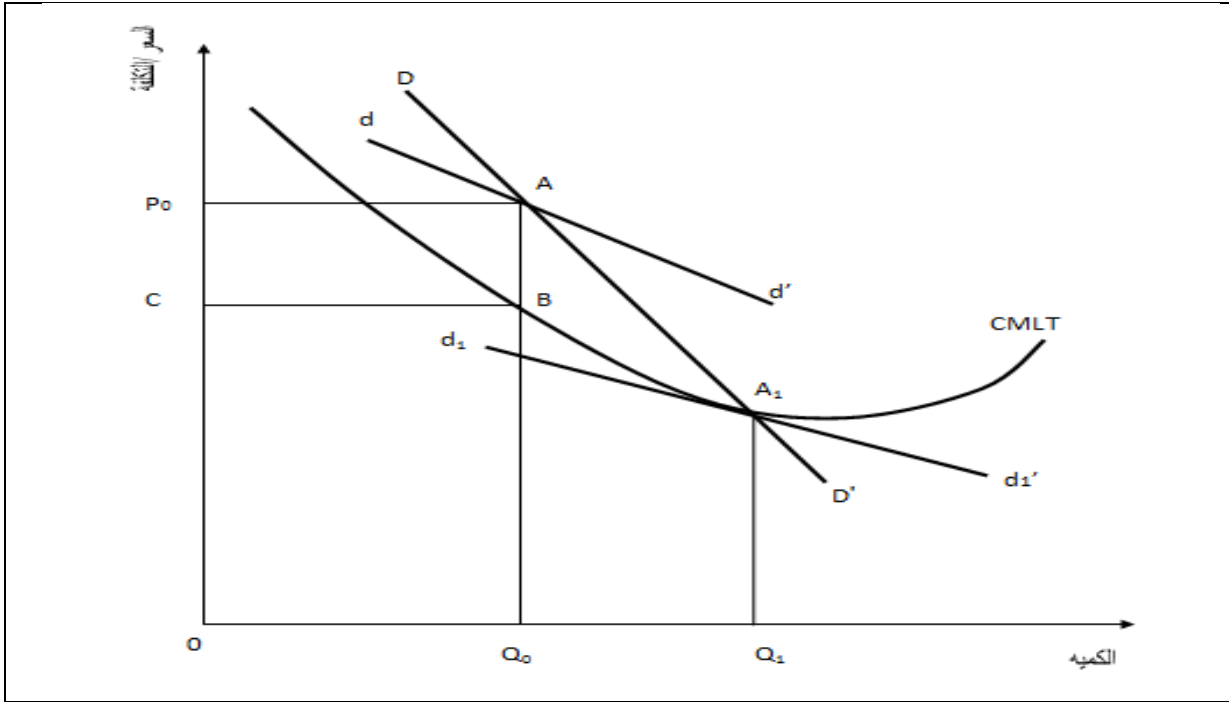
¹ كمال دمدوم، مرجع سابق، ص: 44

² Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, op.cit, p. 80.

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

لها نفس الوظيفة وتختلف في بعض الخصائص كاللون مثلا، أما المنحى الثاني فهو منحى الطلب على الصنف الذي تواجهه كل مؤسسة على حدة، المنحيين لهما ميل سالب لكنهما متقاطعان بسبب اختلاف ميلهما¹، كما ما هو موضح في الشكل.

الشكل رقم 17: التوازن في سوق المنافسة الاحتكارية وفق "تشميرلين"



Source: Michel Rainelli, la nouvelle th éorie du commerce internationale, la d écouverte, 3 édition 2003, p. 48

يترجم كلا المنحيين سلوك المؤسسات في السوق، حيث يمثل $D'D$ منحى طلب مجموع مؤسسات القطاع، أما $d'd$ يمثل منحى طلب كل مؤسسة، $D'D$ يمثل الارتفاع في الكمية المباعة بعد Q_0 أين يمكن للمؤسسة تحقيقها عندما تخفض سعرها إلى أقل من P_0 ، وهذا بافتراض أن باقي المؤسسات تفعل الشيء نفسه، على عكس منحى $d_1d'_1$ فهو يعبر عن التغير في المبيعات بغية تحقيق ربح، وهذا عندما تخفض المؤسسة أسعارها إلى أقل من P_0 وعندما تقوم باقي المؤسسات بالحفاظ على أسعارها دون تغيير، حيث أن انحناء $d_1d'_1$ أسفل $CMLT$ تؤكد كل مؤسسة خسائر، دراسة التوازن طويل الأجل في سوق المنافسة الاحتكارية يقود إلى استخدام هذين المنحيين في التحليل المعروف باسم "حل التماس" لتشميرلين.

¹ Michel Rainelli, la nouvelle th éorie du commerce internationale, la d écouverte, 3 édition 2003, p.46-47

نعتبر بائع يمثل n مؤسسة لقطاع ما، يواجه منحى طلب $D'D$ و $d'd$ ، منحى تكلفته المتوسطة للأجل الطويل الذي يمثل اقتصاديات الحجم الداخلية حتى Q_1 يرمز له ب $CMLT$ على الشكل السابق يقع الاختيار الأفضل للمؤسسة عند تقاطع المنحى $d'd$ و $D'D$ ، سعر التقاطع هو P_0 الكمية المباعة Q_0 أين جميع المؤسسات في هذه النقطة تباع عند السعر نفسه والكمية نفسها وأرباحها متساوية وتتمثل في المساحة P_0CBA .

2- التبادل التجاري في حالة التمييز الأفقي للمنتجات: من خلال تحليل تشمبرلين فإنه إذا كان للمستهلك تمييز أفقي للمنتجات فإنه يمنح احتكارا للمنتج في ظل وجود منتجات متنافسة، وبالتالي ستظهر العديد من المؤسسات التي تنتج منتجات متميزة عن بعضها البعض أفقيا وكل مؤسسة تحتكر نوع الصنف الذي تنتجه، بافتراض أن المستهلك يفضل تنوع استهلاكه، وإذا كان لدينا بلدين متساويين من حيث الدخل والطلب والتكنولوجيا ويحققان اقتصاديات حجم وكان الأول ينتج n من الأصناف والثاني n^* من الأصناف، عند فتح التجارة بينهما وبإهمال تكاليف النقل وإذا كانت التجارة حرة بين البلدين فإن السوق الدولية تصبح مكونة من سوقى البلدين، ولا تتنافس المؤسسات فيما بينها إذ أنها ستعمل على زيادة إنتاجها لتلبية طلب البلد الآخر ومنه سيقوم كل بلد بتصدير منتجاته إلى البلد الآخر¹، ومن ضمن هذه التجارة نجد التجارة داخل الصناعة والتي سنناولها بشيء من التفصيل في المبحث التالي.

ثانيا- التمييز العمودي للمنتجات: يمكن التمييز بين المنتجات على أساس خصائصها الفيزيائية وفي هذه الحالة فإن تقييم المستهلكين للمنتج يكون واحدا، حيث يمكنهم الاعتماد على مقاييس كمية لترتيب المنتجات مثلا درجة سرعة السيارات أو قوتها ويسمى هذا بالتمييز العمودي للمنتجات أي أن هذا التمييز يعتمد على جودة المنتج².

1- التمييز على أساس الجودة: في هذا المدخل جميع المستهلكين لهم أذواق متماثلة ولكن دخولهم مختلفة، حيث المستهلكون ذوي الدخل المرتفع هم على استعداد لشراء المنتجات ذات الجودة العالية، في حين المستهلكين ذوي الدخل المنخفض يطلبون منتجات ذات جودة أقل، فالطلب الذي يواجهه منتج السلعة ذات جودة معينة يعتمد على عرض باقي المنتجين وأسعار جودة المنتجات، ولذلك فمن الممكن إنشاء منحى طلب يربط بين أسعار جودة المنتجات والكميات المطلوبة منها.

¹ Michel Rainelli, la nouvelle th éorie du commerce internationale, op.cit, p. 47

² Jean- Louis Muchielli, Thierry Mayer, Economie Internationale, Dalloz, Paris, 2005, p.41

2- التبادل التجاري والتميز العمودي للمنتجات: إذا كان هناك بلدان لهما توزيع مختلف للدخول في حالة فتح التبادل التجاري بينهما، عدد أصناف السلع في كل بلد يرتفع بسبب دخول أصناف السلع كل بلد إلى الآخر، فالشكل الدقيق للتبادل التجاري في هذه يعتمد على توزيع الدخل القومي لكل بلد، حيث البلد ذو متوسط الدخل مرتفع يتخصص في إنتاج وتصدير الأصناف ذات الجودة العالية في حين البلد ذو متوسط الدخل منخفض يتخصص في إنتاج وتصدير الأصناف ذات جودة اقل، حيث أن الانخفاض في الأسعار الناتج عن الانفتاح سيؤدي إلى خروج المؤسسات المنتجة للأصناف ذات الجودة الأقل¹.

المبحث الثالث: النظرية الحديثة في تفسير التبادل التجاري الدولي

إن التغيرات التي مر ويمر بها الاقتصاد العالمي، جعلت عديد علماء الاقتصاد يعيدون النظر في التفسيرات المقدمة من قبل الكلاسيك ومن بعدهم للتبادل التجاري بناء على هذه التغيرات، وقد شملت تفسيراتهم على ما يلي:

المطلب الأول: اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية

تعتبر فكرة اقتصاديات الحجم عن العلاقة بين التكلفة وحجم الإنتاج المقابل لها، حيث تنخفض تكلفة الإنتاج بزيادة كميات الإنتاج، ويعتبر "الفرد مارشال" "A. Marshall" أول من نبه لهذه الفكرة عام 1879².

أولاً- اقتصاديات الحجم الخارجية والتجارة الدولية: يقصد باقتصاديات الحجم الخارجية لكل مؤسسة، بالوفرات الناتجة من توسع كلي للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج في كل مؤسسات القطاع.³

1- التوازن العام قبل التجارة الدولية: نحاول من خلال هذا النموذج التالي تحديد الأسعار النسبية والكميات المنتجة أو المستهلكة، في اقتصاد يتميز بالمنافسة التامة وفي ظل وجود اقتصاديات حجم خارجية، وبينني النموذج على الفروض التالية:¹

¹ Michele Rainelli, la nouvelle th éorie du commerce internationale, op. cit, p.52

² Michele Rainelli, le commerce international, op.cit, p. 27.

³ Peter H. Lindert et Thoms A.Pugel, op.cit, p. 139

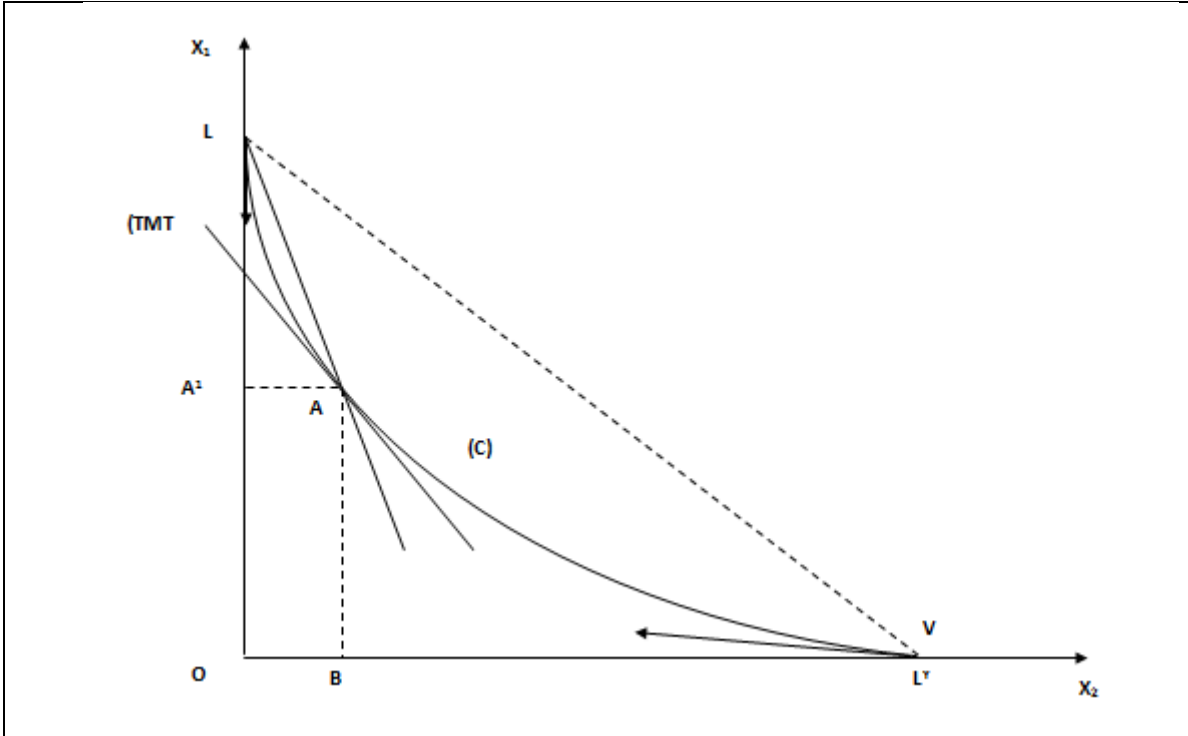
- عامل إنتاج واحد هو العمل؛
- يوجد فرعين للإنتاج الأول ينتج السلعة X باقتصاديات حجم ثابتة من ذلك فإن إنتاج الفرع يساوي عدد العمال، ويتطلب إنتاج كل وحدة منتجة من X وحدة من عامل الإنتاج المستخدم أي $X_1=L_1$ حيث هو X_1 الكمية المنتجة و L_1 إجمالي عدد العمال، أما الفرع الثاني فينتج X_2 باقتصاديات حجم خارجية حيث $X_2=L_2^y$ حيث يشير X_2 إلى الكمية المنتجة من السلعة و يشير L_2 إلى إجمالي وحدات العمل المستخدمة في القطاع 2، و y عامل أكبر من 1 يقيس حجم التوسع الناتج عن اقتصاديات الحجم الخارجية؛
- سوق العمل والسلع يتميز بالمنافسة التامة؛
- أذواق المستهلكين متماثلة.

سيتم محاولة تحديد السعر والكميات التوازنية لذلك سيتم اختيار الأجور كوحدة للقياس حيث أن أجرة العامل تساوي 1 وحدة نقدية، حيث يبين الشكل التالي منحنى إمكانيات الإنتاج والذي يربط الكميات للقطاع الأول مع الكميات المنتجة للقطاع الثاني، حسب الفرضية 2 فإن التنازل عن إنتاج وحدة واحدة من السلعة X_1 يمكننا وبسبب اقتصاديات الحجم الخارجية للقطاع 2 من الحصول على أكثر من وحدة من السلعة X_2 ، مما يعني أن تكلفة الفرصة بين السلعتين في انخفاض، وهذا يترجم تقعر المنحنى (C) وفق المعادلة التالية:

$$X_1 = L - X_2^{1/y}$$

الشكل رقم 18: منحنى التحويل في حالة اقتصاديات الحجم الخارجية

¹Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, op.cit, p.69-70



Source: Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, Economie Internationale : Commerce et Macro économie, Dundo, 5 édition, Paris, 2006, p. 70

في حالة الاكتفاء الذاتي، فإن الكميات المنتجة تساوي الكميات المستهلكة في كلا السوقين، وهذا بسبب تماثل أذواق المستهلكين، حيث OA^* في الشكل تمثل الكمية المنتجة والمستهلكة من السلعة X_1 ، و OB تمثل الكمية المنتجة والمستهلكة من X_2 ، وهذا عند حالة التوازن العام (قبل التجارة) والممثلة في النقطة A ، ويتحقق هذا عند السعر التوازني P حيث $PX = P_1/PX_2$ ، والذي يساري ميل المثلث LAA' ويساوي $OB/L'A' = P$ ، بحيث يظهر من خلال الشكل أن السعر التوازن العام في حالة الاكتفاء الذاتي (P) لا يساوي الميل الحدي (TMT) لمنحنى إمكانيات الإنتاج (C) كما هو معروف في حالة التوازن فان الميل الحدي لمنحنى إمكانيات الإنتاج يساوي الأسعار النسبية إي $P = TMT = PX_1/PX_2$ لكن عدم التساوي هذا بين TMT و P يعبر عن وجود اقتصاديات حجم خارجية.

من جانب آخر، لان كل وحدة إنتاج من السلعة X_1 تستوجب وحدة عمل، فان الدخل الوطني والذي يساوي مجموع الأجور المدفوعة هذه الأخيرة تساوي عدد العمال ضرب الأجر، فان الدخل الوطني من السلعة X_1 يساوي عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاج X_1 ، طالما أن الأجر يساوي 1. و.ن أي $X_1 = L$ وهذا ما يظهر في الشكل حيث OL يمثل أقصى كمية منتجة ويمثل أيضا الدخل الوطني الناتج من X_1 بحيث $OB.P + OA = OL$ هذا لان الدخل الوطني يمثل إجمالي ما تم إنفاقها في استهلاك السلعة X_1 و X_2 .

كما أن الجزء المخصص من الدخل الفردي للمستهلكين لاستهلاك السلعة X_1 محدد ونفرض انه يساوي λ حيث $\lambda \in \{0.1\}$ وبالتالي فان اجمالي الكمية المستهلكة من السلعة X_1 ترتفع بمقدار λ مضروب في الدخل الوطني أي بمقدار λL ، لان عند التوازن يكون الدخل الوطني يساوي قيمة الإنتاج أي أن الدخل الموجه للسلعة X_1 يساوي قيمة إنتاجها.

2- دور اقتصاديات الحجم الخارجية في تحديد تخصص البلد: في الاقتصاديات المفتوحة، سعر التوازن لا

يتحدد في السوق المحلي وإنما يتحدد عن طريق السوق العالمي بحيث يحمل هذا السعر قيما متغيرة عن تلك المتحققة في حالة الاكتفاء الذاتي، بحيث يكون هذا السعر لا يلحق خسائر بالمنتجين ويحقق رفاهية للمستهلكين وبموجب هذا السعر والذي يساوي ميل المثلث LVO في الشكل 18، البلد¹:

- يتخصص كلية في إنتاج السلعة X_1 ، في حالة ما إذا كان السعر التوازني اقل من ميل LVO أي (ميل $P < LV$)؛

- لا يوجد اختلاف فيما إذا تخصص البلد كلية في إنتاج X_1 أو تخصص كلية في إنتاج X_2 ، في حالة إذا كان السعر النسبي التوازني يساوي ميل LVO أي (ميل $P = LV$)؛

- لا يوجد اختلاف فيما إذا تخصص البلد كلية في إنتاج السلعة X_1 أو تخصص كلية في إنتاج X_2 ، أو تخصص جزئيا بمعنى إنتاج جزء من X_1 وجزء من X_2 وهذا في حالة ما إذا كان السعر النسبي أكبر من ميل LVO أي (ميل $P > LV$)؛

في الاقتصاديات المفتوحة، يعتبر التمتع باقتصاديات الحجم الخارجية أصل التعدد في التوازنات حيث أن الاندماج في الاقتصاد العالمي لا يتوقف فقط عند الخصائص الإنتاجية للبلد بل يتعداها إلى خيارات المنتجين في التخصص والتي يمكن أن تكون رابط لظواهر لم يستطع نموذج اقتصاديات الحجم شرحها كتاريخ البلد مثلا، واعتبار لهذه الخيارات قد يصبح البلد مستوردا أو مصدرا للسلعة X_1 مثلا، وعلى عكس نموذج هيكشر واولين والذي يعتمد على خيار واحد للتخصص فان نموذج اقتصاديات الحجم الخارجية يمنح البلد عدة خيارات للتخصص، فمثلا في حالة ما إذا كان (ميل $P > LV$) البلد يصبح مصدر للسلعة X_1 في حالة تخصص في

¹ Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, op. cit, p.71

إنتاجها، أو مصدر للسلعة X_2 في حالة تخصص في إنتاجها، أو مصدر للسلعة X_1 و X_2 في حالة ما تخصص جزئيا في إنتاج كل نوع¹.

3- التبادل التجاري بين بلدين متشابهين: لتحديد إمكانية التبادل في حالة اقتصاديات الحجم الخارجية نفرض العالم يتكون من بلدين احدهما محلي والآخر أجنبي ينطبق عليهما ما تم الحديث عنه في النقطة 1 و 2 ويتطابقان من حيث مدى توفر عوامل الإنتاج حيث عامل الإنتاج الوحيد هو العمل، التكنولوجيا، خيارات المستهلكين والمنتجين.

يسبب هذا التشابه مساواة في الأسعار النسبية التوازنية الداخلية وبالتالي لا يوجد أي حافز لكلا البلدين في التبادل والانفتاح عن الخارج، ومع ذلك يمكن للبلدين أن يتاجرا وان يحققا مكاسب من هذا التبادل مقارنة بحالة الاكتفاء، بحيث نفرض أن البلد المحلي يتخصص كلية في السلعة (X_1)، والبلد الأجنبي يتخصص تخصص جزئي بمعنى يتخصص في إنتاج السلعة X_1 و X_2 .

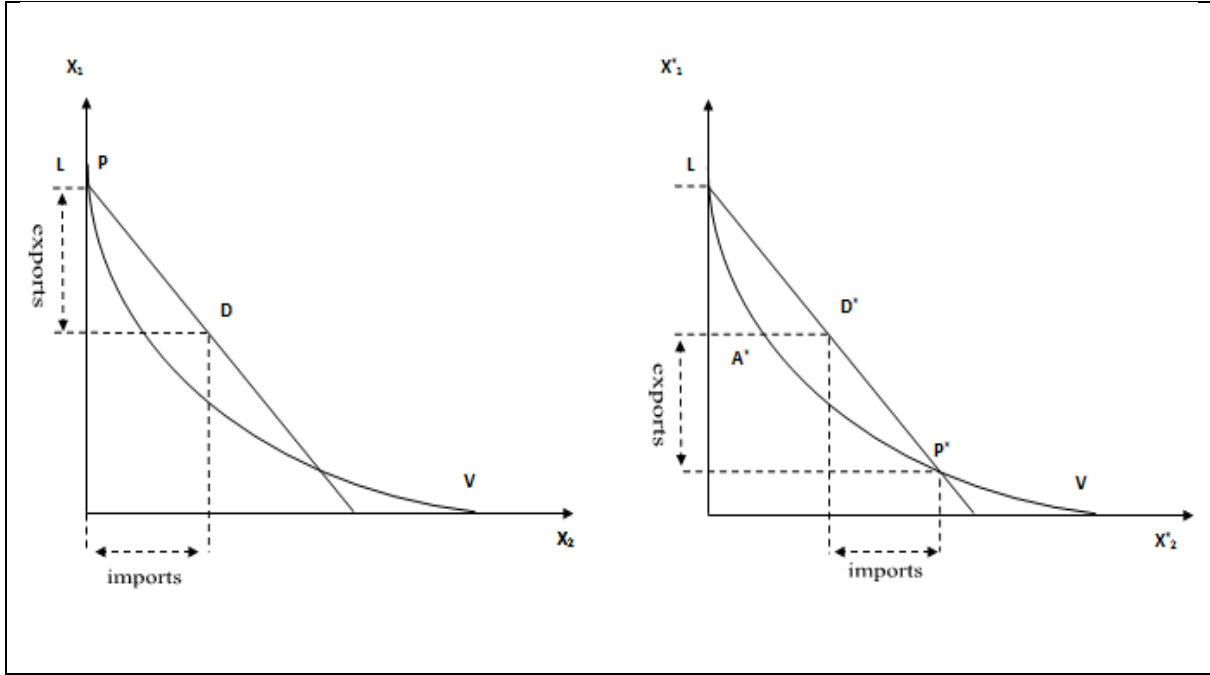
بما أن البلد المحلي تخصص كلية في إنتاج السلعة الأولى (X_1) فان إنتاجه يبلغ إلى أقصاه أي أن $X_1=L$ ، أما البلد الأجنبي والذي تخصص جزئيا فان إنتاجه من السلعة X_1 يجب أن يكون $0 < X_1^* < L$ بحيث أن الدخل الوطني لكلا البلدين متساوي لكون لهما نفس حجم العمل ونفس الأجور، كما أن استهلاك السلعة X_1 في كل بلد يرتفع بمقدار λL مثل ما هو في حالة الاكتفاء، لدينا العرض الكلي للسلعة X_1 يساوي الاستهلاك الكلي لها بمعنى أن $x_1 + x_1^* = 2\lambda L$ وبما أن $X_1=L$ فان $x_1^* = L(2\lambda - 1)$ وهذا مقدار إنتاج البلد الأجنبي للسلعة X_1 ولا يكون ايجابيا إلا في حالة $\lambda > 0.5$ بمعنى في حالة إذا ما خصص المستهلكون أكثر من نصف دخلهم لاستهلاك السلعة X_1 والتي إنتاجها بلا اقتصاديات حجم خارجية، يتم إنتاج السلعة X_2 انطلاقا من الكمية المنتجة من السلعة X_1 والعلاقة بين إنتاج السلعتين يعبر عنها منحنى الإنتاج في الشكل أدناه والمعطاة بالمعادلة التالية

$$x_2^* = 2(1-\lambda)^y L^y$$

الشكل رقم 19: التبادل بين بلدين متشابهين مع اقتصاديات الحجم الخارجية

¹ Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, op. cit, p.71

* يشير وضع * فوق الحروف بأنها خاصة بالبلد الأجنبي



Source: Bernard Guillochon, Annie Kwaeci, op.cit, p. 72

ولأن كلا البلدين يستهلكان الكمية نفسها من السلعة الثانية (X_2) والبلد الأجنبي هو المنتج الوحيد لها إذن فالاستهلاك المحلي يساوي نصف X_2^* والكمية المصدرة من السلعة الثانية (X_2) من قبل البلد الأجنبي هي أيضا نصف X_2^* ، ومقدار استهلاك السلعة X_2 في كل بلد يساوي ما تم تصديره من هذه السلعة إلى البلد المحلي وبالتالي يساوي $X_2^*/2 = 2(1-\lambda)^y L^y / 2$ أي الكمية المصدرة هي $X_2^* = 2^{y-1}(1-\lambda)^y L^y$ وبالتالي فإن مقدار هذا الاستهلاك من السلعة الثانية هو أكبر مما هو عليه في حالة الاكتفاء لكلا البلدين، إذن فهناك مكاسب لكلا البلدين مقارنة بحالة الاكتفاء والمثلة في النقطة A و A' في الشكلين.

بالنسبة للسعر التوازني في حالة التبادل فإن البلد المحلي ينتج السلعة الأولى (X_1) بكميات أكبر من التي يستهلكها والفائض يقوم بتصديره، مقدار ما يصدره يعتبر واردات البلد الأجنبي من السلعة الأولى (X_1)، بحيث يساوي هذا الفائض ما تم إنتاجه (L) ناقص ما تم استهلاكه منها في البلد الأول أي $L\lambda$ ويساوي هذا الفائض $L(1-\lambda)$ إذن فالسعر النسبي التوازني في البلد الأجنبي $P^* = M^*/X^*$ حيث X^* هي صادرات البلد الأجنبي و M^* هي واردات البلد الأجنبي إذن P^* يساوي:

$$P^* = L(1-\lambda)/2^{1-y}(1-\lambda)^y L^y = 2^{1-y}(1-\lambda)^{1-y} L^{1-y}$$

وهذا السعر يختلف عما كان عليه في حالة الاكتفاء الذاتي، والجداول الموالي يبين المكاسب المحققة من التبادل

الجدول رقم 22: المكاسب من التبادل التجاري الدولي في ظل اقتصاديات الحجم الخارجية

السلعة X2			السلعة X1			الدخل الوطني من السلعة X1	
التبادل (p-c)	الاستهلاك c	الإنتاج p	التبادل (p-c)	الاستهلاك c	الإنتاج p		
تصدير $2^{y-1}(1-\lambda)^y L^y$	$2^{y-1}(1-\lambda)^y L^y$	0	تصدير $(1-\lambda)L$	λL	L	L	البلد المحلي
استيراد $2^{y-1}(1-\lambda)^y L^y$	$2^{y-1}(1-\lambda)^y L^y$	$2^y(1-\lambda)^y L^y$	استيراد $(1-\lambda)L$	λL	-1) $L(2\lambda$	L	البلد الأجنبي

Source: Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, op.cit, p. 72

من خلال ما سبق نستخلص ما يلي:

- 1- أن التبادل الدولي ممكن مع اقتصاديات الحجم الخارجية، حتى وإن كان البلدين متشابهين كلية؛
- 2- التبادل يحقق مكاسب لكلا الأطراف المشاركة فيه خاصة في حالة التشابه التام؛
- 3- فكرة أن البلد الذي يتخصص في إنتاج السلعة التي لا تتمتع باقتصاديات حجم خارجية (السلعة الأولى X1 في المثال) لا يحقق مكاسب هي فكرة خاطئة كلية، لأنه في المثال السابق البلد المحلي حقق مكاسب من التبادل بحيث أن هذه المكاسب تتأتى من تخصص البلد الأجنبي في قطاع يتمتع باقتصاديات الحجم الخارجية.

ثانيا- اقتصاديات الحجم الداخلية والتجارة الدولية: يقصد باقتصاديات الحجم الداخلية بالوفرات الناجمة عن توسع المؤسسة، والذي يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاجها، ويمكن التعبير من خلال دالة الإنتاج حيث تظهر اقتصاديات الحجم الداخلية عندما يزداد الإنتاج بمعدل أكبر من معدل زيادة عوامل الإنتاج المستخدمة، وتنتج اقتصاديات الحجم الداخلية من توسع حجم المؤسسة الذي يمكن أن ينتج بدوره من تغيير التنظيم الداخلي للمؤسسة أو من وجود تكاليف ثابتة...¹

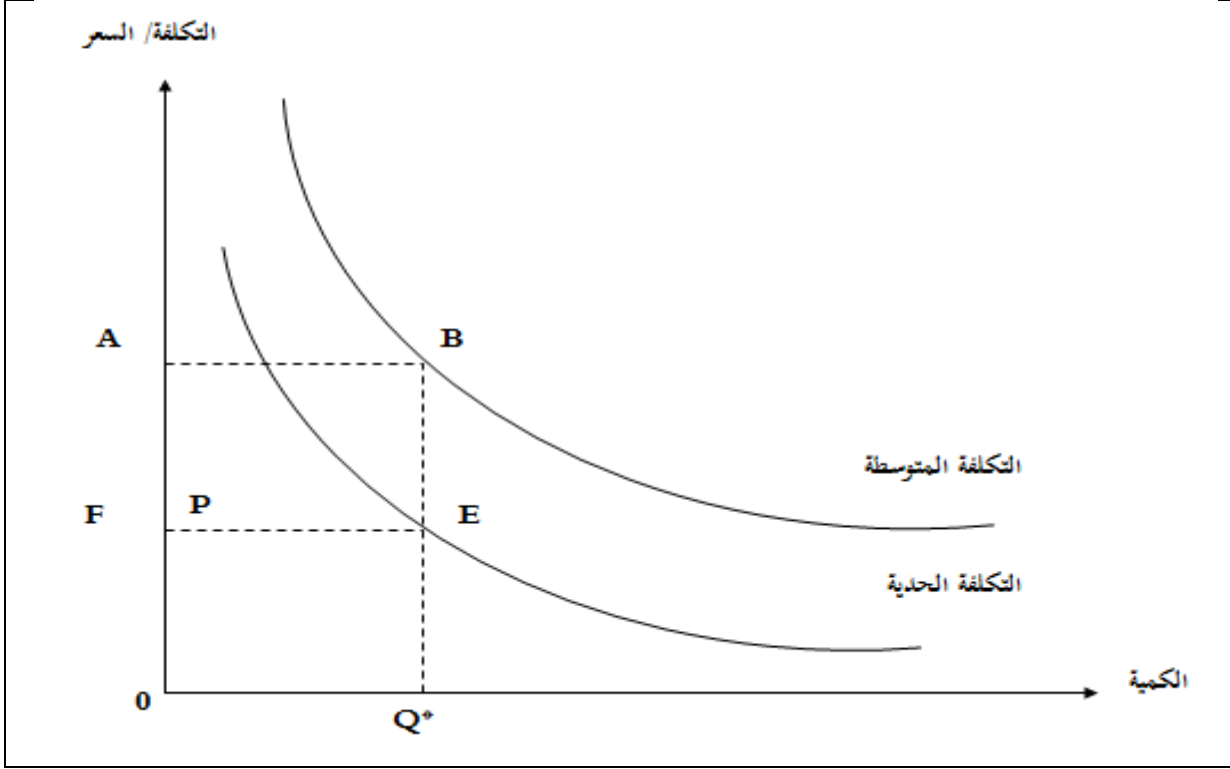
- 1- اقتصاديات الحجم الداخلية والمنافسة التامة: نفرض سوقا تسودها المنافسة التامة وتحقق كل المؤسسات فيها اقتصاديات حجم داخلية بحيث تستعمل جميعها التكنولوجيا نفسها، وبالتالي فلها نفس التكاليف فإذا قامت

¹ Michele Rainelli, la nouvelle th éorie du commerce international, op. cit, p.27

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

هذه المؤسسات بتحديد إنتاجها عندما تتعادل تكلفتها الحدية مع إيرادها الحدي فان السوق تحقق التوازن عند النقطة P، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 20: تكاليف المؤسسة مع اقتصاديات الحجم الداخلية



Source: Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, op.cit, p. 75

حيث لإنتاج الكمية Q^* والتي على مستواها تتعادل التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي (السعر)، فان المؤسسة تتحمل تكلفة متوسطة قدرها $Q^*OA = B$ وبالتالي فالمؤسسة تتحمل خسائر عن كل وحدة تقدر بـ $AF=EB$ وخسائر كلية تقدر بـ $ABEF$ ، عند هذا السعر (P) أو OF لا تستطيع كل المؤسسات الاستمرار في الإنتاج لذلك لا يبقى إلا القليل من المؤسسات التي تحقق تكلفة متوسطة تعادل على الأقل السعر المعطى، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الاحتكار، وعليه فان النموذج اقتصاديات الحجم الداخلية لا يناسب حالة المنافسة التامة.

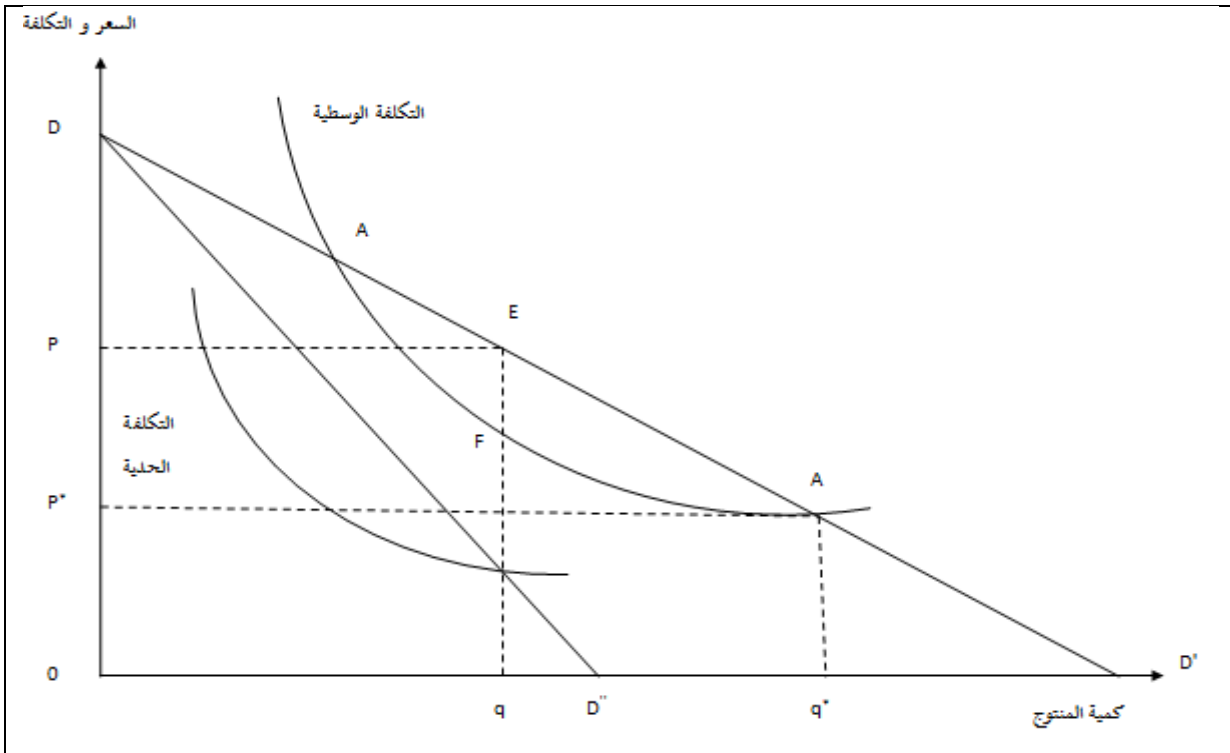
2- الإنتاج في حالة اقتصاديات الحجم الداخلية: إذا تم القبول بسوق اغلب مؤسساته تحقق اقتصاديات

حجم داخلية، فان هذا السوق وبلا شك سوق احتكار، لكن هذا لا يمنع من أن السوق قد تكون بها ما يعرف "الأسواق الكامنة"، ويطلق على مثل هكذا بالأسواق الكامنة وقد طورت نظرية الأسواق الكامنة من قبل "وليام بومول"، "جون بنزار"، "روبار ويلنغ" عام 1982 لتحليل أسواق تتميز بوجود منافسين كامنين يمكنهم الدخول

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

أو الخروج من السوق متى سنحت لهم الفرصة بذلك مما يؤدي إلى التأثير على مركز المؤسسات المتوطنة في هذه السوق¹، أن الاحتكار في الأسواق الكامنة يعني أن الدخول المنافسون الكامنون ينقصون من أرباح المحتكر أو يلزمونه على الإنتاج بخسارة، ولهذا فانه للحد من دخول منافسون جدد فان المحتكر عوض أن يعظم أرباحه، فانه يقبل الإنتاج عند مستوى أعلى من مستوى الإنتاج بلا ربح أي انه يقوم بتحديد السعر عند متوسط تكلفته.

الشكل رقم 21: حالة الاحتكار مع المنافسة الكامنة



Source: Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, op.cit, p.77

يبين الشكل سلوك المؤسسة المحتكرة في سوق المنافسة الكامنة، حيث 'DD' يمثل منحنى الطلب، 'DD' منحنى الإيراد الحدي، في حالة الاحتكار في سوق لا تتميز بالمنافسة الكامنة فان المحتكر يحقق أعظم ربح لما تتساوى التكلفة الحدي له مع إيراده الحدي، وبالتالي ينتج q^- وعند سعر p^- ، هذا الإنتاج يقابله ربح عن كل وحدة منتجة قدره EF (سعر البيع-التكلفة المتوسطة)، وهذا الربح يعتبر عامل جذب لدخول منافسين جدد، هؤلاء يعرضون إنتاج إضافي ويؤثرون بذلك على السعر وبالتالي تنقص إرباح المحتكر، ولهذا فان المؤسسة المحتكرة تعمل على إعاقة دخول منافسين جدد من خلال إنتاج كمية تحقق صفر أرباح، أي عندما يكون سعر البيع يساوي التكلفة

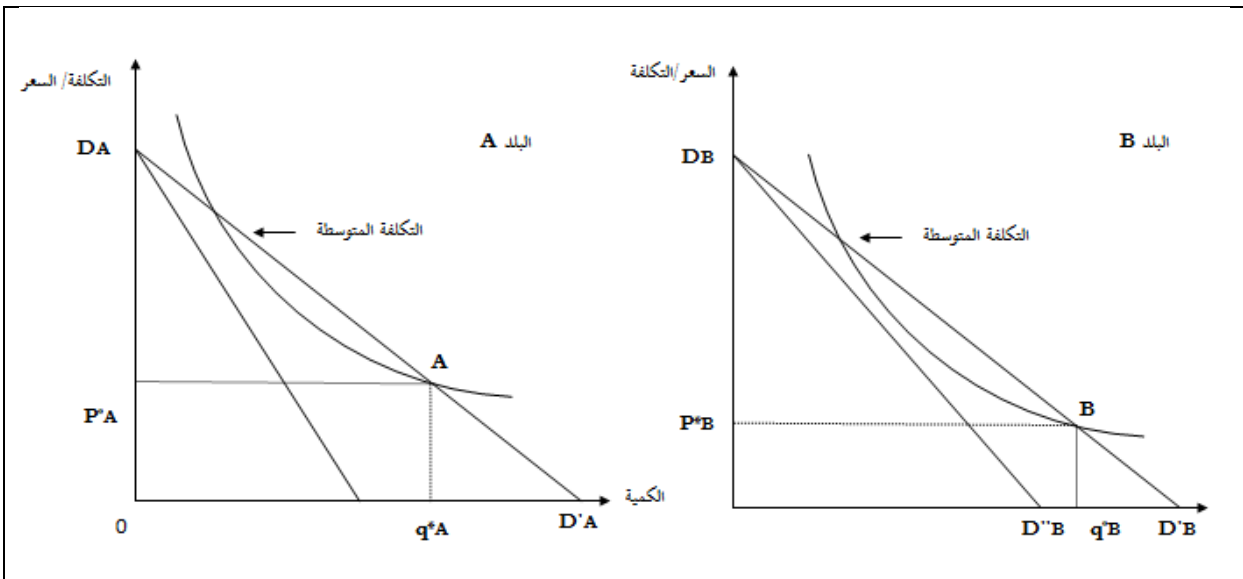
¹ Michele Rainelli, la nouvelle th orie du commerce international, op. cit, p.33

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

المتوسطة (أي يتموضع المحتكر عند النقطة A أو A')، إلا أن التوازن يستقر عند النقطة A حيث المحتكر ينتج الكمية q^* عند السعر p^* ، بحيث لا يحقق المحتكر أي ربح لكن يبقى الوحيد في السوق.

3- التبادل الدولي في ظل الأسواق الكامنة: نحاول انطلاقاً من النموذج السابق والمثال التالي إثبات أن التجارة الدولية الحرة أفضل من الاكتفاء الذاتي، لأجل ذلك نفرض بلدين A و B في حالة اكتفاء ينتجان السلعة نفسها مع اقتصاديات حجم داخلية، وبالتالي فالأسواق في كلا البلدين هي أسواق كامنة وبالتالي في كلا السوقين عند التوازن تبقى إلا مؤسسة واحدة محتكرة، تنتج بلا أرباح ولأن سلوك المستهلكين هو نفسه في كل بلد، فإن منحنيات الطلب في كلا البلدين هي نفسها والممثلين في $DAD'A$ و $DBD'B$ ، والشيء نفسه بالنسبة لمنحنيات الإيراد الحدي للمحتكرين والممثلين في $DAD''A$ و $DBD''B$.

الشكل رقم 22: حالة الاكتفاء في السوق المنافسة الكامنة



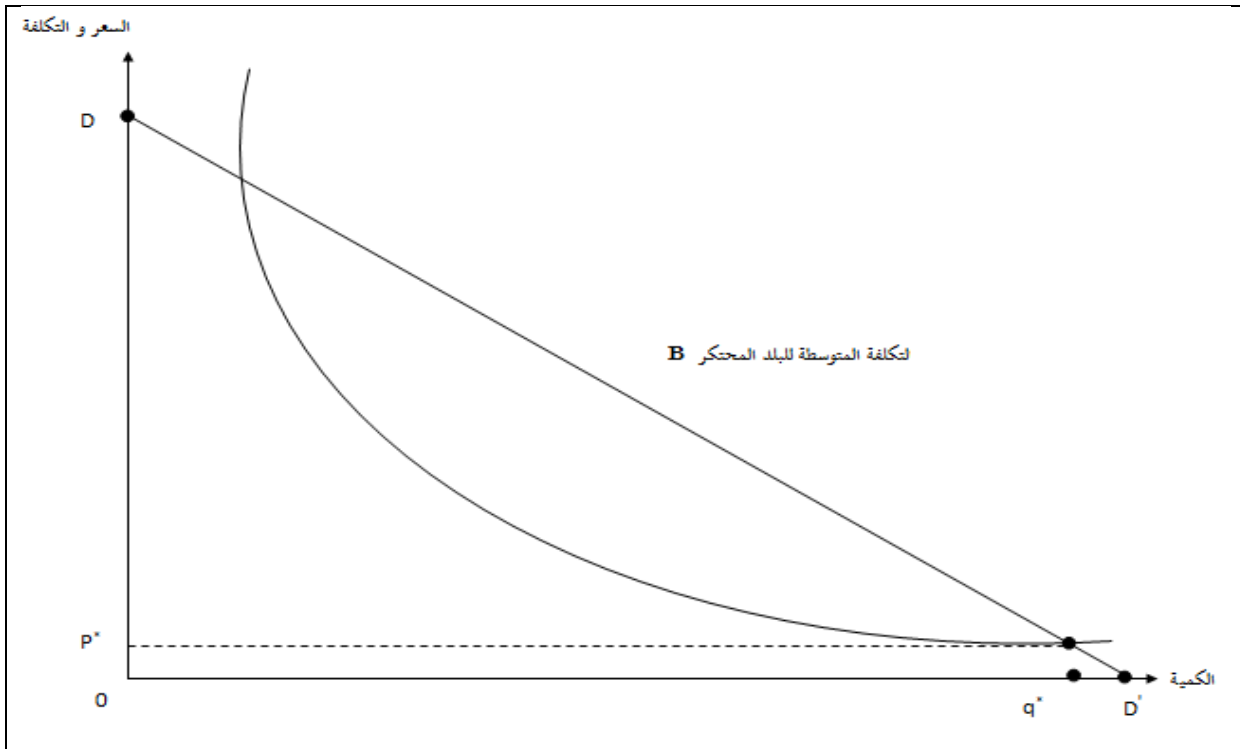
Source: Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, op.cit, p. 77

نفرض أن المحتكر في البلد A يتحمل تكاليف أكبر من نظيره في البلد B، وبالتالي فإن منحنى التكلفة المتوسطة ل A يقع أسفل منحنى التكلفة المتوسطة ل B في جميع مستويات الإنتاج، في البلد A المحتكر ينتج q^*A عند سعر توازن p^*A ، في البلد B المحتكر ينتج الكمية q^*B أعلى عند سعر توازن p^*B وهو أقل من p^*A كما هو موضح في الشكل السابق.

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

عند قيام التجارة بين البلدين السوقان يصبح سوق واحد منحني الطلب الكلي (لكلا السوقين) هو 'DD'، ولأن الأسواق الكامنة فإن هذا السوق (الكلي) تنشط فيه مؤسسة واحدة والتي لها القدرة على تلبية كلا الطلبين ($D_B D'_B$ و $D_A D'_A$) وبأقل سعر وفي هذا المثال، فإن هذه المؤسسة هي المحتكر B لان $p^*B < p^*A$ وعليه فهي تنتج بلا أرباح عند الكمية p^* وبسعر بيع q^* ، كما هو موضح في الشكل.

الشكل رقم 23: حالة التوازن العالمي في سوق المنافسة الكامنة



Source: Michele Rainelli, la nouvelle th éorie du commerce international, op. cit, p.36

وبسبب اقتصاديات الحجم الداخلية التي تحدث انخفاض مستمر في التكلفة المتوسطة فإن سعر البيع الجديد هو p^* وهو اقل من سعر بيع المحتكر B في حالة الاكتفاء الذاتي p^*B من مكاسب هذا التبادل، نجد أن المستهلكون هم المستفيد الأول من انخفاض سعر البيع وزيادة الكمية المستهلكة، كما أن المحتكر B هو المنتج والمصدر الوحيد للسلعة بينما البلد A يستورد كل ما يتم طلبه من السلعة على مستواه¹.

¹ Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, op.cit, p.78

في الواقع عملية الانتقال من حالة الاكتفاء إلى حالة الانفتاح صحيح أن لها مكاسب في كلا البلدين خاصة على مستوى المستهلكين لكن خروج المحتكر A من السوق يتولد عنه انخفاض مستوى التشغيل في البلد A على الأقل في بدايات عملية الانتقال، ولكن إعادة استغلال عوامل الإنتاج للمحتكر A في قطاعات أخرى يسمح بامتصاص هذا الانخفاض في البطالة.

المطلب الثاني: نموذج التجارة داخل الصناعة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولاً- نظرية تشابه هياكل الطلب: قدم الاقتصادي السويدي "ليندر" "H.Lindert" في مقال له في أوائل الستينات (1961) تفسيراً لقيام التجارة الدولية يعتمد على منهج ديناميكي مختلف عن الكلاسيك والنيوكلاسيك، بتركيزه على جانب الطلب واعتبار تشابه هياكله هو المحدد الرئيس للتدفقات التجارية بين البلدين¹، وقد بدأ ليندر تحليله بالاعتماد على الفروض التالية²:

1- تشابه هياكل الطلب ينتج عن تشابه مستوى الدخل الذي يخلق تشابه في أذواق المستهلكين، وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية؛

2- أن السوق المحلي له تأثير في تحديد تخصص الدول باعتبار أن الطلب الخارجي هو امتداد للطلب الداخلي، فالدولة يجب أن تصدر المنتج الذي يملك له سوق محلي واسع وهذا لإنتاج كبير الحجم يمكن المؤسسات من الاستفادة من اقتصاديات الحجم، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وسهولة الدخول إلى أسواق أجنبية.

وعند تفسيره للتجارة الدولية فرق "ليندر" بين السلع والدول التي تنتجها، فتجارة السلع الأولية عادة تتم بين الدول النامية والدول المتقدمة ونموذج "هيكشر وأولين" يصلح لتفسيرها، أما التجارة في السلع المصنعة والتي عادت

¹ Helana Bohman, Désirée Nilsson, Introducing income distribution to the Linder hypothesis, Jönköping International Business School, Jönköping University, Sweden, p. 02 ; working paper available at : <http://www.etsg.org/ETSG2006/papers/DNilsson.pdf> v le 12/05/2016

² مختار رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، ط: 01، 2009، ص: 29-30

تكون متشابهة تكون بنسبة أكبر فيما بين الدول المتقدمة، وبالتالي بالنسبة "ليندر" فان نمو تجارة السلع المتشابهة بين الدول المتقدمة يعود إلى تقارب الدخول فيما بينها حيث كلما كانت الدخول متقاربة كلما كان التشابه في بنية الطلب كبير، مما يؤدي إلى نمو كبير للتجارة في المنتجات المتشابهة بين الدول المتقاربة من حيث الدخل، إذن حسب "ليندر" تتم عملية التبادل الدولي ما بين دولتين متشابهتين في تنوع سلع تنتمي للقطاع نفسه، وبالتالي فالتجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات بالإضافة إلى ذلك فان فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث متوسط الدخل¹.

وعلى الرغم من إسهامات هذه النظرية لم تخلو من الانتقاد وأهمها أن اختبار مدى تشابه هياكل الطلب حسب ليندر يتم من خلال مقارنة متوسط الدخل القومي كل بلد، فكلما كان الفرق صغير بين متوسط الدخل للبلدان المعنية كلما كانت التجارة المحتملة أعلى لكن تجاهلت هذه النظرية كيفية توزيع الدخل داخل البلد، والتي تعتبر عامل مهم في تحديد هياكل الطلب فقد يحدث في بلدين لهما الدخل نفسه لكن التباين في توزيع الدخل داخل كل بلد يحول دون تشابه هياكل الطلب².

ثانيا: التجارة داخل الصناعة

1- مفهوم التجارة داخل الصناعة: أن أكثر إنتاج الدول المتقدمة متنوع ومتميز بعض الشيء وليس متجانس كما أن أكثر الصفقات في التجارة الدولية هي مبادلات لمنتجات داخل الصناعة نفسها، وينشأ هذا النوع من التجارة إذا كانت الدول تستورد وتصدر سلعا أو خدمات متشابهة، ونعني بكلمة متشابهة أي أنها تؤدي الوظيفة نفسها لكن بنوعية مختلفة كما أنها تنتمي للقطاع نفسه لذا يطلق عليها اسم التجارة داخل الفرع الواحد أو القطاع الواحد ويعتبر "بيلا بلاسا" "B. Balassa" و"بيتر فوردوم" "P. Verdoom" أول من تنبه لهذه الظاهرة في دراستهم عام 1960 حول أسباب ارتفاع التدفقات التجارية بين الدول الأوروبية.³

¹ Christian Aubin, Philippe Norel, Economie internationale : faits, théorie et politiques, édition du seuil, Paris, 2000, p. 66.

² Helana Bohman, Désirée Nilsson, op. cit, p.04

³ Charles Van Marrewijk, Intraindustry Trade; department of economics; Erasmus University Rotterdam; p. 01; working paper available at: <https://global.oup.com/ukhe/product/international-trade-9780198753759?cc=us&lang=en&vu=le15/05/2016>

وإذا كانت التجارة في نموذج "هيكشر واولين" تتم في ظل المنافسة التامة وتقوم على أساس الميزة النسبية أو اختلاف عوامل الإنتاج، أما التجارة داخل الصناعة فإنها تتم في ظل المنافسة الاحتكارية وتقوم على أساس تنوع المنتجات (الأفقي والعمودي) واقتصاديات الحجم¹، لذا فإن التجارة على أساس الميزة النسبية تكون أكبر عندما يكون اختلاف عوامل الإنتاج بين الدول كبير تسمى هنا التجارة ما بين الصناعات (Inter-industry Trade)، أما التجارة داخل الصناعة (Intra-industry Trade) تكون أكبر بين الاقتصاديات الصناعية التي تتشابه في الحجم وعوامل الإنتاج²، ونظرا لزيادة الأهمية النسبية للتجارة داخل الصناعة دفعت العديد من الاقتصاديين إلى تطوير مجموعة جديدة من النماذج للإجابة عن السؤال التالي: لماذا تصدر بعض الدول السلعة نفسها التي تستوردها؟.

2- أنواع التجارة داخل الصناعة: وهي أنواع نذكر منها³:

أ- التجارة على أساس التمييز بين المنتجات: وهي تدفقات لمنتجات تنتمي للقطاع نفسه ولكنها قد تختلف من حيث الخصائص وقد يكون هذا التمييز أفقي أو عمودي، والطريقة الإحصائية للتمييز في حالة ما إذا كانت هذه التجارة داخل الصناعة هي تجارة لمنتجات متميزة أفقيا أو عموديا، تقوم على الأساس القيمة الوحديّة للمنتج المتبادل، والقيمة الوحديّة لمنتج ما هي قيمة الوحدة المتبادل بها تحسب كسعر مقسوما على الكميات، ويمكن اعتبار:

- التجارة داخل الصناعة هي تجارة ناتجة عن تمييز أفقي للمنتجات عندما يكون الفرق بين القيم الوحديّة للصادرات والواردات اقل من 15%؛
- التجارة داخل الصناعة هي تجارة ناتجة عن تمييز عمودي للمنتجات عندما يكون الفرق بين القيم الوحديّة للصادرات والواردات أكثر من 15%.

ب- التجارة في السلع الوسيطة: قد تقسم العملية الإنتاجية لمنتوج معين إلى مراحل كل مرحلة تمثل تصنيع جزء ما في مكان ما داخل البلد أو خارجه، وهذا ما تفعله الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من اقتصاديات الحجم، حيث تقسم العملية الإنتاجية لمنتوج ما إلى مراحل تمثل مرحلة تصنيع جزء من المنتوج في مكان ما في

¹ Therories of international trade: an overview; p.39. available at: http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/27125/11/11_chapter%202.pdf

² Jagdish Bhagwati, Donald R. Davis, INTRAINDUSTRY TRADE: ISSUES AND THEORY, Forthcoming Trade, Welfare, and Econometrics, New York, p.04

³ Jean- Louis Muchielli, Thierry Mayer, op. cit, p. 41.

العالم، ليتم بعد ذلك التبادل بين فروع الشركات ليتم تركيب المنتج في صورته النهائية وهذا التبادل هو تبادل داخل الصناعة.

ت- التجارة في المنتجات ذات التجدد التكنولوجي: إذا كان هناك بلد يستورد سلعة ما وفي الوقت نفسه يبتكر سلعة جديدة مشابهة للأولى وذات كثافة تكنولوجية أعلى خلال المراحل الأولى لعملية تسويق السلعة المبتكرة يبقى البلد يستورد للسلعة مصدرا للسلعة الثانية وهذا تبادل متقاطع للسلعتين.

3- قياس نموذج التجارة داخل الصناعة: ازداد اهتمام الاقتصاديين بموضوع التجارة داخل الصناعة، نظرا لزيادة أهمية وحجم هذه التجارة إلى إجمالي التجارة الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد حاول كل من الاقتصاديين "Grubel.H" و"LIoyd.J" إيجاد طريقة إحصائية تقيس حجم التجارة داخل الصناعة وقد تجسد هذا عام 1975 عند إصدارهما كتاب "Intra-industry trade" وحسب هذين الاقتصاديين تقاس التجارة داخل الصناعة للقطاع J كما يلي¹:

$$GLj = \frac{Xj + Mj - Xj - Mj}{Xj + Mj} = 1 - \frac{Xj - Mj}{Xj + Mj} \dots \dots \dots (01)$$

حسب هذه المعادلة فان مؤشر أي صناعة J يحسب بأخذ القيمة المطلقة للميزان التجاري للصناعة J مقسوما على مجموع صادرات وواردات الصناعة نفسها $(Mj+Xj)$ وتطرح هذه النسبة من الواحد صحيح، حيث يأخذ هذا المؤشر أعلى قيمة له وهي 1 عندما تكون صادرات الصناعة نفسها أي $(Xj=Mj)$ فان البسط من المعادلة يساوي صفر في هذه الحالة يكون إجمالي التجارة هي تجارة داخل الصناعة، كما يأخذ هذا المؤشر أدنى قيمة لها وهي 0 في هذه الحالة يتساوي البسط والمقام ويكون المؤشر صفرا ولا تكون التجارة داخل الصناعة، ولحساب المؤشر للاقتصاد ككل وليس فقط لصناعة ما فان البسط والمقام يتكون من مجموع جميع الصناعات المكونة للاقتصاد قبل حساب المؤشر وتطرح النتيجة من الواحد صحيح كما يلي:

$$GLj = 1 - \sum_{j=1}^n \frac{Xj - Mj}{Xj + Mj}$$

لكن يوجد بعض الغموض في هذا المؤشر يتمثل فيما يلي²:

¹خالد السواعي، مرجع سابق، ص: 217

² Jean- Louis Muchielli, Thierry Mayer, op. cit, p.41.

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

- **البعد أو الميل الجغرافي:** إذا تم بأخذ في عين الاعتبار مجموع التدفقات التجارية الثنائية بين الطرفين، قد يعطي المؤشر قيمة أعلى -مبالغ فيها- للتجارة داخل الصناعة فمثلا لنفرض البلد A هو مستورد صافي لساعة ما من البلد B لكنه مصدر صافي لهذه السلعة للبلد C(البلد A كل ما يستورده من B يصدره للبلدC)، عند جمع تجارة البلدين B و C "المجموع الجغرافي" يظهر أن طبيعة التجارة هي تجارة داخل الصناعة وان التدفقات التجارية بين البلدين هي متوازنة، لكن في الحقيقة التجارة في هذه الحالة هي تجارة بين الصناعات

- **البعد أو الميل القطاعي:** إن قياس درجة وحجم التجارة داخل الصناعة ضمن التجارة الدولية ترتبط بصفة كبيرة بدرجة تفصيلات أو تقسيمات القطاع، فقد يبدو واضحا أن التجارة في وسائل النقل مثلا سيكون لها درجة تغطية أكبر (حصتها في المؤشر أكبر) ولا تنحصر وسائل النقل في الطائرات والحافلات فحتى عربات الأطفال هي ضمن وسائل النقل، ولذا قد يتأثر المؤشر بالأنشطة الكبيرة على حساب الأنشطة الصغيرة داخل الصناعة الواحدة، لذا من الضروري إجراء تقسيم تفصيلي لكل صناعة داخل كل قطاع وحساب مؤشر GL خاص بكل منتج داخل الصناعة للوصول إلى مؤشر دقيق، مثل ما هو موضح في الجدول

الجدول رقم 23: مؤشر GL لتجارة الخشب في فرنسا لعام 1995

مؤشر GL	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	
0.58	1394602	3384937	الخشب "J"
0.68	301764	5888694	منشار خشبي
0.88	557440	440290	مواد خشبية نصف مصنعة
0.80	245882	163207	هياكل خشبية
0.42	9448	25343	حاويات خشبية
0.65	154339	320177	مواد خشبية أخرى
0.16	26080	310255	فلين
0.02	14873	1536971	أثاث خشبي

Source: Jean- Louis Muchielli, Thierry Mayer, Economie Internationale, Dalloz, Paris, 2005, p.41.

حيث يحسب مؤشر GL_j لكل منتج داخل الصناعة انطلاقاً من العلاقة 01 أما المؤشر GL_{jt} للصناعة ككل من خلال المتوسط المرجح لمؤشرات GL_j ، حيث:¹

$$GL_{jt} = \sum_{j=1}^n \left(\frac{X_j + M_j - X_j - M_j}{X_j + M_j} \right) \left(\frac{X_j + M_j}{\sum_j (X_j + M_j)} \right)$$

من جهة أخرى قد يختلف مؤشر GL_{jt} من بلد إلى آخر بسبب مشكلة عدم توحيد تفصيلات القطاع، فمثلاً إذا عرفت الحواسيب كآلة مكتبية فإن الحواسيب والأقلام تنتمي للصناعة نفسها فالدولة إذن التي تصدر الحواسيب وتستورد الأقلام تشترك في التجارة داخل الصناعة، لذا قدمت الأمم المتحدة ما يعرف بنظام SITC* (التصنيف الموحد للتجارة الدولية)²، وهو تصنيف يضم 10 قطاعات مختلفة كل قطاع فيها ينقسم إلى أكثر من عشرة فروع حيث يحمل اسم القطاع رقم واحداً بعده تحمل التفصيلات رقمين، مثلاً يحمل قطاع المواد الغذائية والحيوانات الحية رقم 0 لتتفرع منه فروع تحمل رقمين مثلاً منتجات الألبان والبيض يحمل رقمين هما 02.³

4- نموذج "بول كروغمان" "Krugman.R.Paul" للتجارة داخل الصناعة

طور نموذج التجارة داخل الصناعة من قبل عدة اقتصاديين أبرزهم "بول كروغمان" "Krugman.R.Paul" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد علم 2008، وقد بنى كروغمان نموذجاً على مجموعة من الفروض هي:⁴

- توجد سلعة واحدة للاستهلاك مع وجود n صنف منها؛
- المستهلكون لهم أذواق متماثلة، وهم عمال يتقاضون الأجر نفسه؛
- كل صنف i ينتج من قبل شركة واحدة والتي تعتبر محتكر لهذا الصنف وبالتالي المنافسة في السوق هي منافسة احتكارية؛

¹ Intr-industry & Intra-firm trade and the internationalization of production, OECD Economic Outlook No: 71, Paris, P. 160.

* SITC: Standard International Trade Classification

² Jagdish Bhagwati, Donald R. Davis, INTRAINDUSTRY TRADE: ISSUES AND THEORY, Forthcoming Trade, Welfare, and Econometrics, New York, p.04

³ <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=14>

⁴ Bernard Guillochon, Annie Kwaeciki, op.cit, 86-87

- التشغيل الكامل لعامل إنتاج وحيد هو العمل برمز له ب L؛
 - تكنولوجيا الإنتاج متشابهة في كل الشركات هذه الأخيرة تعمل وفق اقتصاديات حجم داخلية؛
 - كل مؤسسة تعظيم ربحها يكون عند 0.
- أ- دراسة التوازن قبل التجارة الدولية: نفرض بلد A ينتج سلعة واحدة هي (X)، تزداد المنافع التي يحصل عليها المستهلكون بزيادة عدد الأصناف التي يملكونها، نفرض أن دالة المنفعة لجميع المستهلكين متشابهة وتعطى بالعلاقة التالية¹:

$$\mu = \sum_{i=1}^n v(C_i) \dots \dots (1) \quad v' > 0 \quad v'' > 0$$

حيث C_i يمثل استهلاك i من الأصناف، V' هو المشتق الأول لدالة المنفعة وهو موجب، V'' هو المشتق الثاني لدالة المنفعة هو سالب، حيث دالة المنفعة تترجم وجود تفضيلات للأصناف لان منافع المستهلك تزداد بزيادة عدد الأصناف بحيث يعظم المستهلك منفعة في حدود دخله أي²: $\sum_{i=0}^n P_i - w = 0$

هذا التعظيم يدل أن القيمة المطلقة ل مرونة الطلب للأصناف i بالنسبة للسعر تساوي: $e_i = \frac{-v'}{v''c_i}$

ولان الكمية منتجة (X_i) تساوي LC_i ولان L ثابتة، القيمة المطلقة لمرونة إنتاج X_i مقارنة ب P_i هي أيضا تساوي e_i ، لان جميع الأصناف لها الوزن نفسه في دالة المنفعة، ولان جميعها تنتج بنفس دالة التكلفة

$$i = e = \frac{-v'}{v''c} = \frac{dQ/Q}{dP/P} \dots \dots \dots (02) \quad \text{وبالتالي:}$$

التكلفة في هذا النموذج هي العمل المستخدم في إنتاج أي منتج وهو دالة خطية في الإنتاج، حيث³:

$$\beta X_i + \alpha = L_i \quad \text{حيث} \quad 0 < \beta, \alpha \quad (03) \dots \dots \dots$$

حيث L_i هو العمل المستخدم في إنتاج المنتج i ، X_i هي الكمية المنتجة من السلعة، α هي التكلفة الثابتة، β هي التكلفة الحدية بمعنى آخر هناك انخفاض في التكلفة المتوسطة وثبات في التكلفة الحدية، من جهة أخرى

¹ Paul R Krugman, increasing returns & monopolistic competition and international trade, International Economics journal No: 09, 1979, North Holland publishing company, USA, p. 470

² Paul R Krugman, op. cit, p.470

³ Ibid, op. cit, p.472

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

فان الإنتاج يساوي مجموع الاستهلاك الفردي للسلعة، وبافتراض أن المستهلكين عمال فان الإنتاج أو الطلب

$$X_i = LC_i \dots \dots \dots (04) \quad \text{الكلي في السوق هو:}$$

أخيرا وبافتراض التشغيل الكامل لقوى العمل، فان إجمالي القوى العاملة هي مجموع العمل المستخدم في إنتاج كل

$$l = \sum_{i=1}^n l_i = \sum_{i=1}^n (\alpha + \beta x_i) \dots \dots \dots (05) \quad \text{وحدة من الصنف من السلعة X يساوي:}$$

الآن لتحديد حالة التوازن في الاكتفاء الذاتي يجب أن نحدد سعر السلعة مرتبط بالأجر W/P، الكمية المنتجة

X_i ، عدد الأصناف المنتجة n ، حيث أن التشابه بين البلدين يضمن أن كل المنتجات تنتج بالكمية نفسها

$$P = P_i \quad \text{والسعر نفسه إذن يمكن كتابة ما يلي:}$$

$$X = X_i$$

يمكن تحديد التوازن في حالة الاكتفاء الذاتي من خلال ثلاث مراحل، تحليل منحني الطلب الذي توجهه كل شركة على حدة كمرحلة أولى بعد ذلك نربط سياسة التسعير في كل شركة مع الربحية، وأخيرا نستعمل تحليل الربحية ودخول منافسين جدد لتحديد عدد الشركات، ولتحديد منحني الطلب الذي تواجهه الشركات التي تنتج أصناف محددة يعتمد على سلوك المستهلكين، وبالتالي هذا الأخير يعظم منفعة في حدود دخله حيث أول شرط لتعظيم

$$v'(C_i) = \lambda P_i \dots \dots \dots (07) \quad \text{منفعته يحمل الشكل التالي:}$$

حيث λ هو سعر الظل في قيد الدخل والذي يمكن أن يفسر على انه المنفعة الحدية للدخل، ويمكن كتابة

العلاقة بين الاستهلاك الفردي والإنتاج على شكل عبارة تعبر عن الطلب الذي تواجهه الشركة:

$$P_i = \lambda v' \left(\frac{X_i}{l} \right) \dots \dots \dots (08)$$

فإذا كان عدد الأصناف كبير فكل شركة لديها سياسة تسعير لها تأثير مهم على المنفعة الحدية للدخل، إذن

$$e_i = \frac{-v'}{v'' C_i} \quad \text{نستطيع اخذ } \lambda \text{ كثابت، في هذه الحالة مرونة الطلب لـ } i \text{ شركة هي:}$$

من جانب آخر فان كل شركة ستختار سعرها المعظم للأرباح عند :

$$\pi_i = P_i X_i - (\alpha + \beta x_i) W \dots \dots 09$$

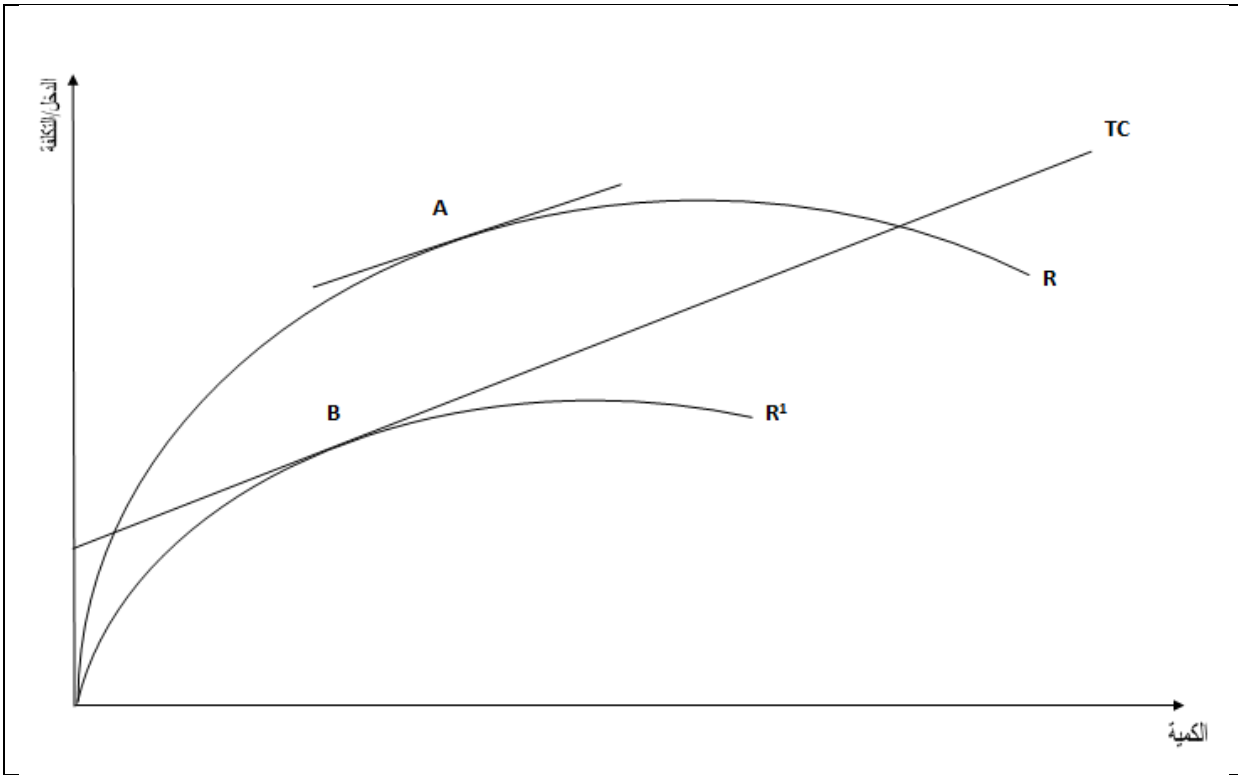
حيث $PiXi$ هي الأرباح أما w فهو الأجر، حيث السعر المعظم للأرباح يعتمد على التكلفة الحدية ومرونة

$$Pi = \frac{e}{e-1} \beta w \rightarrow \frac{P}{w} = \frac{\beta e}{e-1} = \frac{\beta}{1-\left(\frac{1}{e}\right)} \dots \dots \dots 10$$

الطلب ويعطى كما يلي:

لإيجاد π سعر التوازن (المعظم للأرباح) لا بد علينا إيجاد الإنتاج المعظم للأرباح يتم هذا من خلال الجمع بين العلاقة 10 وشرط الأرباح تساوي صفر، عند التوازن حيث أن المؤسسات حتى تبقى محتكرة لإنتاج هذه الأصناف لا بد أن تكون أرباحها صفرية كما يوضحه الشكل التالي

الشكل رقم 24: حالة التوازن قبل التجارة الدولية



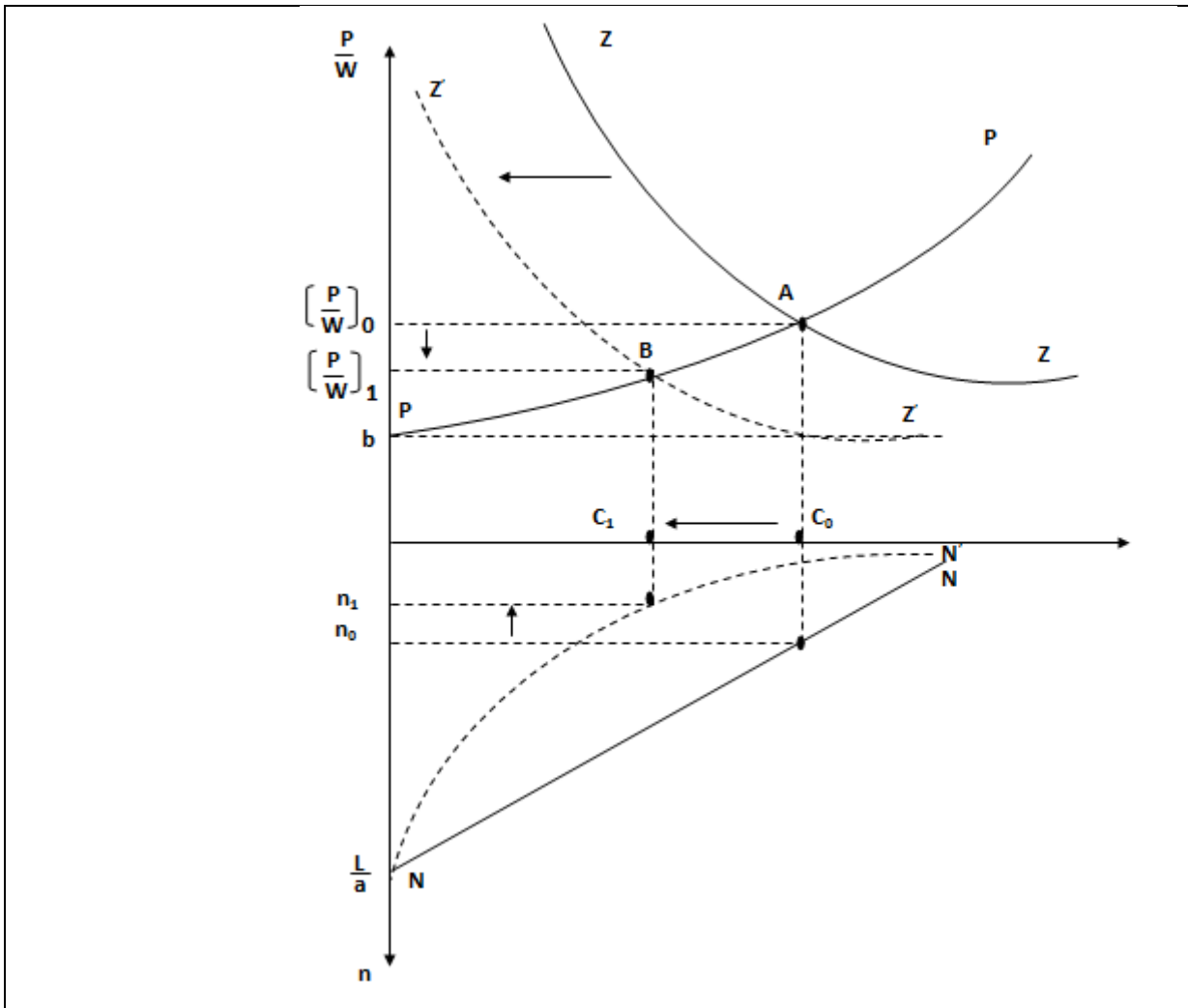
Source : Paul R Krugman, increasing returns & monopolistic competition and international trade, International Economics journal No: 09, 1979, North Holland publishing company, USA, p. 473

حيث المحور الأفقي يقيس الإنتاج المقدم من قبل الشركات، المحور العمودي الأرباح والتكلفة المعبر عنها بوحدات الدخل، التكلفة الحدية تظهر من خلال المنحنى TC حيث OR و OR^1 يمثلان منحنى الأرباح لكل شركة، حتى تبقى الشركات محتكرة للصنف الذي تنتجه عندما يتساوى إيرادها الحدي مع تكلفتها الحدية، في النقطة A بما أن السعر (الإيراد المتوسط) يفوق التكلفة المتوسطة المؤسسة ستحقق أرباح، لكن هذا الربح سيقود مؤسسات جديدة إلى دخول السوق، وعند حدوث هذا المنفعة الحدية للدخول سترتفع ودالة الإيراد الحدي

الفصل الثاني:.....تفسير التبادل التجاري الدولي

ستتقلص، أخيرا التوازن سيصل إلى النقطة B حيث في هذه النقطة الإيراد الحدي يساوي التكلفة الحدية، والإيراد المتوسط يساوي التكلفة المتوسطة (تحليل تشميرلين)، ولتوضيح هذا التوازن بشكل أكثر دقة، نحتاج لإظهار كيف للسعر والإنتاج المقدمان من قبل المؤسسة يمكن أن يستخلصان من خلال دالة المنفعة ودالة التكاليف في الشكل التالي.

الشكل رقم 25: نموذج التفضيل بين الأصناف



Source : Paul R Krugman, op. Cit, p. 476

حيث المحور الأفقي يمثل نصيب الفرد من الاستهلاك في حين المحور العمودي يمثل سعر المنتجات ممثل في وحدات الأجر، فالمؤسسة مهما كانت فإنها تعظم أرباحها عند $W(\alpha + \beta Q) - PQ = \pi$ ، حيث المشتق

$$P/W = \frac{\beta}{1 - \frac{1}{\epsilon}}$$

الأول لـ π بالنسبة لـ Q يساوي الصفر، وهذا ما يبين العلاقة بين P و W حيث:

نفترض C دالة متناقصة مع C وعندما يكون C يساوي صفر، المرونة C تكون تؤول إلى ما لانهاية في هذه الشروط فان $B=W/P$ عند $C=0$ ، و W/P هو دالة متزايدة مع C وهذا ما يوضحه المنحنى PP الذي يظهر العلاقة بين C و W/P ، فضلا عن ذلك أرباح الشركات تساوي الصفر وهذا ما يمثل وضعية التوازن طويل الأجل في المنافسة الاحتكارية أي: $0 = W(\alpha + \beta xi) - PXi = \pi$ ، هذا الشرط يسمح باستخلاص علاقة أخرى بين C و W/P حيث: $\frac{p}{w} = \beta + \frac{\alpha}{x} = \beta + \frac{\alpha}{Lc}$ بما أن $X=Lc$ ، هذه العلاقة يمثلها المنحنى ZZ في الشكل السابق.

التوازن في حالة الاكتفاء الذاتي عندما تكون أرباح المؤسسات صفرية وبالتالي تتمثل في تقاطع المنحنى ZZ و PP عند النقطة A، في هذه النقطة الاستهلاك يساوي C_0 الأسعار عند $(W/P)_0$ ، عدد الأصناف المنتجة n تقع ما بين إجمالي عدد العمال L وعدد العمال الواجب توفرهم لإنتاج صنف ما أي $\alpha + \beta xi$ ، إذن n هي دالة متناقصة مع C والتي تحمل قيمة عظمى تساوي L/α عندما يكون الاستهلاك من أي صنف يساوي صفر، كما أنها تحمل القيمة 0 عندما يكون الاستهلاك ما لا نهائي، العلاقة بين C و n والممثلة في المنحنى NN في الشكل السابق، في حالة الاكتفاء عدد الأصناف المنتجة محدد بالاستهلاك C_0 وتعطى بالعلاقة تعطى بالعلاقة:

$$n_0 = \frac{l}{\alpha + \beta x}, x = lc \Rightarrow n_0 = \frac{l}{\alpha + \beta lc}$$

- التوازن في حالة التبادل التجاري: لنفرض وجود بلدين تتحقق فيهما الشروط السابقة وهما متشابهان في كافة النواحي، عند فتح التجارة عند تكاليف نقل تساوي صفر التشابه يضمن أن معدلات الأجور في كلا البلدين تتساوى وعليه أسعار الأصناف المنتجة متساوية وبالتالي الأثر سيكون نفسه على كلا البلدين، أولا اتساع السوق يجعل عدد المستهلكين يتضاعف من L إلى L_2 ، في كلا البلدين المنحنى PP لا يتأثر بحجم السوق وبالتالي لا ينتقل يبقى كما هو في حالة الاكتفاء، المنحنى ZZ يتحرك إلى الأسفل ويصبح $Z'Z'$ والذي كما هو مبين في الشكل السابق "رقم 25"

المنحنى $Z'Z'$ يعبر عن انخفاض الاستهلاك من كل صنف لان المستهلك يفضل تنوع الاستهلاك كما توضحه دالة المنفعة التالية: $\mu = \sum_{i=1}^n v(c_i) + \sum_{i=n+1}^{n^*} v(c_i)$ حيث $i=1, \dots, n$ هو ما متاح للمستهلك من الأصناف الأجنبية، حيث عدد الأصناف في كل بلد هو متناسب مع القوى العاملة بمعنى:

$$(عدد الأصناف في البلد المحلي) n = \frac{l}{\alpha + \beta x} \text{ و } n^* = \frac{l^*}{\alpha + \beta x^*} \text{ (عدد الأصناف في البلد الأجنبي)}$$

أن هذا الأمر يجعل كل بلد يواجه طلبا مضاعفا أي أن إنتاجه يجب أن يلبي الطلب في البلدين، وبما أن شروط الإنتاج لم تتغير في كل بلد فإن كل مؤسسة محتكرة لصنف معين تباع دائما بالسعر الذي يعادل تكلفتها المتوسطة، وتنتج الكميات نفسها وبما أن عدد المستهلكين تضاعف فإن كل عامل يستهلك نصف ما كان يستهلكه من كل صنف، أي أن المستهلك ما دام يفضل تنويع استهلاكه وما دام دخله يبقى ثابتا وسعر كل صنف بقي ثابتا، ينخفض طلبه بمرتين على كل صنف ويعوضه بالأصناف الأخرى التي يتم استيرادها من البلد الآخر، كما هو مبين في الشكل انتقل من C_0 إلى C_1 وإلى $(W/P)_0$ إلى $(W/P)_1$ وبالتالي تنخفض الوحدات المستهلكة من كل صنف في كل بلد، وهذا يترجم انتقال NN إلى $N'N'$ وبالتالي ينتقل n_0 إلى n_1 حيث $n_0 < n_1$ هذا على مستوى كل بلد لكن الانفتاح على التجارة يجعل المستهلك يعوض الأصناف المتخلى عنها محليا بالوحدات الأجنبية أي $2n_1$ حيث $n_0 < 2n_1$ أي عدد الأصناف المتاحة في الاقتصاد المنفتح أعلى منه في الاكتفاء والاستهلاك C_1 لكل صنف حيث $C_0 < C_1 < C_0/2$ أي أن الانتقال من حالة الاكتفاء إلى حالة الانفتاح تنتقل منفعة المستهلك من (v_0/n_0C) إلى $(v_1/2n_1C)$ وعليه فإن نصف إنتاج كل بلد يوجه إلى البلد الآخر أي أن $(M=M^*)$ أي أن هنالك توازن في الميزان التجاري في كل بلد، حيث:

$$M = \frac{wl \cdot l^*}{l + l^*} = \frac{wll^*}{l + l^*} = M^*$$

حيث $L^*(L+L^*)$ هي حصة الواردات من إجمالي نفقات البلد المحلي و WL هو إجمالي الدخل القومي للبلد المحلي والذي يساوي WL^* وهو إجمالي الدخل القومي للبلد الأجنبي

مما سبق يلاحظ أن النموذج استطاع أن يحدد حجم التجارة، لكنه لم يحدد طبيعتها بمعنى أي بلد ينتج أي صنف. ومن خلال تحليل التبادل التجاري الدولي على أساس نموذج التجارة داخل الصناعة واقتصاديات الحجم نجد أن كلا المنظرين اهتم بالتغيرات الاقتصادية التي صاحبت تطور وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، إلا أن التغيرات الاقتصادية التي عرفها القرن العشرين والتي أثرت على التبادل التجاري لم تنحصر فقط في الشركات متعددة الجنسيات، فقيام وتطور التكتلات الاقتصادية الإقليمية أيضا اثر وبشكل كبير على حركة التبادل التجاري الدولي وقد اهتم نموذج الجاذبية في تفسير انعكاسات هذه الظاهرة على التجارة الدولية، هذا النموذج سيتم التطرق إليه بجزء من التفصيل في الفصل الأخير.

خلاصة الفصل

تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم النظريات التي حاولت تفسير التبادل التجاري الدولي وهذا حسب التلاحق الفكري عبر الزمن في تفسيره، فاهتم المبحث الأول بالنظرية الكلاسيكية بجيليتها الأول الثاني إذ اعتمد الجيل الأول على نظرية العمل-القيمة في تحديد قيمة السلعة، حيث يفسر "آدم سميث" قيام التجارة بين الدول على أساس اختلاف التكاليف المطلقة في إنتاج السلع، بينما يفسرها "ريكاردو" على أساس اختلاف التكاليف النسبية، في حين كان اهتمام "ميل" بجانب الطلب وتحديد معدل التبادل الدولي؛ في حين اعتمد الجيل الثاني للنظرية (النيوكلاسيك) في تفسيرهم لأسباب قيام التجارة بين الدول، على عنصر العمل ورأس المال في تحديد قيمة السلع، حيث ترى نظرية "هكشر واولين" أن أسباب قيام التجارة بين الدول هو الاختلاف في مدى وفرة عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) وحيث أن قيام التجارة على أساس الاختلاف في عناصر الإنتاج بين الدول، فإن هذا يؤدي إلى تعادل أسعار هذه العناصر، وهذا ما أضافه "بول سامويلسن"؛

أما المبحث الثاني فقد اعتمد على الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية وكان العامل التكنولوجي أهمها لذا تناول المطلب الأول العامل التكنولوجي ودوره في اكتساب مزايا التصدير بين الدول حيث ترى نظرية الفجوة التكنولوجية أن التفوق التكنولوجي للدول يمنحها ميزة مكتسبة في إنتاج وتصدير المنتج المتفوقة في تكنولوجيا، وعلى أساس الفارق التكنولوجي اعتمدت أيضا نظرية دورة حياة المنتج في تفسيرها للتجارة الدولية، من خلال تقسيم دور حياة المنتج لأربعة مراحل، أما المطلب الثاني فقد تناول التمييز بين المنتجات كأساس لقيام التبادل التجاري من خلال التمييز العمودي والأفقي للمنتجات

في حين كان اهتمام المبحث الثالث بالتغيرات الاقتصادية التي تسارعت وتيرتها مطلع القرن الواحد والعشرين خاصة م تنامي حجم الشركات متمددة الجنسيات التي خالفت باستراتيجياتها ما اعتمده "هيكشر واولين" فقد خالف نموذج اقتصاديات الحجم ما اعتمده "هكشر واولين" في ثبات تكاليف الإنتاج، حيث اهتم النموذج بدراسة أسباب قيام التجارة الدولية في ظل تزايد عائد الحجم؛ من جهة ثانية وعلى عكس نظرية "هكشر واولين" فان نظرية المنافسة الغير تامة تفسر التجارة الدولية في ظل المنافسة الاحتكارية، وهذا ما أثبتته "بول كروغمان" من خلال نموذج التجارة ضمن نفس الصناعة، والذي يعتمد على المنافسة الاحتكارية، تنوع المنتجات، اقتصاديات الحجم.

الفصل الثالث

تحليل نظري لتأثير الهجرة الدولية على التبادل التجاري
الدولي

تمهيد

لو تم التمعن قليلا في طبيعة التبادل التجاري الدولي للسلع لوجدنا انه وبطريقة غير مباشرة هو تبادل لعناصر الإنتاج الداخلة في إنتاج هذه السلع، حيث أن الاهتمام بحركة الهجرة الدولية منصب بالأساس من النظرة أن الرأسمال البشري باعتباره احد عناصر الإنتاج الأساسية يتحرك كنظيره الرأسمال المادي باتجاه المناطق ذات الإنتاجية الأكبر والأجر الأعلى، بحيث تستمر هذه الحركة حتى تتساوى الأجور بين الدول حسب ما نصت عليه النظرية النيوكلاسيكية، وقد أثارت هذه النقطة جدل واسع حول طبيعة العلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية.

من جانب آخر فان انتقال المهاجر من بلد إلى آخر هو في حد ذاته انتقال لرأسماله الاجتماعي والثقافي، الأمر الذي قد يساهم في خلق روابط تجارية بين دول المصدر ودول الاستقبال بفضل معلومات المهاجر التي تخفض من تكاليف المعاملات التجارية أو من خلال ما يربط المهاجر ببلده من منتجات تفضيلية.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى طبيعة العلاقة بين الهجرة الدولية للعمل والتجارة الدولية وهذا كمبحث أول، بعد ذلك سيتم التطرق إلى قنوات تأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية وهذا في المبحث الثاني، ليتم تناول النموذج النظري لتأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية وهذا كمبحث ثالث.

المبحث الأول: التجارة الدولية وهجرة العمل دوليا: تكامل أم تبادل

تعتبر هجرة العمل الوجه الاقتصادي للهجرات الدولية، وقد أخذت حيزا كبيرا من الدراسات الاقتصادية التي تُعنى بظاهرة الهجرة، وهذا لم لها من انعكاسات على دول الاستقبال ودول الأصل للمهاجرين، وسيتطرق هذا المبحث إلى انعكاسات هذه الظاهرة وعلاقتها بالتجارة الدولية.

المطلب الأول: العامل وقرار الهجرة

يمكن التطرق إلى هذا المطلب من خلال ما يلي:

أولا: تعريف الهجرة الدولية للعمل

1- الفرق بين مهاجري العمل والعمال الأجانب:

أ- تعريف مهاجر العمل: من الصعب إيجاد تعريف محدد للمهاجر العامل، فالسؤال المطروح هو هل هذا المصطلح لا ينطبق إلا على الأشخاص الذين ينتقلون لأسباب تتعلق خصوصا بالعمل أو يجمع كل الأشخاص الذين هم في سن العمل وهناك قابلية تواجدهم في سوق العمل؟ بالإضافة إلى ذلك هناك مشكل آخر حيث أن أنواع الهجرة غير ثابتة، فهناك من المهاجرين من يصنف بداية ضمن صنف معين بعد ذلك ينتقل بسهولة إلى صنف آخر فمثلا هناك من يهاجر في إطار لم الشمل العائلي، وهناك من يهاجر لغرض الدراسة أو حتى اللجوء ليستقر في دول المهجر ويحصل على منصب عمل، وعليه حتى وان كانت هناك معلومات كافية عن دوافع الانتقال فان هذا لا يوضح بالضرورة وضعية المهاجر

إن هذه الصعوبات المفاهيمية السابقة، تزيد من تعقيد أي محاولة لتحديد عدد وخصائص العمال المهاجرين وتقييم تأثيرهم، حيث أن اغلب الدول تركز في تعريفها على مبدأ دول الأصل باستخدام مؤشرات للتحليل كالجنسية الأصلية، بلد الميلاد، بلد المسكن السابق أو الحالي، العرق، وبالتالي فان نتائج التحليل تتعلق أساسا بالمقياس المعتمد منذ البداية.

وعلى الرغم من الاختلافات على مستوى كل دولة إلا أن منظمة العمل الدولية عرفت العامل المهاجر حسب الاتفاقية 143 "انه شخصا هاجر أو يهاجر من بلد إلى بلد آخر بغية شغل وظيفة بخلاف عمل لا يكون لحسابه الخاص، وهو يشمل أي شخص يقبل قانونيا بوصفه عاملا مهاجرا"¹.

ب- تعريف العامل الأجنبي: يمكن تعريف العامل الأجنبي انه كل عامل يقع ضمن الفئات الثلاث الآتية كل منها يتوافق مع اختلاف مدة الإقامة²:

- الأجانب الذين ينتقلون للعمل لفترة اقل من السنة مرة واحدة أو عدة مرات: وتضم هذه الفئة ما يلي

- الأجانب الذين ينتقلون من اجل أعمال موسمية تتعلق بالزراعة؛
- الأشخاص الذين ينتقلون ويقومون بأعمال تتعلق بالفنادق والمطاعم؛
- الأشخاص الذين ينتقلون ويقومون بإعمال في قطاع المباني؛
- الأشخاص الذين يشتغلون في الخارج خلال عطلةهم؛
- الخبراء والأشخاص الأكثر كفاءة والذين ينتقلون للقيام بمهام خاصة لحساب منظمات دولية.

- الأجانب الذين ينتقلون للعمل لفترة سنة أو أكثر ولكن يعودون لدول الأصل أو يستقرون في بلد آخر قبل سن التقاعد: وتضم هذه الفئة ما يلي:

- الأشخاص الذين لهم مهارات خاصة ويعملون في إطار عقود العمل؛
- الأشخاص الذين يقدمون طلبات اللجوء؛
- الطلاب الأجانب الذين ينتقلون إلى الخارج للعمل.
- الأشخاص الذين يعملون في دول أخرى ويبقون حتى سن التقاعد أو نهائيا: وتضم هذه الفئة ما يلي
- البالغون المولودون في الخارج ولهم الحق في الإقامة الدائمة؛
- الأطفال المولودون في الخارج والقادمون مع آبائهم.

ومهما تعددت تصنيفات العامل الأجنبي فان قرار هذا الأخير بالهجرة يعتمد على ما يعرف بتكلفة قرار الهجرة.

¹المادة 11 من اتفاقية "الهجرة في أوضاع تعسفية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين"، مؤتمر العمل الدولي، منظمة العمل الدولية، 1978، ص:07.

² Jhon Salt & All, Les migrations internationales de main d'œuvres, Novembre, 2005, p.11.

ثانياً- تكلفة قرار الهجرة: لان عنصر العمل غير متجانس لذا يجب أن نميز فيما بين الأسواق، حيث تختلف خصائص كل سوق عن الآخر على المستوى الدولي أو الإقليمي وحتى داخل القطاع الواحد، ومن اجل أن يقرر العامل الهجرة والانتقال إلى مكان آخر يتعين عليه أن يقارن بين المنافع التي سيحصل عليها العامل الراغب في الانتقال وبين التكاليف التي سيتحملها ويتخذ قرار الانتقال في حالة تفوق المنافع على حجم التكاليف، وتشمل هذه التكاليف¹:

- 1- فقدان الدخل خلال فترة الانتقال من عمل لآخر، ويعتمد حجم التكاليف هنا على الفترة الزمنية لعملية الانتقال وعلى حجم الدخل المفقود؛
- 2- تكاليف الانتقال (أي السفر) من العمل الحالي إلى العمل الجديد والتي تعتبر ضمن عمليات البحث عن العمل؛
- 3- تكاليف غير مادية تتمثل في الضغوط النفسية التي تواجه العامل الناجمة عن ترك العمل القديم وتكاليف التكيف مع العمل الجديد.

أما المنافع التي تترتب على عملية الانتقال فهي تنحصر في مقدار الدخل الذي سيحصل عليه العامل في موقع العمل الجديد، ويفترض أن تكون هذه المنافع أكبر من التكاليف.

وتحدث عملية الانتقال بعد مقارنة العوائد المستقبلية المتوقعة مع التكاليف الناجمة عن الهجرة، ويتخذ قرار الانتقال من قبل الشخص عندما تكون المنافع المتوقعة أكبر من التكاليف، ويستخدم هنا طريقة القيمة الحالية للتكاليف والمنافع ومقارنتها ببعضها البعض، حيث يتم حساب القيمة الحالية للمنافع الصافية (وهي الفرق بين القيمة الحالية للمنافع وقيمة التكاليف) كما في المعادلة التالية²:

$$NB \text{ (net present value)} = \frac{\sum Y_i}{(1+r)^t} - \frac{\sum C_i}{(1+r)^t}$$

حيث إن:

NB: المنفعة الصافية من العمل، t: معدل الخصم، Y: يمثل الفرق بين الدخل الناتج عن العمل الجديد في السنة، C: التكاليف المباشرة للانتقال إلى العمل الجديد، t: السنوات

¹ مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص: 134
² سليمان القدسي، مرجع سابق، ص: 325.

فإذا ما كانت قيمة المنافع الصافية موجبة أو بمعنى أن القيمة الحالية أكبر من الصفر فإن الهجرة تكون مجدية من الناحية الاقتصادية، مما يعني أن المنفعة المتحصل عليها من العمل الجديد أكبر من التي سيحصل عليها من العمل القديم وبالتالي يختار الشخص الانتقال، وعندما تكون نتيجة معادلة أعلاه صفر فإن الأمر في هذه الحالة يعود إلى الشخص، وعندما تكون النتيجة أقل من الصفر فعندها يرفض الشخص الانتقال.

وما يؤخذ على هذا القياس انه يغفل دور العوامل النفسية كالغربة والبعد عن الوطن والأهل وتأثيرها على الجدوى الكلية، وليس الاقتصادية فحسب للهجرة من الوطن إلى خارجه.

ثالثا: العوامل المؤثرة على قرار الهجرة

بالإضافة إلى التكاليف الاقتصادية كمحدد لقرار الهجرة هناك عوامل أخرى تؤثر على قرار الهجرة منها¹:

1- **العمر**: فكلما كان العامل صغير السن كلما ازداد احتمال حصوله على العائد المناسب على استثماره في ما يسمى برأس المال البشري، إي كلما زادت الرغبة في الانتقال، لان التكاليف النفسية لصغار السن تكون أقل من التكاليف النفسية لكبار السن.

2- **الحالة الاجتماعية**: حيث أن الرغبة في الانتقال تقل كلما كان الشخص متزوجا ولديه أطفال أو التزامات اجتماعية وغيرها.

3- **التعليم**: كلما ارتفع مستوى التعليم كلما ازدادت الرغبة في الانتقال.

4- **المسافة**: كلما ازدادت المسافة بين مكان العمل القديم ومكان العمل الجديد كلما قلت الرغبة في الانتقال.

5- **الأوضاع الاقتصادية للوجهة المقصودة**: تزداد الرغبة في ترك العمل كلما كان التوقع في الحصول على العمل الجديد كبيرا، وهذا غالبا ما يحدث في حالة الانتعاش الاقتصادي والعكس صحيح في حالة الركود وهنا يتخوف الشخص من احتمال فقدان عمله أو عدم الحصول على عمل جديد.

ويمكن أن تؤثر العوامل المذكورة أعلاه منفردة أو مجتمعة على قرار الانتقال، والمهم في الأمر هو النتيجة أي هل أن النتيجة تكون سلبية أم ايجابية على العامل.

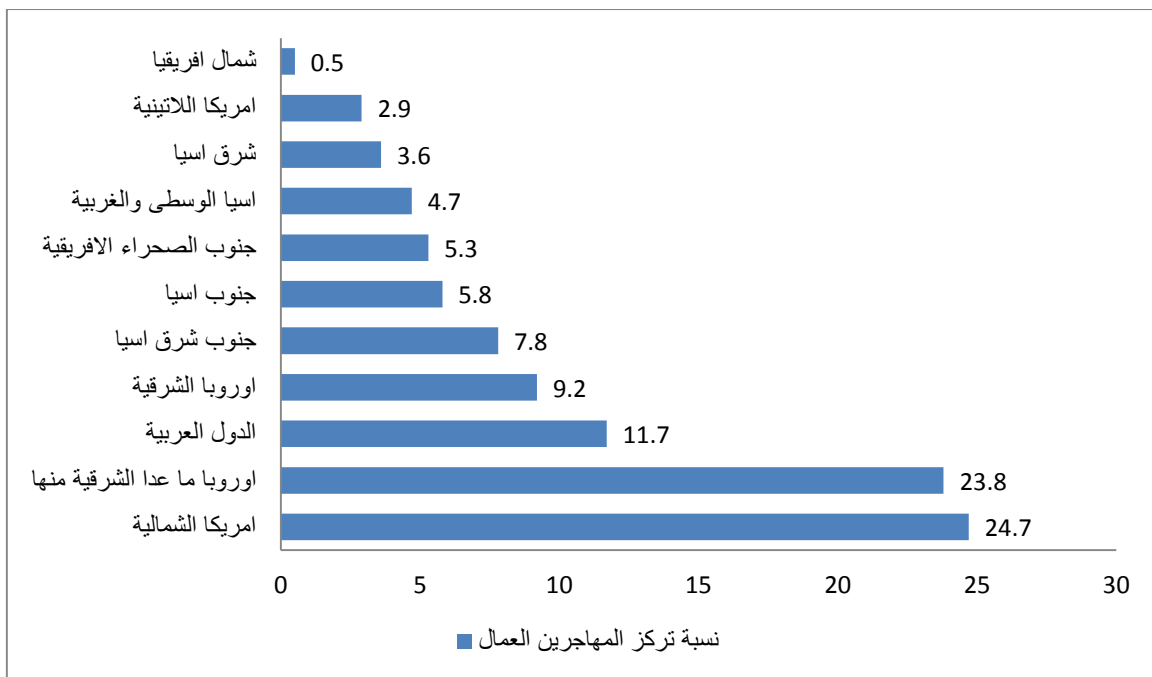
¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 136.

رابعاً: واقع الهجرة الدولية للعمل

تسيطر الأسباب الاقتصادية على اغلب قرارات الهجرة، إذ يعد الحصول على وظيفة الشغل الشاغل للفرد الطامح للهجرة إذا أن أكثر من 70% من قرارات الهجرة لإغراض اقتصادية، فحسب منظمة العمل الدولية بلغ عدد العمال المهاجرين حوالي 150 مليون عامل مهاجر عام 2013، منها 83.7 مليون رجل أي ما يعادل 55.7% مقابل 66.6% مليون امرأة أي ما يعادل 44.3%، إذ يمثل العمال المهاجرون 4.4% من إجمالي القوة العاملة في العالم وهي نسبة مرتفعة أعلى من نسبة المهاجرين الدوليين من إجمالي عدد السكان في العالم¹

ويرتكز ما يقارب نصف مجموع العمال المهاجرين أي حوالي 48.5% في أمريكا الشمالية وارويا ما عدا شرقها، في حين ما يزيد عن خمس إجمالي المهاجرين في العالم أي 21.9% في آسيا والمحيط الهادي، في حين تستقطب بعض الدول العربية ما يقارب 10% كما يوضحه الشكل أدناه، بما معناه أن ما يقرب 75% من مجموع العمال المهاجرين وجهتهم البلدان ذات الدخل المرتفع حيث انه في هذه الدول نجد أن بين كل 6 عمال هناك عامل مهاجر.

الشكل رقم 26: التركيز الجغرافي العمالة المهاجرة لعام 2015

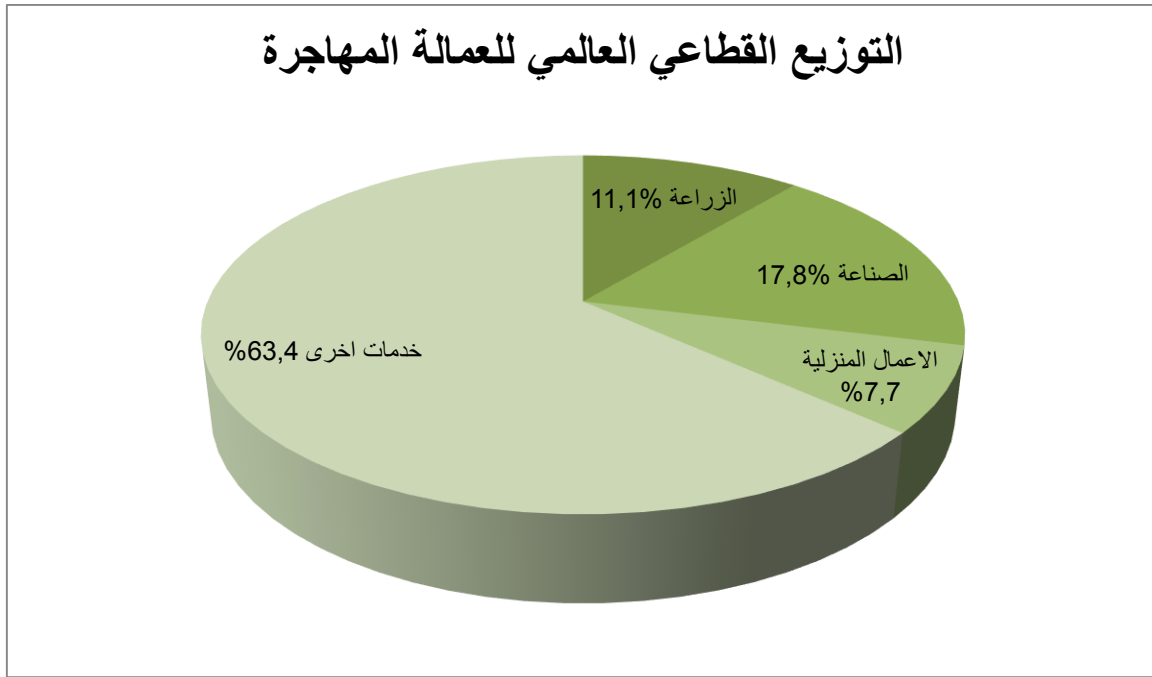


Source: Migration de main d'œuvre nouvelle donne et enjeux de gouvernance, conférence internationale du travail, rapport 05, 106 session, Bureau international du travail, Genève, 2017.p.07.

¹ Migration de main d'œuvre nouvelle donne et enjeux de gouvernance, conférence internationale du travail, rapport 05, 106 session, Bureau international du travail, Genève, 2017, p.06-07.

ويتركز اغلب العمال المهاجرين حسب منظمة العمل الدولية في بعض القطاعات الاقتصادية، ففي عام 2013 هناك حوالي 106.8 مليون مهاجر أي ما يقارب 71.1% من إجمالي العمال المهاجرين في قطاع الخدمات، منها 7.7% فئة العمال والعاملات في المنازل كما يوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم 27: التوزيع القطاعي العالمي للعمالة المهاجرة



Source: Migration de main d'œuvre nouvelle donne et enjeux de gouvernance, op.cit, p.08.

وكما هو موضح في الشكل فان باقي العمال يتوزعون على قطاع الصناعة بنسبة 17.8% ويشمل ذلك عمال المصانع والبناء، وعلى قطاع الزراعة بنسبة 11.1% في حين أن النصيب الأكبر كان لقطاع الخدمات، ومهما كان التوزيع القطاعي للعمال المهاجرين فان هذا له انعكاسات على أسواق العمل في كل من الدول المضيفة ودول المصدر.

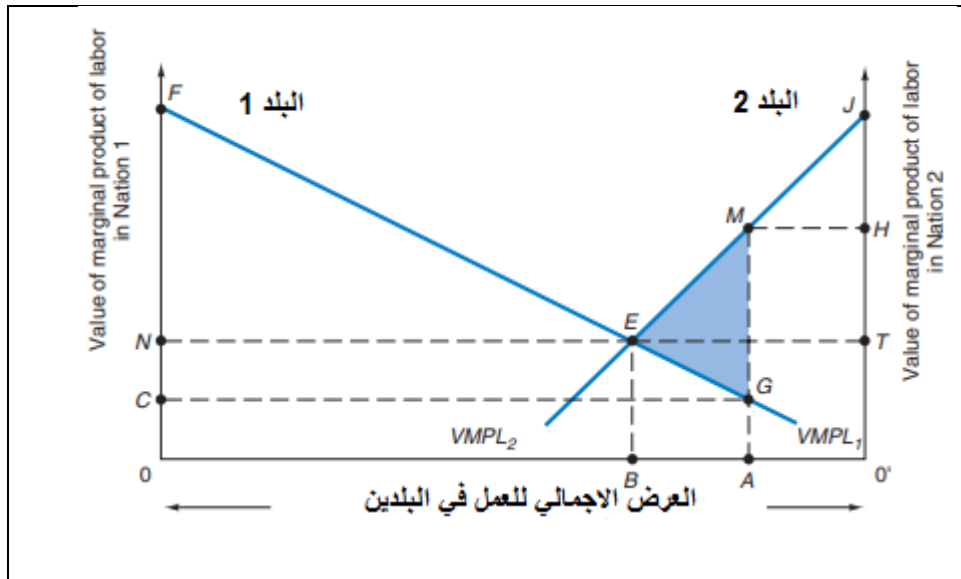
المطلب الثاني: انعكاسات هجرة العمل الدولية على أسواق العمل في كلا البلدين

يكون للانتقال الدولي للعمل لتأثيرات مختلفة على اقتصاديات البلدان المستقبلة والمصدرة، حيث يعتبر سوق العمل أولى المتأثرين بهذه العملية خصوصا مع زيادة الخوف بشأن تأثير العمالة الأجنبية على مستوى معيشة (الأجور) العمالة المحلية، ومن جهة أخرى فقدان الدول المصدرة لليد العاملة المؤهلة التي تقوم عليها التنمية، ومن خلال ما يلي سيتم التطرق إلى تأثير هذه الظاهرة على أسواق كلا البلدين.

أولاً: انعكاسات الهجرة الدولية للعمل على سوق العمل الدولي

بافتراض حرية تنقل عنصر العمل بين دولتين، فإن عنصر العمل ينتقل عادة من الدولة ذات الوفرة النسبية في عنصر العمل والأجرة المنخفضة، إلى الدولة ذات الندرة النسبية في عنصر العمل والأجور المرتفعة، وتسبب هذه الحركة ارتفاعاً في معدل الأجرة في الدولة التي يهاجر منها العمل ويحدث أيضاً انخفاض في معدل الأجرة في الدولة التي يصل إليها المهاجرون الجدد، في ظل غياب تكاليف حركة العمل في التنقل بين الدولتين حتى تتساوى معدلات الأجر بينهما ويمكن ملاحظة هذه النتائج من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم 28: اثر هجرة العمالة على سوق العمل الدولي



Source: Dominique Salvatore; Economie Internationale, traduction de Fabienne Leloupe et Achille Hannequart, édition de Boeck universit é paris, 2008, p.462-463

حسب الشكل تمثل القوى العاملة في الدولتين على المحور الأفقي، حيث عرض العمل هو OA في الدولة (1) والتي تمثل على الجهة اليسرى من الشكل و O'A في الدولة (2) والتي تمثل على الجهة اليمنى، ويرمز للطلب (منحنى الناتج الحدي) على العمل في كلا الدولتين (1) و(2) بمنحنى الطلب VMPL1 و VMPL2 على التوالي، وتحت فرض المنافسة فإن قيمة عائد الناتج الحدي VMPL تبين أجور العمل الحقيقية.

قبل الهجرة معدل الأجور هو OC وإجمالي الإنتاج هو OFGA في الدولة (1) وفي الدولة (2) معدل الأجور هو O'H وإجمالي الإنتاج هو O'JMA، وعند فرض حرية هجرة العمل دولياً وبما أن الأجور هي أعلى في الدولة (2) أي عند O'H من الأجور في الدولة (1) أي عند OC، هجرة AB عامل من الدولة (1) إلى الدولة (2)،

وأجور التعادل في الدولتين عند $BE(=ON=O'T)$ ، لذا سترتفع الأجور في الدولة (1) وتنخفض في الدولة (2)، من جانب آخر ينخفض الإنتاج الإجمالي من OFGA إلى OFEB في الدولة (1)، ويرتفع من $O'JMA$ إلى $O'JEB$ في الدولة (2)، وصافي المكاسب في الناتج العالمي هو المثلث EGM.

حتى وانه لم يكن هناك توظيف كامل ل AB عامل في الدولة (1) قبل الهجرة بمعنى وجود بطالة أي أن بعض المهاجرين لم تكن لهم مساهمة إنتاجية في الدولة (1) فان معدلات الأجور في الدولة (1) تكون عند ON أي الأجر التوازني والناتج الإجمالي فيها OFEB، ويكون صافي زيادة الناتج العالمي ABEM وكله يجتمع لصالح الدولة.2

وعليه يمكن القول انه إذا ما تكلمنا على المستوى الدولي نقول أن حركة عنصر العمل بين الدول نظريا تحدث توازنا في سوق العمل، أما على المستوى المحلي فكيف يمكن لهجرة العمالة أن تؤثر على سوق العمل داخل كل بلد؟

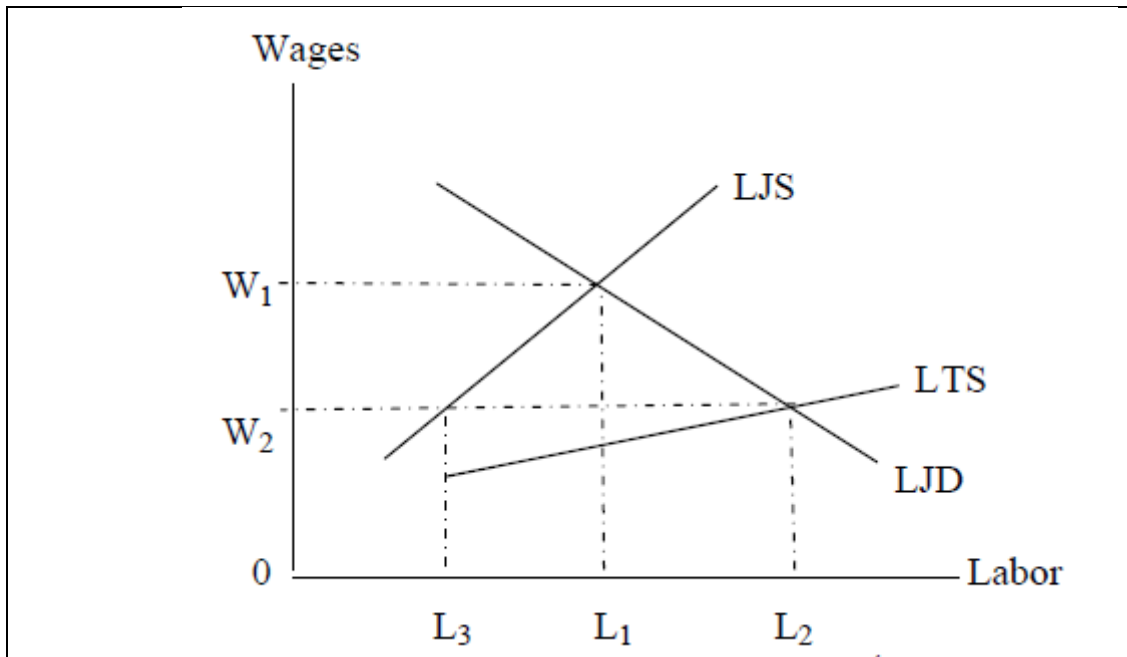
ثانيا: انعكاسات هجرة العمالة الوافدة على سوق عمل دول الاستقبال

ينظر كثيرون إلى العمالة الوافدة على أنها عنصر مزاحمة للعمالة الوطنية، غير أن آخرين يرون فيها إيجابيات تتمثل بقدرتها ورغبتها في القيام بالعديد من الأعمال التي تعزف العمالة الوطنية عنها، إما بسبب طبيعتها الصعبة أو لعدم معرفتها بها، وتؤثر هجرة العمالة إلى أي بلد بالضغط على مستويات الأجور نحو الانخفاض بسبب تأثيرها على عرض العمل بالزيادة.

ويمكن توضيح هذا من خلال الشكل الموالي الذي يبين منحني الطلب على العمل وكلا من منحني العرض من العمالة الوطنية ومنحني العرض الكلي (أي الوطنية والوافدة معا)

فإذا ما افترضنا أن عرض العمالة الوطنية هو LTS والطلب عليها هو LJD فإن التوازن يكون عند عدد عمال يساوي L_1 ، ومستوى أجور يساوي W_1 ، وبافتراض وجود هجرة عمالية إلى هذا البلد فإن عرض العمل فيه سوف يزيد وينتقل منحناه إلى اليمين ولكن ليس بشكل مواز لمنحني العرض الأصلي الخاص بالعمالة الوطنية، فمنحني العرض الجديد عادة ما يكون شكله مسطحا نوعا ما لأن العمالة الوافدة تستجيب إلى الأجور بصورة أكبر بشكل عام وفي المهن غير المرغوبة من قبل العمالة الوطنية بشكل خاص، وبالتالي يصبح منحني عرض العمل الكلي للعمالة الوطنية والوافدة LTS.

الشكل رقم 29: اثر العمالة الوافدة على سوق العمل

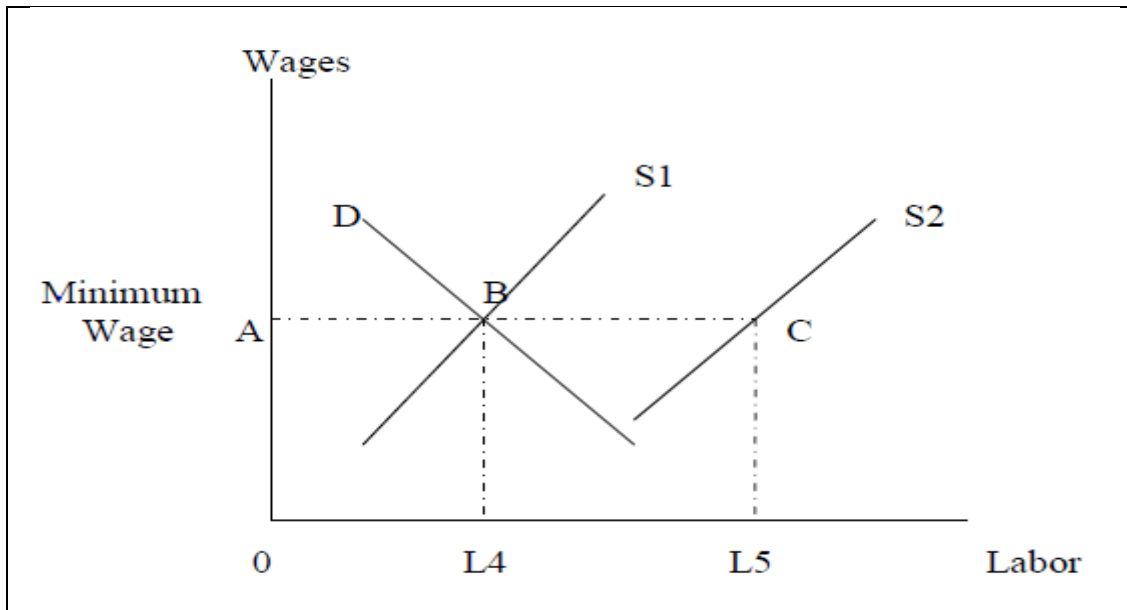


المصدر: عبد الباسط عبد الله عثمانة، الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة: دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية 1973-2004، رسالة دكتوراه مقدمة على مستوى كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2006، ص: 26.

ويتحدد التوازن من جديد عند مستوى عمالة يساوي L_2 ومستوى أجور يساوي W_2 لذلك فان مستوى الأجور سوف ينخفض إلى W_2 بعكس عدد العمال الذي سيرتفع L_3 .

وبافتراض أن هذا التحليل يتعلق بمهنة محددة، فإن العمال الوافدين الذين يرغبون في العمل هنا أكثر من العمال الوطنيين الذين يكون عددهم عند مستوى الأجور W_2 هو L_3 في حين أن باقي كمية عرض العمل المتمثلة بالمسافة L_3L_2 فهو يمثل العمالة الوافدة، كما أن عملية الاستغناء عن العمالة الوافدة لأي سبب سوف يؤدي إلى زيادة عدد العمال الوطنيين من L_3 إلى L_1 وسوف ترتفع الأجور تبعاً إلى W_1 وهذا سوف لن يزيد عدد العمال الوطنيين بنفس النسبة، وقد يحدث هذا في حالة واحدة وهي وجود حد أدنى للأجور وهو ما يفرض وجود فائض في العمالة الموجودة، كما يوضحه الشكل التالي حيث منحني عرض العمالة الوطنية هو ABS_1 ومنحني العرض الكلي للعمالة الوطنية والوافدة ACS_2 ويؤدي العرض الكلي إلى وجود فائض في العرض بمقدار L_4L_5 بسبب الأجور المرتفعة المفروضة من قبل الدولة.

الشكل رقم 30: اثر الاستغناء عن العمالة الوافدة



المصدر: عبد الباسط عبد الله عثمانة، مرجع سابق، ص: 27

وبالتالي فإن الكمية OL_4 من مجموع OL_5 من العمالة ترغب في العمل عند هذا الحد الأدنى من الأجور وتجد عملاً بالفعل، وما تبقى ممثلاً بكمية العمل L_4L_5 لا تجد عملاً، حيث أن جزءاً ممن لا يجدون عملاً هم عمال وافدون تم الاستغناء عنهم وهذا سيؤدي إلى زيادة عدد العمال الوطنيين، من هنا فإن منحنى الطلب على العمالة D يمكنه أن يتقاطع مع منحنى العرض على العمالة S_1 عند النقطة B أو قبلها منعاً لارتفاع الأجور بعد الهجرة المعاكسة للعمالة الوافدة.

وما يمكن قوله أخيراً أنه لا يمكن الجزم والتعميم فيما إذا كانت العمالة الوافدة تضر بالعمالة المحلية وهذا للأسباب التالية:¹

1- إن انخفاض أجور العمالة الوافدة يؤدي إلى استفادة المنتجين الذين يستخدمون العمل عنصراً إنتاجياً رئيساً، وحيث أن مستوى الأجور قد انخفض وزاد معه عدد العمال فإن السلع والخدمات المنتجة من هذه العمالة سوف تزيد وسوف تنخفض أسعارها؛

2- إن العمال الوافدون للعمل في مهن غير مرغوبة من قبل العمالة الوطنية قد يحققون أرباحاً جراء ذلك، يمكنها أن ترتفع في المدى القصير مما يشجع العمال الوطنيين للانخراط في هذه المهن؛

1 عبد الباسط عبد الله عثمانة، عبد الباسط عبد الله عثمانة، الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة: دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية 1973-2004، رسالة دكتوراه مقدمة على مستوى كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2006، ص: 27

3- أن العمال الوافدين ينفقون جزءاً من دخولهم داخل البلد الذي يعملون فيه، وهذا يساعد على زيادة الطلب، ويخلق فرص عمل إضافية في الاقتصاد الوطني، ويؤدي أيضاً إلى ارتفاع معدلات الأجور لذوي المهارات بشكل خاص.

4- في حالة حصول العمال على أجور تعادل قيمة إنتاجيتهم الحدية فإن الدخل الكلي للعمال الوطنيين سوف يزداد نتيجة لزيادة العمالة الوافدة، وما دام العامل الوافد يأخذ أجور تعادل إنتاجيته الحدية فإن الدخل الكلي للعمال المحليين سوف لا ينخفض.

ثالثاً: انعكاسات هجرة العمالة المغادرة على سوق عمل دول المصدر

إن هجرة العمالة إلى الخارج لها نتائج عكسية للبلد المعني، ففي هذه الحالة تفقد الدولة جزءاً مهماً من مواردها الإنتاجية يتمثل في عنصر العمل، وما يتبقى من هذه الموارد سوف يحرم من الفوائد التي كان ينتجها العمال المهاجرون والمتمثلة بالفرق بين إنتاج الكلي وما يدفع من أجور، وفي حالة كون العمال الوطنيين الباقون في البلد متنافسين في المهنة مع العمال المهاجرين فإن الدخل الكلي للعمال الباقين في البلد سيكون أقل من السابق، إلا في حالة الدول التي تتصف أسواق العمل فيها بوجود فائض مزمن في العمالة كمصر مثلاً، مما يدفع بالأجور التوازنية نحو الانخفاض كثيراً عن أدنى أجر يمكن أن يقبله المجتمع، فإذا ما قررت الحكومة دفع الحد الأدنى للأجور تسبب ذلك في خلق فائض في العمالة، فإذا ما هاجرت كان ذلك في مصلحة الدولة، لأن هؤلاء العمال لا يساهمون في الإنتاج أي أن هجرة جزء من العمالة الوطنية تساعد على ارتفاع مستوى المعيشة لهؤلاء العمال الباقين¹.

وعموماً فإن العمالة المهاجرة تعتبر مكاسب اقتصادية ضائعة للبلد المصدر خاصة إذا ما تكلمنا عن هجرة الكفاءات والتي تعتبر ذات التأثير السلبي الأكبر على سوق العمل فيه، كون أن تعويض هذا النوع من العمالة صعب ويستغرق وقتاً ويتطلب موارد مالية إذ يستوجب إعادة تكوين وتأهيل للعمالة البديلة، ولا تنحصر انعكاسات هجرة العمالة على سوق العمل فقط فحتى انعكاساتها على التجارة فتحت باب واسع للنقاش حول العلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية.

¹ مدحت القريشي، مرجع سابق، ص: 143.

المطلب الثالث: تكاملية أم تبادلية العلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية

حاولت عديد الدراسات الكشف عن العلاقة بين التجارة الدولية والهجرة الدولية، فتنوعت الدراسات ما بين من يرى أن كلاهما مكمل للأخر ومن يرى أن كل منهما بديل للأخر، ومن خلال ما يلي سيتم التطرق إلى كلا المنظورين.

أولاً: العلاقة التبادلية بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية (نموذج مندل **Robert A Mundell**)*:

لعل أولى المحاولات لدراسة العلاقة التبادلية بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية هي النظرية الكلاسيكية الحديثة (نظرية هيكشر أولين) حين ذهبت بالقول بأنه بسبب القيود والحواجز على حركة عنصر العمل يمكن الاستنتاج نظرياً، بان التجارة الحرة للسلع يمكن أن تقوم مقام حركة عناصر الإنتاج في انتقال الموارد، وقد تدعم هذا الطرح بما قدمه "بول سام ويلسن" في نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج المتجانسة بين الدول، معنى ذلك أن التجارة الحرة بين الدول تقلص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار عناصر الإنتاج حتى تتعادل بحيث لا يكون هناك داع للانتقال لعناصر الإنتاج، وما يؤخذ على هذا النموذج انه تناول العلاقة التبادلية من جانب واحد أين تقوم التجارة كبديل للهجرة ولهذا يطلق عليه التبادل الجزئي في حين اهتم "مندل" بالعلاقة التبادلية التامة.

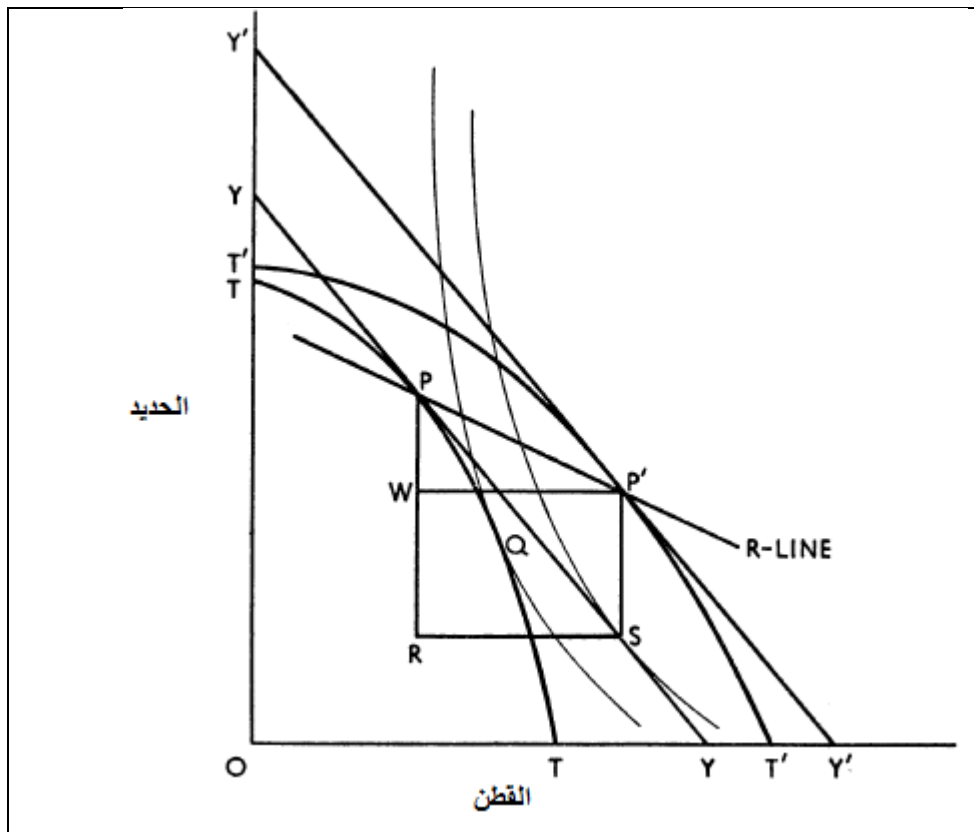
1- الهجرة الدولية كبديل للتجارة الدولية: تكون الهجرة الدولية كبديل للتجارة الدولية عندما تكون هناك حرية لحركة عوامل الإنتاج وقيود على حركة السلع، وقد كان مندل **Mundell** 1957 أول من تناول هذا الموضوع استناداً إلى نموذج فرض فيه وجود دولتان A وهي دولة صغيرة الحجم لا تؤثر على الأسعار الدولية ودولة B تمثل باقي العالم، التخصص بينهما يتم على أساس ملكية عوامل الإنتاج والذي يمثلهما العمل ورأس المال، حيث أن A دولة وفيرة ورأس المال و B دولة وفيرة والعمل، حيث A تخصص في إنتاج وتصدير إنتاج الحديد كثيف ورأس المال و B تخصص في إنتاج وتصدير القطن كثيف العمل، دوال الإنتاج في كلا الدولتان متطابقتان كذلك هناك تطابق تقنيات الإنتاج (التكنولوجيا)¹.

***Robert A Mundell** اقتصادي كندي وأستاذ دكتور تحصل على الدكتوراه عام 1956 من معهد ماساتشوستس للتقنية تقلد عدة مناصب بعدة جامعات يشغل حالياً منصب أستاذ بالجامعة الصينية بمونغ كونغ

¹Robert A Mundell, International trade and factor mobility, the American economic review, vol 47, no 03, American economic association, jun 1957, p.322.

نبدأ أين يكون هناك غياب لحركة عوامل الإنتاج ولا وجود للحواجز التجارية بين البلدين، وفي ظل هذه الظروف يمكننا الوصول إلى التعادل بين أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج، وعند هذا الوضع البلد A يصدر الحديد كثيف رأسمال في مقابل استيراد القطن كثيف العمل، التوازن في A موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 31: اثر هجرة العمالة على الإنتاج في كلا البلدين A و B



Source: Robert A Mundell, International trade and factor mobility, the American economic review, vol 47, no 03, American economic association, jun 1957, p. 323.

حيث أن TT هو منحني التحويل يبين فيه التوازن أين يكون الإنتاج عند P والاستهلاك عند S، البلد A يصدر PR من الحديد ويستورد RS من القطن ودخله من عملية المتاجرة هو OY.

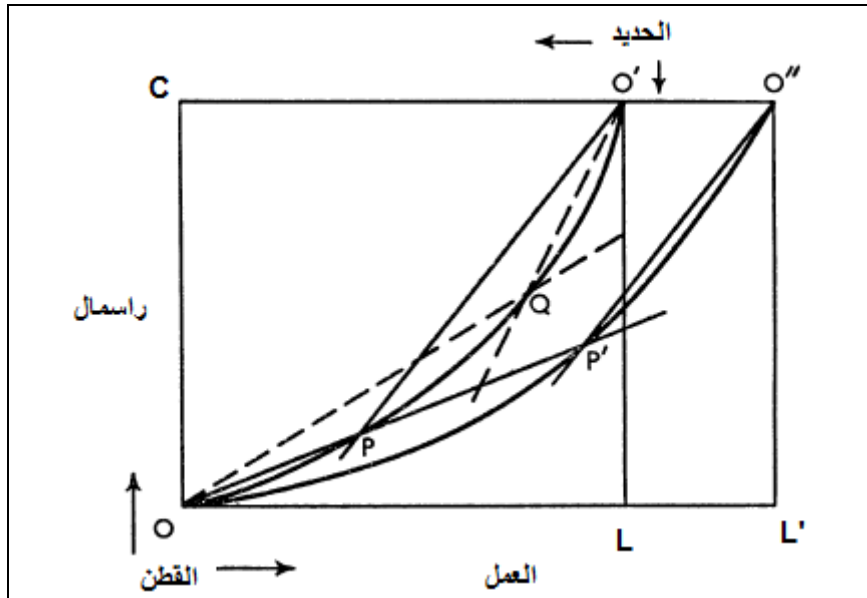
نفرض الآن أن القيود على حركة عناصر الإنتاج أزيلت وتم فرض تعريفية جمركية عالية على القطن في A، بداية أسعار القطن سترتفع مقارنة بالحديد في البلد A، وكلا من الإنتاج والاستهلاك تنتقل إلى Q نقطة الاكتفاء (اللاتبادل)، كما هو موضح في الشكل السابق، فنتقل عناصر الإنتاج من صناعة الحديد إلى صناعة القطن وبما أن الحديد سلعة كثيفة رأسمال والقطن سلعة كثيفة العمل، يؤدي هذا التحول الإنتاجي إلى خلق زيادة في معروض رأسمال وزيادة الطلب على العمالة، لذلك العائد من رأسمال ينخفض ويرتفع العائد من العمل¹

¹ Robert A Mundell, op.cit, p. 322.

وبما أن العمل له حرية التنقل دولياً إلى العائد الأعلى فإنه ينتقل من B إلى A وهنا تتغير ملكية عوامل الإنتاج حيث تصبح A دولة لها وفرة في عنصر العمل، بهذه الوفرة يتوسع منحنى التحويل حتى يصل إلى $T'T'$

بداية البلد A كان له OC من رأسمال وOL من العمل، OO' هو منحنى يمثل الوضع الكفء أين يكون الناتج الحدي لرأسمال والعمل متساويان في القطن والحديد كما يوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم 32: منحنى التعاقد للبلدين بعد تنقل عنصر العمل



Source: Robert A Mundell, op.cit, p. 323.

التوازن بداية عند النقطة P في الشكل 32، نسبة عوامل الإنتاج في الحديد والقطن هي OP و $O'P$ ، وبعد فرض التعريف الإنتاج ينتقل الإنتاج حتى Q حيث OQ و $O'Q$ تشير إلى أن نسبة رأسمال إلى العمل في كل من القطن والحديد ارتفعت، ما يعني ارتفاع الناتج الحدي للعمل وانخفاض الناتج الحدي لرأسمال، فيتدفق العمل إلى A من نقطة الأصل O'' إلى O''' .

مع الانتقال المثالي لعنصر العمل فإن الناتج الحدي للعمل ورأسمال يجب أن يتساوى في كل من A و B وهذا ينبع من أن لهم تجانس في دوال الإنتاج وتطابق في تقنيات الإنتاج، ولأن الناتج الحدي لعناصر الإنتاج في باقي العالم يمكن اعتباره ثابت كون A بلد صغير لا يؤثر على الأسعار في B، فإن عوائد عناصر الإنتاج في A لا تتغير، ولأن نسب عوامل الإنتاج في كل من الحديد والقطن يجب أن تكون نفسها قبل فرض التعريف، لذا فالإنتاج يجب أن يكون على طول امتداد OP في النقطة التي تقطع الخط $O''P$ الموازي $O'P$ ، أين O'' هي نقطة الأصل الجديد للحديد، لكن هذا غير كافٍ لتبيان أين تقع P' على طول الامتداد OP.

ولأن النواتج الحديدية في التوازن الجديد هي نفسها قبل فرض التعريفية فإن أسعار السلع في A لا تتغير، وبما أن عوائد عناصر الإنتاج المحلية وأسعار السلع في A لم تتغير، فإن الاستهلاك سيبقى عند S ، لكن الإنتاج يجب أن يكون أكبر من S أين الفرق بين الإنتاج الجديد والاستهلاك يمثل قيمة الناتج الحدي لعنصر العمل الأجنبي المتدفق إلى A بمعنى أن الإنتاج التوازني يجب أن يكون في نقطة فوق S .

لإيجاد هذه النقطة يجب أن نُظهِر آثار التغير في ملكية عناصر الإنتاج على حجم الإنتاج، ولأن القطن صناعة كثيفة العمل يتوقع أن الإنتاج بعد تدفق عنصر العمل أن يكون متحيز لجانب صناعة القطن عند أي نقطة من نقاط الإنتاج، بالتمعن في الشكل 32 وانطلاقاً من السعر (P) السعر التوازني السائد فإن موضع جميع المماسات الممثلة للإنتاج تنتقل إلى أعلى بزيادة تدفق عنصر العمل بحيث تكون ذات ميل سالب أين تتقاطع مع $T'T$ وتشكل الخط R -line، بحيث يتدفق عنصر العمل إلى A حتى يتساوى ناتجة الحدي بين A و B ، أي عند النقطة التي تنتج فيها A ما يكفيها من الحديد والقطن للاستهلاك التوازني (S) بلا تجارة، وفي الوقت نفسه إنتاج ما يغطي العائد من عنصر العمل الأجنبي المتدفق إلى A ، ويتحقق هذا عند P فوق S ، حيث عند هذه النقطة يكون الإنتاج عند P ، والاستهلاك عند S والفارق يعبر عن الناتج الحدي لعنصر العمل الأجنبي في A أي ما مقداره SP والمتحقق من صناعة الحديد، وعند النقطة نفسها قيمة إنتاج A من القطن يرتفع من OY إلى OY' ، لكن YY' (والتي تساوي قيمة SP من صناعة الحديد) هي عبارة عن العوائد لعنصر عمل B المتدفق ل A وبالتالي فإن المداخيل بين البلدين لم تتغير.

من جانب آخر فإنه عند النقطة P يتعادل أسعار عوائد الإنتاج في كلا البلدين وهنا يمكن إزالة التعريفية الجمركية دون ملاحظة أي حركة لعناصر الإنتاج.

والملاحظ هنا أن هجرة عنصر العمل قامت بمهمة البديل عن عملية التبادل التجاري بين الدول فبدل أن تكون هناك عملية شراء وبيع دولية، ينتقل عنصر العمل من بلد إلى آخر بسبب الاختلاف في الأجور (العائد من عنصر العمل) ويحقق للبلد ما يحتاجه دون اللجوء للعالم الخارجي وتستمر عملية الهجرة حتى تتساوى الأجور في كلا البلدين.

2- التجارة الدولية كبديل للهجرة الدولية: اثبت "مندل" "Mundell" أن التجارة تكون كبديل للهجرة الدولية عندما يكون هناك عوائق على حركة عناصر الإنتاج وحرية حركة السلع، وقد أوضح هذا استناداً على ما جاء في الشكلين 31 و 32، عند نقطة التوازن الإنتاجي P في الشكل 31 لا وجود لعوائق تجارية ومحقق فيها

تعدل لأسعار السلع وعناصر الإنتاج بين البلدين، وحيث أن "O'O" الموضح في الشكل 32 يمثل عنصر العمل الأجنبي المتدفق إلى A ما يقابل مداخله في الشكل 31 هو 'YY'، وتحت هذه الظروف الاستهلاك التوازني يكون عند S.

نفرض انه تم فرض ضرائب على عنصر العمل الأجنبي في البلد A وبفرض هذه الضرائب ينخفض العائد من عنصر العمل في A، وبما أن أسعار عناصر الإنتاج يجب أن تكون متساوية في كلا البلدين فان كل عامل أجنبي يجب عليه مغادرة A بمعنى مغادرة ما مقداره ¹ "O'O"

وبمغادرة عنصر العمل الأجنبي البلد A فان أسعار عناصر الإنتاج تتغير ما يعكس تغير أسعار السلع، حيث تصبح A تنتج حديد أكبر من قطن مما يجعل أسعار القطن تتجه إلى الارتفاع مقارنة بمثيلاتها في البلد B، هذا الاختلاف في أسعار السلع بين البلدين يستوجب تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير المنتج الذي تملك فيه وفرة من عناصر الإنتاج (عمل، رأسمال)، فيتخصص A في إنتاج وتصدير الحديد مقابل استيراده للقطن من البلد B المتخصص في إنتاجه، فينتقل الوضع التوازني في A من P' إلى P في هذه النقطة يصدر A ما مقداره PR من الحديد ويستورد ما مقداره من RS القطن وهذا ما يوضحه منحني التحويل TT، حيث عند P تتساوى أسعار عناصر الإنتاج وأسعار السلع دولياً، وبهذا كانت التجارة الدولية البديل عن هجرة أو انتقال عنصر العمل.

من خلال ما سبق يتضح أن الوصول إلى المساواة بين أسعار عناصر الإنتاج Factors-Price Equalization يتحقق نظرياً إما عبر التجارة الحرة دون حركة عناصر الإنتاج، أو عبر حركة عناصر الإنتاج دون التجارة.

وبهذا يكون "مندل" قد اثبت العلاقة التبادلية التامة بين التجارة الدولية والهجرة الدولية فحسب النموذج الذي قدمه "مندل" يمكن للتجارة أن تكون بديلاً للهجرة كما يمكن للهجرة أن تكون بديلاً للتجارة، على عكس نموذج "HOS" الذي اثبت هذه العلاقة التبادلية من جانب واحد فقط.

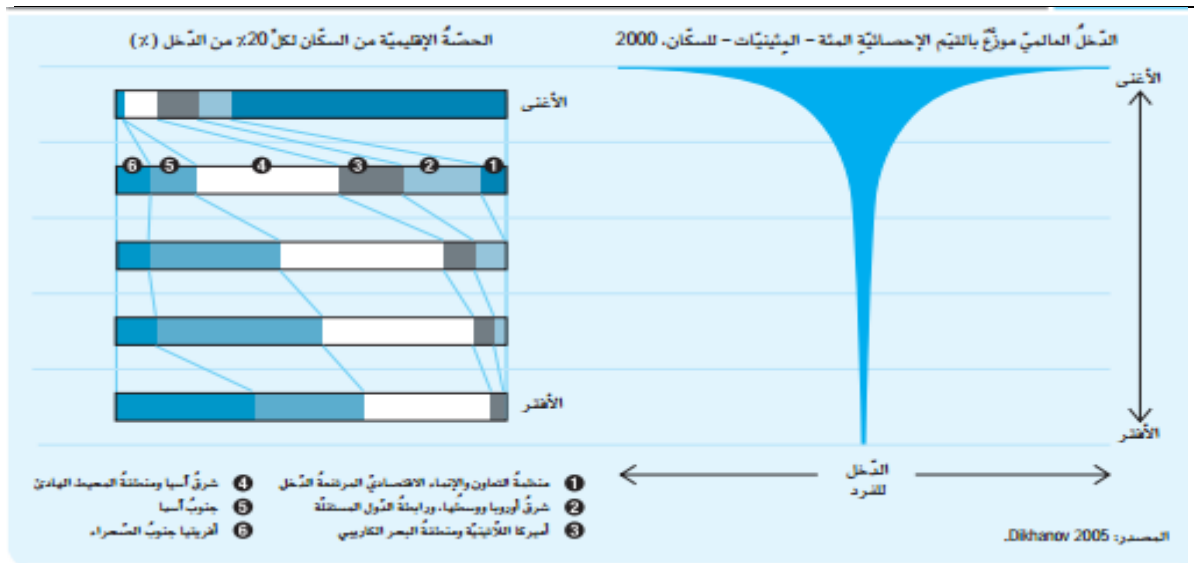
وقد كان لنظرية معادلة أسعار عوامل الإنتاج تأثير قوي في تشكيل سياسات التجارة والهجرة في البلدان المتقدمة فعلى سبيل المثال من أهداف اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) هو زيادة التجارة مع المكسيك

¹ Robert A Mundell, op.cit, p. 323.

من اجل تقليص الفجوة الحقيقية بين الأجور، حيث كان من المتوقع أن يؤدي التقارب في الأجور الناجم عن التجارة الحرة بين البلدين هو خفض حافز هجرة العمالة المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية¹.

3- التجارة الدولية والتقارب الدولي لمستوى الأجور: حسب نموذجي "مندل" و" HOS" فان التجارة هي التي تتكفل بضمان مستوى الأجر الذي يرضي العامل وذلك بتأثيرها على أسعار عناصر الإنتاج والوصول بها إلى مرحلة التوازن، بما يعني أن التجارة الدولية ساهمت في تقليص الفوارق في الأجور أين أصبح أهم دافع لهجرة العمالة لا وجود له، وتدل الشواهد على أن هذا الاستنتاج النظري بعيد تماما عن التحقق واقعا فيما يخص عوائد عناصر الإنتاج وبالتحديد أجور العمل، فقد وقفت النظرية عاجزة عن تفسير حالات عدم التساوي على الصعيد الدولي في مستويات الدخل والفرص الاقتصادية المتاحة، واستمرار الفقر وهي من أهم الأسباب وراء معظم قرارات الهجرة من البلدان النامية، ويمكن ملاحظة التباين الواسع بين البلدان في مستويات الدخل من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم 33: التباين في مستويات الدخل بين الدول النامية والدول المتقدمة



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص: 36-37.

إذ يشبه توزيع الدخل في العالم شكل كأس نبيذ في الجانب الأعلى من الكأس يملك أغنى (20%) من البشر بثلاثة أرباع دخل العالم وفي أسفل الساق وأضيق موضع من الكأس ينال أفقر (40%) من البشر نسبة (5%)

¹ Sidney Mankit Lung, the impact of international migration on international trade: an empirical study of Australian migration intake from Asian countries, PHD thesis, School of Applied Economics, Faculty of Business and Law, Victoria University, Melbourne, Australia, 2008, p.22.

من الدخل العالمي فيما لا يحصل (20%) من البشر الأشد فقراً (1.5%) من الدخل العالمي وتمتثل فئة أفقر 40% من سكان العالم مع أكثر من مليارين من البشر الذين يعيش الواحد منهم على اقل من دولارين في اليوم.

وعلى الرغم من قيام التجارة بين الدول المتقدمة والنامية وتسهيلها بالاتفاقيات التجارية إلا أن التجارة لم تساهم في تقريب التفاوت بين الأجور على المستوى الدولي بل العكس، على الرغم من النمو السريع الذي حدث في التجارة الدولية في المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والذي كان مصحوباً بعدة إجراءات قامت بها دول العالم ومنها تقليص الحواجز التجارية وتكاليف النقل في إطار ما يسمى منطقة التجارة الحرة العالمية، إلا أن الفوارق في الأجور على المستوى الدولي تصاعدت، فبدلاً من أن تؤدي التجارة إلى تقليل التفاوت في أسعار عناصر الإنتاج عالمياً، أدت إلى تعميق الفجوة في عوائد هذه العناصر ولاسيما العمل وبالتالي تعميق تفاوت الأجور بين مجموعة البلدان المتقدمة ومجموعة البلدان النامية خاصة بعد التقسيم الدولي الجديد للعمل، أين زادت الفجوة بين الأجور وزادت معها دوافع هجرة العمالة ولا ينحصر هذا على مستوى العلاقة بين الدول المتقدمة والنامية فقط، وإنما حتى على مستوى الدول المتقدمة في ما بينها فان التجارة لم تكن بديل تام لهجرة العمالة إذ لازلنا نلاحظ هجرة العمالة من بعض الدول المتقدمة إلى أخرى أكثر تقدماً على الرغم من العلاقات التجارية فيما بينها.

ولعل أهم أسباب عدم إمكانية تحقق النموذج النظري سواء نموذج "مندل" أو نموذج "HOS" في مساواة أسعار عناصر الإنتاج ومنها أجور العمل على مستوى العالم، أن هذه النظرية مبنية على افتراضات محددة بعيدة عن عالم الواقع ومن هذه الافتراضات: هناك دولتان، عاملان إنتاج، تشابهاً تاماً في التكنولوجيات ودوال الإنتاج ومهارات العمل بين بلدان العالم ووجود المنافسة التامة، وبالتالي نتائج هذا النموذج بعيدة تماماً عن واقع العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

فحتى مع افتراض تطابق المهارات الخاصة بالعمل فإن نمط علاقات الإنتاج - العمل تختلف في الاقتصاديات المتقدمة بلدانا وشركات إذ يسود فيها الميل نحو ادخار العمل عنها في البلدان النامية.

من جانب آخر فان النموذج لا يصلح إلا إذا كان هناك عدد متساو من السلع والعوامل، حيث يضعف هذا النموذج إذا فاق عدد السلع عدد العوامل أو العكس، وتشير عدة دراسات منها دراسة Jones (1975)

و(1977) Scheinkman و(1986) Svensson أن معادلة أسعار عوامل الإنتاج تعتمد على العدد النسبي للأسواق وعوامل الإنتاج الدولية بدلا من العدد النسبي للسلع والعوامل¹.

كما أن سيادة المنافسة التامة كما تفترض النظرية يعني أن في مقدور البلد الذي يتخصص أن ينتج ويصدر أي كمية من السلعة التي يتخصص فيها في السوق العالمية عند سعر ثابت، ويلاحظ استحالة تحقق ذلك في الواقع حيث إن ظروف الإنتاج تسودها مبادئ الاحتكار بحالاته المختلفة والمنافسة الاحتكارية إلى جانب المنافسة التامة وقلما تسود هذه الأخيرة، حيث أن أغلب فروع الإنتاج تخضع للمنافسة الاحتكارية، ولهذا ظهرت عدة دراسات تضعف ما تم إثباته من أن التجارة بديل للهجرة من خلال دراسة العلاقة التكاملية بينهما.

ثانيا: العلاقة التكاملية بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية (نموذج ماركسن James R Markusen*)

يقصد بالتكاملية بين الهجرة والتجارة هو أن حركة عوامل الإنتاج ومنها العمل بين البلدين تؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري السلعي على عكس نموذج "HOS" الذي تؤدي فيه حركة العوامل إلى توقف التجارة بين الدول عند التوازن السعري لهذه العوامل، وقد درست هذه العلاقة التكاملية من عدة جوانب كالاختلاف التكنولوجي، اقتصاديات الحجم، المنافسة الاحتكارية، كلها أثبتت انه في غير الافتراضات التي أقامها نموذجي HOS و/أو "مندل" فان العلاقة بين الهجرة والتجارة الدولية هي علاقة متغير مكمل للأخر، وهذا ما حاول "ماركسن" إثباته من خلال نموذج الاختلاف التكنولوجي، حيث انطلق "ماركسن" في إثبات العلاقة التكاملية بين الهجرة والتجارة الدولية من نموذج (2x2x2)، وهذا في ظل افتراضات معينة²:

- البلدان لها تطابق نسبي في عوامل الإنتاج؛
- البلدان لهما تشابه في التكنولوجيا؛
- البلدان لهما تماثل في الطلب؛
- الإنتاج يتميز باقتصاديات حجم ثابتة؛
- الإنتاج يتميز بالمنافسة التامة.

¹ Sidney Mankit LUNG, op.cit, p. 23.

*James R Markusen أستاذ اقتصاد بجامعة كولورادو، متحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي من جامعة بوسطن عام 1990

²James R Markusen, factor movements and commodity trade as complements, journal of international economics n° 14, Elsevier Science publishers, North-Holland, 1983, p. 345.

حسب "ماركسن" فإنه تحت هذه الافتراضات البلدان لا يرغبان في التجارة، وإذا تم التنازل عن الافتراض 1 سيكون لدينا نموذج HOS ونموذج "مندل"، وبالاستغناء عن 2 و 4 و 5، سيكون لدينا علاقة مختلفة بين تجارة السلع وحركة العوامل، وبالتالي حسب الفرضيات فإن هناك 4 حالات تعطينا العلاقة التكاملية بين الهجرة والتجارة، تناول "ماركسن" واحدة من هذه الحالات ألا وهي الاختلاف التكنولوجي بين الدول.

يحاول "ماركسن" من خلال هذا النموذج دراسة العلاقة التكاملية بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية من خلال التركيز على العلاقة الكمية (التركيز على حجم التبادل التجاري) بينهما على عكس نموذج "HOS" الذي ركز على العلاقة السعرية في إثبات التبادلية بين المتغيرين.

في هذا النموذج يعتبر الاختلاف في تكنولوجيا الإنتاج أساس التجارة لدراسة التكامل الدولي بين الهجرة والتجارة، حيث يفترض عاملان (K,L) سلعتان (X,Y) بلدان (f,h)، لهما تطابق في ملكية عوامل الإنتاج، في هذا الجزء يفترض أن المعروض الكلي للعوامل ثابت، قطاعات الإنتاج ملخصة في المعادلات التالية¹:

$$Y^i = G(Ly^i, ky^i) \quad \bar{L} = Lx^i + Ly^i$$

$$X^i = \alpha^i F(Lx^i, Ky^i) \quad \bar{K} = Kx^i + Ky^i$$

حيث i=f,h

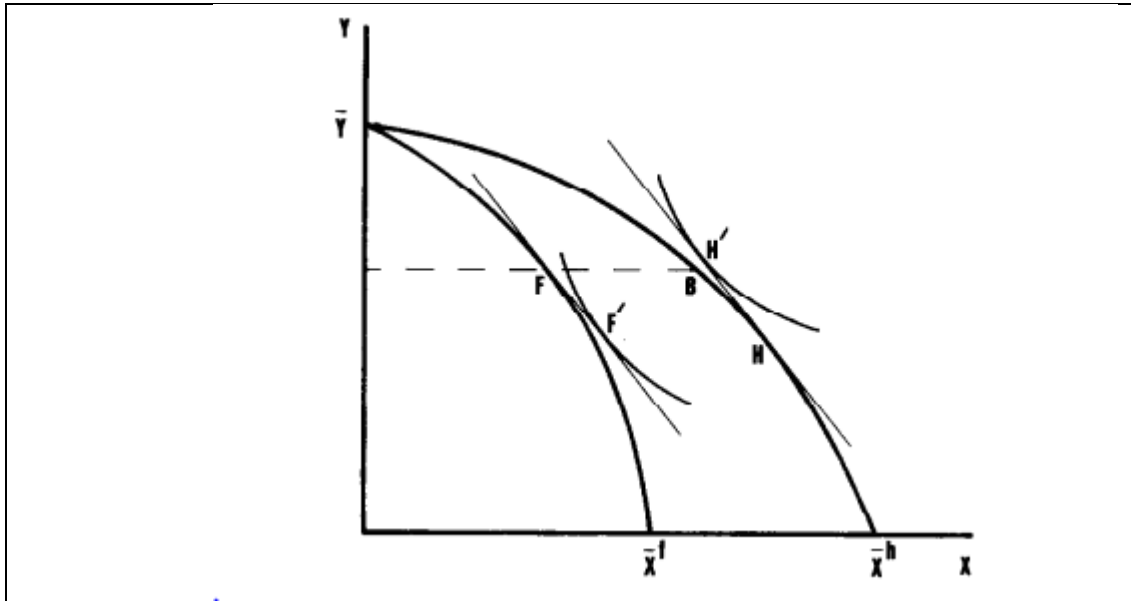
أين F و G، \bar{L} و \bar{K} يفترض أنها متطابقة، الصناعات G و F متنافسة تتميز باقتصاديات حجم ثابتة، البلدان مختلفان إلا في تقنيات الإنتاج α^i والمتعلقة بدالة الإنتاج ل X، يفترض أن $\alpha^h > \alpha^f$ معناه أن h متفوقة تكنولوجيا على f، الطلب في كلا البلدين متماثل وبالتالي لا اختلاف في منحنيات الطلب.

يظهر الشكل 34 منحنيات الإنتاج $\bar{Y}\bar{X}^f$ و $\bar{Y}\bar{X}^h$ للبلدين h و f على التوالي أما الشكل 35 يمثل مدخلات الإنتاج أو $O_x \bar{L} O_y \bar{K}$ ما يعرف بمخصصات الإنتاج في القطاعين لكلا البلدين والذي يمثل مربع "إدجورث"^{*} "Edgeworth"

¹ James R Markusen, op.cit, p. 343

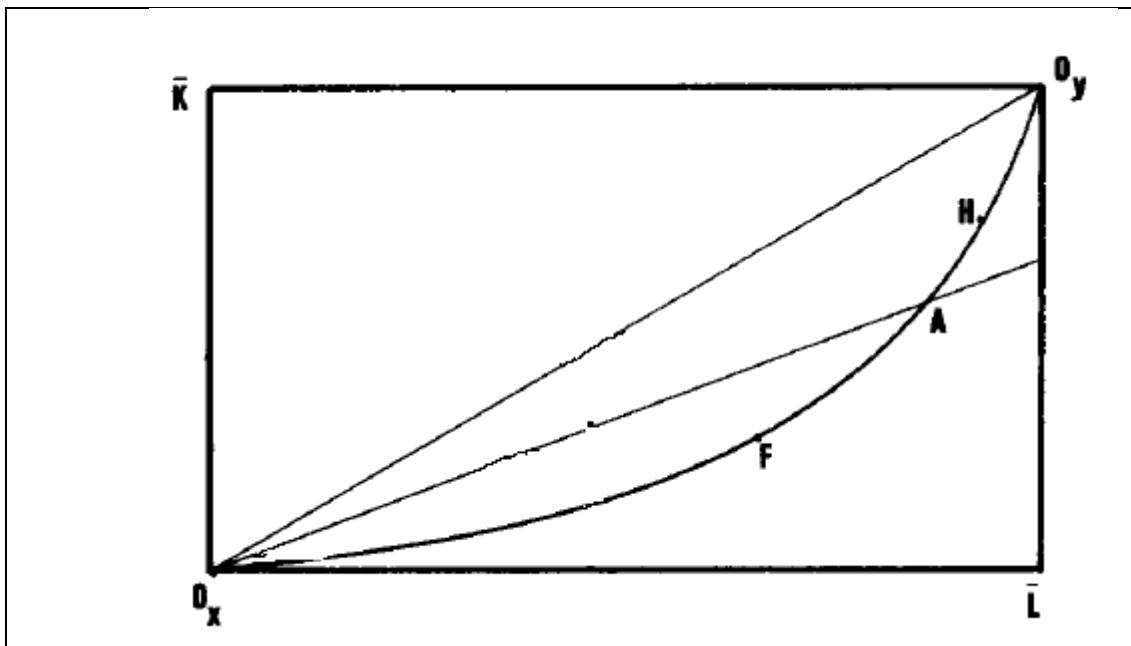
* مربع إدجورث: أنشأه العالم فرانسيس إسيدرو إدجورث وهو وسيلة لتمثيل التوزيعات أو التخصيصات المختلفة للموارد

الشكل رقم 34: منحنيات الإنتاج للبلدين f و h



Source: James R Markusen, factor movements and commodity trade as complements, journal of international economics n^o 14, Elsevier Science publishers, North-Holland, 1983, p, p.344.

الشكل رقم 35: منحنى التعاقد للبلدين



Source: James R Markusen, op.cit, p. 344.

انطلاقاً من¹:

- منحني التعاقد $O_xFAHO_y^*$ في الشكل 35، والمعدلات الحدية للإحلال MRS هي نفسها للبلدين، البلد h لديه ميزة نسبية تكنولوجية محايدة* حيادية Hicks أعلى مقارنة ب f حيث أن هذه الحيادية لا تسمح لمنحنى x بالانتقال، وبالتالي النقطة F في الشكل 35 هي نقطة الكفاءة الإنتاجية لكلا البلدين وتنطوي على نفس المعدل الحدي للإحلال MRS وعلى نفس سعر عوامل الإنتاج، وكما هو مبين في الشكل 36 يفترض أن تكون X كثيفة العمل.

- لأجل نفس مخصصات الإنتاج في كلا البلدين، المعدل الحدي للتحويل MRT بين المخرجات $(-dy/dx)$ سيكون اقل في h مقارنة ب f، ما يوافق مجموعة المدخلات المتطابقة (F) في الشكل 35 هي مخرجات الإنتاج F و B في الشكل 34 للبلد h و f على التوالي (البلدان ينتجان الكمية نفسها من y) ويترتب على ذلك أن النقطة على $\bar{Y}\bar{X}_h$ التي لها نفس المعدل الحدي للتحويل MRT مثل F على $\bar{Y}\bar{X}_f$ يجب أن تكون تحت B تحديداً في النقطة H

- عند قيام التجارة الحرة وفي ظل التوازن البلد h يصدر X والبلد f يصدر y كما هو مبين في الشكل 34، وهذا يتأتى مما تم ذكره سابقاً، حيث أن (y^f/x^f) أكبر من (y^h/x^h) عندما تكون أسعار عوامل الإنتاج متساوية مصحوبة بافتراض تماثل الطلب بين البلدين

- F و H في الشكل 35 توافقت مخرجات الإنتاج H و F في الشكل 34، P^* يمثل السعر العالمي ل X نسبة ل y، و r^i و w^i هما أسعار K^i و L^i نسبة ل y، التوازن التنافسي يعني أن سعر كل عامل إنتاج يساوي قيمة الناتج الحدي للعامل (G)

$$r^i = p^* \alpha^i F_k = G_k \quad w^i = p^* \alpha^i F_l = G_l$$

الفروق في أسعار عناصر الإنتاج التوازنية (داخل البلد) تأتي من المعادلة $w^i = G_l$ و $r^i = G_k$ ، وبما أن (K^y/L^y) عند H في الشكل 35 تفوق (K^y/L^y) عند F في الشكل نفسه، فإن G^i عند H تتجاوز G_i عند F، والعكس بالعكس بالنسبة ل G^k ، ومن ثم فإن $r^h < r^f$ و $w^h > w^f$ بالنسبة لكل من السلعتين نظراً لأن أسعار السلع هي نفسها في كلا البلدين

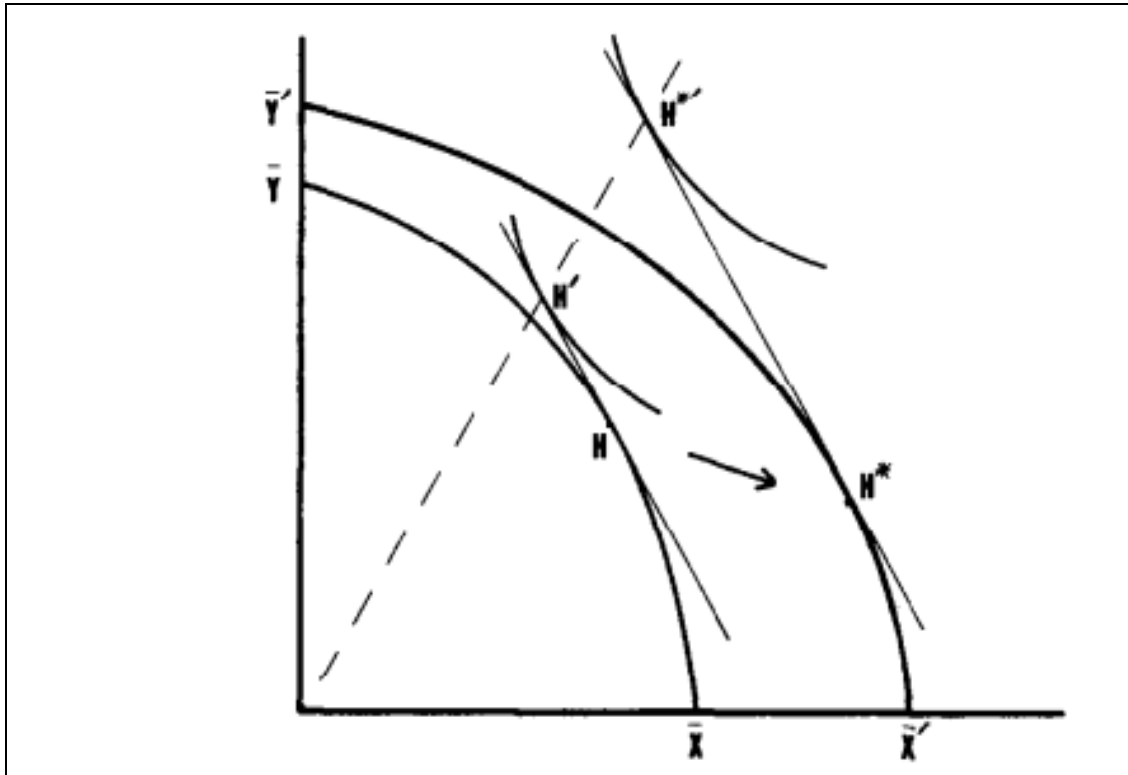
¹ James R Markusen, op.cit, p. 344-345.

* يرى "هيكس" أن الحيايد في التطور التكنولوجي: هو اختراع يرفع الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال بالنسبة نفسها، وبالتالي فإن التطور التكنولوجي يكون محايد إذا ظلت نسبة الناتج الحدي لرأس المال إلى العمل دون تغيير.
* منحني التعاقد: هو جميع النقاط التي تمثل المخصصات النهائية لعوامل الإنتاج بين منتجين اثنين كنتيجة للتبادل، حيث جميع النقاط في هذا المنحنى هي مخصصات كفاءة باريتو Pareto.

الآن إذا سمح للعوامل بالتنقل بين البلدين، L سيهاجر إلى البلد h و K يهاجر إلى البلد f ، كل بلد سيستقبل العامل الذي يستخدمه بكثافة في قطاع التصدير مما يؤدي إلى ارتفاع عامل الكفاءة مع زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة المعروض التجاري تحت فرض تماثل الطلب بين البلدين، ومع استمرار ثبات السلع بين البلدين إما بزيادة L^h أو انخفاض K^h تتحرك نقطة الإنتاج H في الشكل 35 إلى الأسفل.

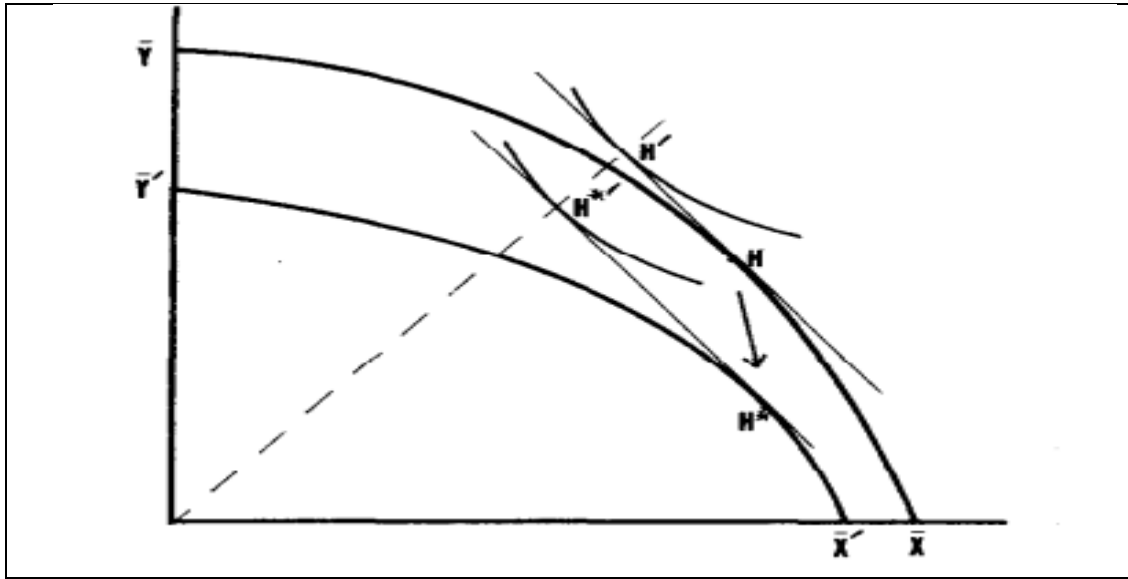
الشكل 36 يبين ارتفاع في الإنتاج من H إلى H^* نتيجة حركة L^h والشكل 37 يبين انتقال من H إلى H^* نتيجة لانخفاض في K^h ،

الشكل رقم 36: اثر معروض العمل على الإنتاج في البلد h



Source: James R Markusen, op.cit, p. 46.

الشكل رقم 37: اثر انخفاض رأسمال على الإنتاج في البلد h



Source: James R Markusen, op.cit, p. 46.

ينطوي التماثل في الطلب على تحول خارجي (انتقال لليمين) للاستهلاك من H إلى H^* في الشكل 36 والذي يقابله تحول داخلي (انتقال لليسار) للاستهلاك من H' إلى H'^* في الشكل 37، فإذا ارتفع L فان الصادرات من X ستزيد طالما أن هناك توسع في إنتاج X مقارنة بالطلب (الشكل 36)، في مقابل ذلك إذا انخفض \bar{K} الصادرات من X ستترفع أيضا بما أن استهلاك X انخفض في حين ارتفع إنتاجه (الشكل 37)، وبالتالي فان شعاع التجارة H^*H' يفوق الشعاع HH' ، وإذا ما تكلمنا هنا عن البلد h فهذا ينطبق على البلد f .

ما يعني أن حركة العوامل تؤدي إلى تحول خارجي في منحني العرض لكل من البلدين أي ما معناه زيادة في المعروض التجاري وفقا لمعدلات التبادل التجاري القائمة بين الدول نتيجة لزيادة حركة عوامل الإنتاج بين الدول.

ومما سبق فان "ماركسن" اثبت العلاقة التكاملية بين الهجرة والتجارة الدولية من خلال نموذج تطابق فيه البلدان في كل شيء ما عدا التكنولوجيا، فحسب ماركس فإذا كانت ملكية العمل نفسها في كلا البلدين فان التصدير المتزايد للسلع كثيفة العمل يوسع الطلب على اليد العاملة إلى الأعلى ويؤدي ارتفاع الأجور إلى اجتذاب اليد العاملة الأجنبية، ونتيجة لذلك فان تصدير المنتجات كثيفة العمل وهجرة العمالة مكملان لبعضهما.

وعلى فرض انه تم الإقرار بالعلاقة التكاملية بين التجارة الدولية والهجرة الدولية بمعنى أن زيادة عدد المهاجرين يزيد من حجم التبادل التجاري بين الدول المعنية السؤال الذي يُطرح: ما الذي يجعل الهجرة عامل محفز لزيادة

التبادل التجاري بين الدول؟ بصيغة أخرى ما الذي ينقله المهاجر معه إلى بلد الاستقبال يعمل على تقوية الروابط التجارية بين الدول المعنية؟، الإجابة عن السؤال وتوضيحها ستكون تالياً.

المبحث الثاني: قنوات تأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية

إن الإنسان في المجتمع لا يمكنه أن يعيش بمعزل عن باقي أفراد المجتمع، وإنما يتفاعل الأفراد مع بعضهم البعض من خلال علاقات اجتماعية رسمية وغير رسمية يكون من خلالها موروث ورصيد ثقافي، هذه العلاقات هي لب ما يسمى بالرأس المال اللامادي (الاجتماعي والثقافي)، والذي يؤثر وجوده على تحقيق أهداف معينة خاصة إذا ما رُبط بموضوع الهجرة.

المطلب الأول: الرأس المال الاجتماعي للمهاجر

سيتم التطرق إلى هذا المطلب من خلال ما يلي:

أولاً- مفهوم الرأس المال الاجتماعي: أن فكرة الرأس المال الاجتماعي ليست جديدة لكن المفهوم يجد ذاته حديث جداً، ولا يزال كمحطة نقاش لعلوم عدة جمعت بين الاجتماع والسياسة والاقتصاد إذ لم يحصل بعد إجماع بين الباحثين على مثل هذا التعريف، والواقع أن كل دراسة حول هذا الموضوع تستعمل مفهوم خاص.

ويختلف الباحثون حول الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا المفهوم، فقد أعتبرت فترة ما قبل الثمانينات مجرد دراسات أولية في مرحلة التطور، إلى أن أثار هذا المفهوم اهتمام الأخصائيين الاقتصاديين والسوسيولوجيين وحتى علماء السياسة، مع بداية الثمانينات بأعمال المفكر الفرنسي "بورديو" * "P. Bourdieu" والذي يرى بان رأس المال الاجتماعي شكل من أشكال رأس المال يمتلكه أعضاء جماعة معينة أو ما يعرف بالشبكة الاجتماعية، من خلال الصلات والعلاقات الاجتماعية القوية بين الأعضاء وبالتالي يعتبره بأنه كمية الموارد* الواقعية أو المحتملة، التي يتم الحصول عليها من خلال امتلاك شبكة من العلاقات الدائمة المبنية على الفهم والوعي المتبادل، ويعتمد تعزيز هذا النوع من رأس المال على رؤوس الأموال الأخرى كالرأس المال الثقافي والرمزي والاقتصادي التي يمتلكها أعضاء الجماعة¹.

¹ P.Bourdieu, Le Capital Social, Notes Provisoires, Actes de la recherche en sciences sociales, volume.31, 1980,L'éditeur de Pers ée, p 2-3

* Pierre Bourdieu (1930-2002)، عالم اجتماع فرنسي، ابرز مؤلفاته كتاب "الورثة" 1964 كتاب التمييز/التمييز 1979

* قد تكون هذه الموارد معلومات أو مساعدات مادية أو معنوية

وبعد "بورديو" بفترة ظهرت أعمال "J.Coleman" عن رأس المال الاجتماعي في إطار محاولته للربط بين الظواهر الاجتماعية والتقدم الاقتصادي إذ يرى "كولمان" أن رأس المال الاجتماعي ليس كصور رأسمال الأخرى فهو لا يوجد في الأشخاص ولا في الواقع المادي وإنما يوجد في العلاقات بين الأفراد¹.

في حين توسع "بوتمان" "R.Putnam" في مفهومه للرأس المال الاجتماعي فهو يراه بأنه يتكون من الجوانب الإيجابية للحياة الاجتماعية أي من شبكة العلاقات الاجتماعية، الالتزامات الأخلاقية، والمعايير والقيم الاجتماعية بشكل خاص الثقة والتي يجب أن تتوفر في أفراد المجتمع وشرائحه حتى تمكنهم بالتصرف معا، بصورة فعالة ومجدية لتحقيق أهدافهم المشتركة².

وقد انتقل مفهوم الرأس المال الاجتماعي من المجال الأكاديمي إلى المنظمات الدولية، فقد أولى البنك الدولي اهتماما كبيرا بهذا النوع من رأسمال فعرفه على انه "المؤسسات والعلاقات والمعايير التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع، والتي لها القدرة على زيادة الإنتاج عبر تقليص تكلفته"³.

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على انه "يرتبط بالشبكات والقواعد والقيم والعقائد المشتركة، الشبكات مرجعها إلى التصرفات والعمليات الهادفة للعاملين التي تهيء عمل مشترك، وأما القواعد والقيم والعقائد المشتركة مرجعها إلى المعطيات الذاتية المعنوية المتاحة للأشخاص والمجموعات، وأيضا مثل القوانين واللوائح التي تنظم التصرفات"⁴

من خلال ما سبق يمكن تعريف الرأس المال الاجتماعي على انه رأس مال غير مادي يعتمد على مجموعة من القيم خاصة الثقة التي تتولد لدى الأفراد كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعضويتهم في روابط اجتماعية، ومؤسسات حكومية أو غير حكومية، تقليدية أو حديثة، على نحو يساعدهم على تحقيق أهدافهم المشتركة.

*James S. Coleman (1926-1995) عالم اجتماع أمريكي من أهم مؤلفاته كتاب "مقدمة في الرياضيات الاجتماعية" 1964

¹ J.Colmen, Social Capital In The Creation Of Human Capital, The American Journal Of Sociology, vol. 94, 1988.,p 95-120, p 98

*Robert David Putnam (1941) سياسي وعالم اجتماع أمريكي يشغل منصب أستاذ بجامعة هارفرد.

² R.Putnam, Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community, New York, Simon and Schuster ,2000,p15

³ بلحنافي أمينة، تكوين رأس المال الاجتماعي، التعليم، والنمو الاقتصادي في الجزائر -محاولة تقييم-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسكر، 2016، ص: 19.

⁴ بن سكران بودالي، دربال عبد القادر، قياس تكوين الرأس المال الاجتماعي في الجزائر وأثره على مؤشرات التنمية المستدامة 2011/1989، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، العدد 05 جوان 2016، ص14.

وبالتمعن قليلا في مفهوم رأس المال الاجتماعي نجده ينطوي على شقين رئيسيين: جانب رأس المال والجانب الاجتماعي، فرأس المال يشير أساساً إلى أن رأس المال الاجتماعي يتكون من خلال التراكم عبر فترات طويلة من الزمن، ومن هنا فمن الصعب تخيل أن يتكون رأس المال الاجتماعي بصورة وقتية أو سريعة لخدمة موقف مفاجئ أو حالة عارضة، ويشير الجانب الاجتماعي إلى حقيقة بديهية مفادها أن رأس المال الاجتماعي لا يكونه فرداً بذاته كما هو الحال في رأس المال المادي أو البشري، وإنما يتكون في إطار جماعة يطمح الأفراد الانضمام لها من أجل استغلال ما توفره العضوية في هذه الجماعة من مزايا ورصيد اجتماعي.

ثانياً: مصادر رأس المال الاجتماعي

مصادره هي جموع التنظيمات الاجتماعية الجزئية داخل المجتمع الكبير، والتي تأخذ نفس خصائص هذا المجتمع كما وضحتها البنك الدولي في دراسة له فيما يلي¹:

- 1- الأسرة: تلعب الأسرة دوراً في توفير الآليات اللازمة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية وذلك عن طريق تنمية الروابط والعلاقات غير الرسمية - خصوصاً في إطار الأسرة الممتدة - للمساعدة والتعاون داخلها بما يجعلها بمثابة شبكة للضمان الاجتماعي تقدم الخدمات والمساعدات لأعضائها في فترات الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية.
 - 2- الروابط الدينية: اعتبر الباحثون الروابط الدينية أحد مصادر رأس المال الاجتماعي، إذ تؤثر على طريقة تنشئة الأفراد وتساهم في تشكيل وعيهم وأفكارهم تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، وهي بذلك تساهم في ربط مجموعة من الأفراد معاً، ومن ثم ربطهم أو عزلهم عن المجتمع المحيط، كما تستطيع أن تحشد للموارد وتعبئها لخدمة أهداف محددة، وتساهم الروابط الدينية أيضاً في إتاحة المزيد من الفرص أمام أعضائها لتحقيق أهداف مشتركة.
 - 3- المجتمع المدني: يضم مجموعة متنوعة من الهيئات والمنظمات كالأجاءات السياسية، النقابات العمالية، الروابط والاتحادات المهنية، ويتسع هذا المفهوم ليشكل منظمات القطاع الخاص الملتزمة بمسؤوليتها الاجتماعية.
 - 4- القطاع العام: يشمل القطاع العام المؤسسات التابعة لإشراف الدولة وإدارتها، إذ تستطيع هذه المؤسسات من خلال إدارتها للعلاقة بين موظفيها بتدعيم ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وهيئاتها.
- وثمة مصادر أخرى لرأس المال الاجتماعي غير تلك التي تم ذكرها آنفاً ومنها: جماعات الجيرة، وجماعات الأصدقاء، وغيرها، وتتساوى هذه المصادر في أهميتها، وما يميز إحداها عن الآخر هو السياق الذي تعمل فيه، ففي بعض المجتمعات يكون لمؤسسات الدولة، والمجتمع المدني أهمية كبيرة في تكوين رأس المال الاجتماعي، وهذا ينطبق على

¹ عبد الناصر علك حافظ، عبد الله حكمت النصار، وفاء عدنان، الاستثمارات الفاعلة لذكاء الأعمال وفقاً لمدخل رأس المال الاجتماعي: عرض نظري تحليلي، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العدد 93، 2012، ص: 181.

نظم الحكم الديمقراطي التي يتمتع فيها المجتمع المدني بقوة حقيقية في التأثير على عملية صنع القرار، إذ تتمتع الجمعيات غير الرسمية بقوة ونفوذ كبيرين، لأنها الأكثر قدرة على استيعاب الأفراد، وهي بذلك تساهم في تكوين رأس المال الاجتماعي.

ثالثاً: الجانب الاقتصادي للرأسمال الاجتماعي

يكمن الدور الاقتصادي للرأسمال الاجتماعي فيما يلي:

1- الشبكات الاجتماعية والمعلومات: إن من أهم الإخفاقات التي تعاني منها الأسواق، هو عدم وجود معلومات كافية أو وجودها بشكل غير مماثل، فبالنسبة لعدم وجود معلومات كافية، فهذا شائع في كل مجالات النشاط الاقتصادي وخاصة في سوق العمل وسوق الاستثمار، فلقد بينت عدة دراسات فائدة الجماعات العمالية لنقل معلومات عن فرص العمل في الأسواق وفي المناطق المختلفة، كما بينت دراسات أخرى أن جماعات رجال الأعمال تنقل معلومات لأعضائها عن أساليب التقنية الحديثة، وعن فرص الاستثمار في مجالات مختلفة، وعن فرص التسويق الداخلي والخارجي.

أما بالنسبة للمعلومات غير المتماثلة فهي تخص الوضع الذي يتعامل فيه فريقان، الفريق الأول يملك معلومات كافية عن الفريق الثاني دون أن يكون عند الفريق الثاني معلومات مماثلة عن الفريق الأول، وأمثلة ذلك شائعة في كل الأنشطة الاقتصادية فالمستثمر الذي يقترض من البنك، يكون عنده معلومات كافية عن البنك دون أن يكون للبنك معلومات مماثلة والشيء نفسه بالنسبة لشركات التأمين أو أي شركة أخرى، ويمكن تدارك هذا عن طريق الجمعيات الأهلية التي تنظم عمليات الاقتراض، أو التأمين بين أفرادها على أساس أن أعضاء المجموعة يعرف بعضهم بعضاً وهم قادرين على أن يتعاملوا مع بعضهم بمعلومات كافية¹.

2- الشبكات الاجتماعية والهوية الجماعية: من المعروف أن من أهم إخفاقات السوق هو وجود حالات على الفرد أن يختارها (استثمار في سلع جديدة أو عدمه، ورفع الأسعار أو عدمه، والتوسع في الإنتاج...) وأنه إذا أقدم على الاختيار وفق مصلحته الخاصة فقط دون أي اعتبار لمصالح الآخرين، فإن نتيجة ذلك تكون بالنسبة للمجتمع غير ذات كفاءة، أو دون الأفضل وانه إذا اعتبر كل فرد مصالح الآخرين عند اتخاذ قراره، فإن النتيجة تكون أكثر كفاءة بالنسبة للمجتمع ككل وتصل إلى النتيجة الأفضل، وهذا معناه أن وجود جماعة تتمتع بشعور

1 فضل النقيب وآخرون، مفهوم رأسمال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس، 2006، ص: 25.

الانتماء إلى هوية جماعية يقود إلى تغيير أفضليات الأعضاء من الأفضليات المبنية على أساس المصلحة الخاصة، إلى أفضليات مبنية على المصلحة العامة وهذا يقود بالتالي إلى وضع يعود بالفائدة على المجتمع¹.

3- **الشبكات الاجتماعية والتنسيق:** يعانى نظام السوق الحر من انعدام التنسيق بين الأعوان الاقتصاديين، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي فان ضعف التنسيق أو عدمه له نتائج مهمة قد تقود أحيانا إذا استمرت إلى أمد طويل إلى ضعف في النمو الاقتصادي، حيث أن انعدام التنسيق بين المستثمرين قد يؤدي إبقاء الاقتصاد يمارس نشاط على مستوى منخفض، وسبب ذلك يعود إلى أن عمليات الاستثمار عمليات يكمل بعضها بعضا، فأحيانا هناك نوع من الاستثمارات لا تتم لأن الاستثمارات الأخرى المكمل لها غير موجودة، وهذه الأخيرة غير موجودة لأن الأولى غير قائمة والأمثلة على ذلك كثيرة وتشمل كل مجالات النشاط الصناعي².

وفي هذا المجال يلعب الرأسمال الاجتماعي دورا محوريا إذ انه يساعد في إيجاد مناخ يتم فيه التنسيق بين المنتجين بشكل يسمح بالتغلب على مشكلة الاستثمارات المكملة، وهذا يحدث لان الرأسمال الاجتماعي قادر على توفير ما يلي:

- توليد المعلومات الضرورية عن إمكانات الاستثمار المختلفة وأوضاع السوق سواء تلك التي تقدم للاستثمار المواد الأولية اللازمة أو تلك التي تستعمل إنتاج الاستثمار كمواد أولية في صناعة آخر؛
- توليد ثقة بين مالكي رؤوس الأموال للقيام بالاستثمارات المختلفة، والثقة في أدبيات الرأسمال الاجتماعي تعرف على أنها التوقعات المتفائلة بالنسبة لسلوك الناشطين الاقتصاديين الآخرين، ويتم عادة الحديث عن نوعين من الثقة النوع الأول يتكون من تكرار اللقاءات الشخصية وما تحدثه من تفاعلات ويدعى هذا النوع بالثقة الشخصية والنوع الثاني يتكون من المعرفة العامة بمجموعة الناشطين الاقتصادية في مجال معين، المعرفة ببيئتهم وثقافتهم، وسلوكاتهم، والمعرفة بالحوافز التي تحركهم، والإمكانات المتاحة لهم، وهذا النوع يدعى الثقة العامة.

رابعا: الرأسمال الاجتماعي والهجرة

ما يميز الرأسمال الاجتماعي عن غيره انه غير مادي، وبالتالي فتراكمه يتم داخل نفسية الفرد مما يجعله ينتقل بانتقال الفرد كما أن انتقاله يتم دون قيود أو تكاليف، وقد يكون هذا الانتقال عابر للحدود الجغرافية، فهجرة الفرد من بلد إلى آخر تجعله ينقل معه رأسماله الاجتماعي من علاقات صداقة، قرابة، قيم، معايير... من بلده الأصلي إلى بلد الاستقبال، كما أن انتقاله هذا وبمرور الوقت يتيح له فرصة إقامة علاقات اجتماعية أخرى مع

¹ فضل النقيب، مرجع سابق، ص: 26.

² المرجع السابق، ص: 27.

داخل بلد الاستقبال (صداقة، عمل، الانضمام لمؤسسات ما...) توسع الشبكة الاجتماعية للمهاجر، مما يسمح بتعزيز وتنويع الرأسمال الاجتماعي للمهاجر وهذا الذي ساهم في خلق روابط بين البلد الأصل والاستقبال من خلال أنشطة المهاجرين العابرة للحدود.

خامسا: دور الرأسمال الاجتماعي للمهاجر في خلق التجارة بين دول الأصل ودول الاستقبال

يلعب المهاجر من خلال رأسماله الاجتماعي دورا مهما في خلق روابط تجارية بين بلده وبلد استقباله بخفض تكاليف المعاملات التجارية عن طريق ما يلي:

1- تخفيض الحواجز الغير رسمية للتجارة بين البلدين: تتضمن الحواجز غير الرسمية* للتجارة الدولية جميع التكاليف الثابتة التي تواجهها الشركات في تنفيذ معاملاتها التجارية، فالسوق ليس فقط تلاقى البائع والمشتري دون أعباء يتحملها البائع أو المشتري أو كلاهما ولكن الحقيقة غير ذلك تماما فالمعاملات ليست مجانية، فهناك تكلفة يتحملها البائع أو المشتري لكي تتم الصفقة وقد تزيد تكلفة المعاملات أو تقل حسب البلد¹.

وقد تظهر تكاليف المعاملات في شكل نقص في المعلومات عن سوق ما أو خصائص ومواصفات سلعة ما، مما يتطلب من البائع أو المشتري البحث عن هذه المعلومات، وقد تأخذ هذه التكاليف شكل مصاريف إدارية تدفع للوسطاء من سماسة ومحاسبين... ولا تقتصر تكاليف المعاملات على ما يتحمله البائع أو المشتري من جهد أو وقت أو أعباء مالية بل تتضمن أيضا وبشكل ما الثقة واليقين بالنسبة للمستقبل فتزداد تكلفة المعاملات في ظل الرؤية غير الواضحة للمستقبل، لهذا تعتبر مسألة تكلفة المعاملات مهمة جدا لكفاءة نظام السوق وهذا لدورها في تخصيص المورد الاقتصادية وتحديد الأسعار².

وقد أعفلت النظرية النيوكلاسيكية مسألة تكلفة المعلومات في استنادها إلى ما يعرف بنموذج أسواق المنافسة الكاملة والذي يقوم على فرض توافر المعلومات الكاملة عن جميع الأطراف وسهولة التعاقد وإجراء المعاملات دون أعباء أو قيود، وقد أظهرت الحياة العملية أن فرض توافر المعلومات وانعدام تكاليف المعاملات أمر غير صحيح، وتختلف الأسواق فيما بينها بالنسبة لمدى توافر المعلومات وصحتها وانتشارها كما تختلف من حيث تكلفة المعاملات، فالدول ذات الأسواق المتقدمة تحرص على توفير أكبر قدر من المعلومات عن طبيعة السوق، السلع،

¹James E. Anderson; Eric van Wincoop, trade costs, Journal of Economic Literature , American Economic Association, Vol. 42, No. 3. Sep., 2004, p. 706

*الحواجز الرسمية للتجارة هي القيود الجمركية وغير جمركية، تكاليف النقل والتأمين.....

² Idem.

مستوى الأجور...، مما يجعل طبيعة تكلفة المعاملات فيها منخفضة على عكس الدول النامية والتي بسبب عدم توافر المعلومات عن أسواقها ترتفع تكلفة المعاملات فيها مما يعرقل نمو المعاملات التجارية الدولية وبالتالي يخفض معدل التبادل التجاري مع شركائها¹.

ويمكن لشبكة المهاجرين وبمحكم علاقاتها العرقية ومهاراتها اللغوية ومعلوماتها الشخصية عن دول الأصل أن تحفز التجارة الثنائية بين البلدين من خلال مساهمتها بتخفيض تكاليف المعاملات التجارية لتوفيرها المعلومات عن مناخ الأعمال في البلد الأصل، وتكون هذه المعلومات عن الممارسات التجارية في البلد الأصل، النظام المؤسسي الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي، فرص تجارية في أسواق البلد الأصل التي تنشأ بسبب اختلاف ثقافة الاستهلاك وتمايز المنتجات، معلومات عن سياسات وقنوات التوزيع، بحيث أن هذه القناة (المعلومات) تؤثر على كل من صادرات وواردات البلد الأصل أو بلد الاستقبال للمهاجرين².

وتعتمد مدى مساهمة المهاجرين في تحفيز التجارة الثنائية بين البلدين على حجم ونوع المعلومات التي يملكونها وهذا بدوره يعتمد على:

أ- **نوعية شبكة المهاجرين:** قد يكون لحجم الشبكة تأثير على حجم التدفق التجاري بين البلدين خاصة على مستوى الطلب لكن على مستوى قناة المعلومات فان نوعية الشبكة هي من تؤثر على حجم التدفق، فالرأسمال الاجتماعي الذي يكونه المهاجر من ذوي الكفاءات أو الذي له علاقة بقطاع الأعمال في البلد المضيف غير الرأسمال الاجتماعي الذي يكونه المهاجر العادي، فليس لكل فئات المهاجرين التأثير نفسه على تكاليف المعاملات، ويبدو من المرجح أن يكون لمهاجرين الصنف الأول الفرصة الأكبر في اكتساب المعرفة وتوسيع الاتصالات لزيادة التدفقات التجارية³، وهذا ما أوضحتته نتائج دراسة Mariya Aleksynska and Giovanni Peri حول دور مهن المهاجرين في خلق تجارة بين الدول أن شبكة أعمال المهاجرين ذوي الكفاءات أو الذين لهم علاقة بقطاع الأعمال نسبة مساهمتها في خلق تبادل بين البلدين تعادل 10 أضعاف ما يساهم به المهاجر العادي في ذلك.

¹Douglass C. North, transaction costs, institutions and economic performance, An international Center for Economic Growth Publication, San Francisco, California, 1992, p. 05-06.

²Edgar Morgenroth, Martin O'Brien, Some further results on the impact of migrants on trade, working paper prepared for Economic and Social Research Institute, Whitaker Square, Sir John Rogerson's Quay, Dublin 2, Ireland, p. 2-3.

³ Mariya Aleksynska, Giovanni Peri, Isolating the Network Effect of Immigrants on Trade, working paper prepared for centre d'etude prospective et d'information international CEPII, 2011, p. 07

أما بالنسبة للمهاجر غير الشرعي واللاجئ فالوضع عكس ذلك فالنسبة للأول فان وضعيته القانونية لا تسمح له بذلك، في حين الثاني كثيرا ما يخشى الاضطهاد في بلده الأصلي، وبالتالي فان كلا الاثنين يجد صعوبة في الانخراط في قطاع الأعمال الرابط بين البلدين¹.

ب- **نوعية السلع:** ليست كل معلومات المهاجر حول بلده الأصل بذات الأهمية بالنسبة لجميع أنواع السلع، فالسلع التي لها سعر مرجعي (السلع المتجانسة) بحكم أنها تباع في البورصات أو التي سعرها معلن عنه في المنشورات التجارية تكون المعلومات حولها لا فائدة منها لأنها متاحة بسهولة عبر الدول، لكن لعدم وجود سعر مرجعي لبعض السلع (السلع المتميزة) يجعل التجار في عملية بحث عن مطابقة دولية للمشتري والبائع أو بمعنى آخر البحث عن أسواق لهذه السلع، أين تعتبر المعلومات عن هذه الأسواق أكبر حاجز أمام التجارة بالنسبة للسلع المتميزة، الأمر الذي يتطلب معلومات خاصة ومحددة لكل سوق، بحيث تتوفر إلا في حالة القرب الجغرافي والثقافي واللغة المشتركة، وهنا تكمن الفائدة من معلومات المهاجرين عن أسواق السلع المتميزة².

ت- **جودة النظام المؤسسي في البلد الأصل:** تتفاقم تكاليف المعاملات التجارية في البلدان ذات مؤشرات الفساد المرتفعة أين يكون النظام المؤسسي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وخاصة القانوني يفتقر إلى الشفافية، مما يجعل المعلومات غير متاحة للجميع وهذا ما يؤدي إلى نقص الالتزام في العقود التجارية وارتفاع المستويات الحمائية ما يعني انفتاح اقتصادي ضيق جدا، وهنا يكمن دور المهاجر كجسر للمعلومة، إذ تكون معلومات المهاجر ذات قيمة أعلى عندما تكون البيئة البيروقراطية لبلد المنشأ صعبة مما يؤثر على كفاءة المعاملات التجارية، من جانب آخر فان تشابه النظام المؤسسي إضافة إلى التشابه الثقافي بين البلدين يقلل من قيمة معلومات المهاجرين كالبلدان ذات الروابط الاستعمارية³.

2- **تحسين شروط التعاقد:** يعتبر عامل الثقة مهم جدا في المعاملات التجارية خاصة العابرة للحدود، حيث يصعب ضمان تنفيذ العقود في ظل اختلاف الأنظمة المؤسسية المنظمة للمعاملات التجارية الدولية، وقد تتصف هذه الأنظمة بقلّة جودة حوكمتها وانتشار الفساد فيها مما يجعل احتمالية إتمام المعاملات التجارية ضعيفة (التعرض للرشوة، السرقة،...)، وتلعب الثقة هنا دورا مهما جدا في ضمان تنفيذ العقود. إذ يطمح كل من البائع والمشتري أن تصل السلع إلى وجهتها في الوقت المناسب ووفق الشروط المتعاقد عليها ولا يتحقق هذا إلا إذا كانت الأطراف

¹ Keith Head and Jhon Ries, immigration and trade creation: econometric evidence from Canada, Canadian Journal of Economics, xxxi, No. I, 1998, p. 60.

² James E. Rauch, networks versus markets in international trade, NBER working paper series, national bureau of economic research, cambridge, 1996, p. 2-3:5.

³ James A. Dunlevy, the influence of corruption and language on the protrude effect of immigrants: evidence from American States, The Review of Economics and Statistics, 88(1), February 2006, p 183.

المشاركة في الاتفاق موثوق فيها، حيث أن عامل الثقة المتبادلة بين المتعاملين هنا يمنع الأطراف المتعاقدة من استغلال المنافذ غير المتوقعة في أثناء عقد الصفقات الاقتصادية وبعدها، ويمكن لشبكة المهاجرين أن تضمن عملية تنفيذ المعاملة بدورها كوسيط في هذه المعاملات من خلال درايتها بيئة الأعمال في بلدانها الأصلية إضافة إلى القرب الثقافي كاللغة والتي هي عامل مهم لإتمام المعاملات التجارية وتخفيض تكاليفها، بحكم تواصل المهاجرين باللغتين لغة بلد الأصل ولغة بلد الاستقبال¹.

المطلب الثاني: الرأسمال الثقافي للمهاجر

سيتم التطرق إلى هذا المطلب من خلال ما يلي:

أولاً: مفهوم الرأسمال الثقافي

1- **تعريف الثقافة:** تعرف على أنها مجموعة القيم والمعايير والأعمال أو المهارات المكتسبة والمشاركة بين أطراف المجتمع²،

وتعرف أيضاً على أنها النسيج المتكامل من الخصائص المميزة للسلوك المكتسب التي يشترك فيها أفراد مجتمع معين³

ويمكن القول أن مفهوم الثقافة يشمل كل العناصر اللامادية كالمعرفة والعقيدة والفن والعادات والتقاليد واللغة، بحيث أن تراكم هذه العناصر اللامادية مع الوقت في المخزون الفكري لأفراد المجتمع يكون لنا ما يعرف بـ "الرأسمال الثقافي"

2- **تعريف الرأسمال الثقافي:** يعود مصطلح الرأسمال الثقافي لعالم الاجتماع "P.Bourdieu" ابتكره ليقترح انه مثلما يحدث تراكم للثروة مكوناً رأسمالاً اقتصادياً، يحدث تراكم للمعرفة والمهارات المكتسبة مكوناً رأسمالاً ثقافياً⁴، ويعبر هذا الأخير عن المعارف الثقافية المتراكمة التي تشمل الرموز والمهارات والقدرات الثقافية واللغوية والمعاني التي تمثل الثقافة السائدة في المجتمع، والتي اختيرت لكونها جديرة بإعادة إنتاجها واستمرارها ونقلها من خلال التنشئة

¹ Pierre-Louis V ézina, How Migrant Networks Facilitate Trade: Evidence from Swiss Exports, Swiss Journal of Economics and Statistics, Vol. 148 (3), Geneva, 2012, p. 451.

² Jean-Yves, Oliver Garnier: dictionnaire d'économie et sciences sociales, éditions Hatier, paris, 2002, p113.

³ عنابي بن عيسى، سلوك المستهلك: عوامل التأثير البيئية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، 2003، ص 112.

⁴ Pierre Bourdieu, The Forms of Capital, Handbook of Theory of Research for the Sociology of Education, Greenwood press, 1986, p. 47

الاجتماعية، ويؤكد "P.Bourdieu" أن امتلاك رأسمال الثقافي يختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية ولهذا فان النظام التعليمي يدعم امتلاك هذا النمط من رأسمال¹، وينقسم رأسمال الثقافي إلى قسمين هما²:

أ- **الرأسمال الثقافي الموروث**: يتكون من خلال منح العائلات أبنائها مجموعة من أنماط الحياة المتميزة وشبكة من العلاقات الاجتماعية القوية، والذي ينقل للأجيال عبر العادات والتقاليد.

ب- **الرأسمال الثقافي المكتسب**: ويتكون عن طريق التعليم يكون على أساس المؤهل التعليمي وعدد سنوات الدراسة، ويتوقف اكتساب هذا النوع من رأسمال على بعض العوامل مثل الفترة الزمنية وطبيعة المجتمع والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد إضافة إلى قدراته الذاتية.

وثمة ترابط بين رأسمال الثقافي الموروث والمكتسب، حيث يمكن للفرد أن يطور رأسماله الثقافي الموروث إلى مكتسب من خلال قدراته الجسدية، لذا فان الرأسمال الثقافي يعبر عن القدرات والمهارات العقلية والجسدية وكل أشكال المعرفة والخبرات التي يتحصل عليها الفرد إما نتيجة انتسابه لعائلة أو جماعة معينة أو لمؤهلاته الذاتية وتنميتها وتطويرها.

ثانيا: الدور الاقتصادي للرأسمال الثقافي

الثقافة بمعناها الواسع تمثل المحرك الأساسي لسلوكيات الأفراد داخل المجتمع وسمة إنتاجهم الاقتصادي وحجمه، فهي عامل جوهري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهناك مفاهيم وعناصر ثقافية محفزة للنهوض المجتمعي والتنمية الاقتصادية كتقديس العمل والتناسب بين الادخار والاستهلاك واحترام الآخرين وترشيد استغلال الموارد ونبذ الفساد، بينما هناك عناصر ثقافية أخرى مثبطة ومعيقة للتنمية الاقتصادية فمن الثقافات الاقتصادية المعيقة للنمو ثقافة التوسع في الاستهلاك على حساب الاستثمار والإنتاج فضلا عن ثقافة التواكل والانتهازية، وهذا ما أكد عليه "جيمس كولمان" "J. Coleman" في نظريته الاختيار الرشيد بالثمانينات³، ويمكن ملاحظة العلاقة بين الرأسمال الثقافي والتنمية من في مجتمعات دول شرق آسيا: الصين، اليابان، ماليزيا، سانغفورة...، إذ أن الثقافة السائدة في هذه المجتمعات هي تقديس العمل ويظهر هذا جليا من خلال معدلات النمو الاقتصادي في هاته الدول، ولذلك فإن المجتمعات المعاصرة تهتم بشكل كبير بتنمية الوضع الثقافي بما خاصة من خلال التعليم.

1 حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة ورأسمال الثقافي، قراءة في سوسيولوجيا بورديو، مجلة إضافات، كلية الآداب جامعة بني سويف، العدد 15، 2011، ص: 63.

2 أفراح جاسم، سعد محمد، الهابيتوس وأشكال رأسمال الثقافي في فكر بيبير بورديو، مجلة الأستاذ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بغداد، العدد 210، المجلد الثاني، 2014، ص: 430.

3 تامر البطرودي، رأسمال الثقافي (الهيكل الثقافي) وأثره على التنمية الاقتصادية، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، متوفر على الموقع: <http://www.ssraw.org/ar/print.art.asp?aid=550655&ac=2> تاريخ الاطلاع: 2018/02/16

ثالثا: الرأسمال الثقافي والهجرة

بمجرد أن يصل الفرد إلى بلد غير بلده إلا ويلاحظ الفروق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين البلد الأم والبلد المضيف، حتى انه يشعر بان كل شيء قد تغير بالنسبة إليه، العادات والتقاليد، اللغة، المعايير وأسلوب الحياة، بمعنى أن المهاجر يجد نفسه أمام ثقافة مغايرة ومختلفة عن الإرث الثقافي الذي يحمله خاصة في بداية فترة إقامته.

في هذه المرحلة يعيش المهاجر مرحلة الأمان* الآني أين يغلب عليها طابع الفضول والمعرفة، والآمال بالنجاح وتحقيق الطموحات مما يسمح بتوسيع رأسماله الثقافي (رأسمال ثقافي مكتسب)، لكن كبر فجوة الفروقات بين البلدين تجعل المهاجر يواجه صعوبات في التأقلم تولد له شعور بالحنين للوطن والماضي، يرتبط هذا الشعور بذكرات مسترجعة من خلال رأسماله الثقافي الموروث وترجم بممارسة عادات وتقاليد البلد الأصلي داخل البلد المضيف تشمل المتاجرة ببعض المأكولات والألبسة التقليدية الخاصة بالبلد الأم¹ إضافة إلى ممارسة الشعائر، وقد تصل في بعض الدول إلى خلق مجتمعات داخل مجتمع كالحي الصيني في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية والمدينتين الهندية (India Town) والصينية (China Town) في عاصمة ماليزيا

رابعا: دور الرأسمال الثقافي للمهاجر في خلق روابط تجارية بين البلدين

يلعب الرأسمال الثقافي دور كبير في خلق روابط تجارية بين البلد الأم وبلد الاستقبال، إذ يترجم حنين المهاجر للوطن بتفضيل قوي لمنتجات البلد الأم المستمدة من رأسماله الثقافي الموروث التي تشمل بعض المأكولات وبعض الألبسة...، وينعكس هذا من خلال زيادة الطلب عليها بسبب زيادة القدرة الشرائية للمهاجر بدرجة أولى وتوفر المهاجرين التجار أصحاب المشاريع ذات الصلة بدرجة ثانية، ما يؤثر على صادرات البلد الأم وواردات بلد الاستقبال² وهذا ما يطلق عليه باسم "Nostalgia Trade" أي التجارة في المنتجات التفضيلية.

وعن هذه التجارة فقد أثبتت دراسة لـ "Murat Gen ç" على واردات كندا أن الفترة الممتدة من عام 1988 إلى عام 2007، زادت فيها أصناف الواردات الكندية بنسبة 76%، حيث أن زيادة تدفقات المهاجرين خلال

* يقصد به هنا الأمان النفسي

1 عزام أمين، سيكولوجيا المهاجرين استراتيجيات الهوية واستراتيجيات التناقص: دراسة تحليلية نظرية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، 2016، ص: 18-19.

2 Murat Gen ç The impact of migration on international trade: a meta-analysis discussion paper no: 2011/20 as part of the Migrant Diversity and Regional Disparity in Europe (MIDI-REDIE) project, NORFACE MIGRATION, School of Economics, University of Amsterdam, 2011, p. 03.

هذه الفئة هي المسؤولة عن 25% من هذا النمو في الأصناف، لذلك كان متوسط الرفاه للمستهلك الكندي حوالي 7% أحسن في عام 2007 مما كان عليه في 1998 وهذا بسبب تنوع السلع المستوردة ذات العلاقة ببلد الأم للمهاجرين¹.

وتنخفض وترتفع معدلات النمو لهذا النوع من التجارة تبعاً بمجموعة من العوامل، فتزداد نسبة التبادل التجاري بين الدول في هذا نوع من التجارة بزيادة درجة الاختلاف الثقافي فيما بينها، فالدول ذات الانتماء الجغرافي القريب وأسلوب الحياة المتشابه بما فيها العادات والتقاليد تكون نسبة التبادل بينها في المنتجات التفضيلية متدنية.

المبحث الثالث: النموذج النظري لتأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية

ينبني النموذج النظري لتأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية على أهمية المعلومة التي في حوزة المهاجر ودورها في تخفيض تكاليف المعاملات التجارية ومن خلال هذا المبحث سنحاول تبيان هذا من خلال التطرق إلى تخفيف المهاجر من مشكلة عدم تماثل في المعلومات.

المطلب الأول: تأثير المعلومة على السعر

تُبنى نظرية التوازن العام على كون السلع كلها متجانسة وان الأسعار تتحدد وفق دالتي العرض والطلب مما يعني أن لا حاجة للمشتري أو البائع البحث عما هو أفضل، لكن هذا التحليل ليس صحيحاً في كل الأحوال فقد أثبتت نظرية التجارة داخل الصناعة انه ليس هناك سلع متجانسة لكن لها درجة من التجانس ما يعني أن المشتري في حالة بحث دائم عن معلومات حول السعر والجودة الأفضل وهذا ما يكلفه الجهد والوقت أو ما يعبر عنه بتكلفة الفرصة البديلة للوقت والجهد والتي تخفض من منفعته، في حين يكون المنتج في حالة بحث دائم عن معلومات حول أسواق واعدة لمنتجه، وهذا ما يؤثر على أسعار السلع.

أولاً- السعر التوازني وعدم تماثل المعلومات

إن التشوه الذي يطرأ على الأسواق نتيجة إخفاء أو احتكار جانب من المعلومات المتعلقة بالصفقة هو ما يمكن أن نطلق عليه بحالة عدم تماثل المعلومات، وهي الحالة التي يمتلك فيها احد الطرفين لكل المعلومات المتعلقة

¹ Murat Genç The impact of migration on trade: Immigrants are good for trade, working paper published by IZA world of labor, Germany, 2014, p. 07.

بالصفقة على حساب الطرف الآخر دون تكلفة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات اقتصادية غير سليمة¹، وقد كان "جورج أكيبرلوف" "G.Akerlof" أول من أشار إلى هذا في مقال له نشر عام 1970 بعنوان "The market for lemons : quality and uncertainty and market mechanism"، حيث بين من خلال مقاله هذا لماذا يمكن أن تنهار الأسواق عندما يعرف الباعة عن المنتجات أكثر مما يعرفه المشترون أو العكس²، ويمكن دراسة هذا من خلال تسليط الضوء على كل من البائع والمشتري.

1- **نقص المعلومات لدى المشتري:** إن النموذج الاقتصادي الكلاسيكي القائم على مثالية المعلومات يجادل بأنه يمكن تحقيق توازن تنافسي بسعر تنافسي واحد، لأن الفئات الأقل دراية بالمعلومات يمكن أن تحاكي من يملك المعلومات الأكثر وعليه فالإقتصاد الذي يتسم بعدم تماثل المعلومات يبدو وكأنه يتمتع بعكس ذلك، وعلى النقيض من ذلك فإن "جوزيف ستيغليز" "J. Stiglitz" يقر بأنه حتى مع نقص ضئيل في المعلومات لا يوجد سبب يدعو الإقتصاد لتحقيق توازن تنافسي، فعلى افتراض أن المشتري لا يملك معلومات عن سوق سلعة ما في حين يملك الباعة كامل المعلومات عن المشتريين، فإنه يمكن لشركة تمثيلية* لهذه السلعة أن تفرض سعر أعلى بقليل من السعر التنافسي طالما أن فرق السعر أقل من تكلفة البحث، وهذا ما يمنع المشتري من البحث عن بديل آخر، وإذا كانت هذه الإستراتيجية لصالح هذه الشركة فإن جميع الشركات ضمن هذه الصناعة ستحذو حذوها، ومن المؤكد أن وجود شركة تمثيلية بين هذه الشركات التي تبيع عند سعر أعلى من السعر التنافسي من الأفضل أن ترفع السعر أعلى من ذلك دون أن تفقد عدد كبير من زبائنها، ثم يمكن لجميع الشركات الأخرى أن تفعل الشيء نفسه ويمكن أن تستمر هذه العملية إلى حد يمكن فيه لكل شركة أن تفرض سعر احتكاري على زبائنها الحاليين، ونتيجة لذلك فإن نقص المعلومات لدى المشتريين يمكن أن يخلق ما يعرف بالأسواق المتخصصة* "Niche Markts" يستغلها الباعة لصالحهم، وهذا ما يعني بان السعر التنافسي غير مستقر في ظل عدم تماثل المعلومات³

1 مازري عبد الحفيظ، اثر مشكلة عدم تناظر المعلومات على كفاءة الأسواق المالية، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، العدد 06، سبتمبر 2016، ص: 38.

2G. Akerlof, "The Market for Lemons: Quality Uncertainty and the Market Mechanism" Quarterly Journal of Economics, 84, 1970, p488-500.

*يستخدم الاقتصاديون مصطلح الشركة التمثيلية للإشارة إلى المنتج صانع القرار النموذجي في صناعة معينة ومن الناحية التقنية يقال أن النموذج الاقتصادي له شركة تمثيلية إذا كانت جميع عناصر النموذج متطابقة

*الاسواق المتخصصة: هي مجموعة فرعية من السوق تركز على منتج معين ، تحدد هذه السوق سمات المنتج الخاصة التي تهدف إلى تلبية احتياجات السوق المحددة، فضلاً عن النطاق السعري وجودة الإنتاج والشريحة السكانية المستهدفة. وهي أيضاً شريحة صغيرة من السوق.

3 Sidney mankit Lung, op.cit, p. 75-76

وحتى السعر الاحتكاري غير مستقر أيضا فمادامت الأسواق المتخصصة تحقق للشركة التمثيلية أرباح فهذا يدفع لدخول شركات أخرى، وقد تحاول بعض الشركات تخفيض أسعارها إلى مستوى فارق ملحوظ للوصول إلى حصة أكبر في السوق، وهذا يشكل حافز للمشتري للبحث عن هذه الشركة فإذا حققت هذه الشركة أرباحا فان باقي الشركات تتبع المنحى نفسه، وهذا ما يجعل السعر الاحتكاري ينخفض إلى مستوى أدنى.

وهنا يمكن القول أن السعر هو دالة في المعلومة وبالنسبة لسعر المشتري فهو دالة سالبة في المعلومة أي كلما زادت معلومات المشتري انخفض السعر، ونظرا لتناقص العائد من المعلومة فان الدالة تنخفض بمعدل متناقص. من خلال كل ما سبق، يُستنتج انه في ظل عدم تماثل المعلومات ليس هناك سعر توازني واحد بل هناك عدة أسعار توازنية (سعر توازني تنافسي وسعر توازني احتكاري) تتصف بعدم الاستقرار بشكل دائم وتتذبذب في شكل دائري من أدنى سعر (سعر تنافسي) إلى أعلى سعر (سعر احتكاري)، ومن أعلى سعر إلى أدناه.

وتحققت النتيجة أعلاه بفرض نقص معلومات المشتري فقط أي أن البائع يملك كامل المعلومات عن المشتري وهذا ما يعني أن عملية البحث تتم من قبل المشتري فقط، فهل يعني هذا انه إذا افترضنا أن البائع لا يملك كامل المعلومات عن المشتري فان هذا يضمن استقرار سعر التوازن؟ إذا أجبرت عمليات بحث المشتري الشركات على خفض أسعارها إلى أدنى سعر (الذي يرضي المشتري) لماذا يعاود هذا السعر الارتفاع؟ الإجابة عن هاته الأسئلة تستدعي التخلي عن الافتراض القائل بان الباعة لهم المعلومات الكاملة عن المشتريين.

2- نقص المعلومات لدى الباعة: لا يوجد هناك سبب يجزم بان إدارة الشركات تملك كامل المعلومات عن المشتريين ولهذا نجد أن الجامعات تدرس مقاييس خاصة بالتحليل الكمي ومهارات البحوث التسويقية، فالدافع الذي يجعل الشركات في استمرار دائم للبحث عن مشتريين هو ما يعرف ب "ديناميكيات السوق" وديناميكيات السوق في مجال التسويق تعني التغير المستمر في إجمالي المشتريين (Bayers Population) في الأسواق مع مرور الوقت، وإجمالي المشتريين في السوق يتكون من : المشتري الجديد، المشتري المتكرر، مشتري لمرة واحدة ويغادر السوق بعدها، المشتري الذي يعيد دخول السوق بعد غياب لفترة من الزمن، فخروج المشتريين المتكررين من السوق يمكن أن يقلل من حجم المعلومات في السوق في حين يتسم دخول مشتري جديد بقلة المعلومات ويبقى المشتري السابق يملك معلومات متقدمة، فديناميكيات السوق تضمن تنوع المشتريين وتعدد معلوماتهم لهذا نجد الشركات في حاجة إلى البحث عن المشتري الذي يدفع أكبر ويترب على ذلك أن السعر الذي يضعه البائع هو دالة موجبة في

المعلومة بمعنى أن البائع يزيد سعره بزيادة معلوماته عن المشتري، ونظرا لتناقص العائد من حجم المعلومة فإن تغيرات أسعار البائع نسبة لحجم المعلومة ستكون دالة متزايدة بمعدل متناقص¹.

وعليه يمكن القول أن تذبذب السعر التوازني لا يعزى فقط نتيجة لنقص معلومات المشتري وإنما أيضا قد يعزى لنقص معلومات البائع.

ثانيا: تأثير تعدد الأسعار على تكلفة البحث عن المعلومة

إن تعدد الأسعار أو عدم استقرارها الناتج عن عدم تماثل المعلومات من جهة البائع أو المشتري يؤثر على تكاليف البحث عن المعلومات، فكلما تعددت الأسعار المقترحة (Quoted Price) من قبل الشركات كلما زادت تكلفة البحث التي يرغب المشتري في تحملها، فمع الاحتفاظ بثبات عامل الجودة كلما زاد تعدد الأسعار المقترحة من قبل الشركات كلما زادت فرضية المشتري في العثور على سعر منخفض، أي أن الحافز الأكبر للبحث يتحول إلى تكلفة أكبر².

وعلى مستوى التجارة الدولية يكون عدم تماثل المعلومات ما بين أطراف التعامل كبير جدا مقارنة بالتجارة الداخلية وهذا راجع للبعد الجغرافي، الاختلاف الثقافي، العائق اللغوي، بحيث أن زيادة عدم تماثل المعلومات يزيد من احتمالية تعدد الأسعار المقترحة من قبل الشركات وهذا بدوره يزيد من تكلفة البحث لدى المشتري، من جانب آخر تنطوي التجارة الدولية على حجم أكبر من المبادلات والتي تتداول على مستوى يتعدى الحدود الجغرافية للدول ما يعني زيادة أكبر في تكاليف النقل والتوزيع، وعليه فالبائع والمشتري على المستوى الدولي يواجهان تباينا أكبر في الأسعار ويتحملان تكاليف بحث أكبر مما يساهم في زيادة التكلفة الإجمالية وانخفاض حجم التجارة الدولية.

من خلال ما سبق تتضح العلاقة العكسية ما بين فجوة المعلومات والتجارة الدولية وعليه فإن أي انخفاض في هذه الفجوة سيساعد على تحفيز التجارة الدولية، وهناك عدة طرق تعمل على زيادة تدفق المعلومات وتقليل من فجوة المعلومات منها على سبيل الذكر لا الحصر: تحسين العلاقات الدبلوماسية بين البلدان يسهل تدفق المعلومات فيما بينها، تحسين تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية مثل الانترنت سيزيد من تدفق المعلومات، شبكات المهاجرين من خلال روابطهم بدول الأصل هي طريقة أخرى لتدفق المعلومات.

¹Sidney Mankit Lung, op.cit, p.76.

² Ibid, p. 77.

المطلب الثاني: نموذج "D.Gould" لتأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية

يبين هذا النموذج تأثير المهاجرين على التجارة بين البلدين، خاصة في ظل عدم تماثل المعلومات في الأسواق الدولية إذ يعتبر المهاجر جسر للمعلومة بين هاته الأسواق، ويمكن دراسة هذا النموذج من خلال ما يلي:

أولاً- فروض النموذج: لقد انبنى هذا النموذج على مجموعة من الفروض هي¹:

- 1- يشكل كل من البلد المضيف والبلد المصدر جزء صغير من العالم وبالتالي لا تأثير لهذا الجزء على السعر العالمي لسوق السلع وسوق عوامل الإنتاج؛
- 2- يتم إنتاج 3 سلع (موجهة للتصدير، مستوردة، غير متداولة*) يتم إنتاجها بعاملتي إنتاج رأسمال والعمل؛
- 3- حرية التجارة وحرية حركة عامل العمل فقط بين البلدين؛
- 4- الاقتصاد المستقبل للعمالة يتميز بندرة العمل ويصدر السلع كثيفة رأسمال؛
- 5- السعر دالة في المعلومة؛
- 6- التشابه التكنولوجي بين البلدين.

ثانياً: محتوى النموذج: يُعالج هذا النموذج من خلال ما يلي²:

- 1- من جانب الطلب: في أي اقتصاد يحاول المستهلك تعظيم منفعته وفق ما يلي:

$$\max_{C_n, C_m, C_x} U(C_n, C_m, C_x) \dots \dots \dots 01$$

وهذا في حدود دخله كما يلي:

$$C_x + pC_m + qC_n \leq \text{Income} \dots \dots \dots 02$$

أين μ هي دالة المنفعة، C_n هي الكمية المستهلكة من السلع غير المتداولة، C_m الكمية المستهلكة من السلع المستوردة، C_x هي الكمية المستهلكة من السلع المصدرة، q هو السعر النسبي للسلع غير المتداولة إلى

*David. M. Gould خبير اقتصادي لدى البنك العالمي متحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي 1990 من جامعة كاليفورنيا، ألف العديد من الكتب والمقالات الصحفية حول الهجرة الدولية والتمويل والسياسات الاقتصادية.

¹ David. M. Gould, immigrants link to the home : implication for trade, welfare and factor rewards, research paper, publication of Federal Bank of Dallas, march 1992, p.05

*السلع غير المتداولة: هي سلع لا تصل إلى السوق الدولي سواء كواردات أو كصادرات

² Ibid, p. 05-09.

الصادرات، y الدخل، p هو السعر النسبي للواردات إلى الصادرات ويساوي السعر الدولي للسلع مضاف إليه تكاليف المعلومات التي ينطوي عليها التداول بين البلدين ويساوي

$$P = P^* + I(Z)$$

أين p^* هو السعر النسبي الدولي للواردات إلى الصادرات، $I(Z)$ هو تكلفة المعلومات عن الأسواق الخارجية، Z هو معامل عامل الإنتاج الذي بإمكانه أن يرفع مستوى المعلومات عن الأسواق الخارجية ويقصد به هنا المهاجرون، بمعنى أي تغير في السعر هو نتيجة في تغير معلومات المهاجرين، حيث أن تكاليف المعلومات تنخفض بمعدل متناقص مع تدفق المهاجرين وهذا عند بلوغ عتبة معينة.

من جانب آخر يمكن صياغة المعادلة رقم 01 على شكل دالة إنفاق كما يلي:

$$E(1, p, q, u) \dots \dots \dots 03$$

2- من جانب العرض: يحاول أي منتج تعظيم إيراداته في حدود التكنولوجيا المتاحة وعوامل الإنتاج المتاحة وفق المعادلة التالية:

$$\max_{Qx, Qm, Qn} \pi = (Qx + pQm + qQn) - w_i V \dots \dots \dots 04$$

أين Qm هي الكمية المنتجة من السلع المستوردة، Qn هي الكمية المنتجة من السلع غير المتداولة، Qx هي الكمية المنتجة من السلع المصدرة، V هو معامل عوامل الإنتاج، w هو معامل الأجور، ويمكن صياغة المعادلة رقم

$$R(1, p, q, V) \quad \text{على شكل دالة إيراد:}$$

3- عند التوازن: فان الطلب يساوي العرض والإنفاق يساوي الإيراد، ولمعرفة ما هو تأثير المهاجرين ومعلوماتهم عن بلدانهم الأصلية على كميات وأسعار السلع، فإننا ندرس التوازن في كل من سوق السلع المتداولة وغير المتداولة.

أ- على مستوى السلع المتداولة:

$$E(1, p, q, u) = R(1, p, q, V) \dots \dots \dots 05$$

بما أن الأسعار تعرف بأنها النسبة التي تحددتها سعر السلعة الموجهة للتصدير، وأنها دالة في المعلومة لذا ينصب الاهتمام حول ما إذا كانت الأسعار تتأثر بمعلومات الأسواق الخارجية أم لا، ولمعرفة هذا نقوم باشتقاق الدالة E بالنسبة لـ p, q, u، والدالة R بالنسبة لـ p, q, v ومع التبسيط نجد:

$$(E_p - R_p)dp + E_u du = R_v dV \dots \dots \dots 06$$

ب- على مستوى السلع غير المتداولة

$$E_q(1, p, q, u) = R_q(1, p, q, V)$$

حيث أن Eq هو مشتق الدالة E بالنسبة لـ q و Rq هو مشتق الدالة R بالنسبة لـ q وعلى الرغم من أن سعر السلعة غير المتداولة مستقل عن معلومات الأسواق الخارجية فإن السعر النسبي للسلع غير المتداولة إلى الصادرات يتأثر بسبب تأثير المعلومات على سعر السلع المصدرة، لذا نحاول معرفة تأثير المعلومة على سعر هذه السلع، لذا نشق Eq بالنسبة لـ p, q, u و Rq بالنسبة لـ p, q, v وبعد التبسيط نجد:

$$(E_{qp} - R_{qp})dp + (E_{qq} - R_{qq})dq + E_{qu} du = R_{qV} dV \dots \dots \dots 07$$

وبما أن التغير الوحيد في معامل عوامل الإنتاج V هو التغير في عنصر العمل (تدفق المهاجرين) لهذا فإن

$$dp = IV dV \dots \dots \dots 08 \quad \text{وهذا يعني أن } dv=dz$$

بتعويض 08 في 07 و 06 مكان dp، كما ϕ_n يرمز لتأثير الدخل الصافي على الطلب على السلع غير المتداولة حيث $\phi_n = E_{qu}/E_u$ و M يدل على الواردات التي تساوي $E_p - R_p$ ويمكن التعبير عن كل هذا من خلال المصفوفة التالية:

$$\begin{bmatrix} 0 & E_u \\ (E_{qq} - R_{qq}) & E_u \phi_n \end{bmatrix} \begin{bmatrix} dq \\ du \end{bmatrix} = \begin{pmatrix} [R_{V-M} I_V] dV \\ [R_{qV} - (E_{qp} - R_{qp}) I_V] dV \end{pmatrix}$$

من بين حلول هذه المصفوفة ما يلي:

$$\frac{dM}{dV} = -R_{pV} + (E_{pp} - R_{pp}) I_V + [E_{pq} - R_{qp}] \frac{dq}{dV} + \phi_n E_u \frac{du}{dV}$$

وهو يمثل التغير في الواردات نتيجة لتغير معامل المهاجرين.

ثالثاً: تحليل نتائج النموذج

من خلال هذه الفقرة نحاول إظهار تأثير المهاجرين ومعلوماتهم على تدفقات التجارة حيث تشير العبارة $M = E_p - R_p$ إلى واردات البلد المضيف والتي تتأثر بالتغير في حركة الهجرة ولأن النموذج يفرض منع حركة رأس المال فإن هذه العبارة أيضاً تمثل حركة الصادرات، لذلك فإن تغير السعر النسبي الذي يؤثر بشكل مباشر على الواردات هو أيضاً تغير في السعر الذي يؤثر بشكل مباشر على الصادرات، حيث أن التغير في الواردات بسبب المهاجرين يعطى من خلال ما يلي¹:

$$\frac{dM}{dV} = -R_{pV} + (E_{pp} - R_{pp})I_V + [E_{pq} - R_{qp}] \frac{dq}{dV} + \phi_n E_u \frac{du}{dV}$$

الجزء الأول ($-R_{pV}$) يمثل تأثير عدد المهاجرين على التغير في عرض الواردات، ويكون إما ايجابياً أو سلبياً تبعاً لإشارة "اثر ريبزنسكي*"، ومع افتراض بان قطاع الاستيراد كثيف العمل نسبياً مقارنة بقطاع الصادرات فإن تأثير ريبزنسكي سيكون ايجابياً، وبالتالي فإن إشارة الجزء الأول سالبة، ومعناه انه لما يكون هناك زيادة في تدفقات العمالة (مهاجرون) إلى القطاع المنافس للواردات يؤدي إلى زيادة في إنتاج السلع المنافسة للواردات وانخفاض الواردات

الجزء الثاني $(E_{pp} - R_{pp})I_V$ ويمثل تأثير الأسعار على الطلب والعرض على الواردات، فمع انخفاض تكاليف المعلومات نتيجة تدفق المعلومات مع المهاجر فإن أسعار الواردات ستتناقص، وبالتالي ستزداد كمية الواردات في حين ينخفض إنتاج البلد المضيف وعليه التأثير هو ارتفاع الواردات.

الجزء الثالث $[E_{pq} - R_{qp}] \frac{dq}{dV}$ يتعلق بالعلاقة التبادلية بين السلع غير المتداولة والسلع المستوردة، فإذا انخفضت تكاليف المعلومات فإن سعر الصادرات سينخفض وترتفع معه أسعار السلع غير المتداولة فإذا كانت هذه الأخيرة بديلة للسلع المستوردة، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الواردات.

الجزء الرابع $\phi_n E_u \frac{du}{dV}$ يبين كيف يؤثر الدخل على الواردات حيث انه عند تقليل المهاجرين من تكاليف المعلومات ستتناقص الأسعار وستزيد الإيرادات وبالتالي زيادة الواردات.

¹ David. M. Gould, op.cit, p. 12-13

* يقصد بأثر ريبزنسكي هو انه عند الأسعار الثابتة يؤدي الارتفاع في ملكية احد عوامل الإنتاج إلى زيادة نسبية في إنتاج القطاع الذي يستخدم هذا العامل بشكل مكثف

وبشكل عام فان اتجاه تغير الواردات بسبب الهجرة يبقى غامضا مادامت قيم الجزء 1 و3 غير محددة، في حين الجزء 2 و4 هي موجبة وترفع دائما من الواردات، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول انه إذا كان تدفق المهاجرين يصاحبه تدفق لمعلومات وانخفاض لتكاليف المعاملات التجارية، فان الواردات (الصادرات) ستزيد، وهذا يوحي بالأثر الايجابي للمهاجرين على التجارة الثنائية بين البلدين.

خلاصة الفصل

تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى تحليل نظري لتأثير الهجرة الدولية على التبادل التجاري الدولي من خلال ثلاث مباحث تناول فيها الأول جانب هجرة العمالة وانعكاساتها على أسواق العمل في كل من البلد المصدر وبلد الاستقبال، حيث تبين أن هجرة العمالة الوافدة تضغط على مستويات الأجور بالانخفاض بسبب تأثيرها على عرض العمل بالزيادة في حين تؤثر على أسواق العمل في البلد المصدر بنقص موارد (عنصر العمل) هذا البلد خاصة فيما يتعلق بهجرة الكفاءات الأمر الذي يستدعي إعادة تكوين وتأهيل للعمالة البديلة، ليتم بعد ذلك التطرق إلى العلاقة بين هجرة العمالة والتجارة الدولية من حيث التكامل أم التبادل، من خلال نموذج "مندل" والذي اثبت العلاقة التبادلية التامة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية وهذا تحت فروض جعلت النموذج بعيد عن الواقع، ليثبت بعد ذلك "ماركسن" عكس ذلك في نموذج التكامل بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية.

أما المبحث الثاني فقد كان مخصص لقنوات تأثير ظاهرة الهجرة على التبادل التجاري الدولي، والتي تمثلت في الرأسمال الاجتماعي للمهاجر والذي يقصد به علاقات المهاجر ببلده الأصل وكيف يمكن لهذه العلاقات أن تخفف من تكاليف المعاملات التجارية خاصة من جانب نقص المعلومات، إضافة إلى دور المهاجر في تحسين شروط التعاقد من خلال عامل الثقة واللغة وهذه القناة تؤثر على كل من الصادرات والواردات للبلد المضيف، في حين تؤثر القناة الثانية وهي الرأسمال الثقافي للمهاجر على الواردات فقط إذ يترجم حين المهاجر للوطن بتفضيل قوي لمنتجات البلد الأم الأمر الذي يؤثر على جانب الطلب أي واردات البلد المضيف.

أما المبحث الثالث فقد تناول النموذج النظري لتأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية، والذي يستند على أهمية المعلومة في تحديد الأسعار خاصة في ظل عدم تماثل المعلومات، إذ تبين أن هذه المشكلة تسبب تذبذب السعر التوازني بين السعر التوازني التنافسي والسعر الاحتكاري إضافة إلى تسببها في ارتفاع تكلفة البحث بالنسبة للمشتري والبائع، وقد حاول D.Gould من خلال نموده إبراز دور المهاجر في التخفيف من حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال معلوماته عن المناخ الاقتصادي في بلده الأصلي وهذا ما يساهم في تعزيز الروابط التجارية بين دول الأصل ودول الاستقبال.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري
للجزائر مع الدول المستقبلية لمهاجريها

تمهيد

تعود بداية الهجرة الخارجية الجزائرية إلى مطلع القرن العشرين مع زيادة اشتداد الضغط الاستعماري الفرنسي، وبالتحديد بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث كانت الهجرة في بداياتها في شكل تهجير قسري قامت به سلطات الاحتلال الفرنسي، سواء لتدعيم قواتها بالموارد البشرية أو دعم اقتصادها باليد العاملة اللازمة، لتتطور هذه الهجرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد الاستقلال من هجرة فردية إلى هجرة استيطان من خلال إلحاق الأهالي في إطار قانون لم يشمل الأسر، وهكذا تكوّن مخزون كبير من الجالية الجزائرية مقيمة في الخارج، هذه الجالية وبحكم رأسمائها الاجتماعي والثقافي لازلت ليومنا هذا لها روابط بوطنها الأم الجزائر خاصة من الناحية الاجتماعية والذي من المفروض أن تتبعه روابط اقتصادية أيضا حسب المدلول النظري.

في هذا الفصل سنحاول تقدير اثر المهاجر الجزائري على التبادل التجاري الخارجي للجزائر من خلال التطرق إلى واقع الهجرة الخارجية الجزائرية وهذا كمبحث أول، بعد ذلك سيتم التطرق إلى الإحاطة بنموذج الجاذبية كنموذج للدراسة كمبحث ثاني، وأخيرا سنحاول تقدير اثر الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري للجزائر مع دول الاستقبال كمبحث ثالث.

المبحث الأول: واقع الهجرة الخارجية الجزائرية

عرفت الجزائر عدة موجات هجرة لسكانها تزامنت بدايتها مع السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، وقد استمرت هذه الهجرة حتى بعد الاستقلال لتبلغ مستويات قياسية في تسعينات القرن الماضي خلال ما يطلق عليها ب"العشرية السوداء"، وعلى الرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأمن، البطالة، التضخم...، فيما بعد إلا أن حلم الوصول لدول الشمال يراود نسبة كبيرة من الشباب الجزائري بجنسيه ومن كل المستويات، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تطور الهجرة الخارجية الجزائرية واهم خصائصها، إضافة إلى الأسباب المؤدية إلى ذلك.

المطلب الأول: تطور الهجرة الخارجية الجزائرية

يتم تناول هذا المطلب بالتطرق إلى:

أولاً: تطور الهجرة الخارجية الجزائرية قبل 1962

1- فترة 1830-1870: بدأت الهجرة الجزائرية مع الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830، غير أن الوجهة الرئيسية للمهاجرين منذ بداية الاحتلال وحتى مطلع القرن العشرين لم تكن فرنسا، وإنما كانت بلاد الإسلام مغرباً ومشرقاً ولعل الدوافع الأساسية لهذا الفعل كانت سياسية ودينية بالدرجة الأولى، وذلك عندما غادرت جماعات بأكملها الحدود الجزائرية نحو المغرب الأقصى ومنها من اتجهت نحو تونس أو ليبيا ولعل القسم الأكبر منها قد اتجه نحو المشرق العربي وبالضبط نحو بلاد الشام خاصة بعد فشل مقاومة الأمير عبد القادر¹، أين سُجل هجرة أكثر من 2000 عائلة من الجزائر إلى الشام سنة 1846²، غير أن الانتداب الفرنسي والبريطاني على دول الشرق الأوسط، جعل منها وجهة غير مفضلة في حين سجل تواصل الهجرات نحو المغرب وتونس.

وقد اعتبرت الهجرة الجزائرية ظاهرة استعمارية لكونها انطلقت بشكل مكثف بعد اشتداد الضغط الاستعماري الفرنسي على الجزائر، وعلى الرغم من اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية لم تكن فرنسا وجهة أساسية لبدايات الهجرة الخارجية الجزائرية حتى عام 1914.

1 سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا: 1936-1956، دار هومة، الجزائر، 2013، ص: 22.

2 عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، دار هومة، الجزائر، 2007، ص: 16-17.

2- فترة 1870-1962: لقد تطورت حركة الهجرة بين الجزائريين مع زيادة السياسات التعسفية للاستعمار الفرنسي، إذ تعتبر سنة 1871 سنة حاسمة بالنسبة للتغير الاجتماعي بالجزائر أين بدأت سياسة مصادرة الأراضي الزراعية للأهالي والتي تعتبر مصدر عيشهم من قبل المعمرين الأجانب¹، فاستعمار الجزائر بين 1830-1900 كان له تأثير مدمر على الاقتصاد الجزائري وعلى بنية المجتمع التقليدي من خلال الاستيلاء الضخم على الأراضي الزراعية وترحيل القبائل من ديارهم وتحطيم الصناعات الحرفية وفرض الضرائب الثقيلة، والتجنيد الإجباري للعمل وبهذه الطريقة اوجد النظام الاستعماري احتياطيا كبير من البطالة والعمالة الزراعية البائسة التي كانت جاهزة للاستخدام بعد عام 1900 عندما واجه الاقتصاد الفرنسي نقصا فيها².

فقد واجهت فرنسا خلال الفترة 1900-1939 نقص في العمالة غير مسبوق ونتج هذا بسبب انخفاض معدل المواليد على نطاق واسع ترافق مع الخسائر البشرية الكبيرة بسبب الحرب العالمية الأولى، وبدون استخدام العمالة الأجنبية كان الاقتصاد الفرنسي سيثبط نموه وبشدة، وكانت استجابة الحكومة والقطاع الصناعي الخاص هي تطوير أول نظام في أوروبا الحديثة لاستخدام العمالة الأجنبية على نطاق واسع، ففي عام 1930 كانت فرنسا فيها أعلى نسبة من الأجانب في أوروبا كلها³، شكّل الجزائريون منهم نسبة كبيرة خاصة بعد 1914 أين أصبحت فرنسا الوجهة الأساسية للجزائريين، والجدول الموالي ذلك

1 عمار بوحوش، العمال الجزائريين في فرنسا: دراسة تحليلية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008: ص: 129

2 هاشم نعمة، الجزائريون في فرنسا... الهجرة والهوية الوطنية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8292، 2001، متوفر على الموقع:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8070&article=51801#.WvtQpaQvzce> تاريخ الاطلاع 2018/05/17

3 هاشم نعمة، المرجع السابق.

الجدول رقم 24: حركة المهاجرين الجزائريين بين الجزائر وفرنسا من 1914-1962

السنوات	عدد المهاجرين إلى فرنسا	عدد العائدين إلى الجزائر	العدد الفعلي للمهاجرين
1914	7444	6000	1444
1916	34755	9044	21711
1918	23340	20489	2851
1924	71028	57467	13561
1929	42948	42227	721
1939	34419	32674	8255
1947	67200	22300	44900
1954	164900	136200	28700
1956	85606	81874	3732
1960	93088	86242	6846
1962	180167	155018	25149

المصدر: بوبكر حفظ الله، سامية بن فاطمة، الهجرة الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962، مجلة العلوم الاجتماعية لجامعة الاغواط، العدد 27، نوفمبر 2017، ص: 128؛ 130.

ما يمكن ملاحظته أن هناك تذبذبا في ظاهرة الهجرة فأحيانا نسبتها ترتفع وأحيانا العكس، وهو ما يفسر السياسة الفرنسية تجاه هذه الظاهرة، فهي أحيانا تضيق وأحيانا تفسح لها المجال واسعا وتشجعها، إذ تُظهر بيانات الجدول انه بعد الحرب العالمية الأولى عرفت زيادة كبيرة في عدد المهاجرين، وتفسر هذه الزيادة بتشجيع فرنسا للهجرة نظرا لحاجتها الماسة لتلك الطاقة البشرية الجزائرية التي تساهم في بناء الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب، إلا في سنة 1929 أين سجلت تراجعا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية توقفت الهجرة الجزائرية الطوعية إلى فرنسا كون أن هذه الأخيرة كانت تحت الاحتلال الألماني الذي أمر بطرد العمال الجزائريين، وبنهاية هذه الحرب رفعت فرنسا كل القيود المفروضة على الهجرة الجزائرية نحوها.

وقد استمر تزايد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا حتى سنة 1956 أين سُجل تراجعا في أعداد المهاجرين بسبب قيام ثورة الفاتح من نوفمبر، ومع انتهاء مرحلة الثورة ارتفع من جديد عدد المهاجرين شملت نسبة كبيرة منهم

العناصر الموائية للمحتل التي ربطت مصيرها بوجوده وآثرت الهجرة إلى فرنسا في 1961 و1962 على البقاء في الجزائر، وقد تميزت الهجرة خلال هذه الفترة بما يلي:

- هجرة كانت أحادية الوجهة المقصودة وامتزجت بين الهجرة الطوعية والقسرية؛
- هجرة تخضع للظروف الاقتصادية والعسكرية لفرنسا؛
- هجرة جمعت بين عوامل الطرد والجذب، أما الأولى شملت الفقر والبطالة والتخلف، في حين الثانية فتتمثل في مجموعة التطورات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية في فرنسا.

ثانيا- تطور الهجرة الخارجية الجزائرية بعد 1962: مرت الجزائر بعد الاستقلال بوضع اقتصادي عصيب نتيجة عدة عوامل من مخلفات الاستعمار الفرنسي، فالقطاع الزراعي المنتج ملك للمعمرين الأوروبيين، القطاع الصناعي شبه غائب ما عدا الصناعات الحرفية، أضف إلى ذلك مغادرة حوالي مليون إطار أوروبي الجزائر قبل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا من الإطارات والعمال، ولذلك أصبحت البلاد شبه مشلولة خاصة في بدايات الحكم لمرحلة ما بعد الاستقلال لهذا فقد تزايد عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا بصورة غير مسبوق، إذ انتقل عددهم من 425000 مهاجر عام 1962 وبعشرية واحدة إلى 798000 مهاجر عام 1973 وذلك نتيجة للاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وفرنسا في هذا الشأن خاصة اتفاقية 1968/12/27 أين سمحت بهجرة 35000 جزائري سنويا¹، لكن ومنذ 1973 عرفت هذه الهجرة تراجعا بسبب توقف سريان هذه الاتفاقيات من قبل الطرف الجزائري نتيجة أعمال العنف ضد المهاجرين الجزائريين في فرنسا، تلاه قرارا هذه الأخيرة في عام 1974 بإيقاف هجرة العمال الجزائريين إليها وهذا نتيجة عدة أسباب من أهمها تداعيات أزمة النفط 1973 على اقتصادها، حيث انخفض عدد المهاجرين الجزائريين الوافدين إلى فرنسا من 185000 عام 1974 إلى 85000 عام 1976، وحتى بداية الثمانينات لم تبق سوى حركة هجرة العائلات في إطار قانون لم شمل الأسر لعام 1975².

ومع منتصف الثمانينات وخاصة بعدما بدأت تظهر ملامح الأزمة الاقتصادية في الجزائر تبعتها مع بداية التسعينات الأزمة السياسية والأمنية، ظهر ما يعرف بمصطلح اللاجئ السياسي الجزائري أين تم تقديم 100000 طلب للحصول وضع لأجبيء سياسي خلال ما يعرف بالعيشية السوداء على مستوى العديد من الدول الأوروبية،

¹ فضيل دليو، مرجع سابق، ص: 93.

²Pierrette et Gilbert Meynier, L'immigration Algérienne en France : histoire et actualité, confluence méditerranée, numéro 77, printemps 2011, p.225.

قبلت منها فرنسا 19623 طلب، ألمانيا أكثر من 44000 طلب، بريطانيا 11600 طلب¹، ومع توسع شبكات المهاجرين في فرنسا إلى دول المجاورة لها وزيادة طلبات اللجوء لهاته الدول أحصت اسبانيا وايطاليا خلال 1993-2003 حوالي 6000 و5000 مهاجر جزائري على التوالي²، وليس هذا فقط فقد امتد تعدد الوجهات إلى أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا) ، إذ مرت الهجرة الجزائرية بها بموجتان الأولى مع بداية الثمانينات أين ارتبطت بالمنح الدراسية الممنوحة للطلاب والباحثين والذين فضلوا الاستقرار بعدها بماته الدول، والثانية مع بداية التسعينات والتي ارتبطت بالوضع السياسي والأمني للجزائر، فقد ارتفعت نسبة الهجرة الجزائرية لهاته الدول من 0.6% عام 1995 إلى 12.4% عام 2002، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الوجهة الأولى للجزائريين قبل كندا أين سجل بها ما يفوق 5500 مهاجر جزائري عام 1990، بينما سجلت كندا في منتصف التسعينيات ما يفوق 3000 مهاجر جزائري³، لكن سرعان ما أضحت كندا مع الألفية الجديدة بالمستقطب الأول في أمريكا الشمالية للمهاجرين الجزائريين خاصة مقاطعة كيبك "Québec".

وبتوسع المنطقة الجغرافية للهجرة الخارجية الجزائرية عبر العالم ازدادت أيضا معها أعداد المهاجرين الجزائريين، حيث شهدت الهجرة الجزائرية تنامي كبير خصوصا مع بداية التسعينات بعد تطور الأزمة السياسية والأمنية في البلاد أين انتقلت أعداد المهاجرين من 930000 مهاجر إلى 1763430 مهاجر عام 2015⁴، وقد صاحب هذا التطور التاريخي للهجرة الخارجية الجزائرية تميزها بخصائص عدة.

المطلب الثاني: خصائص الهجرة الخارجية الجزائرية

تميزت الهجرة الخارجية الجزائرية لما بعد التسعينات بمجموعة من الخصائص أهمها:

أولا: تنوع الوجهات المقصودة للمهاجرين الجزائريين

بداية من تسعينات القرن الماضي تم إعادة تشكيل ملامح الهجرة الخارجية الجزائرية بتنوع الوجهات الجغرافية لفاعليها، فعلى الرغم من أن فرنسا لم تبق الوجهة الوحيدة إلا أنها ظلت الوجهة الرئيسية لأغلب المهاجرين، إلى

¹ Pierrette et Gilbert Meynier, op.cit, p.225.

فضيل دليو، مرجع سابق، ص: 85².

³Hocine Khelfaoui, La diaspora Algérienne en Amérique du Nord: une ressource pour son pays d'origine?, rapports de recherche de projet de coopération sur les questions liées a l'intégration sociale des immigrés, institut+ universitaire européen, RSCAS, avril 2006, p. 2-3.

⁴ Globale migration flows, IOM home page on: <https://www.iom.int/fr/la-migration-dans-le-monde>

جانبا هذا فقد ظهرت عديد الدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية كما تم الإشارة إليه سابقا، وكما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم 25: أهم الدول المستقطبة للمهاجرين الجزائريين عام 1995

1995		بلد الإقامة
النسبة (%)	العدد	
89.4	1118674	الدول الأوروبية منها:
74.5	932275	فرنسا
1.5	18166	بلجيكا
1.2	15000	المملكة المتحدة
0.7	9018	ألمانيا
0.6	7079	اسبانيا
0.5	5753	ايطاليا
5.8	72887	الدول العربية منها:
2.4	30000	تونس
2.0	25000	المغرب
1.1	13993	أمريكا الشمالية منها:
0.8	10080	كندا
3.6	45558	دول أخرى
100	1251052	المجموع

Source: Anna Di Bartolomeo & All, Carim-profile migratoire : Algérie, consortium pour la recherche appliquée sur les migratoires internationales, décembre 2010, p.01.

حيث استضافت فرنسا ما يقارب 75% من إجمالي المهاجرين الجزائريين وهذا بسبب الروابط التاريخية والشبكات الكبيرة للمهاجرين الجزائريين فيها، بينما استضافت دول أوروبية أخرى خاصة دول جنوب الحوض المتوسط وهذا بسبب القرب الجغرافي وامتداد شبكات المهاجرين الجزائريين إلى الدول المجاورة لفرنسا ما يقارب 8%، أما نصيب الدول العربية مجتمعة فكان 5% وخاصة المجاورة للجزائر، وما يفوق 1% الباقي لدول أمريكا الشمالية.

ومع بداية الألفية الجديدة ارتفعت نسبة استضافة فرنسا للمهاجرين الجزائريين إلى 85% إلى جانب ظهور كل من اسبانيا وكندا وحتى الأراضي الفلسطينية المحتلة كأولى الدول المستقطبة للمهاجرين الجزائريين، حسب تصنيف البنك العالمي لأكثر عشر وجهات المستقطبة للمهاجرين لعام 2000 ضمت كل من: فرنسا، الأراضي

الفلسطينية المحتلة، المملكة المتحدة، اسبانيا، كندا، ألمانيا، إيطاليا، تونس، المغرب، الولايات المتحدة الأمريكية على التوالي، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 26: أهم عشر دول مستقطبة للمهاجرين الجزائريين عام 2000

البلد	عدد المهاجرين الجزائريين
فرنسا	1057135
الأراضي الفلسطينية المحتلة	46734
المملكة المتحدة	40555
اسبانيا	23269
كندا	20298
ألمانيا	20295
إيطاليا	15861
تونس	15846
المغرب	13233
الولايات المتحدة الأمريكية	11717

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الهجرة الثنائية بين الدول للبنك العالمي المتوفرة على الموقع <http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=global-bilateral-migration>

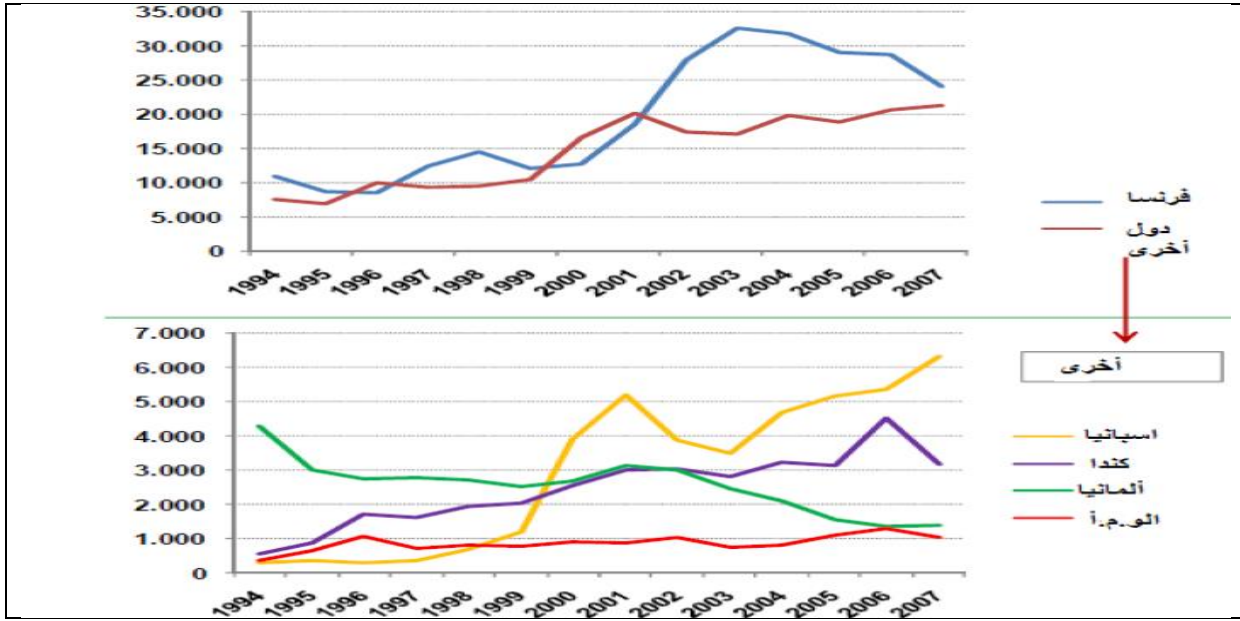
ويعرف البنك العالمي المهاجر على انه الشخص المقيم في دولة غير دولة مسقط رأسه لمدة أكثر من السنة، ولعل تصنيفه للأراضي الفلسطينية المحتلة (ما يطلق عليها بإسرائيل) كوجهة أساسية للمهاجرين الجزائريين يتأتى من التنقل غير المباشر عن طريق دول أخرى خاصة فرنسا أين يمثل 4.4% من هؤلاء المهاجرين إلى إسرائيل هم من المقيمين بفرنسا¹ وقد يكون هؤلاء المهاجرين اكتسبوا لقب الجزائريين نظرا لميلادهم في الجزائر ويقصد بهم هنا الأوروبيون المولودون في الجزائر ورحلوا منها بعد الاستقلال، وقد سبقتم فرنسا في التصنيف كل الدول المذكورة أعلاه كما هو موضح في الجدول أين بلغ عدد المهاجرين بها عام 2000 ما يفوق المليون مهاجر متنوعة بمجموعة متنوعة من الدول، وحسب المصدر ذاته فانه في عام 2010 ارتفعت نسبة استضافة فرنسا للمهاجرين الجزائريين إلى 90% من إجمالي المهاجرين الجزائريين في العالم.

وليس فقط فرنسا من ارتفعت نسبة استضافتها للمهاجرين الجزائريين بل اسبانيا هي الأخرى ففي 2009 استضافت اسبانيا لوحدها 6.3% من إجمالي المهاجرين الجزائريين حول العالم إي ما يقابل 56201 مهاجر،

¹ Samir Djalti, Migration International et Développement, thèse de doctorat, faculté des sciences économiques de gestion et sciences commerciale, université de Tlemcen, 2014, p. 163

بمتوسط نمو بلغ 77.2% خلال 1999-2009، وقد توسعت استضافة كندا للمهاجرين الجزائريين هي الأخرى أين بلغت النسبة 3.6% من إجمالي المهاجرين الجزائريين عبر العالم خلال 2005¹، حسب ما يوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم 38: تطور أعداد المهاجرين الجزائريين في بعض الدول المستقطبة لهم خلال الفترة 1994-2007



Source: Anna Di Bartolomeo & All, op.cit, p.04.

حسب ما يوضحه الشكل أعلاه فان فرنسا تبقى الوجهة الرئيسية المستقطبة للمهاجرين الجزائريين واستقطابها في اتساع بلغ ذروته في منتصف الألفية ليشهد انخفاض بعد ذلك نتيجة لإجراءات تشددية لدخول الجزائريين الأراضي الفرنسية ليعاود الارتفاع عام 2010، كما يلاحظ أيضا توسع استضافة كل من كندا واسبانيا للمهاجرين الجزائريين، واستقراره بالنسبة للولايات المتحدة التي كانت الوجهة الأولى للجزائريين في أمريكا الشمالية و يترجم هذا بتفضيل الجزائريين كندا عن الولايات المتحدة الأمريكية كوجهة نتيجة للتسهيلات الممنوحة لهم. والشكل الموالي يبين التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين عبر العالم عام 2015 حسب منظمة الهجرة العالمية

¹ Hocine Labdelaoui, L'Algérie face à l'évolution de son émigration En France et dans le monde, Hommes et migrations Revue française de référence sur les dynamiques Migratoires, paris, 2012, p. 33-34

الشكل رقم 39: التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين عبر العالم لعام 2015



Source : Globale migration flow, IOM on : <https://www.iom.int/fr/la-migration-dans-le-monde>

وحسب الشكل فان التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين يشمل القارات الخمس إذ يشير اللون الأبيض الناصع إلى الدول التي بها مهاجرين جزائريين والتي تتركز اغلبها في دول منظمة التعاون الاقتصادي، وحسب المصدر ذاته (منظمة الهجرة العالمية) فان أهم الدول المستقطبة للمهاجرين الجزائريين لعام 2015 يلخصها الجدول الموالي

الجدول رقم 27: أهم الدول المستقطبة للمهاجرين الجزائريين لعام 2015

العدد	البلد
1436565	فرنسا
57024	كندا
55306	اسبانيا
45680	الأراضي الفلسطينية المحتلة
26826	المملكة المتحدة
23272	ألمانيا
22471	ايطاليا
17700	الولايات المتحدة الأمريكية
12054	بلجيكا
13664	المغرب
10443	تونس

Source : IOM , Globale migration flow, on : <https://www.iom.int/fr/la-migration-dans-le-monde>

من خلال الجدول فان الوجهات نفسها منذ 2000 تغير ترتيب الدول فقط فقد أضحت كندا هي الوجهة الثانية واسبانيا هي الوجهة الثالثة للمهاجرين بعدما كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة قبلهما في 2000 كما ظهرت بلجيكا ضمن الدول العشر المستقطبة للمهاجرين الجزائريين.

وتتفق جميع المنظمات سواء منظمة الهجرة العالمية أو البنك العالمي أو الأمم المتحدة على انه هناك ست وجهات للهجرة الخارجية الجزائرية تضم الأولى فرنسا، والثانية تضم بعض الدول الأوروبية كاسبانيا، ايطاليا، ألمانيا...، أما الثالثة ضمت أمريكا الشمالية (كندا، الولايات المتحدة)، في حين كانت دول المغرب العربي كوجهة رابعة، أما الخامسة فشملت دول الشرق الأوسط خاصة الخليج العربي، وأخيرا السادسة فهي الدول خارج هذا التقسيم¹.

ثانيا: تنوع تركيبة المهاجرين الجزائريين: تنوعت تركيبة المهاجرين الجزائريين كما يلي:

1- حسب الجنس: تنوعت الهجرة الخارجية الجزائرية من حيث الجنس فإلى جانب هجرة الذكور هناك هجرة النساء وهذه الظاهرة ليست بالجديدة، الجديد فيها هو تناميها خاصة في السنوات الأخيرة، إذ كانت في بادئ الأمر تتم في إطار لم تشمل الأسر ثم تعدت ذلك إلى هجرة المرأة لوحدها لدواعي الدراسة وحتى بحثا عن العمل.

ووفقا لإحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي فان حصة النساء الجزائريات من إجمالي المهاجرين الجزائريين ارتفعت على مستوى جميع الوجهات، ففرنسا الوجهة القديمة ارتفعت بها نسبة الهجرة النسوية الجزائرية من 2.3% من إجمالي عدد المهاجرين الجزائريين عام 1946 إلى 6.45% عام 1954 إلى 32.31% عام 1975 لتصل إلى 60% عام 1996، لتستقر بين 42% و45% خلال 2003-2006، وفي السياق ذاته عرفت ثاني أكبر وجهة للمهاجرين الجزائريين اسبانيا زيادة في حصة الهجرة النسوية الجزائرية بشكل حاد خلال هذه الفترة من 20% عام 2000 إلى 32% في عام 2008، وإذا ما تكلمنا عن كندا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا، فان نسبة الهجرة النسوية فيهم تتراوح بين 40% و250%، والجدول الموالي يبين حصة الهجرة النسوية الجزائرية من إجمالي تدفقات المهاجرين الجزائريين في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي.

¹ Hocine Labdelaoui, op.cit, p. 31.

² Hocine Labdelaoui, Genre et Migration en Algérie, note d'analyse et de synthèse-série genre et migration en Algérie module socio-politique, Carim-AS, 2011, p. 04.

الجدول رقم 28: توزيع المهاجرين الجزائريين حسب الجنس وحسب بلد الإقامة

نسبة الإناث %	نسبة الذكور %	بلد الإقامة
45	55	فرنسا (2007)
29	71	اسبانيا (2007)
29.77	70.23	ألمانيا (1999)
41.44	58.56	كندا (1999)
42.23	55.77	بلجيكا (1999)
30	70	ايطاليا (2007)
36.85	63.5	الولايات المتحدة الأمريكية (1999)
28.7	71.80	بريطانيا (1999)
39.74	60.26	سويسرا (1999)
34.26	65.74	السويد (1999)
27.05	72.95	دول أخرى من OCDE

Source: Hocine Labdelaoui, L'Algérie face à l'évolution de son émigration En France et dans le monde, op.cit, p. 29

الجدول أعلاه يؤكد على تنوع الهجرة الخارجية الجزائرية من حيث الجنس، إذ غالبا ما يرجح ارتفاع نسبة النساء من إجمالي عدد المهاجرين إلى قوانين لم تشمل الأسر خاصة بالنسبة للوجهات القديمة، إضافة إلى الهجرة لغرض الدراسة خاصة المنح الدراسية الممنوحة للطلبة إلى جانب الهجرة من أجل فرص العمل، وهذه الأخيرة تلاحظ بشكل كبير على مستوى الوجهات الحديثة، وعادة ما يعزى انتشار فكرة الهجرة بين النساء الجزائريات إلى تطور المكانة الاجتماعية للمرأة الجزائرية، وتمتعها ببعض الاستقلالية التي جعلتها تتخطى بعض الضوابط الاجتماعية للمجتمع الجزائري، إلى جانب ارتفاع نسبة التعليم على مستوى الإناث.

2- حسب العمر: تنوعت الهجرة الجزائرية أيضا بتنوع من حيث عمر المهاجر كما يبينه الجدول الموالي

الجدول رقم 29: توزيع المهاجرين الجزائريين حسب العمر في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي

65-55	54-45	44-35	35-25	24-15	بلد الإقامة
20.6	21.1	19.6	16.1	7.3	فرنسا
8.1	12.9	25.0	35.9	7.3	دول* OCDE
6.2	15.8	33.3	29.4	9.2	كندا و الو.م.أ
* هي جميع دول OECD ما عدا فرنسا وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية (الو.م.أ).					

Source: Hocine Labdelaoui, , op.cit, p. 30.

من خلال الجدول نلاحظ أن الهجرة الخارجية الجزائرية شملت فئة الشباب بشكل كبير ابتداء حتى من سن المراهقة لكن يلاحظ أن الفترة من 15-24 هي الأقل وهذا لان اغلب الشباب هنا يكون مرتبط بالدراسة في بلده، لكن سرعان ما ينهيها تواجهه مصاعب الحياة في بلده لذا نجده يفكر بالهجرة، لهذا ترتفع نسبة الهجرة بين الشباب في سن 25 فما فوق لكن مع مرور العمر تضمحل هذه الفكرة في بدايات مرحلة الشيخوخة، وما تعبر عنه أرقام الجدول في هاته الفترة العمرية (55-65) هو أن اغلبهم من قدامى المهاجرين.

3- حسب المستوى التعليمي: اختلفت تركيبة المهاجرين الجزائريين أيضا من حيث المستوى التعليمي للمهاجر، وتختلف هذه النسب من بلد إلى آخر، فهناك من الدول التي تكثر فيها نسب المتعلمين تعليم ثانوي وما دون ذلك، وهناك دول تتركز فيها نسب المتعلمين تعليم عالي كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 30: توزيع المهاجرين الجزائريين لما فوق 15 سنة حسب المستوى التعليمي لعام 2011

بلد الإقامة	المستوى التعليمي (%)		
	الابتدائي	الثانوي	تعليم عالي
فرنسا	70	17.6	12.5
اسبانيا	61.4	20.7	17.9
بلجيكا	59.6	28.4	12.6
ايطاليا	63.2	24.7	12.1
بريطانيا	14.2	32.5	53.3
الو.م.ا	13.2	25.3	61.5
كندا	31.3	26.9	41.8

المصدر: صبرينة مغتات، انعكاسات الأزمة المالية على الحركة الجغرافية للمهاجرين الجزائريين في ظل الجغرافية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، 2017، ص: 167

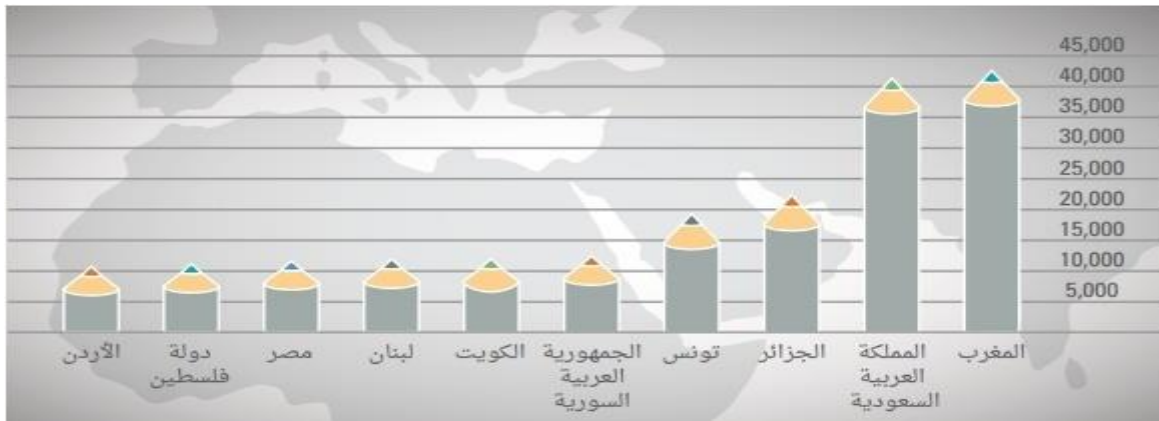
من خلال الجدول أعلاه يلاحظ تنوع في المستوى التعليمي للمهاجرين الجزائريين حيث أن الجهات القديمة للهجرة الجزائرية كفرنسا وبعض الدول الأوروبية (ايطاليا، اسبانيا، بلجيكا)، لها نسبة معتبرة من المهاجرين من ذوي المستويات التعليمية من الابتدائي إلى الثانوي تفوق أحيانا 70%، بينما تحظى الجهات الجديدة للهجرة ككندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بهجرة نسب عالية من ذوي التعليم العالي تفوق 50% غالبا، ويعزى هذا لسياسات الهجرة الانتقائية التي تمارسها هاته الدول كشرط لدخول المهاجرين إلى أراضيها.

إن الاختلاف في مستوى التعليم (الابتدائي والعالي) ما بين وجهتي الهجرة القديمة والحديثة، يفسر في أن المهاجرين القادمين إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لهم أساسا مستوى جامعي متحصل عليه من بلدانهم الأصلية، وليس هذا هو الحال بالنسبة للوجهات القديمة للهجرة كفرنسا أين الحصول على التعليم العالي يتم على أساس انتقائي، وتوزيع المهاجرين الحاصلين على شهادات حسب العمر يؤكد ذلك، حيث أن المهاجرين ما بين (25 و 29 سنة) والذين لم يحصلوا على شهادات خلال تكوينهم يتمركزون في المستوى المتوسط من المهاجرين ذوي الأصول المغاربية¹.

ثالثا- تنامي هجرة الكفاءات الجزائرية: تحتل الجزائر موقعا متقدما ضمن دول المنطقة العربية التي تعاني نزيفا حادا في إطاراتها وكفاءاتها العلمية المتخصصة، خصوصا منذ تسعينيات القرن العشرين أو ما يعرف بالعشرية السوداء التي تعد الأكثر استنزافا للطاقات العلمية الجزائرية، بعد أن ارتفعت نسبة هذا النزيف من 9% في عام 1990 إلى 20% بداية عام 2010، بنسبة نحو تقدر بـ 3.22%².

وتشكل هجرة الطلبة الجزائريين للدراسة في الخارج جزء كبير من هجرة الكفاءات الجزائرية، فالجزائر ضمن الدول العربية الخمسة الأولى التي يهاجر منها أكبر عدد من الطلبة للدراسة في الخارج، ففي عام 2010 احتلت الجزائر المرتبة الثالثة في ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه

الشكل رقم 40: عدد الطلاب المهاجرين من البلدان العربية العشر الأولى للدراسة في الخارج عام 2010



المصدر: تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للهجرة، 2015، ص: 69.

¹ صبرينة مغتات، انعكاسات الأزمة المالية على الحركة الجغرافية للمهاجرين الجزائريين في ظل الجغرافية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، 2017، ص: 166.
² شاكر ظريف، هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج (1991-2015): دراسة في الأسباب والانعكاسات، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، العدد 21، المجلد السادس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2017، ص: 110.

فالشكل يوضح أن بلدان المغرب العربي تسجل أرقاما مرتفعة لاسيما المغرب والجزائر، فالجزائر بلغ عدد طلابها المغادرون 22546 طالب من إجمالي 249277 طالب عربي يدرس بالخارج عام 2011¹، خاصة أن ما يفوق 70% من هؤلاء الطلبة يستقرون بالخارج، وترجع أسباب هاته الظاهرة إلى انتشار البطالة بين أواسط الخرجين الجامعيين بنسبة عالية تصل أحيانا إلى 30% أحيانا، من جهة أخرى ساهم القرب الجغرافي من أوروبا والروابط الثقافية خاصة اللغة إضافة إلى الروابط التاريخية في توجيه مسار الهجرة إلى الدول الأوروبية.

والى جانب هجرة الطلبة تشكل هجرة الباحثين ومن انخوا تعليمهم الجامعي جزء مهم من هجرة الكفاءات الجزائرية، فقد كشفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن معدل زيادة في هاته الفئة بلغت 16% منذ التسعينات وهي الأكبر في تاريخ هجرة الأدمغة الجزائرية، وتعتبر الجزائر حالة متميزة عن باقي الدول العربية كون هذا البلد عانى افتقار عدد كبير من إطاراته في التسعينات حيث غادر عدد كبير من أطر معاهد وجامعات الجزائر نتيجة عدم الاستقرار السياسي، فحسب بعض التقديرات فان 40000 باحث غادروا الجزائر خلال التسعينات منهم 10000 طبيب استقروا في فرنسا و3000 باحث في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمثل المهاجرون المهرة بنسبة 26% من جملة المهاجرين الجزائريين المقيمين في دول منظمة التعاون الاقتصادي أي ما يعادل 267799 شخص، منهم 12% حاصل على شهادة الدكتوراه، كما يلاحظ أن 24.8% من النساء و27% من الرجال لديهم مستوى تعليمي عالي².

ومن الناحية الجغرافية تستحوذ أوروبا على القدر الأكبر من حصة الكفاءات الجزائرية المهاجرة خصوصا فرنسا واسبانيا والمملكة المتحدة، إلى جانب الوجهات الجديدة خاصة كندا والتي جل مهاجريها من ذوي الكفاءات، والجدول الموالي يوضح ذلك

1 تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق، ص: 68.

2 شاكر ظريف، مرجع سابق، ص: 118؛ 122.

الجدول رقم 31: هجرة الكفاءات الجزائرية كنسبة من إجمالي عدد المهاجرين لعام 2011 في بعض دول العالم

بلد الإقامة	عدد المهاجرون	النسبة* (%)	النسبة** (%)	النسبة*** (%)
فرنسا	1320800	86.5	18.70	33.7+
كندا	45200	3.0	70.20	195.6+
اسبانيا	39400	2.6	18.30	135.8+
المملكة المتحدة	24200	1.60	47.60	211.7+
بلجيكا	23600	1.50	13.10	/
ايطاليا	18100	1.20	14.30	/
الولايات المتحدة	15600	1.0	54.2	51.3+
الاراضي الفلسطينية المحتلة	12700	0.8	28.9	/
سويسرا	7200	0.5	44.60	/
هولندا	3700	0.2	21.30	/

*نسبة عدد المهاجرين الجزائريين في بلد الإقامة إلى إجمالي المهاجرين الجزائريين نحو العالم
 **نسبة الكفاءات إلى إجمالي المهاجرين الوافدين لبلد الإقامة
 ***نسبة التغير في عدد المهاجرين الكفاء منذ سنة 2000 حتى 2011 حسب بلد الإقامة

Source: Connecting with Emigrants, A Global Profile of Diaspora 2015, OECD, publishing, Paris, 2015, p.324-325.

يظهر الجدول توزيع نسب المهاجرين الحاملين للشهادات العليا بحسب تعداد تواجدهم في مجموعة من الدول الأكثر استقطابا لهم، حيث يظهر الجدول أن أكثر من نصف المهاجرين لكندا هم من الكفاءات (70.2%)، تليها أمريكا (54.2%) وبعدها المملكة المتحدة (46.76%) ثم سويسرا (44.6%)، ومن الجدول نفسه يلاحظ أن كل من كندا واسبانيا والمملكة المتحدة شهدت نسب تغير مرتفعة وموجبة فاقت 100% في عدد الكفاءات وهذا خلال الفترة 2000-2011 كما شهدت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أيضا نسبة تغير موجبة في عدد الكفاءات الوافدة إليها وهذا خلال الفترة نفسها ولكن بدرجة اقل.

وتكلف هجرة الكفاءات الدولة الجزائرية خسائر فادحة، لذا لا بد من البحث عن حلول بديلة عن تلك المقترحة فيما مضى كالتحويلات المالية أو العودة البدنية للمهاجر حول العالم، ويعتبر النموذج الهندي نموذج يحتذى به في هذا الجانب فقد كانت المبادرة من المهاجرين الهنديين في حد ذاتهم، أين انشأوا شبكات مجتمع معرفي خاصة بهم من خلال رابطة العلماء الهنود المهاجرون ورجال الأعمال الهنديين العاملين في واد السيلكون بكاليفورنيا، وقد ساهمت هذه الشبكات في أداء دورهم في نقل الصناعات من الولايات المتحدة إلى الهند، في

مقابل ذلك تفاعلت الحكومة الهندية ايجابيا مع هذه المبادرات من خلال اتخاذ جملة من التدابير التنظيمية والقانونية¹.

رابعا- تنامي الهجرة الجزائرية غير الشرعية: لا توجد إحصائيات رسمية عن الهجرة الجزائرية غير الشرعية فيما عدا الإحصائيات التي تحصي عمليات اعتقال المهاجرين غير الشرعيين على مستوى السواحل الجزائرية أو الحدود الأوروبية، إلا أن الملحوظ هو تنامي هذه الظاهرة خاصة في السنوات الأخيرة حسب ما توضحه إحصائيات قيادة الدرك الوطني بمقاطعة "الشرافة"، كما هو موضح في الجدول الموالي

الجدول رقم 32: عدد الجزائريين الموقوفين في إطار الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (2006-2000)

المجموع	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
151	73	21	07	06	17	10	17	القضايا
881	707	57	12	09	33	21	42	الذكور
09	07	00	00	01	00	01	00	الإناث
890	714	57	12	10	33	22	42	مجموع الموقوفين

المصدر: قيادة الدرك الوطني -الشرافة- الجزائر

فكما يبينه الجدول فان هذه الظاهرة عرفت تناميا ملحوظ خاصة مع بداية الألفية الجديدة وهذا على مستوى كلا الجنسين (ذكور-إناث) وكل المستويات الدراسية أين يمثل نسبة الجامعيين منهم 08% بينما ذوي التحصيل الثانوي 24%، أما عن المتوسط فبلغت 40%، وقد عرفت سنة 2006 ارتفاع كبير للمهاجرين غير الشرعيين، أين بلغ عددهم 714 مهاجر في إطار 73 قضية، بينما بلغت هاته القضايا عام 2015 حوالي 1500 قضية حسب المصدر نفسه، بالموازاة مع ذلك فقد سجلت وكالة حماية الحدود والسواحل الأوروبية (FRONTEX) توقيف حوالي 734 مهاجر جزائري في إطار غير شرعي عام 2014 ليرتفع عام 2015 إلى حوالي 1059 مهاجر، أوقف أغلبهم على مستوى السواحل الايطالية، الاسبانية، الفرنسية و/أو على مستوى الحدود البرية على مستوى بلغاريا واليونان².

¹ شاكر ظريف، مرجع سابق، ص:128.

² Risk Analysis for 2018, European Border and Coast Agency (FRONTEX), Warsaw, Poland, 2018, p.43.

وتشترك الهجرة الجزائرية سواء شرعية أو غير شرعية في الأسباب إلا أن تكنولوجيا الإعلام ساهمت بشكل كبير في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة فيما يخص وسائل التواصل الاجتماعي والتي كان لها دور فعال في تكوين شبكات مهمتها جمع المهاجرين وتسهيل عملية تنقلهم في الإطار غير الشرعي.

المطلب الثالث: محددات الهجرة الخارجية الجزائرية في ظل واقع الاقتصاد الجزائري

يتم معالجة هذا المطلب من خلال التطرق إلى:

أولاً: الاقتصاد الجزائري واعتماده شبه الكلي على قطاع المحروقات

تبرز التركيبة السلعية للصادرات في أي بلد عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني، ويمكن الاستدلال على تطور هيكله الانتاجي من خلال تنوع مكونات صادراته السلعية، وتوزع أهميتها النسبية إلى أكبر عدد من السلع المصدرة، فكلما انخفض عدد المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها دل ذلك على تخلف الهيكل الانتاجي لها؛ فالدول النامية يغلب على صادراتها بأنها وحيدة الجانب وتقتصر على المواد الخام و/أو الصناعات الاستخراجية، بينما يغلب على صادرات الدول المتقدمة صفة التنوع والتركز التكنولوجي خاصة في إنتاج وتصنيع مختلف السلع الرأسمالية.

وإذا ما أسقطنا هذا الكلام على واقع الاقتصاد الجزائري، فإن نمو التجارة الخارجية الجزائرية مرهون بتجارة المحروقات، حيث يُعتبر القناة الوحيدة للعلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج، إذ سيطرت مخرجات قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة جداً، والجدول الموالي يؤكد ذلك

الجدول رقم 33: حجم صادرات المحروقات من إجمالي حجم الصادرات في الجزائر خلال 2005-2015

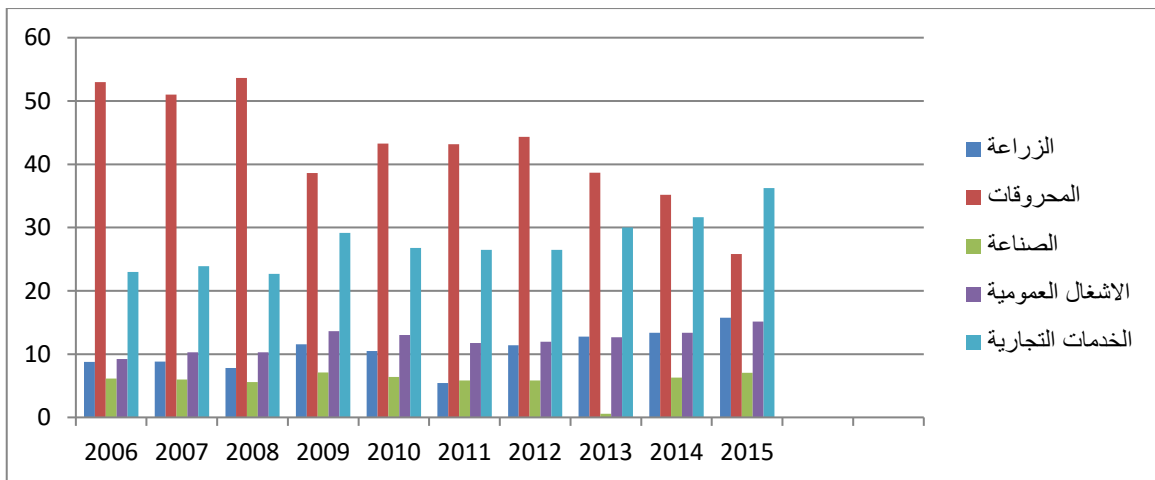
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات من المحروقات (مليار دولار)	45.59	53.61	56.61	77.19	44.41	56.12	71.66	70.57	63.66	58.36	33.08
إجمالي الصادرات (مليار دولار)	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09	72.88	72.62	65.82	61.18	35.14
سعر البترول (دولار)	54.64	65.85	74.94	99.97	80.72	80.15	112.9	111	109	100	35.1

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 37: مارس 2017، ص: 27.

من خلال الجدول نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز على سلعة واحدة تتمثل في المحروقات والتي تقارب نسبتها 95% من إجمالي الصادرات في اغلب السنوات، ما يجعل معامل تركيز الصادرات يقترب من الواحد الصحيح بيمينه المحروقات على كل الصادرات تقريبا، ما يعني ارتباط الصادرات الجزائرية ارتباط تام بأسعار المحروقات مثلما هو موضح في الجدول، والتي تسعر تسعير دولي غير خاضع لآلية العرض والطلب وإنما خاضع لمصالح المنتجين ومصالح المستهلكين في اغلب الأحيان، أين نجد انه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت معها قيمة صادرات الجزائر من المحروقات ما يعني ارتفاع إجمالي صادراتها وهذا ما يلاحظ من خلال سنوات 2011 (من الجدول) وقبلها في سنوات (1974، 1981، 1991، 2000، 2006)، والعكس حصل في سنوات 2009، 2015، 2016 (من الجدول) وقبلها في سنوات (1971، 1986، 1998) أين انخفضت قيمة الصادرات بانخفاض أسعار المحروقات، هذا الأمر جعل الاقتصاد الجزائري تابع، غير مستقر، ومعرض لازمات نتيجة لعوامل خارجية.

تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات جعلت عملية تمويل مساره التنموي الاقتصادي والاجتماعي غير مستقرة، لان ما نسبته من 50% إلى 60% من إيرادات الميزانية العامة مصدرها الجباية البترولية، وما لا يقل عن 40% من الناتج الداخلي الخام من مساهمة قطاع المحروقات، ما اكسب هذا القطاع أهمية وعناية بالغة (باعتباره قاطرة النمو الاقتصادي في الجزائر) انعكست سلبا على باقي القطاعات خاصة الصناعة والزراعة مثلما يوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم 41: نسبة مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية الجزائرية في الناتج الداخلي الخام خلال 2006-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

يتبين من خلال الشكل، أن قطاع المحروقات هو المساهم الأكبر في الناتج الداخلي الخام، في حين تبقى مساهمة كل من قطاع الزراعة والصناعة باعتبارهما من القطاعات المنتجة متدنية جدا وحتى معدومة أحيانا كالصناعة في عام 2013، غير أن هناك نمو مستمر للقطاعات السلع غير قابلة للتداول كالأشغال العمومية والخدمات نتيجة السياسة المالية التوسعية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات مع بداية الألفية الثالثة، الأمر الذي جعل الصادرات خارج المحروقات تبقى هامشية لا تتعدى 5% في أحسن الظروف، رغم كل محاولات الدولة الجزائرية في الرفع من قيمتها من خلال برامجها التنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014) خاصة مع بداية الألفية الثالثة التي تزامنت مع ارتفاع أسعار المحروقات لكن نتائج هاته البرامج كانت دون الهدف المرجو منها وهذا لعدة أسباب كان الفساد أهمها.

ثانيا- الاقتصاد الريعي والفساد الاقتصادي: تهيب البيئة الريعية مناخا مناسباً لانتشار الفساد، فتقافة الاتكال على الربح في خلق الثروة والاعتماد عليه في الإنفاق العام، يجعل حاجة الدولة لتضائل لفرض ضرائب على دخول المواطنين في مقابل اعتماد المواطن على الدولة للحصول على الدخل والخدمات العامة، إضافة إلى تقاعسها في تنشيط سوق العمل بها، الأمر الذي يحول دون خلق طبقة اجتماعية رأسمالية تنتج الثروة وتكسب هامش استقلالية عن الدولة وتباشر مساءلة السلطة، فمن طبيعة الدخل الريعي أن يؤول إلى خزينة الدولة مباشرة من دون أن يمر بقنوات تعرضه للمحاسبة أو المساءلة، ما يفتح المجال الواسع لكل أشكال الفساد أو ما يعرف بالاقتصاد الخفي.

وبالنظر إلى الاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على الربح البترولي، شكل هذا بيئة مناسبة لاستفحال الفساد بها، ففي عام 2017 احتلت الجزائر المركز 112 من أصل 180 دولة حسب مؤشر الفساد، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر نقطة و100 نقطة، بمعنى أن الدولة إذا تحصلت على تقدير 100 فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تماما من عملية الفساد، أما الدولة التي تحصلت على تقدير صفر فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة، وحتى الآن لم تحصل أي دولة في العالم على تقدير 100 أو تقدير صفر، وينحصر تقدير الجزائر بين فوق 20 درجة وقل من 40 درجات مثلما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم 34: الترتيب العالمي للجزائر حسب مؤشر الفساد خلال 2010-2015

السنة	الترتيب العالمي	مؤشر الفساد (من 100 درجة)
2015	88 (من أصل 168 دولة)	36
2014	100 (من أصل 175 دولة)	36
2013	94 (من أصل 177 دولة)	36
2012	105 (من أصل 174 دولة)	34
2011	112 (من أصل 183 دولة)	29
2010	105 (من أصل 178 دولة)	34

المصدر: منظمة الشفافية العالمية من الموقع: اطلع عليه بتاريخ 2018/06/25/

<https://countryeconomy.com/government/corruption-perceptions-index/algeria>

من الجدول أعلاه يلاحظ أن الجزائر تحتل مراتب متقدمة في الترتيب العالمي لمؤشر الفساد خاصة عام 2011 أين احتلت المرتبة 112 عالميا من أصل 183 دولة وبرصيد 29 نقطة من 100 نقطة، ويرجع هذا إلى تفشي مظاهره كالرشوة والبيروقراطية، التهريب، غسيل الأموال، والاختلاسات المتكررة....، ويبدو حجم الفساد في الجزائر واضحا بتتبع مسيرة النمو الاقتصادي الجزائري من خلال الفجوة بين الموارد الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر من جهة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية من جهة أخرى، وبين المخصصات المالية للبرامج التنموية وأهدافها مع واقع المشاريع الاستثمارية المنجزة ونتائجها ولعل ما رصد للمخطط الخماسي 2010-2014 من غلاف مالي ضخيم بلغ حوالي 286 مليار دولار وبين تضارب الأرقام حول النتائج المحققة منه خير دليل على تفشي ظاهرة الفساد في الاقتصاد الجزائري، وتشكل قضية بنك الخليفة، وقضية سوناطراك 1 و2، قضية الطريق السيار الشرق غرب أهم قضايا الفساد التي مست المال العام والمعلن عنها في الجزائر.

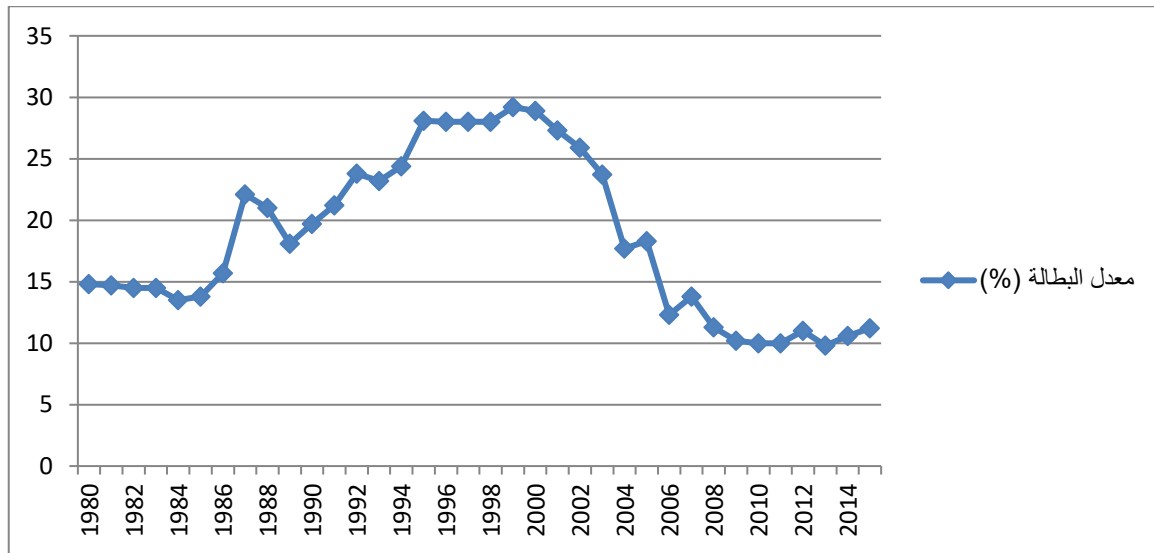
ويشكل الفساد عقبة أمام تحول الاقتصاد الجزائري من الطبيعة الريعية إلى الإنتاجية بالنظر لعلاقة تبعية الفساد للريع، فهو يعيق كل ماله علاقة ببناء الاقتصاد الإنتاجي وتحديدًا للاستثمارات المنتجة، ورغم الجهود المبذولة في الجزائر إلا أنها مازالت غير قادرة على التحرر منه، ما يرفع من حجم المعوقات الإدارية والبيروقراطية ما يعني الفساد الإداري وكذا المالي أمام المشاريع الاستثمارية المنتجة، ويرفع من عوامل الطرد لفئة الشباب فيه نحو الخارج.

ثالثا- دوافع الهجرة الخارجية الجزائرية بفعل أداء الاقتصاد الجزائري

إن أداء الاقتصاد الجزائري باعتماده على المحروقات ولّد العديد من التبعات كان الفساد أهمها أنجر عنه تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي متمثلا في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض في الأجور، مما شكل بيئة طاردة لأهم العناصر البشرية الفاعلة في الاقتصاد كما هو موضح تاليا.

1- البطالة: عرفت معدلات البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتھا البلاد، فتبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات جعلت معدلات البطالة فيه ترتفع بانخفاض أسعار المحروقات وتنخفض بارتفاعها وهذا لان جل المشاريع التنموية في الجزائر يتم تمويلها من إيرادات هذا القطاع، لذا تكون هناك تذبذبات في معدلات البطالة كما يوضحها الشكل الموالي

الشكل رقم 42: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال (1980-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات المتوفرة على الموقع: ONS,

« Activité, emploi & chômage en septembre 2015 », rapport N° 726, p 11-12..

يبين الشكل أعلاه عدم استقرار في معدلات البطالة وهذا ناتج عن تبعية هذه الظاهرة للإيرادات النفطية، أين سجل أعلى معدل لها عام 1999 بـ 29.2% وأدناه عام 2013 بـ 9.8%، وتبين هاته الأرقام مدى خطورة مشكلة البطالة في الجزائر التي تجاوزت الحدود المعقولة بين 5% و7%، فلو تم مقارنتها مع معدلات البطالة مع أهم الدول المستقطبة للمهاجرين الجزائريين والتي لم تتجاوز 12% على الأكثر في أحلك الظروف، بينما تجاوزتها الجزائر لمستويات قياسية وهذا في نهاية تسعينات القرن الماضي (1999)، مبينة بذلك حجم الفجوة الكبيرة بيننا وبين دول أعلى منا في المستوى المعيشي.

وما يزيد الحالة المعيشية سوءا ما يسمى بالبطالة المحبطة وتتمثل في الأفراد الذين هم فعلا في حالة بطالة ويرغبون في العمل، لكنهم لكثرة يأسهم في إيجاد عمل رغم بحثهم عنه تخلو عن البحث عن العمل، وقد يكون عدد هؤلاء كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري (انهيار أسعار المحروقات)¹، حيث أن الاحصائيات الرسمية لا تضمهم في حساب معدل البطالة باعتبارهم ليسوا من الباحثين عن العمل، أضف إلى ذلك هي أيضا لا تضم الفئة غير المسجلة كباحثين عن العمل في مكاتب التشغيل مما يجعل معدل البطالة الرسمي بعيد عن الواقع، ومن هنا لا بد من إضافة معدل بطالة هؤلاء إلى المعدل الرسمي حتى يعكس هذا الأخير البطالة الحقيقية، وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة ابتداء من عشرية 2000 أين وصل إلى ادني مستوى له على الإطلاق عام 2013 أين بلغ 9.8% إلا أنه ما زال مرتفعا مقارنة بالحد المقبول، بالإضافة إلى أن هذا الانخفاض تم على حساب ارتفاع العمل بعقود مؤقتة والعمل لبعض الوقت اللذان يعتبران حلا جزئيا ومؤقتا لمشكلة البطالة التي مست بشكل كبير فئة الشباب بجنسيه حسب ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم 35: البطالة في الجزائر حسب الجنس والسن عام 2015

الجنس	ذكور (%)	إناث (%)	الإجمالي (%)
أقل من 20 سنة	38.1	43.1	38.8
20-29 سنة	39.4	71.1	46
30-39 سنة	14.2	20.7	15.7
40-49 سنة	7.1	8.7	7.4
50-59 سنة	5.7	0	5.2
الإجمالي (%)	9.9	16.6	11.2

Source: ONS, « Activité, emploi & chômage en septembre 2015 », rapport N° 726, p 05.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن البطالة في الجزائر تمس بالدرجة الأولى شريحة الشباب بما يقارب 50% خاصة في الفئة العمرية 20-29 سنة، تليها فئة 30-39 سنة بنسبة فاقت 16%، ويرجع هذا الأمر إلى ضعف برامج التشغيل وانحصارها في القطاعات غير المنتجة اضافة إلى قصور عملية تمويلها على إيرادات المحروقات مما يجعلها غير مستقرة، حيث أن تنامي معدلات البطالة خاصة في مرحلة الكساد الدوري الذي تعيشه الجزائر حاليا بسبب انخفاض أسعار المحروقات وعلى مستوى هاته الفئات العمرية يشكل ضغط قوي على هاته الشريحة من السكان ويزيد من عوامل دفعها نحو الهجرة إلى الخارج.

¹ البشير عبد الكريم، الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقير، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العرب:دراسة تقييمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، يومي 06-07 جويلية 2004، جامعة البليدة، الجزائر، ص: 05.

إن تركيبة العاطلين عن العمل من حيث مستواهم الدراسي تعكس عدم التوافق المتزايد بين عرض العمل واحتياجات السوق، رغم الإصلاحات التي طالت نظام التعليم والتكوين في محاولة لتقريب خريجي الجامعات والمعاهد من سوق العمل، إلا أن البطالة على مستوى أصحاب الشهادات ارتفعت بل تعدت نسبتها نسبة باقي المستويات حسب ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 36: البطالة في الجزائر حسب المستوى الدراسي لعام 2015

المستوى التعليمي	الجنس	ذكور (%)	إناث (%)	الإجمالي (%)
دون تعليم		3.9	1.4	3.6
تعليم ابتدائي		7.9	5.5	7.7
تعليم متوسط		13.9	17.8	13.4
تعليم ثانوي		8.8	14.8	10.1
تعليم عالي		8.5	20.5	14.1

Source: ONS, « Activité, emploi & chômage en septembre 2015 », rapport N° 726, p 06.

ما يلفت الانتباه في هذا الجدول أن نسبة بطالة ذوي التعليم العالي (14.1%) فاقت نسب البطالة على كل المستويات التعليمية، وقد كانت بطالة خريجي الجامعات والمعاهد العليا سبب في ارتفاع معدل البطالة الإجمالي لعام 2014، فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة 2010-2013، حيث تراجعت نفس النسبة من 21.4% إلى 14.3% لتصل إلى عتبة 13% خلال افريل 2014، عادت لترتفع خلال شهر سبتمبر من نفس السنة لتصل إلى 16.4% مع تباينات معتبرة حسب الجنس¹، وهذا ما يعكس عدم قدرة النظام التعليمي في الربط بين مخرجاته وبين سوق العمل، حيث أن هذا التزايد في معدلات البطالة بين خريجي الجامعات يشكل دافعا قويا للهجرة نحو الخارج تحت مسمى هجرة الأدمغة خاصة في ظل السياسات الانتقائية لدول الاستقبال، أين تكبد هذه الهجرة في الواقع خسائر فادحة لدول الأصل على عكس الطرح القائل على أنها تخفف من حدة طلبات العمل على مستوى هذه الدول.

2- فجوة الدخل: ويمكن دراستها على مستويين

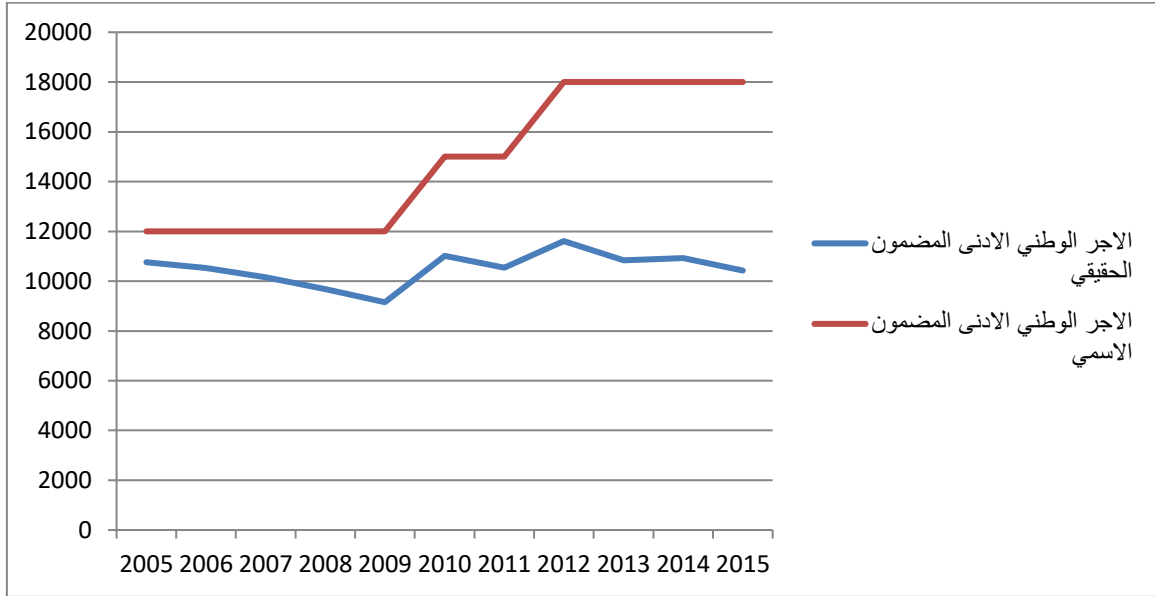
أ- على المستوى المحلي: إن نسبة كبيرة من الأجراء تكون في أدنى سلم الأجور لذلك تحسین الحد الأدنى للأجر ينعكس على رفاه المجتمع، حيث أن ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون* لا يدل بالضرورة على تحسن المستوى المعيشي للأفراد نتيجة ارتفاع الأسعار، وإنما الأجر الحقيقي الذي يعبر على عن القدرة الشرائية الحقيقية

¹ ONS, « Activité, emploi & chômage en avril 2014 », rapport N° 671, p2.

*الأجر الأدنى المضمون هو الأجر القاعدي مضافا له العلاوات والتعويضات مهما كانت طبيعتها.

للأجر الاسمي ونحصل عليه بقسمة الأجر الاسمي على المستوى العام للأسعار، وبين الشكل الموالي تطور كل من الأجر الوطني الأدنى المضمون الاسمي والحقيقي في الجزائر من 2005 إلى 2015

الشكل رقم 43: تطور كل من الأجر الوطني الأدنى المضمون الاسمي والحقيقي في الجزائر من 2005 إلى 2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات جدول الملحق رقم 02

من خلال البيان يلاحظ بشكل عام أن قيمة الأجر الوطني الأدنى الحقيقي ادني من قيمة الأجر الوطني الأدنى الاسمي وهذا خلال طول الفترة على الرغم من الزيادة في الأجر الاسمي، وهذا راجع لارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث أن مرحلة الثبات في الأجر الاسمي يقابله انخفاض في الأجر الحقيقي، ما يعني أن المستوى المعيشي لفئة كبيرة من العمال لم تتحسن، ولو تم تقييم الأجر الوطني الأدنى المضمون بالدولارات لعام 2012 والذي شهد هذا الأجر آخر ارتفاع له إلى 18000 بسعر صرف 77.55 للدولار الواحد، فإن الأجر الأدنى الوطني المضمون يصل إلى حوالي 232 دولار شهريا، أي ما يعادل 7.5 دولار يوميا، فإذا كان الفرد العامل يعيل 5 أفراد مثلا فإن نصيب الفرد يقارب 1.5 دولار يوميا للفرد الواحد، وهو معدل يدل أن الفئة الدنيا من العمال تعيش حد الفقر.

وإذا تمعنا في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي نجد انه حتى في أقسى الظروف أين تكون إيرادات المحروقات في ادني مستوياتها فإن النصيب اليومي للفرد من الناتج الداخلي يفوق 4 دولارات يوميا، فإذا أخذنا عام 2015 كمثال أين شهد انخفاض محسوس في إيرادات المحروقات وعدد سكان مرتفع إذا ما قارناه بالسنوات

السابقة فان النصيب السنوي للفرد خلال هذا العام بالدينار بلغ 343771.8 دينار أي ما يعادل 3421.83 دولار سنويا أو 9.5 دولار يوميا تحت سعر صرف 100.45 للدولار الواحد، وهذا ما يكشف عن توزيع غير عادل للدخل في الجزائر للفئة الدنيا والتي تتقاضى ما يقارب 1.5 دولار يوميا، مما يدل على أن الدخل يتركز في يد فئة قليلة من الأفراد، صنعت بذلك فجوة بين الدخل.

ب- على المستوى الدولي: يتركز قرار الهجرة على الفرق في الأجور بين الدول، لذا يعتبر من بين أهم محفزات الهجرة نحو الخارج، فعادة ما تكون وجهة المهاجرين الدول ذات الدخل الأعلى مقارنة ببلدان أصلهم، وبالنسبة للجزائر فان المستويات الضعيفة للأجور تدفع للهجرة وبشدة نحو الدول ذات الدخل المرتفع، فإذا ما قارنا متوسط الأجر الشهري في الجزائر بدول أخرى نجد أن الفجوة كبيرة بينهما، ومن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح هذا.

الجدول رقم 37: متوسط الأجر الشهري في الجزائر وبعض الدول المستقطبة لمهاجريها لعام 2015

البلد	متوسط الأجر الشهري (دولار أمريكي)
سويسرا	7146.6
لوكسمبورغ	5567.8
الدنمارك	5361.2
الولايات المتحدة الأمريكية	5012.8
هولندا	4308.5
كندا	4058.2
بلجيكا	3975.3
السويد	3896.5
المملكة المتحدة	3843.1
ألمانيا	3533
فرنسا	3395.3
إيطاليا	2685.5
إسبانيا	2552.7
الأراضي الفلسطينية المحتلة	2488.7
الجزائر*	364.5

*بالنسبة للجزائر فان المعطيات مستمدة من الديوان الوطني للإحصائيات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد معطيات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا المتوفرة على الموقع:

http://w3.unece.org/PXWeb2015/pxweb/en/STAT/STAT__20-ME__3

MELF/60_en_MECCWagesY_r.px/?rxid=0806c85a-23f8-4249-a4d0-10980df459d1

فالجداول يظهر حجم الفجوة بين متوسط الأجر الشهري في الجزائر مع بعض دول العالم والتي تعتبر أهم الأقطاب الجاذبة للمهاجرين الجزائريين، فإذا أخذنا متوسط الأجر الشهري في ألمانيا، المملكة المتحدة، بلجيكا، فرنسا، السويد، نجد انه يفوق 10 أضعاف ما هو عليه في الجزائر، ولا تنحصر المقارنة هنا فقط فالجزائر تتدليل قائمة متوسط الأجر الشهري في الدول العربية، أين تنصدر دول الخليج هاته القائمة كقطر بمتوسط الأجر الشهري بما 3584 دولار أمريكي والسعودية 1663.40 دولار، الكويت 1906 دولار، لهذا نجد أن هاته الدول أصبحت من الاتجاهات الحديثة للهجرة الخارجية الجزائرية.

وقد ساهم اتساع الفجوة بين الأجور على المستوى المحلي وارتفاع معدلات البطالة في الجزائر إلى ارتفاع مستويات الفقر بما وما أنجر عن هذا من اختلالات اجتماعية وسياسية وأمنية، ساهمت في زيادة تدفقات الهجرة الجزائرية نحو الخارج وهذا تحت عدة أطر كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 38: أهم الدوافع وراء هجرة الجزائريين نحو الخارج

إجمالي الدوافع	دوافع عائلية	طلبة و متربصون	دوافع مهنية	دوافع أخرى	
34267	23678	4790	581	5799	2004
31682	22794	3296	531	5592	2005
31264	23311	3263	425	4695	2006

المصدر: صبرينة مغتات، محددات انبعاث الهجرة نحو الخارج، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2010، ص:117

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الدوافع العائلية وخاصة في السنوات الأخيرة طغت على أهم أسباب زيادة تدفقات الهجرة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل سياسات التقييد المطبقة في اغلب دول الاستقبال، تليها بعد ذلك الهجرة لأغراض أخرى كالدراسة والعمل...، دون أن ننسى دور الشبكات الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين في الخارج في زيادة عددهم، ولا ينحصر دور هذه الشبكات في تيسير عملية الهجرة للجزائريين، فيإمكانها أيضا خلق روابط اقتصادية بين الجزائر والدول المستقبلية خاصة من الجانب التجاري أين يمكن للمهاجر الجزائري أن يساهم في خلق تبادل تجاري بين بلده والبلد المضيف من خلال طلبه على المنتجات الوطنية والتي لا تنتج في البلد المضيف في إطار التجارة في المنتجات التفضيلية (Nostalgia Trade) أو المساهمة في تسهيل عملية تسويق المنتج الوطني عن طريق معلومات المهاجر عن البلد الأم، ولقياس مدى هاته المساهمة يستعمل غالبا نموذج قياسي يدعى "نموذج الجاذبية".

المبحث الثاني: الإحاطة بجوانب نموذج الجاذبية كنموذج للدراسة

يعتبر نموذج الجاذبية من النماذج القياسية الناجحة في تفسير شتى التدفقات الثنائية بين الدول، وقد لاقى هذا النموذج صدى واسع في العلوم الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بتدفقات التجارة بين الدول، فالنموذج له قدرة تفسيرية لمحددات التبادل التجاري بين الدول، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى نموذج الجاذبية من خلال أصوله النظرية وهذا كمطلب أول، فيما خصص الثاني لتحليل متغيرات النموذج، وأخيرا تم التطرق إلى استخدامات وعيوب النموذج.

المطلب الأول: التأصيل النظري لنموذج الجاذبية

سيتم تناول هذا المطلب بالتطرق إلى ما يلي:

أولاً- نموذج الجاذبية المبسط

من اجل تفسير التدفقات السلعية بين الدول صُممت نماذج اقتصادية قياسية خاصة تعرف بنماذج الجاذبية، هذه الأخيرة أصبحت ذات أهمية بالغة خاصة في التجارة الدولية، أين حققت نجاحا معترفا به بسبب قدرتها التفسيرية الجيدة للعديد من التدفقات الثنائية والإقليمية كالتقال الأيدي العاملة، المبادلات التجارية، تدفقات السياحة، إضافة إلى هجرة الأفراد.

يتمحور نموذج الجاذبية للتجارة الدولية على فكرة أن التدفق التجاري بين البلدين يتحدد تبعا لكل من وزنهما الاقتصادي والمسافة الجغرافية الفاصلة بينهما، حيث أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يتزايد مع زيادة حجم البلدين مقاسا بالدخل الوطني ويتناقص مع زيادة تكاليف النقل مقاسة بالمسافة الجغرافية بين البلدين، إضافة إلى مجموعة العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر على كافة المبادلات بين الدول، حيث يؤدي التقارب الجغرافي والثقافي (اللغة) والمؤسسي على تعزيز المبادلات ودعمها¹.

ويعود أصل نموذج الجاذبية الاقتصادي إلى قانون الجاذبية المقترح من قبل عالم الفيزياء "إسحاق نيوتن" عام 1657 والذي مضمونه ينص على أن قوة التجاذب بين جسمين ذو كتلتين M1 وM2 على التوالي تتناسب طرديا

¹ Bernard Fustier, "Les échanges commerciaux euro-méditerranéens: essai d'analyse structurale, Revue des Sciences Économiques et de Gestion: université Setif1, 2004, p 02.

مع حاصل جداء كتلتيهما وتناسب عكسيا مع مربع المسافة التي بينهما، إذ يعطى نموذج الجاذبية لنيوتن وفق الصيغة الرياضية التالية¹:

$$F = G \frac{M_1 M_2}{D^2}$$

حيث: **F** تمثل قوة التجاذب بين الجسمين، **M₁ M₂** تمثل حجمي الجسمين، **D** تمثل المسافة بين الجسمين، **G** تمثل ثابت الجاذبية ويعتمد على وحدات قياس القوة ومجالها.

ولم يقتصر استخدام نموذج الجاذبية لـ"نيوتن" على الفيزياء فقط، بل أستخدم أيضا بعيدا عن هذا المجال عام 1860 من قبل الاقتصادي "كاري" "H. Carey" لتوضيح مجموعة التفاعلات للنشاطات الإنسانية²، تلتها بعد ذلك دراسة "رافنستين" "Ravenstein" عام 1885 بتطبيق نموذج الجاذبية على هجرة الأفراد³.

وقد كان أول تطبيق لنموذج الجاذبية على التجارة عام 1931 من قبل "وليام جوزيف رايلي" "rielly" "William" ليحلل أنماط رحلات التسوق وتجارة التجزئة بهدف تحديد المناطق التجارية الكبرى لعدد من المدن الأمريكية، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت العديد من الدراسات التي عملت على قياس محددات نمط التبادل التجاري الدولي بين الدول كنتيجة للنمو المتسارع في معدلات التجارة الدولية، إذ ترجع أولى محاولات تطوير قانون نيوتن لتفسير التبادل التجاري الدولي إلى دراسات كل من "ايزارد" "w.Isard" (1954) "تبرغن" "Timbergen" (1962) و"بوهنن" "Pöyhönen" (1963)، أين تبين أن سبب التبادل التجاري بين الدول يعود إلى وزن كل بلد متمثلا في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة والمسافة فيما بين الدول كمؤشر لتكلفة نقل السلع⁴، ويرجع الفضل في تطوير نموذج الجاذبية في شكله النهائي للاقتصادي "اندرسون" (James Andrrson) سنة 1979، إذ تعطى الصيغة الاقتصادية لنموذج الجاذبية كما يلي⁵:

¹ James E. Anderson, The Gravity Model, review prepared for Annual Review of Economics, vol. 3, Boston College and NBER, February 9, 2011, p. 02.

² Fred Bonhomme, un modèle de gravité pour le commerce Canada- Etats-Unis et les effets frontières, Rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtrise ès sciences économiques, Université de Montréal Canada, Février 2004, P10.

³ Luca De Benedictis And Daria Taglioni, "The Gravity Model In International Trade", selected works of Luca De Benedictis , 2011, P56.

⁴ Bernard Guillochon et Annie Kaweck, op. cit, P 92.

⁵ Didier Josselin et Bernadette Nicot, Un modèle gravitaire géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'U.E., les PECO et les PTM, Cybergeog: European Journal of Geography[En ligne], Systèmes, Modélisation, Géostatistique, Document 237, mis en ligne le 12 mars 2003. P. 12 . URL : <http://cybergeog.revues.org/index4219.html>.

$$F_{ij} = G \frac{M_i^\alpha M_j^\beta}{D_{ij}^\theta} \dots \dots \dots (1)$$

حيث: F_{ij} هو التدفق التجاري بين البلد i و j حيث يمثل قوة التجاذب، M_i و M_j والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي للبلدين، D_{ij} هي المسافة الجغرافية بين البلدين وتقاس حسب تنبرغن بين المراكز الاقتصادية، وهو مؤشر لتكلفة التبادل التجاري، G ثابت الجاذبية، α و β و θ ثوابت، فإذا كان $\alpha = \beta = 1$ و $\theta = 2$ فإن العلاقة (1) تماثل نموذج نيوتن

ويمكن أن تتحول هذه المعادلة إلى شكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادي من خلال توظيف اللوغاريتم النيبيري (ln) حيث تتم المعادلة في شكلها الخطي كما يلي:

$$\ln(f_{ij}) = \alpha_0 + \alpha \ln(m_i) + \beta \ln(m_j) - \theta \ln(d_{ij})$$

حيث $\alpha_0 = \ln(G)$

يلاحظ من هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات التجارة من صادرات أو واردات وهي المتغير التابع هنا اعتمادا على ثلاثة متغيرات مستقلة، والمتمثلة في لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المصدرة، ولوغاريتم حجم الدولة المستوردة، ولوغاريتم المسافة بينهما، ويمكن استخدام معلمات النموذج α و β و θ كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام اقتصاديات الدول أو المسافة بينهما، حيث تزيد تدفقات التجارة على وجه التحديد بمعدل $\alpha\%$ إذا زاد حجم اقتصاد الدولة i بنسبة 1% ، في حين تنقلص التجارة بين الدولتين i و j بمقدار θ إذا زادت المسافة بينهما بنسبة 1% .

ونظرا لبساطة هذا النموذج الذي عُرض من قبل "إيزارد" (1954) و"تينبرجن" (1962) و"بوهنن" (1963)، فلقد تركز العمل في السنوات الأخيرة على توسيع نطاق هذا النموذج ليشمل مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تؤثر على تدفقات التجارة.

ثانيا- نموذج الجاذبية الموسع: بالإضافة إلى عاملي المسافة وحجم اقتصاد الدول، سعى العديد من الاقتصاديين إلى توسيع نموذج الجاذبية من خلال توسيع محددات التدفقات التجارية، بإدخال العديد من المتغيرات الإضافية التي تعكس مستوى متوسط الدخل، عدد السكان، اللغة، الحدود المشتركة، التاريخ...، والتي اثبتت من

¹ وليد عبد مولا، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد السابع والتسعون، الكويت، نوفمبر 2010، ص: 04.

خلال الدراسات أنها تؤثر وبشكل ايجابي على التدفقات التجارية بين الدول، ويعطى نموذج الجاذبية في صيغته الموسعة كما يلي¹:

$$\ln(fijt) = \alpha_0 + \alpha_1 \ln(gdpit) + \alpha_2 \ln(gdpjt) + \alpha_3 \ln(cgdpit) + \alpha_4 \ln(cgdpjt) - \alpha_5 \ln(dij) + \alpha_6 \ln(popit) + \alpha_7 \ln(popjt) + \alpha_8 \ln(migijt) + \alpha_9 \text{bord} + \alpha_{10} \text{lang} + \alpha_{11} \text{colon} + \alpha_{12} \text{Agt}$$

حيث: $fijt$ التدفق التجاري من i إلى j في السنة t ؛

gdp_i الناتج المحلي الإجمالي ل i في السنة t ؛

gdp_j الناتج المحلي الإجمالي ل j في السنة t ؛

$cgdpit$ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ي البلد i في السنة t ؛

$cgdpjt$ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ي البلد j في السنة t ؛

dij المسافة بين البلدين i و j ؛

$popit$ عدد السكان ي البلد i في السنة t ؛

$popjt$ عدد السكان ي البلد j في السنة t ؛

$Migijt$ عدد مهاجري بلد i في البلد j في السنة t ؛

$Brod$ متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت هناك حدود مشتركة بين البلدين i و j و 0 ما عدا ذلك؛

$Lang$. متغير وهمي يأخذ وهي يأخذ القيمة 1 إذا كانت اللغة مشتركة بين البلدين و 0 ما عدا ذلك؛

$colon$ متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما اشترك البلدين i و j في التاريخ الاستعماري و 0 في ما عدا ذلك؛

Agt متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانا البلدين تحت اتفاقية تجارية و 0 في ما عدا ذلك؛

ولقد أدى استخدام المتغيرات الوهمية في هذا النموذج إلى تعرضه لانتقادات عديدة حيث يرى البعض أن

استخدام هذه المتغيرات يؤدي إلى سوء صياغة النموذج.

¹ وليد عبد مولاه، مرجع سابق، ص: 5-6

المطلب الثاني: تحليل متغيرات نموذج الجاذبية

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل المتغيرات التفسيرية لنموذج الجاذبية بغرض معرفة لم شكلت هاته المتغيرات معادلة نموذج الجاذبية سواء المبسط أو الموسع؟

أولاً- المتغيرات الاقتصادية

ويمكن إجمالها فيما يلي:¹

1- حجم الناتج المحلي: تعتمد الصادرات وبشكل كبير على مستويات الدخل لمجموعة الدول الشركاء في التجارة، وذلك لان صادرات دولة ما هي إلا واردات الدول الأخرى، ففي حالة الرفاه الاقتصادي لهذه الدول أي عند ارتفاع مستويات دخولها، فان حجم الاستيراد لتلك الدول من هذه الدولة المصدرة سيزداد ويرتفع، بمعنى أن الطلب على صادرات هذه الدولة سوف يزداد، وعليه فان حجم الناتج المحلي يلعب دور ايجابي في تنشيط التبادل التجاري بين الدول

2- نصيب الفرد من الناتج المحلي: عمدت بعض الدراسات التطبيقية المستخدمة لمعادلة الجاذبية بأخذ لوغاريتم معدل دخل الفردي البلدان المعنية، لان هذا المعدل يعكس القدرة الشرائية ومستوى المعيشة للفرد، فكلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي ارتقى مستوى المعيشة وارتفعت القوة الشرائية للفرد، وبالتالي يزداد طلبه الاستهلاكي من جهة ومن جهة أخرى يتحول استهلاكه من استهلاك الأساسيات إلى استهلاك الكماليات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب بما فيها على المنتجات التي لا تنتج محليا.

ثانياً- المتغيرات غير الاقتصادية: ويمكن إجمالها فيما يلي:²

1- المسافة الجغرافية: تؤثر المسافة سلبا على حجم المبادلات التجارية بين الدول حيث أنها تعتبر العائق الطبيعي للتجارة، إذ أن ارتفاع المسافة بين الدول يشكل عائقا يعمل على الحد من انتقال السلع عبر الحدود، وتستخدم المسافة كتقريب لتكاليف التجارة والتي تعتبر تكاليف النقل احد أهم مكوناتها، حيث انه كلما كانت المسافة مرتفعة ارتفعت معها تكاليف النقل وانخفض معها حجم التبادل التجاري بسبب الاختلاف بين كل من سعر الاستيراد وسعر التصدير.

¹ حميد ستي، استخدام نموذج الجاذبية في تقدير الامكانات التجارية لدول منطقة المغرب العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2015 ص: 70

² المرجع السابق، ص: 71-74

2- عدد السكان: يحدد عدد السكان حجم السوق فبافتراض وجود اقتصاديات الحجم، فإن زيادة وارتفاع عدد السكان يزيد من كمية وحجم الإنتاج ومن ثم يزيد حجم السوق المحلية نسبة للسوق الخارجية وبذلك تقلل من عرض الصادرات لتلك الدول، وهناك من يرى أن حجم السكان ليس له تأثير بحيث أن بعض الدراسات التي استخدمت نموذج الجاذبية لم تدرج متغير عدد السكان إلى متغيرات النموذج.

3- اللغة المشتركة: إن وجود لغة مشتركة بين دولتين إن لم يدل على الجوار انه يدل على الروابط الثقافية بين هاتين الدولتين، وهي أمور تقلل إلى حد كبير من عوامل المعرقة للتجارة الناجمة عن بعد المسافة الجغرافية بين هاتين الدولتين.

4- الروابط الاستعمارية: إن للماضي الاستعماري اثر مهم على قوة العلاقات بين الدول المستعمرة ، لذا لا يمكن إغفال العوامل التاريخية على حجم المبادلات التجارية بين الدول، فالماضي الاستعماري يخلق نوع من التقارب الثقافي من عادات وتقاليد، لغة، هاته العوامل تؤثر على حجم المبادلات بين الدول.

5- الاتفاقيات التجارية: بغرض زيادة المبادلات التجارية بين الدول تلجا هذه الأخيرة إلى إبرام اتفاقيات تجارية فيما بينها، هذه الاتفاقيات تلعب دور كبير في زيادة حجم التدفقات التجارية بين الدول، وهذا تخفيفا للقيود التجارية المروضة قبل إبرام الاتفاقية

6- هجرة الأفراد: يمكن لمجتمع المهاجرين في دول الاستقبال أن يلعب دورا كبيرا في زيادة حجم التبادل التجاري بين دول الأصل ودول الاستقبال، من خلال قناة المعلومات وقناة الطلب على المنتجات التفضيلية، الأولى بحكم علاقات المهاجر العرقية واللغوية ومعلوماته الشخصية حول البلد الأم، يمكنه أن يخلق تبادل تجاري مؤثرا بذلك على صادرات وواردات البلد المضيف أما الثانية فطلبه على المنتجات التفضيلية الخاصة بالبلد الأم تؤثر على واردات البلد المضيف أي صادرات البلد الأم، لذا أضيف هذا المتغير ضمن متغيرات نموذج الجاذبية، وقد اثبتت الكثير من الدراسات التطبيقية على أن زيادة تدفقات المهاجرين ترفع التبادل التجاري بين الدول المعنية.

المطلب الثالث: استخدامات وعيوب نموذج الجاذبية

تكمن أهمية نموذج الجاذبية في قدرته التفسيرية لعدد التدفقات الثنائية والإقليمية كالتجارة الدولية، السياحة...، ورغم هذه الأهمية إلا انه تعرض لعدة انتقادات، وسيوضح هذا تاليا

أولاً- استخدامات نموذج الجاذبية: يعد نموذج الجاذبية احد الأدوات الشائعة في الدراسات التطبيقية لمعالجة مواضيع مرتبطة بالتجارة الدولية، ويمكن ذكر أهم استخدامات هذا النموذج فيما يلي:

1- تفسير أنماط التجارة: لا تقتصر القدرة التفسيرية لنموذج الجاذبية على أسباب التجارة بين الدول فقط بل أيضا يفسر هذا النموذج التجارة الثنائية فيما بين الصناعات، حيث تم وضع مؤشرات لها على مستوى الصناعة وهذه المؤشرات سواء كانت كلية أو بمتوسط مرجح تم تفسيرها باستخدام معدلات الجاذبية كطريقة بديلة لتحليل التجارة داخل الصناعة¹

2- تقدير التجارة المحتملة: تقدير التجارة المحتملة يتم بواسطة النموذج من خلال التنبؤ بالارتفاع أو الانخفاض في التجارة بين دولتين فمثلا إذا تغيرت نوعية البيئة المؤسسية المتعلقة بحرية التجارة ومناخ الأعمال والفساد فإن ذلك ينعكس على التدفقات التجارية بين الدولتين².

3- تقييم اثر الاتفاقيات التجارية على التبادل التجاري: استخدم نموذج الجاذبية على نطاق واسع في دراسة الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية وتقييم أثرها على تعزيز التبادل التجاري للدول الأطراف في هذه الاتفاقية، وقد تمكنت العديد من الدراسات من الوقوف على أهمية هذه التكتلات التجارية في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء؛ ويعتبر N. Aitken أول من قام بدراسة اثر الاتفاقيات التجارية على حجم المبادلات التجارية للدول الأعضاء، باستخدام نموذج الجاذبية وهو أول من اضاف متغير الاتفاقيات التجارية الإقليمية للمتغيرات التقليدية للنموذج، حيث يعتبر هذا المتغير متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان بين البلدين الشريكين في اتفاقية تجارية وقيمة 0 إذا كان غير ذلك³.

4- قياس تكلفة الحدود: في ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين البلدين I و J فان الحدود نفسها يمكن أن تكون عائقا أمام التجارة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير فان التجارة البينية للأقليم يجب أن تنمو بمعدل أسرع من التجارة ما بين الأقاليم I و J وهو ما يعبر باثر الحدود، ويتم إدراج عامل وجود حدود مشتركة بين دولتين ضمن نموذج الجاذبية عن طريق اضافة متغير وهمي للتعبير عن الجوار بين الدولتين، ومن بين الدراسات التطبيقية التي تناولت دراسة اثر الحدود الجغرافية على حجم التبادل التجاري بين الدول دراسة

الاقتصادي John McCallum سنة 1995 بعنوان " National Borders Matter: Canada-U.S."

¹ علاوي محمد لحسن، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص:13

² Muchielli, op.cit.,P 236-241.

³Jérôme Trotignon, L'impact des accords de libre-commerce entre pays latino-américains. Les enseignements d'un modèle de gravité en données de panel, Institut des sciences mathématiques et économiques appliquées, ISMEA, LXI (2), 2008, p.02

Patterns Regional Trade" والتي قام من خلالها باستخدام نموذج الجاذبية بغرض قياس اثر الحدود بين كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية على حجم التبادل التجاري بينهما، أين توصل إلى أن حجم التبادل التجاري بين بعض المدن الكندية ومثيلاتها داخل نفس البلد يفوق 20 مرة حجم التبادل التجاري بين المدن الكندية ومدن الولايات المتحدة الأمريكية والتي هي من الحجم الاقتصادي نفسه والتي تصلها المسافة الجغرافية نفسها¹.

ولم يقتصر استخدام نموذج الجاذبية في تفسير حجم التدفقات السلعية بين الشركاء التجاريين فقط، بل استخدم أيضا في تفسير العديد من التدفقات الثنائية والإقليمية مثل تدفقات هجرة الافراد بين الدول أين يمثل في معادلة الجاذبية (العلاقة 01) عدد سكان البلدين كتلة الجسمين في حين تمثل المسافة الفاصلة، هذا ويفسر نموذج الجاذبية أيضا تدفقات السياحة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ...

ثانيا- عيوب نموذج الجاذبية: رغم ما حُظي به من أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي وخاصة التجارة الدولية، فإن المشاكل التي رافقت تطبيق نموذج الجاذبية جعلته يتعرض لجملة من الانتقادات، لكن هذه الأخيرة لا تقلل من أهمية النموذج والقدرة التفسيرية التي يتصف بها، وإنما تجعل القياس القائم على النموذج أقل دقة فقط، من بين هذه المشاكل ما يلي:

1- مشكلة تعدد العلاقات الخطية: من ضمن فروض نموذج الانحدار المتعدد انه لا توجد أي علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية في النموذج، ولما كان هناك ارتباط بين زوجين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية التي يتضمنها نموذج الجاذبية خصوصا تلك التي تتضمن سلاسل زمنية، وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات السابقة لاختبار تعدد العلاقات الخطية فإن أي منها لم يلق قبولا واسعا، وواحد من تلك الاختبارات يشترط العدد المرتبط ببيانات المتغيرات وعندما يزيد هذا العدد عن 20 إلى 30 يدل ذلك على وجود تعدد للعلاقات الخطية².

2- مشكل قياس تكلفة النقل: تعتبر مشكلة عدم توحيد قياس تكلفة النقل والمقدرة بالمسافة الجغرافية التي تفصل بين البلدين الشريكين في التجارة، هناك العديد من الطرق المستخدمة في حساب هذه المسافة، منها ما تأخذ بعين الاعتبار المسافة الجغرافية التي تفصل عاصمتي الدولتين، ومنها ما تأخذ بعين الاعتبار المسافة الجغرافية التي تفصل العاصمتين الاقتصاديتين للدولتين، ومنها ما تأخذ بعين الاعتبار المسافة بين الموانئ الرئيسية للدول.

¹ حميد ستي، مرجع سابق، ص: 112.

² علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص: 14.

3- استعمال المتغيرات الوهمية: إن استعمال المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج بالإضافة إلى التشكيك أصلاً في مدى ملاءمة النموذج الخطي للجاذبية وذلك لاحتمال انحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى¹.

ورغم هذه الانتقادات فإن نموذج الجاذبية يُستخدم بشكل واسع في مناهج الاقتصاد القياسي المختلفة، والتي تُمكن من تقدير العلاقة السببية بين المتغيرات المفسرة وتدفقات التجارة، وقد مكنت هذه الدراسات من الوقوف على أهمية الهجرة الدولية للأفراد في تعزيز التجارة البينية لدول الأصل والاستقبال كما أكدته دراسة (D.Gould 1991) ودراسة (Trinidad & Rauch 2002) ودراسة (Lung 2008)، وإذا ما استطاعت هذه الدراسات تأكيد دور المهاجر في تعزيز التبادل التجاري البيني لدول الأصل والاستقبال، فهل ينطبق هذا على حالة الهجرة الخارجية الجزائرية؟

المبحث الثالث: تقدير تأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري للجزائر مع دول الاستقبال

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الجانب القياسي في تقدير اثر الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري للجزائر بشقيه الواردات والصادرات ويتم هذا من خلال عرض لنموذج الدراسة المقترح، النماذج المستخدمة فيه، بالإضافة إلى التطرق لبعض الاختبارات التي تسمح لنا باختيار النموذج الملائم لهاته الدراسة.

المطلب الأول: نموذج الجاذبية المقترح للدراسة

يتم التطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولاً- صيغة النموذج: بغرض قياس اثر الهجرة الخارجية للجزائريين على التجارة الخارجية للجزائر، سيتم استخدام نموذج الجاذبية في تقدير العلاقة بين إجمالي التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات للدولة الأم (الجزائر) كمتغير تابع والهجرة الدولية كمتغير تفسيري مستقل إلى جانب متغيرات تفسيرية أخرى تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، المسافة الجغرافية للدول كمؤشر لتكلفة النقل، وكذلك متغير صوري لكون الدولة تنتمي إلى اتفاقيات تجارية أم لا، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي STATA 15.1 باعتباره احد البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناء النماذج الاقتصادية والمصمم للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن

¹ وليد عبد مولا، مرجع سابق، ص: 04.

الارتباط الذاتي والمتعدد واختلاف التباين، حيث يعمل على تحليل السلاسل الزمنية والوحدات المقطعية إضافة إلى تحليلي البيانات من خلال نموذج بانل.

ونظرا لوجود بعض القيم الصفرية لصادرات الجزائر نحو بعض الدول والشيء نفسه بالنسبة للواردات، ووجود بعض القيم الصفرية في عدد المهاجرين الجزائريين في بعض دول الاستقبال، ولأن لوغاريتم الصفر غير موجود فانه يضاف 1 لكل من متغير الصادرات ومتغير الواردات ومتغير الهجرة، لان $\ln(x + 1) = \ln(x)$ وعليه فان $\ln(\text{Exp} + 1) = \ln(\text{Exp})$ و $\ln(\text{Imp} + 1) = \ln(\text{Imp})$ و $\ln(\text{Emig} + 1) = \ln(\text{Emig})$ لهذا فان الشكل اللوغاريتمي المزمع استخدامه في عملية التقدير للعلاقة بين الهجرة الدولية للجزائريين والتبادل التجاري الدولي للجزائريين، يأخذ الصيغة التالية:

1- النموذج الخاص بالصادرات:

$$\ln(\text{Exp}_{ijt} + 1) = \beta_0 + \beta_1 \ln(\text{GDP}_{it}) + \beta_2 \ln(\text{GDP}_{jt}) + \beta_3 \ln(\text{Emig}_{it} + 1) + \beta_4 \ln(\text{dist}) + \beta_5 \text{rtaij} + \theta_{ijt}$$

2- النموذج الخاص بالواردات

$$\ln(\text{Imp}_{ijt} + 1) = \beta_0 + \beta_1 \ln(\text{GDP}_{it}) + \beta_2 \ln(\text{GDP}_{jt}) + \beta_3 \ln(\text{Emig}_{it} + 1) + \beta_4 \ln(\text{dist}) + \beta_5 \text{rtaij} + \theta_{ijt}$$

حيث أن:

- i تمثل مؤشر الدولة الأم للمهاجرين (الجزائر)؛
- j تمثل مؤشر دول الاستقبال للمهاجرين الجزائريين (دول عينة الدراسة)؛
- t تمثل مؤشر السنوات: 1990، 1995.....2015؛
- Exp_{ijt} تمثل حجم الصادرات من الدولة i إلى الدولة j خلال السنة t ؛
- Imp_{ijt} تمثل حجم الواردات الدولة i من الدولة j خلال السنة t ؛
- GDP_{it} تمثل حجم الناتج المحلي الإجمالي الخام للدولة خلال السنة t ؛
- GDP_{jt} تمثل حجم الناتج المحلي الإجمالي الخام للدولة خلال السنة t ؛
- Emig_{it} تمثل عدد مهاجري الدولة في الدولة خلال السنة t ؛
- dist تمثل المسافة بين الدولة والدولة؛
- rtaij تمثل الاتفاقيات التجارية بين الدولتين i و j خلال السنة t ، وهذا المتغير يأخذ القيمة 1 إذا كان البلدين تربطهما اتفاقيات تجارية، وتأخذ القيمة 0 في حالة عدم وجود اتفاقية تجارية بين الدولتين؛

- \varnothing_{ijt} الحد العشوائي والذي يتضمن باقي عوامل المتغيرات التي تدخل في تفسير تدفقات التجارة الخارجية بين البلدين i و j خلال السنة t ، غير إن هذه المتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس وقد تكون غير معروفة كما يمكن لهذه المتغيرات أن تؤثر بصفة عشوائية على هذه التدفقات التجارية؛
- β_0 تمثل الحد الثابت لكل معادلة؛
- $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_5$ معاملات النموذج وتمثل مرونة المتغير التابع بالنسبة للمتغيرات المستقلة، وهي النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل بنسبة 1%.

ثانيا- إشارات معاملات النموذج: يمكن إجمال إشارات النموذج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 39: إشارات معاملات نموذج الجاذبية المقترح

المتغير	ما يمثله	معامله	الإشارة
$\ln(\text{GDP}_i)$	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة i	β_1	+
$\ln(\text{GDP}_j)$	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة j	B_2	+
$\ln(\text{Emig})$	لوغاريتم عدد مهاجري الدولة i في الدولة j	B3	+
$\ln(\text{dist})$	لوغاريتم المسافة بين الدولتين i و j	β_4	-
Rta	المتغير الوهمي لاتفاقيات التجارة بين الدولة i والدولة j	β_5	+

المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الجدول أن كل من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i ، والناتج المحلي الإجمالي للدولة j ، وعدد مهاجري الدولة i في الدولة j ، و متغير الاتفاقيات الإقليمية التجارية، كلها يتوقع أن تكون لها تأثير إيجابي بينها وبين كل من الصادرات والواردات، بمعنى كلما زادت قيمة هذه المتغيرات زادت بفعالها قيمة الصادرات و/أو الواردات، أما بالنسبة لمتغير المسافة بين البلدين فيتوقع أن يكون لها تأثير سلبي بمعنى كلما زادت المسافة بين البلدين زادت تكلفة النقل وانخفضت بذلك التجارة بين البلدين.

ثالثا- العينة وفترة الدراسة: فترة الدراسة تتمثل في الفترة 1990-2015 لكن ليست بتتابع سنوي وإنما

هي تتابع لكل خمس سنوات، أما العينة محل الدراسة فتتكون من 55 دولة هي:

- الدول الأوروبية: فرنسا، ألمانيا، اسبانيا، النمسا، الشيك، قبرص، دنمارك، فلندا، اليونان، المجر، ايرلندا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، السويد، سويسرا، بلغاريا، مالتا، رومانيا، ايطاليا، بريطانيا، كرواتيا، سلوفانيا، سلوفاكيا؛
- دول أمريكا الشمالية: كندا، الولايات المتحدة الأمريكية؛
- دول أمريكا اللاتينية: البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، الشيلي، المكسيك، كوبا، كولومبيا، البيرو، الإكوادور؛
- دول آسيا: الفلبين، الأراضي الفلسطينية المحتلة، تركيا، روسيا؛
- دول إفريقيا: العابون، السنغال، نيجر، مالي، جنوب إفريقيا؛
- استراليا؛
- الدول العربية: الأردن، مصر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا.

ومن ثم فإن الدراسة الحالية سوف تستخدم بيانات سلاسل زمنية مقطعية غير متوازنة Unbalanced Panel Data، حيث يتوقف عدد المشاهدات $(N = n * T)$ على عدد السنوات (T) التي تتوفر فيها بيانات للمتغيرات محل الدراسة الخاصة بكل دولة

رابعا- مصادر البيانات: من خلال هذه الدراسة سوف يعتمد على مجموعة البيانات لمجموعة الدول محل الدراسة خلال فترة الدراسة، حيث تم الحصول على كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والشركاء التجاريين ومتغير المسافة الجغرافية للبلدين، ومتغير الاتفاقيات التجارية من خلال قاعدة بيانات الموقع المتخصص في التجارة الدولية¹ WWW.CEPII.COM

أما بالنسبة لعدد المهاجرين الجزائريين في دول عينة الدراسة فقد تم الحصول عليها من موقع الأمم المتحدة (دائرة السكان)² WWW.UN.ORG، وقد تم الحصول على بيانات إجمالي الواردات والصادرات الجزائرية من وإلى الدول محل الدراسة من خلال موقع³ www.correlatesofwar.org

المطلب الثاني: تقدير اثر الهجرة الخارجية للجزائريين على الصادرات الجزائرية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

¹ http://www.cepii.fr/cepii/en/bdd_modele/presentation.asp?id=8

² <http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates15.shtml>

³ http://correlatesofwar.org/data-sets/bilateral-trade/cow_trade_4.0

أولاً- المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة: يلخص الجدول الموالي أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم 40: أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالصادرات

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	عدد المشاهدات
Expit	5.81e+08	1.61e+09	1.49e+10	0	326
Gdpi	9.83e+10	5.02e+10	1.67e+11	4.18e+10	330
Gdpj	5.82e+11	1.75e+12	1.80e+13	1.01e+09	325
Emigi	24045.46	150864.8	1430656	0	327
Distij	3916.326	3486.847	1654.65	650.6	330

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.1

من الجدول أعلاه، بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع والمتمثل في الصادرات الجزائرية (**Expit**) حوالي 581.0 مليار دولار أمريكي، والانحراف المعياري حوالي 1.61 مليار دولار، أين بلغت أعلى قيمة 14.9 مليار دولار وكان ذلك عام 2010 وكانت موجة للولايات المتحدة الأمريكية، فيما بلغت أدنى قيمة هي 0 دولار وهذا خلال سنوات معينة لدول معينة بما فيها الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما بالنسبة للمتغيرات المفسرة، فقد بلغ المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر (**Gdpi**) حوالي 98.3 مليار دولار والانحراف المعياري مليار حوالي 50.2 دولار، في حين بلغت أعلى قيمة عام 2015 ب 167 مليار دولار وسجلت أدنى قيمة عام 1995 ب 41.8 مليار، أين يلاحظ اختلاف كبير بين أدنى وأعلى قيمة وهذا راجع بدرجة كبيرة إلى تغير أسعار النفط، أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري (**Gdpj**) فقد سجل متوسطه الحسابي قيمة حوالي 582 مليار دولار وانحرافه المعياري حوالي 1750 مليار دولار، حيث بلغت أعلى قيمة 18000 مليار دولار عام 2015 وهي خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية بينما بلغت أدنى قيمة له 1.01 مليار دولار عام 1990 وهي خاصة بدولة نيكاراغوا، ويعود هذا الاختلاف بين أعلى وأدنى قيمة إلى اختلاف الحجم الاقتصادي لكل بلد.

أما متغير الهجرة (**Emigi**) بلغ متوسطه الحسابي 24045.46 وانحرافه المعياري 150864.8، حيث سجل أعلى قيمة لهذا المتغير عام 2015 ب 1430656 مهاجر وهو عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا، بينما كانت أدنى قيمة هي 0 مهاجر وهي مسجلة في دول عدة لسنوات معينة.

أما متغير المسافة ($Dist_{ij}$) فقط بلغ متوسطه الحسابي 3916.326 وانحرافه المعياري 3486.847 أين بلغت أعلى قيمة له 16543.65 كم وهي المسافة بين الجزائر وأستراليا، وبلغت أدنى قيمة 650.6 كم وهي المسافة بين الجزائر وتونس.

ثانيا- اختبار مشكلة الارتباط المتعدد: تعتبر مشكلة الارتباط المتعدد، إحدى المشاكل التي تواجه التقدير الإحصائي لمعاملات الانحدار، بحيث يصبح من الصعب تحديد الآثار المنفصلة للمتغيرات، ولتقييم مشكلة الارتباط المتعدد تم الاعتماد على اختبار (VIF) ويعني (Variance Inflation Factor)، واختبار التباين (Tolerance) ويعني ($1/VIF$) كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 41: نتائج اختبار مشكلة الارتباط المتعدد

1/VIF	VIF	المتغيرات
0.572	1.75	Distlog
0.581	1.72	Gdpjlog
0.585	1.71	emiglog
0.613	1.63	rta
0.821	1.09	Gdpjlog
1.58		mean VIF

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

يعرض الجدول السابق نتائج اختبار مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة حيث يتبين من خلاله أن قيم (VIF) اقل من 10 وهذا جيد بالنسبة لمشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، إذ سجلت أعلى قيمة (1.75) لمتغير المسافة و اقل قيمة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للجزائر والذي بلغ 1.09، كما بلغ متوسط الانحراف المتعدد (Mean VIF) 1.58 وهو اقل من 10، إذ يعني عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

كما يبين الجدول أدناه أن قيم معامل التباين (Tolerance) اقل أو يساوي واحد صحيح والمتمثل في ($1/VIF$) لجميع المتغيرات المستقلة، مما يعتبر مؤشرا على عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

ثالثاً- اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة: يعرض الجدول معامل الارتباط بيرسون "Pearson" بين المتغيرات المستقلة للوقوف على مدى قوة العلاقة بينهما، كما يعتبر اختبار آخر للتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم 42: نتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة

المتغير	Gdp _i log	Gdp _j log	Emiglog	Distlog	Rta
Gdp _i log	01				
Gdp _j log	0.245	01			
Emiglog	0.109	0.432	01		
Distlog	0.000	0.019	-0.362	01	
Rta	0.180	0.329	0.331	-0.421	01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

يوضح الجدول بالتفصيل العلاقة بين جميع المتغيرات التفسيرية المستخدمة في هذه الدراسة، حيث في العادة لا ينبغي أن تكون المتغيرات المستقلة مترابطة فيما بينها أو على الأقل يجب أن يكون الارتباط بينها منخفض، وبالتالي فإن معامل الارتباط بين جميع العوامل منخفض.

بالنسبة لنتائج الجدول تظهر متغير الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (Gdp_jlog) بان له ارتباط ايجابي بين جميع المتغيرات لكنه يبقى في حدوده المقبولة أي انه ارتباط ضعيف جدا، أما بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري (Gdp_ilog) فله ارتباط ايجابي وضعيف جدا مع كل من متغير المسافة (Distlog) والمتغير الوهمي في حين له ارتباط ايجابي وضعيف مع متغير الهجرة، أما متغير الهجرة (Emiglog) فكان لها ارتباط سلبي مع متغير المسافة وارتباط ايجابي مع المتغير الوهمي وكلاهما ارتباط ضعيف جدا، أما المتغير الوهمي (Rta) فكان لها ارتباط سلبي وضعيف مع متغير المسافة.

رابعاً: اختبار اختلاف التباين **Breusch-Pagan/ test for heteroskedasticity**: يختبر هذا الأخير فرضية العدم بان فروقات الخطأ كلها متساوية مقابل الفرضية البديلة بان تباينات الخطأ هي دالة مضاعفة لمتغير واحد أو

أكثر، حيث كلما كانت قيمة "كاي" (Chi2) مربع كبيرة كان الاحتمال اقل من 0.05 مما يدل على وجود مشكل عدم ثبات تجانس التباين¹، وعند تطبيق هذا الاختبار على بيانات الدراسة كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 43: نتائج اختبار Breusch-Pagan/ test for heteroskedasticity

Breusch-Pagan/ test for heteroskedasticity	
اختبار اختلاف التباين	
Chi2 statistics	38.94
Prob>Chi	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SATAT 15.1

لقد بينت نتائج الاختبار في الجدول السابق أن هناك مشكلة تجانس التباين في بيانات الدراسة، حيث أن لـ (Chi2) الذي بلغت قيمته 38.94 دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي المقبول إحصائيا لوجود مشكلة عدم التجانس وعليه تقبل الفرضية البديلة بعدم وجود تجانس تباين البواقي، وللوصول إلى نتائج جيدة لا بد من إزالة هذا الإشكال وهذا ما سيتم لاحقا باستخدام Robust Standard Errors عند تقديرنا للنموذج المختار، لأن Robust Standard Errors لا يغير من قيمة المعاملات ولا من قيمة R مربع² وبالتالي هذا لا يؤثر على اختبار المفاضلة بين النماذج.

رابعاً- التقدير القياسي لبيانات الدراسة وتحليل نتائجها

1- النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل الخاصة بالدراسة: طبقاً للإطار النظري للدراسة يُقترح تطبيق نموذج لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis) لاختبار اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث أن هناك ثلاثة أساليب لتحليل البيانات من خلال نموذج "بانل" وهي:

أ- نموذج الانحدار المجمع (PRM) Pooled Regression Model: يعمل نموذج الانحدار المجمع على إهمال البعد الزمني وتكون فيه معاملات الانحدار المقدر ثابتة لجميع الفترات الزمنية، ويمكن إيضاح نموذج الانحدار المجمع على النحو التالي³:

$$Y_{it} = \alpha_i + X_{it} \beta + \varepsilon_{it}$$

¹ Richard Williams, Heteroskedasticity, econometrics courses, economic departement, Notre Dame University, January 30, 2015, P.04.

² Ibid, P.06-07

³ Constantinos Alexiou, Effective Demand and Unemployment the European Case: Evidence from 13 Countries, 2001 p6, accessed from www.epic.ac.uk/documents/ ICAlexiou.pdf.

حيث : Y يمثل المتغير التابع، X المتغير المستقل، i يمثل الدول، t يمثل الزمن، α قيمة الثابت، β_{it} قيم المتغير المستقل محل الدراسة في الفترة، ε_{it} الخطأ العشوائي.

يفترض هذا النموذج تجانس حدود الخطأ العشوائي بين الدول محل الدراسة، ويفترض أيضا ثبات معاملات الحد الثابت ومعاملات الميل لكل دولة عبر الزمن، ويتم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية¹.

أ- **نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model (FEM):** يأخذ نموذج التأثيرات الثابتة بعين الاعتبار الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة، ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة أن معلمة القطع α لكل فرد أو لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، حيث يتغير المقطع الثابت لكل وحدة من الوحدات المقطعية، أو الزمنية، أو كليهما بناءً على افتراض أن لكل وحدة من هذه الوحدات خصائصها الخاصة غير المقاسة ضمن المتغيرات المستقلة في النموذج، وحتى يتم الأخذ بعين الاعتبار اختلافات المقاطع يتم عادة استخدام المتغيرات الوهمية (Dummy) بما يعرف بالمربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV)، ويمكن صياغة نموذج الآثار الثابتة على النحو التالي²:

$$Y_{it} = \alpha_0 i + \alpha_1 \delta_{1it} + \alpha_2 \delta_{2it} + \dots + X_{it} \beta + \varepsilon_{it}$$

حيث : Y : تشير إلى المتغير التابع، i : تشير إلى عدد الدول عينة الدراسة، t : تشير إلى عدد سنوات الدراسة، δ_{jit} : المتغير الصوري الخاص بالدولة i وتكون قيمة هذا المتغير مساوية للواحد الصحيح عندما $i = j$ ، بينما تكون مساوية للصفر عندما يحدث خلاف ذلك، β : معامل الميل ويفترض في هذا النموذج ثبات قيمة هذه المعاملات لكل الدول وعبر الزمن.

ب- **نموذج التأثيرات العشوائية:** على خلاف التأثيرات الثابتة الذي يكون فيه الأثر الفردي ثابت خلال الزمن فإن نموذج التأثيرات العشوائية والذي يعرف كذلك باسم نموذج مكونات الخطأ أو نموذج مكونات التباين يكون فيه الحد الثابت والذي يمثل الأثر الفردي عبارة عن متغير عشوائي، بمعنى أن نموذج التأثيرات العشوائية يعتبر الآثار المقطعية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، بمعنى أن المقطع لكل من البيانات المقطعية أو الزمنية أو

¹ وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، ط01، 2006، ص.62.

² Jhon Dinardo, Jack Johnston, Econometrics Methods, McGraw- Hill Companies, Inc, New York, Fourth Edition, 1997, p.397.

كليهما يتغير عشوائيا ضمن وسط حسابي معدوم وتباين ثابت، انطلاقاً من المعادلة رقم¹ :

$$Y_{it} = \alpha_i + X_{it} \beta + E_{it} \dots\dots\dots (1)$$

فانه بدلاً من افتراض أن α_i ثابتة نعتبرها متغيراً عشوائياً ذا وسط حسابي يساوي α وبالتالي يمكن التعبير عن

$$\alpha_i = \alpha + \mu_i \dots\dots\dots (2) \quad \text{المقطع بالمعادلة:}$$

أي أن التأثيرات الخاصة تم عكسها في الخطأ العشوائي μ_i هذا الأخير هو الخطأ عشوائي ذو وسط حسابي

$$Y_{it} = \alpha + X_{it} \beta + \mu_i + E_i \dots\dots\dots (3) \quad \text{يساوي صفر وبالتالي تصبح المعادلة:}$$

2- نتائج التقدير القياسي لبيانات الدراسة وفق نماذج بانل: يُظهر الجدول الموالي نتائج التقدير القياسي

لبيانات الدراسة وفق نماذج بانل الثلاثة كما هو موضح تاليا:

¹ Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, The McGraw-Hill Companies, 4th Edition, 2004, p 648.

الجدول رقم 44: نتائج التقدير القياسي لتأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على الصادرات الجزائرية

المتغير التابع: الصادرات Expilog				
عدد المشاهدات = 320		T=6 n=55		الفترة (1990-2015)
المتغير	نموذج الانحدار المجمع	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية	
GDP_{log}	-0.617 (-0.12)	-0.046 (-0.07)	-0.004 (-0.01)	0.992
GDP_{log}	1.457 (8.222)	1.385 (2.21)	1.489 (5.62)	0.000*
Emiglog	0.161 (1.19)	0.697 (1.38)	0.214 (1.02)	0.308
Distlog	-3.056 (-6.77)	/	-3.191 (-4.61)	0.000*
Rta	-0.119 (-0.40)	0.886 (2.98)	0.481 (1.36)	0.174
Constant	1.193 (0.22)	-9.920 (-1.98)	0.683 (0.14)	0.888
Adjusted R²	0.395	0.232	0.401	
F-statistic	42.72	5.44	85.10	
ProbF-Statistic	0.000	0.000	0.000	

إحصائية (t) بين الأقواس ، * معنوي عند 1% ، ** معنوي عند 5% ، *** معنوي عند 10%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

3- اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل: لاختيار النموذج المناسب للدراسة نقوم بالاختبارات التالية:

أ- اختبار Lagrange Multiplier (LM Test) للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الانحدار المجمع: يساعد اختبار LM على الاختيار بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث تشير

الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على أن الاختلاف بين الدول تساوي الصفر بينما تشير الفرضية البديلة على وجود اختلاف بين الدول وان ثابت الانحدار هو متغير عشوائي، حيث يأخذ نموذج مضاعف لانجرج الشكل التالي¹:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^n (\sum_{t=1}^T eit)^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T eit^2} - 1 \right]^2 \sim \chi^2$$

ويتم الحكم على نتيجة الاختبار من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار (P.value) فإذا كانت القيمة أكبر من 0.05 يكون نموذج الانحدار المجمع هو المناسب، بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل أو تساوي 0.05 فيكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار

الجدول رقم 45: نتائج اختبار Lagrange Multiplier

Explog (country, t) = xb+u(country)+e(country, t)		
	Var	Sd=sqrt(var)
Explog	6.920	2.630
Chi2	84.81	
Prob(chi2)	0.000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

نلاحظ من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية للاختبار LM أقل من 0.05 وهذا يدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج الانحدار المجمع.

ب- اختبار "Hausman" للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM):

بما أن نموذج التأثيرات العشوائية كانا أفضل من نموذج الانحدار المجمع، الآن أي النموذجين ملائم لبيانات الدراسة التأثيرات الثابتة أم العشوائية؟، الإجابة على هذا السؤال تستدعي القيام باختبار (Hausman) وذلك لمعرفة أيّ من التأثيرات تعتبر أكثر ملاءمة لتقدير النموذج سواء كان نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 46: نتائج اختبار (Hausman)

	Chi-stqtistic	Chi-sq.d.f	Prob
Explog	3.06	4	0.5474

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

¹ Hun Myoung Park, Pratical guide to panel modeling : a step by step analysis using data, public management and policy analysis program, international university of Japan, Niigata, 2011, p.12.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن قيمة "كاي" مربع المحسوبة بلغت 3.06 باحتمال يساوي 0.5474 وهي أكبر من 0.05 بمعنى أننا نرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب والملائم لبيانات هاته الدراسة.

4- تقدير نموذج التأثيرات العشوائية بعد معالجة مشكل عدم ثبات التجانس بـ Robust Standard Errors:

أظهرت نتائج اختبار (Breusch-Pagan) المبينة في الجدول رقم (42)، أن بيانات الدراسة تعاني من مشكل عدم تجانس التباين، هذا الإشكال يجعل نتائج الدراسة غير دقيقة ولهذا سيتم معالجة هذا الإشكال من خلال Robust Standard Errors والذي يعمل على جعل النموذج يعطي تقديرات تحتوي على اصغر الأخطاء القياسية الممكنة، وقد كانت النتائج بعد المعالجة كما يلي:

الجدول رقم 47: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية بعد معالجة مشكل عدم ثبات التجانس

$\ln(\text{Exp}_{ijt} + 1) = \beta_0 + \beta_1 \ln(\text{GDP}_{it}) + \beta_2 \ln(\text{GDP}_{jt}) + \beta_3 \ln(\text{Emig}_{it} + 1) + \beta_4 \ln(\text{dist}) + \beta_5 \text{rta}_{ij} + \theta_{ijt}$			
Variable	Robust		
	Coefficient	t.statistic	p.value
Gdpilog	-0.004	-0.01	0.991
Gdpjlog	1.489	5.45	0.000*
Emiglog	0.214	0.66	0.507
Distlog	-3.191	-6.40	0.000*
Rta	0.48	0.14	0.097***
Const	0.688	0.14	0.888
R-squared	0.401		
Wald chi2	Value	Prob	
	146.74	0.000	

* معنوي عند 10%، ** معنوي عند 5%، *** معنوي عند 1%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

يوضح الجدول السابق نتائج التقدير القياسي وفق نموذج التأثيرات العشوائية لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والمتمثل في الصادرات بعد معالجة مشكل عدم تجانس التباين، حيث أن هذه النتائج تشير إلى ما يلي:

- متغير الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك (Gdpjlog) كانت إشارته موجبة وهي متفقة مع فروض النموذج، وقد أكد اختبار (t) المعنوية الإحصائية لهذا المتغير إذ أن القيمة المحسوبة Tcal (5.45) أعلى من

القيمة الجدولية T_{tab} عند مستوى معنوية 1%، وتؤكد الإشارة الموجبة لهذا المتغير على العلاقة الطردية والايجابية بين هذا المتغير والمتغير التابع وهو الصادرات، إذ أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة صادرات الجزائر بمقدار 1.48%، ويفسر هذا بارتفاع الطلب على الصادرات الجزائرية بفعل ارتفاع دخل البلد الشريك؛

- متغير المسافة (Distlog) كانت إشارته سالبة وهي متفقة مع فروض النموذج وذات دلالة إحصائية بالنظر إلى قيمة t المحسوبة T_{cal} والتي بلغت (6.40) وقيمة t الجدولية T_{tab} عند مستوى معنوية 1%، حيث تشير الإشارة السالبة إلى العلاقة عكسية بين المتغير التابع (الصادرات) والمتغير المفسر (المسافة)، حيث إذا زادت المسافة بنسبة 1% تنخفض الصادرات بنسبة 3.19% ويمكن تفسير هذا بارتفاع تكاليف النقل بزيادة المسافة بين الجزائر والبلد الشريك

- متغير الاتفاقيات الإقليمية التجارية (R_{ta}) إشارته موجبة وهي متفقة مع فروض النموذج وذات دلالة إحصائية بالنظر إلى قيمة t المحسوبة T_{cal} والتي بلغت (0.14) وقيمة t الجدولية T_{tab} عند مستوى معنوية 10%، وتؤكد الإشارة الموجبة لهذا المتغير عن العلاقة الطردية والايجابية بين هذا المتغير والمتغير التابع وهو الصادرات، إذ أن ارتفاع هذا المتغير بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة صادرات الجزائر بمقدار 0.48%، ويفسر هذا بالتسهيلات التي توفرها هاته الاتفاقيات لطرفي المعاهدة .

ما يعني أن متغير الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري ومتغير المسافة ومتغير الاتفاقيات التجارية الإقليمية تفسر أكثر 40% من التغيرات الحاصلة في الصادرات الجزائرية لتلك الدول خلال فترة الدراسة وهذا بالنظر إلى قيمة معامل التحديد (R^2) للمتغيرات المستقلة بلغ 0.401، كما أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اصغر أو يساوي 1%

- كما أظهرت النتائج أن متغير الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ($Gdp_{i\log}$)، غير معنوي لا عند 1% ولا 5% ولا حتى 10%، مما يعني لا وجود لعلاقة إحصائية بين هذا المتغير والمتغير التابع في هاته الدراسة وهذا ما لا يتفق مع فروض النموذج، حيث انه من المفروض أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر يوسع القاعدة الإنتاجية من خلال زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الصادرات إلا أن اعتماد الجزائر على النفط جعل تأثير هذا المتغير ضعيف في بعض الأحيان وفي دراسات لا تأثير له كما هو في هذه الدراسة.

- ما يهمنا في هاته الدراسة هو متغير الهجرة، إذ يلاحظ عدم معنوية هذا المتغير بالنظر إلى قيمة t المحسوبة (0.66) و t الجدولية أو بالنظر إلى قيمة P .value (0.507) وهذا عند أي مستوى من مستويات المعنوية، أي أن النتائج تثبت انه لا وجود للعلاقة الإحصائية والاقتصادية بين الهجرة كمتغير مفسر والصادرات كمتغير تابع أي أن هجرة الجزائريين للخارج لا تأثيرها لها إطلاقاً على الصادرات الجزائرية، وهذا على عكس ما ذهب إليه الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية القائلة بان للمهاجر القدرة على خلق روابط تجارية بين بلده الأم وبلد استقباله، فحسب دراسة أجراها (D.Gauld 1994) حول المهاجرين الوافدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتأثيرهم على واردات كل بلد بمعنى صادرات البلد الأم، تبين أن لمعلومات المهاجر حول بلده الأم تلعب دور كبير في زيادة صادرات هذا الأخير، حيث أن زيادة متغير معلومات المهاجر بـ 10% يؤدي إلى زيادة صادرات بلده الأم بـ 10.042% بالنسبة للولايات المتحدة و 10.14% بالنسبة إلى كندا، وفي دراسة أخرى لـ Horácio Faustino and João Peixoto (2009). حول العلاقة بين الهجرة والتجارة -دراسة حالة البرتغال- تبين أن لزيادة عدد المهاجرين البرتغاليين لدى دول استقبالهم دور كبير في زيادة صادرات البرتغال إلى هاته الدول، فزيادة 10% من عدد المهاجرين البرتغاليين يؤدي إلى زيادة صادرات البرتغال إلى هاته الدول بـ 2.88%.

للتذكير فان المهاجر يؤثر على الصادرات بلده الأم من خلال قناة الطلب على المنتجات التفضيلية (Nostalgia Trade) و/أو من خلال قناة المعلومات بتخفيضه لتكلفتها، وبالنسبة لحالة المهاجر الجزائري فان قناة الطلب على المنتجات التفضيلية لها دور أهم من قناة المعلومات من حيث التأثير على الصادرات، كون أن هذه الأخيرة تستدعي الكثير من المتطلبات كنوعية المهاجر والتنسيق بين شبكات الاجتماعية للمهاجرين...، ويبدو أن دور المهاجر الجزائري في تعزيز صادرات بلده كان غائب سواء من خلال قناة المعلومات أو قناة الطلب، فلو قمنا بمقارنة بسيطة بين أهم عشر دول مستقبلية للمهاجرين الجزائريين (الجدول 27) مع أهم عشر دول زبونة للجزائر لوجدنا الفارق واضح، حيث أن أربع من الدول التي تعتبر من أهم الوجهات للمهاجرين الجزائريين لا تظهر في قائمة أهم الدول الزبونة للجزائر ويتعلق الأمر بـ: كندا، الأراضي الفلسطينية المحتلة، ألمانيا، بلجيكا، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 48: أهم عشر دول زبونة للجزائر لعام 2015

حجم الصادرات بالمليون دولار	البلد
6565	اسبانيا
6167	ايطاليا
4921	فرنسا
2883	المملكة المتحدة
2281	هولندا
2071	تركيا
1977	الولايات المتحدة الأمريكية
1393	البرازيل
1282	البرتغال
856	تونس

Source: statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, Direction Générale des Douanes, 2015, p.18.

حسب الجدول السابق وبالنظر إلى كندا باعتبارها الوجهة الثانية للمهاجرين الجزائريين بعدد مهاجرين فاق 50000 مهاجر فإنها لا تظهر في قائمة أهم عشر دول شريكة للجزائر من حيث الصادرات وكذلك الأمر بالنسبة لألمانيا وبلجيكا (حسب الجدول أعلاه) باستثناء الاحتلال الإسرائيلي التي لا تربطه أي علاقة مع الجزائر ويبقى ظهوره كوجهة رئيسية للمهاجرين الجزائريين يطرح الكثير من التساؤل.

إن عدم ظهور بعض الوجهات الرئيسية للمهاجرين الجزائريين على قائمة أهم الزبائن للجزائر من بين أهم الدلائل على أن الهجرة الخارجية الجزائرية ليس لها أي تأثير على الصادرات الجزائرية وهذا ما يثبت صحة نتائج الدراسة القياسية، ويعود سبب هذا إلى ما يلي:

- اعتماد الجزائر الشبه الكلي على المحروقات حيث أن أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية عبارة عن محروقات وجزء كبير من 5% الباقية هي مشتقات للمحروقات، كان السبب الرئيس في ضعف دور المهاجر الجزائري في تعزيز صادرات بلده الأم، كون أن هذه السلعة (المحروقات) سلعة متجانسة سعرها معلوم ومحدد على المستوى الدولي، بحيث أن عملية بيعها لا تشكل أي صعوبة يمكن لعامل الهجرة الجزائرية أن يؤثر عليها، لان تأثيره يكون على السلع المتميزة فقط أين تكون معلومات حول هاته السلعة قليلة وليس لها سعر مرجعي مما يجعل معلومات المهاجر حولها ذات قيمة؛

- عدم وعي المهاجر الجزائري بان له دور في تعزيز صادرات بلده باعتباره حلقة وصل بين البائع (البلد الأم) والمشتري (بلد الاستقبال) بتوفيره للمعلومات التي تعتبر تكلفة في حد ذاتها وبطلبه على منتجات البلد الأم، الأمر

الذي أدى إلى عدم وجود التنسيق بين الشبكات الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين في هذا المجال خاصة على مستوى فئة المهاجرين الناشطين على مستوى الإنتاج، التوزيع، التسويق، سواء كان عدم التنسيق هذا داخل بلد الاستقبال أو على المستوى الرابط بين بلد الاستقبال وبلد الأم؛

- يعوّل كثيرا على فئة المهاجرين الجزائريين من ذوي الكفاءات والذين لهم علاقة بقطاع الأعمال في تعزيز الصادرات الجزائرية (خارج المحروقات) خاصة على مستوى قناة المعلومات، فالرأسمال الاجتماعي الذي يكونه هذا النوع من المهاجرين يكسبهم الفرصة الأكبر في توسيع الاتصالات لزيادة التدفقات التجارية، إلا أن عدم وجود نشاط جمعي أو رابطة تجمع بين هؤلاء توحد هدفهم لغرض المساهمة في تعزيز الصادرات أو نقل الخبرات، جعل لا تأثير للهجرة الخارجية الجزائرية على الصادرات الجزائرية؛

- توطين بعض الصناعات التقليدية على مستوى دول الاستقبال، كفرنسا مثلا والتي تشكل سوقا خارجي مهم جدا للجزائر بتعداد فاق 6 مليون جزائري مهاجر، أصبحت الكثير من المنتجات الجزائرية التقليدية واسعة الطلب خاصة الأطعمة (الكسكس، بورك، لبن، بعض الحلويات التقليدية...) تُصنع هناك؛

- التشابه الثقافي بين الجزائر وبعض الدول المستقبلية لمهاجريها كنتيجة للقرب الجغرافي أو الرابط الاستعماري، ساهم هو الآخر في ضعف تأثير الهجرة على الصادرات الجزائرية خاصة من ناحية قناة الطلب (المنتجات التفضيلية)؛

- غياب دور الدولة الجزائرية في هذا الجانب على الرغم من وعيها بهذه النقطة فخطاب رئيس حكومتها لرجال الأعمال خلال حفل "جائزة تصدير 2017" بالقول أنه "يجب التوجه نحو الجالية الجزائرية المقيمة في مختلف أنحاء العالم والتي يمكن أن تكون حلقة وصل في ترقية تصدير المنتجات الجزائرية وكذا جاليات قدامى الجزائر في الخارج (الأقدام السوداء) والتي يمكنها فتح أبواب لدخول الأسواق الخارجية" دليل على ذلك، إذ لا تكفي مبادرات المهاجرين إن لم تجد تفاعل حكومي إيجابي معها من خلال اتخاذ جملة من التدابير التنظيمية تشمل مجموعة من التسهيلات والحوافز.

المطلب الثالث: تقدير اثر الهجرة الخارجية للجزائريين على الواردات الجزائرية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولا: بعض المقاييس الإحصائية لواردات الجزائر من دول العينة المدروسة: يوضح الجدول الموالي بعض المقاييس الإحصائية للمتغير التابع (الواردات)

الجدول رقم 49: بعض المقاييس الإحصائية لواردات الجزائر من دول العينة المدروسة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	عدد المشاهدات
Impit	3.53E+08	9.25E+08	8.89E+08	0	326

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

انطلاقاً من الجدول أعلاه والمتعلق بعرض بعض المقاييس الإحصائية لمتغير من متغيرات الدراسة المتمثل في المتغير التابع (واردات الجزائر) من دول عينة الدراسة، فقد بلغ المتوسط الحسابي حوالي 0.35 مليار دولار أمريكي لهذا المتغير والانحراف المعياري حوالي 0.92 مليار دولار، أين بلغت أعلى قيمة 8.89 مليار وكانت قيمة واردات الجزائر عام 2015 في حين بلغت أدنى قيمة 0 دولار في عدة سنوات لعدة دول.

ثانياً: التقدير القياسي لبيانات الدراسة وتحليل نتائجها: يظهر الجدول الموالي نتائج التقدير القياسي لبيانات الدراسة وفق نماذج بانل الثلاثة كما هو موضح تالياً:

الجدول رقم 50: نتائج التقدير القياسي لتأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على الواردات الجزائرية

المتغير التابع: الواردات Impidog			
عدد المشاهدات = 320		T=6 n=55	الفترة (1990-2015)
المتغير	نموذج الانحدار المجمع	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
GDPlog	-0.407 (-0.97) 0.343	-0.225 (-0.50) 0.619	-0.289 (-0.90) 0.370
GDPjlog	1.753 (11.86) 0.000*	1.150 (2.81) 0.005*	1.498 (6.44) 0.000*
Emiglog	-0.341 (-3.01) 0.003*	0.445 (1.84) 0.180	-0.078 (-0.42) 0.677
Distlog	-1.726 (-6.77) 0.000*	/ / /	-1.368 (-2.10) 0.036**
Rta	-0.119 (-4.58) 0.023	0.391 (1.34) 0.181	0.537 (2.08) 0.038**
Constant	-1.146 (-0.25) 0.804	-4.560 (-1.39) 0.165	-1.564 (-0.44) 0.658
Adjusted R²	0.436	0.342	0.436
F-statistic	50.50	10.74	85.47
ProbF-Statistic	0.000	0.000	0.000

إحصائية (t) بين الأقواس ، * معنوي عند 1% ، ** معنوي عند 5% ، *** معنوي عند 10%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

5- اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاث: لاختيار النموذج المناسب لبيانات الدراسة نقوم بالاختبارات التالية:

أ- اختبار Lagrange Multiplier (LM Test) للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الانحدار

المجمع: نتائجه في الجدول الموالي

الجدول رقم 51: نتائج اختبار Lagrange Multiplier

Imp _{it} log (country, t) = xb+u(country)+e(country, t)	
Chi2	281.34
Prob(chi2)	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

نلاحظ من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM اقل من 0.05 وهذا يدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج الانحدار المجمع.

ب- اختبار "Hausman" للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM):

يبين الجدول الموالي نتائج اختبار (Hausman) والتي يبدو أنها تشير إلى الأفضلية لنموذج التأثيرات العشوائية

الجدول رقم 52: نتائج اختبار (Hausman)

	Chi-stqtistic	Chi-sq.d.f	Prob
Implog	4.63	4	0.3277

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن قيمة كاي مربع المحسوبة بلغت 3.06 باحتمال يساوي 0.5474 وهي أكبر من 0.05 بمعنى أننا نرفض الفرضية البديلة القائلة بان نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بان نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب والملائم لبيانات هاته الدراسة.

6- تقدير نموذج التأثيرات العشوائية بعد معالجة مشكل عدم ثبات التجانس بـ Robust Standard

:Errors

أظهرت نتائج اختبار (Breusch-Pagan/ test for heteroskedasticity) المبينة في الملحق رقم (4-2)، أن بيانات الدراسة تعاني من مشكل عدم تجانس التباين اذ بلغت قيمة كاي مربع 281.34 وهي ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي المقبول إحصائيا لوجود مشكلة عدم التجانس، وسيتم معالجة هذا الإشكال من خلال Robust Standard Errors، وقد كانت النتائج بعد المعالجة كما يلي:

الجدول رقم 53: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية بعد معالجة مشكل عدم ثبات التجانس

$\ln(\text{Imp}_{ijt} + 1) = \beta_0 + \beta_1 \ln(\text{GDP}_{it}) + \beta_2 \ln(\text{GDP}_{jt}) + \beta_3 \ln(\text{Emig}_{it} + 1) + \beta_4 \ln(\text{dist}) + \beta_5 \text{rta}_{ij} + \theta_{ijt}$			
Variable	Robust		
	Coefficient	t.statistic	p.value
Gdp _i log	-0.289	-0.70	0.485
Gdp _j log	1.498	5.23	0.000*
Emiglog	-0.078	-0.27	0.789
Distlog	-1.368	-2.66	0.008*
Rta	0.537	2.46	0.014**
Const	0.688	0.14	0.888
R-squared	0.401		
Wald chi2	Value	Prob	
	119.82	0.000	

* معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%، *** معنوي عند 10%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

يوضح الجدول السابق نتائج التقدير القياسي لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والمتمثل في الواردات بعد معالجة مشكل عدم تجانس التباين، فكانت نتائج التقدير القياسي للدراسة الحالية وفق هذا النموذج تشير إلى ما يلي:

- متغير الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالجزائر (Gdp_ilog) الذي لم يكن له دلالة إحصائية عند أي مستوى من مستويات المعنوية سواء 1% أو 5% أو 10%، أي أن لا تأثير له على الواردات الجزائرية وهذا على غير ما هو مفروض إذ انه من المتوقع أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد تؤدي إلى زيادة الدخل ومنه زيادة الطلب على الواردات.

- متغير الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك (Gdp_jlog) كانت إشارته موجبة وهي متفقة مع فروض النموذج، وقد أكد اختبار (t) المعنوية الإحصائية لهذا المتغير وبالنظر إلى قيمة P.value عند مستوى معنوية 1%، وتؤكد الإشارة الموجبة لهذا المتغير عن العلاقة الطردية والايجابية بين هذا المتغير والمتغير التابع وهو الواردات، إذ أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر بمقدار 1.49%، ويفسر هذا بتوسع القاعدة الإنتاجية للبلد الشريك نتيجة الانتعاش الاقتصادي؛

- متغير المسافة (Distlog) كانت إشارته سالبة وهي متفقة مع فروض النموذج وذات دلالة إحصائية بالنظر إلى قيمة p.value عند مستوى معنوية 1%، حيث تشير الإشارة السالبة إلى أن العلاقة عكسية بين الواردات كمتغير تابع والمسافة كمتغير مفسر، حيث إذا زادت المسافة بنسبة 1% تنخفض الواردات بنسبة 1.36% ويمكن تفسير هذا بارتفاع تكاليف النقل بزيادة المسافة بين الجزائر والبلد الشريك؛

- متغير الاتفاقيات الإقليمية التجارية (Rta) كانت إشارته موجبة وذو دلالة إحصائية بالنظر لقيمة p.value عند مستويات المعنوية سواء 5%، أي أن هاته الاتفاقيات المبرمة لها تأثير إيجابي على الواردات الجزائرية حسب هاته الدراسة، إذ أن ارتفاع هذا المتغير بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر بمقدار 0.537%، ويرجع هذا إلى ما توفره هاته الاتفاقيات من امتيازات للمنتوج الأجنبي؛

ما يهمننا في هاته الدراسة هو متغير الهجرة وتأثيره على حجم الواردات، إذ يلاحظ انه في هذا النموذج أن متغير الهجرة غير معنوي ما يثبت عدم وجود العلاقة الإحصائية بينه كمتغير مفسر وبين المتغير التابع (الواردات)، حيث من المفروض أن تكون العلاقة بينهما علاقة طردية وان يكون تأثير الهجرة على الواردات ايجابي حسب ما نصت عليه العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، إذ أن المهاجر يؤثر على واردات بلده الأصل من خلال قناة المعلومات فقط، بحيث يمكن للمهاجر الجزائري أن يلعب دور الوسيط بين البائع (بلد الاستقبال) والمشتري (بلد الأصل) من خلال رأسماله الاجتماعي الذي يمكنه من تخفيض الحواجز غير الرسمية المتمثلة في نقص المعلومات عن سوق ما أو عن سلعة ما أو ما يعرف بحالة عدم تماثل المعلومات بين طرفي المعاملة التجارية، ما يعني تخفيض تكاليف هاته المعاملة التي تأخذ شكل مصاريف إدارية للوسطاء وبالتالي التخفيض في سعر السلعة، كما يلعب عنصر الثقة دورا هاما في ضمان إتمام تنفيذ المعاملات التجارية بين الطرف الجزائري والشريك التجاري خاصة في ظل طبيعة بيئة الأعمال في الجزائر التي تتميز بالبيروقراطية وانتشار الفساد (رشوة، سرقة...) ما يجعل معلومة المهاجر الجزائري هنا ذات قيمة أعلى، إضافة إلى القرب الثقافي بحكم تواصل المهاجر الجزائري باللغتين لغة بلد الأم ولغة بلد الاستقبال.

ورغم هذه المقومات خاصة عدم شفافية بيئة الأعمال في الجزائر إلا انه يبدو أنه لا دور للمهاجر الجزائري في خلق روابط تجارية من ناحية الواردات بين بلد الأم وبلد الاستقبال، فحسب الجدول أعلاه يتضح انه لا تأثير للهجرة الخارجية الجزائرية على الواردات الجزائرية، ويتضح لنا ذلك بالنظر إلى بعض الدول ككندا، بلجيكا، المملكة المتحدة، كأهم وجهات رئيسية للمهاجرين الجزائريين لعام 2015 فإننا لا نجد لها في قائمة أهم الدول

الموردة للجزائر لعام 2015 والتي ضمت دول لا تعد من الوجهات المستقطبة للمهاجرين الجزائريين كالصين، البرازيل، الأرجنتين، كوريا الجنوبية¹.

وبما أن المهاجر يؤثر على واردات بلده من خلال المعلومات التي يمتلكها عن بلده الأصلي وبلد الاستقبال، فإنه يمكن إرجاع ضعف دور المهاجر الجزائري في خلق روابط تجارية (واردات) بين الجزائر ودول الاستقبال بدرجة كبيرة إلى ضعف التنسيق بين الشبكات الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين داخل بلد الاستقبال وبين هاته الشبكات ومن هم على علاقة بقطاع الأعمال في الجزائر، إذ يمكن للمستورد الجزائري أن يستغل المهاجر الجزائري كوسيط في المعاملة التجارية حيث أن هاته الوساطة بإمكانها تخفيض سعر السلعة المراد استردادها، والشيء نفسه بالنسبة للمصدر الأجنبي إذ يمكنه أن يستغل معلومات المهاجر الجزائري للدخول إلى السوق الجزائري وبسعر تنافسي، وهنا تلعب نوعية ووعي المهاجر دور أساسيا في نجاح هاته الوساطة فالمهاجر الذي كانت له أو هو على علاقة بقطاع الأعمال أو من ذوي الكفاءات فإنه يُنتظر منه أن يكون طرفا فاعلا في خلق رابط تجاري سواء من ناحية الواردات أو من ناحية الصادرات بين بلده الأصلي وبلد الاستقبال، إلا أن غزو المنتجات الصينية الأسواق العالمية بما فيها الجزائرية بأسعار تنافسية جعلها محل استقطاب لأغلب المستوردين الجزائريين أين تعتبر الصين المورد الأول للجزائر بقيمة بلغت أكثر من 8 مليار دولار أمريكي لعام 2015، هذا الأمر اضعف دور المهاجر الجزائري في الرفع من قيمة الواردات من دول الاستقبال.

ولأن التأثير الإيجابي للهجرة الدولية إما على الصادرات أو على الواردات أو على كليهما يعبر عن تكاملية العلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية للدول المعنية، بمعنى أن زيادة عدد المهاجرين تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين بلد الاستقبال وبلد الأصل، في حين أن التأثير السلبي للهجرة الدولية إما على الصادرات أو على الواردات أو على كليهما يعبر عن تبادلية العلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية للدول المعنية، بمعنى أن زيادة عدد المهاجرين تؤدي إلى نقص التبادل التجاري بين بلد الاستقبال وبلد الأصل أو حتى توقفه، ولأن هاته الدراسة القياسية الخاصة بتأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري الخارجي للجزائر أثبتت أن لا تأثير لمتغير للهجرة على التجارة بشقيها الصادرات والواردات أي أن العلاقة بينهما ليست بالتكاملية ولا بالتبادلية أي لا علاقة بين المتغيرين.

¹ statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, Direction Générale des Douanes, 2015, p.18.

خلاصة الفصل

تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى تقدير مدى تأثير التبادل التجاري الخارجي للجزائر بالتجارة الخارجية الجزائرية من خلال ثلاث مباحث، تناول فيها الأول واق الهجرة الخارجية الجزائرية بحيث تبين أن هاته الأخيرة مرت بمرحلتين حيث لكل مرحلة مميزات فالأولى قبل 1962 كانت في بدايتها أحادية الوجهة (فرنسا) تخضع للظروف الاقتصادية والعسكرية لفرنسا بمعنى أنها ذات طابع قسري بعدها أصبحت هجرة طوعية جمعت بين عوامل الجذب والطرده، أما مرحلة ما بعد 1962 فكانت هجرة طوعية ذات وجهة واحدة (فرنسا) لكن مع منتصف الثمانينات تنوعت الوجهات إلى دول أوروبية أخرى، ومع بداية التسعينات تحطت الوجهات أوروبا لتصل إلى أمريكا الشمالية، كما أن التنوع في الوجهات صاحبه تنوع في الجنس، العمر، المستوى الدراسي.

أما المبحث الثاني فقد كان مخصص للإحاطة بنموذج الجاذبية كنموذج لدراسة تأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري الخارجي للجزائر، وقد تبين أن هذا النموذج يتمحور حول فكرة أن التدفق التجاري بين البلدين يتحدد تبعاً لكل من وزنهما الاقتصادي والمسافة الجغرافية الفاصلة بينهما، كما انه في أصله بسيط (الوزن الاقتصادي للبلدين، المسافة) لكن مع التطور الاقتصادي أضيفت إليه العديد من المتغيرات، كما أن للنموذج استخدامات فبالإضافة إلى انه يمكننا من تقدير حجم التجارة المحتملة فهو أيضا مفسر لأنماطها، كما انه يفسر تدفقات هجرة الأفراد بين الدول، كما أن عيوبه جعلته محل انتقاد من قبل الكثيرين ورغم ذلك لا يزال نموذج الجاذبية يحظى بالكثير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين.

أما المبحث الثالث فقد تناول الجانب القياسي لتقدير مدى تأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري الجزائري من 1990-2015 وهذا بشقيه الواردات والصادرات، وقد تبين أن لا دور للمهاجر الجزائري في تعزيز صادرات بلده، فقد أظهرت النتائج أن متغير الهجرة غير معنوي أي لا علاقة إحصائية واقتصادية لهذا المتغير مع الصادرات، ويرجع هذا بدرجة كبيرة إلى سيطرة النفط على الصادرات الجزائرية، كما أظهرت النتائج أيضا إن متغير الهجرة غير معنوي كمتغير مفسر للواردات أي لا علاقة إحصائية لهذا المتغير مع الواردات ويرجع هذا من جهة إلى ضعف التنسيق بين الشبكات الاجتماعية للمهاجرين داخل سواء بلد الأصل أو بلد الاستقبال غزو المنتجات الصينية للأسواق الجزائرية من جهة أخرى، ولأن متغير الهجرة لم تكن له أي تأثير على التجارة الخارجية الجزائرية، فيمكن القول بان العلاقة بينهما ليست بالعلاقة التكاملية ولا بالتبادلية فلا علاقة بينهما.

الخاتمة

فرضت الهجرة الدولية نفسها على المستوى الأكاديمي ومستوى معاهد الأبحاث والمنظمات المتخصصة، وذلك بسبب اتساع هذه الظاهرة وزيادة تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتشابكة والمؤثرة في المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، حيث أن تأثيرات الهجرة على الأشخاص والمجتمعات والدول عميقة ومتعددة الأشكال، ومن بين هذه التأثيرات ما يعرف بـ "خلق التجارة".

فالانتقال الجغرافي للمهاجر من بلد إلى آخر لا يعني الانتقال الجسدي فقط بل يعني أيضا انتقال رأسماله اللامادي معه والذي يشمل الاجتماعي والثقافي منه، أين من المفروض أن يقوي هذا الرابط الاقتصادي بين بلد الأصل وبلد الاستقبال بتخفيضه للحواجز غير الرسمية للتجارة الدولية، وبالتالي زيادة التبادل التجاري بين البلدين والذي كان المهاجر سبب فيه.

والجزائر بلد مُصدّر بامتياز لأهم موردين اقتصاديين في العالم هما النفط والطاقة الشبائية، ولا يجب أن ينظر لهذا دائما نظرة سلبية فقد يكون المورد الثاني مخففا لحدة المورد الأول، وبناء على ذلك سعت هذه الدراسة إلى استخدام نموذج قياسي لقياس اثر الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري الخارجي للجزائر مع الدول المستقبلية لمهاجريها، وعلى اثر هذا فقد تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والنتائج، يمكن ذكرها كما يلي:

1- النتائج النظرية:

- هناك عدة عوامل تؤثر في قرار المهاجر في اختيار بلد الهجرة شملت أساسا: العمر، الحالة الاجتماعية، التعليم، المسافة الجغرافية، الأوضاع الاقتصادية للوجهة المقصودة، شبكة المهاجرين، وعادة الأوضاع الاقتصادية هي التي تسيطر على اغلب قرارات الهجرة بنسبة 70%؛

- إن ظاهرة الهجرة الدولية ظاهرة قديمة متجددة وقد تطورت بتطور النظام الرأسمالي، وقد صاحب هذا التطور تميزها بميزات عدة خاصة في الوقت الحالي نتيجة مجموعة من العوامل، جعلت النسبة الأكبر (حوالي 50%) من المهاجرين حول العالم تتمركز في دول منظمة التعاون الاقتصادي، ولأن هاته المنطقة وضعها الاقتصادي جيد ساهم هذا في تنامي هجرة الأدمغة نحوها، ولم تساهم عوامل الجذب وحدها في هاته الدول من تسارع وتيرة الهجرة فعوامل الطرد في دول الأصل ساهمت هي الأخرى في تنامي عدد المهاجرين ومن ضمنهم فئة النساء والتي فاق عددهن 100 مليون أي نصف العدد الكلي للمهاجرين عام 2015، ليس هذا فحسب فقد ساهم هذا أيضا في تنامي الهجرة غير الشرعية، وفي ظل تردّي الأوضاع الأمنية لبعض الدول

النامية خاصة بعد ما يعرف ب"الربيع العربي" فقد تنامت الهجرة القسرية إلى حوالي 20 مليون لاجئ عام 2015؛

- يتركز اغلب المهاجرون العمال في قطاع الخدمات بحوالي 71.1%، كما يشغلون ما نسبته 17.8% في قطاع الصناعة، بينما يستقطب قطاع الزراعة 11.1%؛

- تعتمد الدول المستقبلية في تحديد سياستها تجاه الهجرة الوافدة إليها، إلى ظروف البلد الاقتصادية وحتى الاجتماعية فنجدها تنتهج سياسة انفتاحية في حالة إذا كان اقتصاد البلد بحاجة ليد عاملة، في حين تتشدد في ذلك في حالة الركود الاقتصادي وزيادة التوترات الاجتماعية، لكن مؤخراً وبسبب تداعيات الهجرة غير الشرعية وكثرة طلبات التأشيرات لجأت هاته الدول إلى السياسة الانتقائية في الهجرة مستهدفة بذلك الكفاءات، الأمر الذي يعمق الفجوة بين المكاسب من الهجرة بين دول المصدر ودول الاستقبال؛

- إن المستفيد الأكبر من العلاقة هجرة-تنمية هي دول الاستقبال، إذ تنعكس المساهمة الاقتصادية للمهاجرين في تراكم رأس المال في هاته الدول، فبالإضافة إلى دفع هاته الفئة من عجلة الإنتاج وتنشيطها للاستهلاك والاستثمار في دول الاستقبال، يلجأ المهاجرون إلى دفع ضرائب لتأمين مستقبلهم داخل دول الاستقبال، وتعتبر هذه الأخيرة خاصة بعد انتهاجها للسياسة الانتقائية محيطة ملائم لنشر معارف المهاجرين وإطلاق العنان لأفكارهم وطموحاتهم، مما يجعلها قادرة على إدارة وارتقاء ودعم حدة النشاط الاقتصادي في هاته الدول؛

- على الرغم مما يشاع على أن الهجرة الدولية تدفع بعجلة التنمية في دول المصدر لكن لا يمكن تعميم ذلك، فعادة اغلب المهاجرون من الدول النامية وتحويلاهم إليها عادة تأخذ القناة غير الرسمية لذلك، كما أن عامل عودة المهاجرين تأثيره ضعيف كون أن اغلبهم يقررون العودة في سن متأخرة، والخسارة الأكبر للدول النامية في هذا الجانب هي هجرة الأدمغة التي استفادت من التعليم والتدريب المجانيين ولم تدفع مقابل ذلك كضرائب مستقبلية؛

- اثبت "R.Mundell" العلاقة التبادلية التامة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية، فحسب النموذج الذي قدمه يمكن للهجرة أن تكون بديلا للتجارة وهذا لما تكون هناك حرية لحركة عوامل الإنتاج وقيود على السلع، كما يمكن للتجارة الدولية أن تكون بديلا للهجرة الدولية لما يكون هناك عوائق على حركة عناصر الإنتاج وحرية لحركة السلع، وهذا على عكس نموذج "HOS" الذي اثبت هذه العلاقة (التبادلية) من جانب واحد فقط أي لما تكون التجارة بديل للهجرة؛

- حسب نموذج "Mundell" و "HOS" فإن التجارة هي التي تتكفل بضمان مستوى الأجر الذي يرضى العامل وذلك بتأثيرها على أسعار عناصر الإنتاج والوصول بها إلى مرحلة التوازن، أي أن دافع هجرة العمالة يزول؛ حيث تؤكد الكثير من الشواهد على أن هذين النموذجين عجزا عن تفسير حالات عدم التساوي على الصعيد الدولي في مستويات الدخل والفرص الاقتصادية المتاحة، واستمرار الفقر وهي من أهم الأسباب وراء قرارات الهجرة من الدول النامية؛
- عكس ما أثبتته "Mundell" فإن "J.Markson" اثبت العلاقة الهجرة الدولية-التجارة الدولية هي علاقة تكاملية، فحسب "ماركسن" فإذا كانت ملكية العمل نفسها في كلا البلدين فإن التصدير المتزايد للسلع كثيفة العمل يوسع الطلب على اليد العاملة الأجنبية، لذلك تصدير هاته المنتجات واليد العاملة مكملان لبعضهما؛
- يكون للمهاجر اثر "خلق التجارة" بين بلده الأصل وبلد استقباله عن طريق قناتين هما قناتي تفضيل منتجات البلد الأصل (الرأسمال الثقافي) وقناة المعلومات (الرأسمال الاجتماعي)؛
- يمكن لشبكة المهاجرين وبحكم علاقاتها العرقية ومهاراتها اللغوية ومعلوماتها الشخصية من دول الأصل، أن تحفز التجارة بين البلدين من خلال مساهمتها بتخفيض تكاليف المعاملات التجارية لتوفيرها لمعلومات عن مناخ الأعمال في البلد الأصل، كما أن المهاجر يكون محل ثقة إذا كان احد أطراف المعاملة التجارية من بلده الأصل والأخر من بلد الاستقبال؛
- يلعب الرأسمال الثقافي للمهاجر دورا مباشرا في خلق روابط تجارية بين البلد إلام وبلد الاستقبال، من خلال تفضيل قوي لمنتجات بلد المصدر والمستمدة من رأسمالهم الثقافي الموروث، وينعكس ذلك من خلال زيادة الطلب عليها؛
- تؤثر قناة المعلومات على صادرات وواردات البلد الأصل أو بلد الاستقبال للمهاجرين بينما تؤثر قناة التفضيل على واردات بلد الاستقبال أو صادرات بلد الأصل؛
- تعتمد مدى مساهمة المهاجرين في تحفيز التجارة بين البلدين على حجم ونوع المعلومات التي يملكونها وهذا بدورها يعتمد على: نوعية المهاجرين، نوعية السلع، جودة النظام المؤسسي لبلد الأصل؛
- يكون تأثير المهاجر على المنتجات المتميزة لا على المنتجات المتجانسة، كون أن التمايزة تكون فيها طرفي الصفقة التجارية في حالة عدم تماثل المعلومات.

2- النتائج التطبيقية

أ- نتائج تحليل ظاهرة الهجرة الخارجية في الجزائر

- ظاهرة الهجرة الخارجية في الجزائر ارتبطت بدرجة كبيرة بالاستعمار الفرنسي وكانت محصلة لنتائجه، واستمرت حتى بعد الاستقلال نتيجة النمو الاقتصادي الذي شهدته أوروبا الغربية، لكن بلغت أوجها بداية التسعينات في مرحلة ما يعرف ب"العشرية السوداء" نتيجة الأوضاع الأمنية المتردية التي وصلت إليها البلاد، ورغم استتباب الأمن إلى البلاد بداية من الألفية الثالثة إلا أن هجرة الشباب الجزائري ظلت في تصاعد بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية؛
- تنوع الوجهات المقصودة للمهاجرين الجزائريين بداية من تسعينات القرن الماضي، على الرغم من بقاء فرنسا المستقطب الأول للمهاجرين الجزائريين، إذ تتفق جميع المنظمات (منظمة الهجرة العالمية، البنك العالمي، الأمم المتحدة) على انه هناك ست وجهات للهجرة الخارجية الجزائرية تضم الأولى فرنسا، والثانية تضم بعض الدول الأوروبية كاسبانيا، إيطاليا، ألمانيا...، أما الثالثة ضمت أمريكا الشمالية (كندا، الولايات المتحدة)، في حين كانت دول المغرب العربي كوجهة رابعة، أما الخامسة فشملت دول الشرق الأوسط خاصة الخليج العربي، وأخيرا السادسة فهي الدول خارج هذا التقسيم؛
- تنوعت تركيبة المهاجرين الجزائريين إذ لم تقتصر الهجرة على العنصر الذكري فقط فقد أصبحت المرأة منافس للرجل في الهجرة نحو الخارج، أين ما قارب عددها عدد الذكور من المهاجرين في بعض الدول كفرنسا عام 2007 أين بلغت نسبة النساء المهاجرات 45% بينما نسبة الذكور بلغت 55%، والأمر سيان بالنسبة لكندا، بلجيكا، سويسرا عام 1999.
- تنوعت تركيبة المهاجرين الجزائريين أيضا من حيث المستوى التعليمي، حيث أن الوجهات القديمة للهجرة الجزائرية كفرنسا وبعض الدول الأوروبية (إيطاليا، اسبانيا، بلجيكا)، لها نسبة معتبرة من المهاجرين من ذوي المستويات التعليمية من الابتدائي إلى الثانوي تفوق أحيانا 70%، بينما تحظى الوجهات الجديدة للهجرة ككندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بهجرة نسب عالية من ذوي التعليم العالي تفوق 50% غالبا، ويعزى هذا لسياسات الهجرة الانتقائية التي تمارسها هاته الدول كشرط لدخول المهاجرين إلى أراضيها؛
- إن اعتماد الجزائر الشبه كلي على قطاع المحروقات انعكس سلبا على أداء الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي جعل الجزائر بيئة طاردة (فساد، بطالة، فقر...) لطاقتها البشرية؛

- ساهمت البيئة الريعية للاقتصاد الجزائري في استفحال ظاهرة الفساد، فقد احتلت الجزائر المرتبة 112 عالميا من 180 دولة، كان لهذا اثر بالغ على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي؛
 - ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات تجاوزت بها الحدود المعقولة (5%-7%) أين بلغت أقصى مستوى لها عام 2009 حين بلغت 29.2% نتيجة لعدة أسباب؛ الأمر الذي رفع من دوافع هجرة الشباب إلى الخارج؛
 - يرتكز قرار الهجرة على الفرق في الأجور لذا يعتبر من بين أهم محفزات الهجرة نحو الخارج وتعتبر فجوة الدخل في الجزائر سواء على المستوى المحلي أو الدولي كبيرة، فاذا ما تم التطرق إلى المستوى المحلي فيمكن القول أن الدخل يرتكز في يد فئة قليلة من الأفراد صنعت بذلك الفجوة بين الدخول، أما على المستوى الدولي فحجم الفجوة بين متوسط حجم الأجر الشهري في الجزائر وبعض الدول المستقطبة لمهاجريها كبيرا جدا تفوق أحيانا 10 أضعاف على ما هو في الجزائر، ليس هذا فحسب فالجزائر تتذيل قائمة الدول العربية في متوسط الأجر الشهري، الأمر الذي رفع من دوافع هجرة الشباب إلى الخارج؛
 - كما ساهمت عوامل أخرى في زيادة معدلات الهجرة الخارجية نحو الخارج نذكر منها: شبكات المهاجرين، قانون لم شمل الأسر، الدراسة...؛
- ب- نتائج النمذجة القياسية لتأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري الخارجي للجزائري.
- 1- النتائج الخاصة بالصادرات:**
- النموذج الملائم لتقدير اثر الهجرة الخارجية الجزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية بشقيها مع دول عينة الدراسة خلال فترة الدراسة (1990-2015) هو نموذج التأثيرات العشوائية وفقا لما أشارت إليه الاختبارات؛
 - وجود علاقة طردية بين الصادرات الجزائرية والمتغير المفسر المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك، أين ارتفاع هاته المتغيرات ب 1% يرفع الصادرات الجزائرية بما مقداره 1.45%؛
 - وجود علاقة عكسية بين الصادرات الجزائرية والمسافة الجغرافية بين الجزائر ودول العينة، أين زيادة المسافة بين البلدين ب 1% يخفض الصادرات الجزائرية بما مقداره 3.05%؛
 - لا وجود لعلاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والصادرات الجزائرية، أين ظهر هذا المتغير غير معنوي عند أي مستوى من مستويات المعنوية؛

- لا وجود لعلاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متغير الاتفاقيات التجارية الإقليمية والصادرات الجزائرية، أين ظهر هذا المتغير غير معنوي عند أي مستوى من مستويات المعنوية؛
- لا وجود لعلاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متغير عدد المهاجرين الجزائريين في دول العينة والصادرات الجزائرية، أين ظهر هذا المتغير غير معنوي عند أي مستوى من مستويات المعنوية، ويرجع هذا لعدة عوامل منها:
 - اعتماد الجزائر الشبه الكلي على المحروقات كان السبب الرئيس في ضعف دور المهاجر الجزائري في تعزيز صادرات بلده الأم، كون أن هذه السلعة (المحروقات) سلعة متجانسة سعرها معلوم ومحدد على المستوى الدولي؛
 - عدم وعي المهاجر الجزائري بان له دور في تعزيز صادرات بلده باعتباره حلقة وصل بين البائع (البلد الأم) والمشتري (بلد الاستقبال) بتوفيره للمعلومات التي تعتبر تكلفة في حد ذاتها وبطلبه على منتجات البلد الأم، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود التنسيق بين الشبكات الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين في هذا المجال خاصة على مستوى فئة المهاجرين الناشطين على مستوى الإنتاج، التوزيع، التسويق؛
 - توطين بعض الصناعات التقليدية على مستوى دول الاستقبال، في فرنسا مثلا أصبحت الكثير من المنتجات الجزائرية التقليدية واسعة الطلب خاصة الأطعمة تُصنع هناك؛
 - التشابه الثقافي بين الجزائر وبعض الدول المستقبلية لمهاجريها كنتيجة للقرب الجغرافي أو الرابط الاستعماري، ساهم هو الآخر في ضعف تأثير الهجرة على الصادرات الجزائرية خاصة من ناحية قناة الطلب (المنتجات التفضيلية)؛
 - غياب دور الدولة الجزائرية في هذا الجانب على الرغم من وعيها بهذه النقطة، إذ لا تكفي مبادرات المهاجرين إن لم تجد تفاعل حكومي ايجابي معها من خلال اتخاذ جملة من التدابير التنظيمية تشمل مجموعة من التسهيلات والحوافز.

2- النتائج الخاصة بالواردات

- وجود علاقة طردية بين الواردات الجزائرية والمتغيرين المفسرين هما الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك ومتغير الاتفاقيات الإقليمية التجارية، أين ارتفاع كل من المتغيرين ب 1% يرفع الصادرات الجزائرية بما مقداره 1.75% و 5.72% على التوالي؛

- وجود علاقة عكسية بين الواردات الجزائرية والمسافة الجغرافية بين الجزائر ودول العينة، ابن زيادة المسافة بين البلدين ب 1% يخفض الواردات الجزائرية بما مقداره 1.72%؛
- لا وجود لعلاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والواردات الجزائرية، أين ظهر هذا المتغير غير معنوي عند أي مستوى من مستويات المعنوية؛
- لا وجود لعلاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متغير عدد المهاجرين الجزائريين في دول العينة والواردات الجزائرية، أين ظهر هذا المتغير غير معنوي عند أي مستوى من مستويات المعنوية، ويرجع هذا إلى:
- فبالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الشبكات الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين داخل بلد الاستقبال وحتى البلد الأصل، وعدم إدراك المهاجر بأهميته كهمزة وصل بين المصدر الأجنبي والمستورد الجزائري، فان غزو المنتجات الصينية الأسواق العالمية بما فيها الجزائرية بأسعار تنافسية جعلها محل استقطاب لأغلب المستوردين الجزائريين، هذا الأمر اضعف دور المهاجر الجزائري في الرفع من قيمة الواردات من دول الاستقبال.

3- اختبار فروض الدراسة

- **الفرضية الأولى:** يؤثر المهاجر الجزائري ايجابيا على واردات بلده من خلال مساهمته في الرفع من حجمها من بلد استقباله؛
- هاته فرضية غير صحيحة فلا وجود لعلاقة ارتباطية بين عدد المهاجرين الجزائريين في دول العينة والواردات الجزائرية؛
- **الفرضية الثانية:** لم يكن للمهاجر الجزائري أي مساهمة في الرفع من صادرات الجزائر نحو بلد الاستقبال؛
- هاته الفرضية صحيحة فلا وجود لعلاقة ارتباطية بين عدد المهاجرين الجزائريين في دول العينة والصادرات الجزائرية؛
- **الفرضية الثالثة:** بما أن المهاجر الجزائري كانت له القدرة في خلق تبادل تجاري بين الجزائر ودول المستقبل له حتى وان كان هذا من جهة الواردات، فيمكن القول أن العلاقة بين الهجرة الخارجية الجزائرية والتبادل التجاري للجزائر مع الدول المستقبلية لمهاجريها هي علاقة تكاملية.
- هاته الفرضية غير صحيحة فالعلاقة التكاملية بين الهجرة والتجارة تعني التأثير الايجابي للمهاجر على التجارة الثنائية للبلدية، أما العلاقة التبادلية بين الهجرة والتجارة تي التأثير السلبي للمهاجر على التجارة الثنائية

للبلدين، وبما أن المهاجر الجزائري لم يكن له أي تأثير فلا علاقة بين الهجرة الخارجية الجزائرية والتبادل التجاري الخارجي للجزائر.

4- اقتراحات البحث

- ضرورة وعي المهاجر الجزائري بأنه همزة وصل للعلاقات التجارية للجزائر مع دول الاستقبال، سواء عن طريق تفضيل المنتجات المحلية للجزائر أو باستغلال معلوماتهم عن بلد الأصل والاستقبال في العمليات التجارية بين البلدين؛
- ضرورة التنسيق بين شبكات المهاجرين الجزائريين على مستوى دول الاستقبال أو على مستوى الجزائر، خاصة بالنسبة للمهاجرين في قطاع الأعمال أو المهاجرين ذوي الكفاءات، بإنشاء جمعيات ورابطات لهذا الغرض؛
- ضرورة تشكيل جماعات ضغط من قبل المهاجرين في حكومات دول الاستقبال، وهذا بعد خطوة التنسيق بينهم، لتعزيز وتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بالمبادلات التجارية بين البلدين؛
- تشكل الجالية الجزائرية في الخارج فرصة للجزائر في تسويق منتجاتها خاصة في السوق الأوروبي، ففرنسا لوحدها يقطن بها أكثر من 6 ملايين مهاجر جزائري ما يشكلون لوحدهم دولة أو مجموعة من الدول إذا ما قارنا عددهم بعدد سكان بعض دول الخليج، لذا على الحكومة الجزائرية اتخاذ جملة من التدابير القانونية والتنظيمية في هذا الشأن بغية تسهيل وتعزيز مبادرات المهاجرين الجزائريين في هذا الشأن؛
- بالنسبة لدول الاستقبال فلا يجب النظر إلى المهاجر كعنصر تهديد فقط، فبالإضافة إلى ما هو معروف فان للمهاجر مساهمة اقتصادية كقوة عاملة ومنشط للاستهلاك والاستثمار، فان الدراسات أثبتت انه همزة وصل للعلاقات التجارية بين البلدين؛
- تطوير قواعد البيانات والمعلومات حول تدفقات المهاجرين الجزائريين نحو الخارج، حتى يتسنى للباحث القيام بدراسات يصل من خلالها لنتائج دقيقة خاصة وان اغلب دراسات الهجرة تكون قاعدة لصناعة القرارات المتعلقة بهذا الموضوع،
- ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري بالتركيز على المنتجات ذات الطلب الكبير من قبل الجاليات الجزائرية بالخارج.

5- آفاق البحث

- اثر الهجرة الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الأصل -الهند نموذجا-

- دراسة قياسية لدور المهاجر في التحصيل الضريبي لدول الاستقبال؛
- إستراتيجية الهند في كسب العقول الهندية المهاجرة والاستفادة من خبراتها؛
- نموذج الجاذبية في تفسير العلاقة بين المسافة الجغرافية وهجرة الرأسمال البشري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، 2011؛
2. خالد السواعي، التجارة الدولية، عالم الكتاب الحديث، عمان، ط: 01، 2010؛
3. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2007؛
4. سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا: 1936-1956، دار هومة، الجزائر، 2013؛
5. سليمان القدسي، واقع الهجرة الدولية ودوافعها، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، العلوم العربية للعلوم، بيروت، 2007؛
6. عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين (1914-1939)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007؛
7. عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون: دراسة سوسيوانثروبولوجية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، المكتب الجامعي. الحديث، 2002؛
8. عمار بوحوش، العمال الجزائريين في فرنسا: دراسة تحليلية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008؛
9. عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، دار هومة، الجزائر، 2007؛
10. عزام أمين، سيكولوجيا المهاجرين استراتيجيات الهوية واستراتيجيات الثقافة: دراسة تحليلية نظرية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، 2016؛
11. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، ط: 02، 2010
12. عنابي بن عيسى، سلوك المستهلك: عوامل التأثير البيئية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، 2003؛

13. فضيل دليو وآخرون، المحجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، 2003؛
14. فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007؛
15. فضل النقيب وآخرون، مفهوم رأسمال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس، 2006؛
16. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010؛
17. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006
18. مختار رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، ط: 01، 2009؛
19. مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ، الرياض، 2006،
20. هجير عدنان أمين زكي، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق، دار اثراء، عمان، ط: 01، 2010
21. وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، ط01، 2006

ب- الرسائل الجامعية والبحوث

• الرسائل الجامعية

22. بلحنافي أمينة، تكوين رأسمال الاجتماعي، التعليم، والنمو الاقتصادي في الجزائر - محاولة تقييم-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسكر، 2016
23. بلميمون عبد النور، اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015
24. حميد ستي، استخدام نموذج الجاذبية في تقدير الامكانات التجارية لدول منطقة المغرب العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف
25. صبرينة مغتات، انعكاسات الأزمة المالية على الحركة الجغرافية للمهاجرين الجزائريين في ظل الجغرافية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، 2017،
26. صبرينة مغتات، محددات انبعاث الهجرة نحو الخارج، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2010

27. عبد الباسط عبد الله عثمانة، الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة: دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية 1973-2004، رسالة دكتوراه مقدمة على مستوى كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2006
28. فايزة ختو، البعد الامني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011

• البحوث

29. كمال دمدوم، الاقتصاد الدولي: التجارة الدولية، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2001

ج- الملتقيات

30. البشير عبد الكريم، الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقير، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العرب: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، يومي 06-07 جويلية 2004، جامعة البليدة، الجزائر
31. عبد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، يومي 29 و30 أبريل 2008

د- المقالات والتقارير

• المقالات

32. إبراهيم عبد الخالق، كفاح يحي صالح، دراسة لظاهرة هجرة العقول: أسبابها...علاجها، مجلة كلية التربية، العدد الثاني، جامعة المستنصرية، بغداد، 2008
33. أفراح جاسم، سعد محمد، الهايتوس وأشكال رأسمال الثقافي في فكر بيبور بورديو، مجلة الأستاذ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بغداد، العدد 210، المجلد الثاني، 2014
34. بوبكر حفظ الله، سامية بن فاطمة، الهجرة الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962، مجلة العلوم الاجتماعية لجامعة الاغواط، العدد 27، نوفمبر 2017،
35. بودالي بن سكران، عبد القادر دربال، قياس تكوين الرأسمال الاجتماعي في الجزائر وأثره على مؤشرات التنمية المستدامة 1989/2011، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، العدد 05 جوان 2016

36. حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة ورأسمال الثقافي، قراءة في سوسيولوجيا بورديو، مجلة إضافات، كلية الآداب جامعة بني سويف، العدد 15، 2011.
37. شاعر ظريف، هجرة الكفاءات الجزائرية الى الخارج (1991-2015): دراسة في الأسباب والانعكاسات، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، العدد 21، المجلد السادس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2017،
38. عبد الحفيظ مازري، اثر مشكلة عدم تناظر المعلومات على كفاءة الأسواق المالية، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، العدد 06، سبتمبر 2016.
39. عبد القادر دربال، سمير جلطي، الهجرة الدولية، البطالة والتنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في المنتدى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011
40. عبد الله بلعباس، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي، مجلة إنسانيات، العدد 62، وهران، 2013
41. عبد المالك صايش، التعاون الاورو-مغاربي لمكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عنابة، 2007
42. عبد الناصر علك حافظ، عبد الله حكمت النقار، وفاء عدنان، الاستثمارات الفاعلة لذكاء الأعمال وفقا لمدخل رأسمال الاجتماعي: عرض نظري تحليلي، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العدد 93، 2012
43. محمد لحسن علاوي، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012
44. وليد عبد مولا، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد السابع والتسعون، نوفمبر 2010

• التقارير

45. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2014
46. المادة 11 من اتفاقية "الهجرة في أوضاع تعسفية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين"، مؤتمر العمل الدولي، منظمة العمل الدولية، 1978.

47. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005،
48. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 37: مارس 2017،
49. تقرير الأمانة العامة لمجلس التخطيط، دليل التعاون الفني، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة، 2002
50. تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، 2009
51. تقرير الهجرة الدولية: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، منظمة الهجرة الدولية بالتعاون مع الاسكوا، 2015،
- هـ - موقع الانترنت
52. إحصائيات الهجرة الثنائية بين الدول للبنك العالمي المتوفرة على الموقع
<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=global-bilateral-migration>
53. إحصائيات مجموعة البنك الدولي متوفر على الموقع:
<http://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.REFG.OR?end=2014&start=1990&view=chart>
54. الصفحة الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة، قسم السكان، متوفر على الموقع:
<https://www.un.org/ar/sections/issue-depth/population/>
55. تامر البطراوي، رأسمال الثقافى (الهيكل الثقافى) وأثره على التنمية الاقتصادية، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، متوفر على الموقع:
<http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=550655&ac=2>
56. معطيات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا المتوفرة على الموقع:
http://w3.unece.org/PXWeb2015/pxweb/en/STAT/STAT_20-ME_3_MELF/60_en_MECCWagesY_r.px/?rxid=0806c85a-23f8-4249-a4d0-10980df459d1
57. منظمة الشفافية العالمية، مؤشر الفساد في الجزائر، متوفر على الموقع:
<https://www.transparency.org/country/DZA>
58. معدلات النمو الديمغرافي البنك الدولي من على الموقع:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW?end=2015&page=6&start=1960>
59. معدلات الفقر، البنك الدولي متوفر على الموقع:
<https://www.worldbank.org/en/topic/poverty>
60. معدلات الخصوبة، البنك الدولي، متوفر على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?fbclid=IwAR1J61V_msjSjGfe8d1s9ZJCF3hkeTQPpPF-D_KfqY8polKv_iirqk6FTU
61. موقع البنك الدولي، الفقر، متوفر على الموقع:

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview>

62. هاشم نعمة، الجزائريون في فرنسا... الهجرة والهوية الوطنية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8292،

2001، متوفر على الموقع:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8070&article=51801#.WvtQpaQvzce>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A- The books

63. Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki, Economie International : Commerce et Macroéconomie, Dundo, 5^{édition}, Paris, 2006.

64. Carlos Vargas-Silva, Briefing: The Fiscal Impact of Immigration in the UK, 5th riviision, the migration observatory, university of Oxford, 2017.

65. Christian Aubin, Philipe Norel, Economie internationale : faits, théorie et politiques, édition du seuil, Paris, 2000.

66. Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, The McGraw–Hill Companies, 4th Edition, 2004.

67. Dominique Salvatore; Economie Internationale, traduction de Fabienne Leloupe et Achile Hannequart, edition de Boeck universite, paris, 2008

68. Emmanuel Nyahoho, Pierre–Paul Proulux, le commerce international: Théorie, politiques et perspective industrielles, presse de l'université du Québec, Québec, 2006.

69. Jean- Louis Muchielli, Thierry Mayer, Economie Internationale, Dalloz, Paris, 2005,

70. Jhon Dinardo, Jack Johnston, Econometrics Methods, McGraw- Hill Companies, Inc, New York, Fourth Edition, 1997.7.

71. Michel Rainelli, le commerce international, la Decouverte, 7 édition, Paris, 2000.

72. Michel Rainelli, la nouvelle theorie du commerce internationale, la découverte, 3^{édition} 2003.

73. Peter H. Lindert et Thoms A.Pugel, Economie International, Economica, 10 edition, 2010.

B- The articles

74. Anna Di Bartolomeo and all, Carim-profile migratoire : Algérie, consortium pour la recherche appliquée sur les migratoires internationales, décembre 2010

75. Bernard Fustier, "Les échanges commerciaux euro-méditerranéens: essai d'analyse structurale, Revue des Sciences Économiques et de Gestion: université Setif1, 2004.

76. Charles Van Marrewijk. Intraindustry Trade; department of economics; Erasmus University Rotterdam

77. David. M. Gould, immigrants link to the home : implication for trade, welfare and factor rewards, reaserch paper, publication of Federal Bank of Dallas, march 1992

78. D.B Keessing « Labor skill and the structure of trade in manufactures », in The Open Economy Essays on international trade and Finance, Kenen et Laurence Publisher, New York, Columbia University Press. 1968

79. Dhananjayan Sriskandarajah, Migration and Development, working paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration, 2005.
80. Douglas S. Massey and others, theories of international migration: a review and appraisal, population and development review, vol 19, n°03; 1993.
81. Douglas S. Massey, Patterns and Processes of International Migration in the 21st Century, working paper prepared for Conference on African Migration in Comparative Perspective, Johannesburg, South Africa, 4-7 June, 2003.
82. Douglass C. North, transaction costs, institutions and economic performance, An international Center for Economic Growth Publication, San Francisco, California, 1992.
83. Dominique Daniel, La politique de l'immigration aux états unis, internationale et stratégiques, n°05, 2003.
84. E. Anderson; Eric van Wincoop, trade costs, Journal of Economic Literature, American Economic Association, Vol. 42, No. 3. Sep., 2004.
85. Edgar Morgenroth, Martin O'Brien, Some further results on the impact of migrants on trade, working paper prepared for Economic and Social Research Institute, Whitaker Square, Sir John Rogerson's Quay, Dublin 2, Ireland.
86. Fred Bonhomme, un modèle de gravité pour le commerce Canada- Etats-Unis et les effets frontières, Rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtrise ès sciences économiques, Université de Montréal Canada, Février 2004..
87. G. Akerlof, The Market for Lemons: Quality Uncertainty and the Market Mechanism" Quarterly Journal of Economics, 84, 1970.
88. Giulibilaro Donatella, "les migrations en provenance du Maghreb et la pression migratoire : situation actuelle et prévisions", Cahier de migration internationales, n° 15 département de l'emploi et de la formation, 1997.
89. Gubert, Flore. "Pourquoi Migrer? Le Regard De La Théorie Économique." Regards croisés sur l'économie, no. 8, La Découverte, Paris, 2010..
90. Hocine Khelfaoui, La diaspora Algérienne en Amérique du Nord: une ressource pour son pays d'origine?, rapports de recherche de projet de coopération sur les questions liées à l'intégration sociale des immigrés, institut+ universitaire européen, RSCAS, avril 2006.
91. Hocine Labdelaoui, L'Algérie face à l'évolution de son émigration En France et dans le monde, Hommes et migrations Revue française de référence sur les dynamiques Migratoires, paris, 2012.
92. Hocine Labdelaoui, Genre et Migration en Algérie, note d'analyse et de synthèse-série genre et migration en Algérie module socio-politique, Carim-AS, 2011.
93. Hun Myoung Park, Pratical guide to panel modeling : a step by step analysis using data, public management and policy analysis program, international university of Japan, Niigata, 2011.
94. J.Colmen, Social Capital In The Creation Of Human Capital, The American Journal Of Sociology, vol. 94, 1988.

95. Jagdish Bhagwati, Donald R. Davis, *INTRAINDUSTRY TRADE: ISSUES AND THEORY*, Forthcoming Trade, Welfare, and Econometrics, New York.
96. James A. Dunlevy, the influence of corruption and language on the protrude effect of immigrants: evidence from amirican states, *The Review of Economics and Statistics*, 88(1), February 2006.
97. James E. Anderson, *The Gravity Model*, review prepared for Annual Review of Economics, vol. 3, Boston College and NBER, February 9, 2011.
98. James E. Rauch, networks versus markets in international trade, NBER working paper series, national bureau of economic reaserch, combridge, 1996.
99. James R Markusen, factor movements and commodity trade as complements, *journal of international economics* n^o 14, Elsevier Science publishers, North-Holland, 1983.
100. Jean-yves, Oliver Garnier :dictionnaire d'économie et sciences sociales, éditions hartier, paris, 2002.
101. Jennissen, Roel Peter Wilhelmina, macro-economic determinants of international migration in Europe, thesis of doctorate in spatial sciences, Gromingen university, Nether Lands, 2004.
102. Jérôme Trotignon, L'impact des accords de libre-commerce entre pays latino-américains. Les enseignements d'un modèle de gravité en données de panel, *Institut des sciences mathématiques et économiques appliquées, ISMEA, LXI (2)*, 2008.
103. Joao Miguel Carvalho, *The Effectiveness of French Immigration Policy Under President Nicolas Sarkozy*, Published by Oxford University Press on behalf of the Hansard Society, England UK, January 2015.
104. John Salt, James Clarke Philippe Wanner, *Les migrations internationales de la main d'œuvre*, *Etudes démographiques*, no 44, Editions du Conseil de l'Europe, novembre 2005.
105. Keith Head and Jhon Ries, immigration and trade creation: econometric evidence from Canada, *Canadian Journal of Economics*, xxxi, No. I, 1998.
106. Kim Munroe, *Understanding Canada's Immigration Policies: Through Colonial Theory*, capstone seminar series *Belonging in Canada: Questions and Challenges Volume 2*, Number 1, 2012.
107. Klaus J. Bade , *Migration in European History*, Black well publishing , Oxford, uk, 2003.
108. Luca De Benedictis And Daria Taglioni, "The Gravity Model In International Trade", selected works of Luca De Benedictis , 2011.
109. Marc. R Rosenblum, *US immigration policy since 9/11: understanding the stalemate over comprehensive immigration reform*, migration policy institute, august 2011.
110. Mariya Aleksynska, Giovanni Peri, *Isolating the Network Effect of Immigrants on Trade*, working paper prepared for centre d'étude prospective et d'information international CEPII, 2011.
111. Michel Beine and others, *BRAIN DRAIN AND HUMAN CAPITAL FORMATION IN DEVELOPING COUNTRIES: WINNERS AND LOSERS*, article published in *The Economic Journal* 118, Blackwell publishing, oxford, UK, 2008.

112. Murat Genç The impact of migration on international trade: a meta-analysis discussion paper no: 2011/20 as part of of the Migrant Diversity and Regional Disparity in Europe (MIDI-REDIE) project, NORFACE MIGRATION, School of Economics, University of Amsterdam, 2011.

113. Murat Genç, The impact of migration on trade: Immigrants are good for trade, working paper published by IZA world of labor, Germany, 2014.

114. Paul R Krugman, increasing returns & monopolistic competition and international trade, International Economics journal No: 09, 1979, North Holland publishing company, USA.

115. Pierre Bourdieu, Le Capital Social, Notes Provisoires, Actes de la recherche en sciences sociales, volume.31, L'éditeur de Persée 1980.

116. Pierre Bourdieu, The Forms of Capital, Handbook of Theory of Research for the Sociology of Education, Greenwood press, 1986.

117. Pierre-Louis Vézina, How Migrant Networks Facilitate Trade: Evidence from Swiss Exports, Swiss Journal of Economics and Statistics, , Vol. 148 (3), Geneva, 2012.

118. Pierrette et Gilbert Meynier, L'immigration Algérienne en France : histoire et actualité, confluence méditerranée, numéro 77, printemps 2011.

119. R. Putnam, Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community, New York, Simon and Schuster, 2000.

120. Richard Williams, Heteroskedasticity, econometrics courses, economic department, Notre Dame University, January 30, 2015.

121. Robert A Mundell, International trade and factor mobility, the American economic review, vol 47, no 03, American economic association, jun 1957.

122. Sanket Mohapatra, Dilip Ratha, and Elina Scheja, Impact of Migration on Economic and Social Development: A review of evidence and emerging issues, paper prepared for the Civil Society Days of the Global Forum on Migration and Development 2010, Migration and Remittances Unit, World Bank, 2010.

123. Sari Pekkala Kerr and others, Global Talent Flows, Development Research Group, world bank groupe, 2016.

124. Sorin Manole and others, Impact of Migration Upon Receiving Country's Economic Development, The Amfitratu Economic journal, the National Council of Scientific Research, Bucharest, volume 19 n^o: 46, may 2017.

125. W. Léontief, « Domestic production and foreign trade; the american capital position re-examined », Economica International, Vol. 7, N^o 1, february 1954

126. William A Kandel, Ruth Ellen Wasem, US immigration policy : chart book of key trends, CRS report prepared for members and committees of congress, march 14, 2016.

C- Thesis

127. Daniel Chapala, French and Canadian Immigration in a Comparative Analysis, master thesis; school of economics and management, Lund University, Scania, Sweden, 2010.

128. Samir Djelti, la migration internationale: causes et conséquences, thèse de magister, faculté des sciences économiques, université de Tlemcen, 2010.

129.Samir Djelti, Migration International et Developpment, thèse de doctorat, faculté des sciences économiques de gestion et sciences commerciale, université de Tlemcen, 2014.

130.Sidney Mankit Lung, the impact of international migration on international trade: an empirical study of australian migration intake from asian countries, PHD thesis, School of Applied Economics, Faculty of Business and Law,Victoria University, Melbourne, Australia, 2008.

D- Reports

131. Annual risk analysis 2017, European Agency for the Management of Operational Cooperation at the External Borders of the Member States of the European Union, FRONTEX, Warsaw, April 2017,.

132.Connecting with emigrants, a global profile of Diaspora 2015, OCDE, publishing, Paris, 2015.

133.Global Commission on International Migration, Migration in an Interconnected World: New Directions for Action GCIM, Switzerland, October 2005.

134.Global trends forced displacement, UNHCR, report 2015.

135.Immigration Policy in The United States, congressional budget office, congress of united states, February 2006..

136.Intr-industry & Intra-firm trade and the internationalization of production, OECD Economic Outlook No: 71, paris, 2006.

137.James Clark and Others, Migration policies and trends: International Comparisons, Final report to the Home Office, Migration Research Unit, University of London, April 2004.

138.John F. Sargent Jr, Global Research and Development Expenditures: Fact Sheet, report prepared for members and committees of congress, congressional research service, USA, 2018

139.les comptes nationax trimestriels 3eme trimestre 2017 N° 802 december 2017

140.Migration de main d'œuvre nouvelle donne et enjeux de gouvernance, conférence internationale du travail, rapport 05, 106 session, Bureau international du travail, Genève, 2017, p.06-07.

141.Migration and remittances, factbook 2016, world bank groupe, 2016.

142.ONS, « Activité, emploi & chômage en avril 2014 », rapport N° 671.

143.Risk Analysis for 2018, European Border and Coast Agency (FRONTEX), Warsaw, Poland, 2018.

144.Robin King & al, confronting the urban housing crisis in the global south: adequate, secure, and affordable hosing, World Resource Report, Ross Centre, UK, 2017

145.Statistiques du commerce extérieur de l'algérie, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, Direction Générale des Douanes, 2015.

146.Unictad Handbook of Statistics 2016.

147.United Nation, International Migration Report 2002.

E- Internet Sites

148.Constantinos Alexiou, Effective Demand and Unemployment the European Case: Evidence from 13 Countries, 2001, accessed from www.epic.ac.uk/documents/ICAlexiou.pdf.

149.Didier Josselin et Bernadette Nicot, Un modèle gravitaire géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l’U.E., les PECO et les PTM, Cyberge: European Journal of Geography[En ligne], Systèmes, Modélisation, Géostatistique, Document 237, mis en ligne le 12 mars 2003.. URL : http://cyberge.revues.org/index_4219.html.

150.Eurostat, newsrelease, asylum in the UE member states, 20 march 2018, available at: <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/8754388/3-20032018-AP-EN.pdf/50c2b5a5-3e6a-4732-82d0-1caf244549e3>

151.Globale migration flows, IOM home page on: <https://www.iom.int/fr/la-migration-dans-le-monde>

152.Globale migration flow, IOM on : <https://www.iom.int/fr/la-migration-dans-le-monde>

153.Historical Timeline : changes to canada’s immigration policies, a summary of Canadian immigration policy, available at : http://passagestocanada.com/wp-content/uploads/2016/04/Primer_discrimination-in-immigration-policy_final1.pdf

154. Is migration good for the economy?, migration policy debates, OECD may 2014, available at: <https://www.oecd.org/migration/OECD%20Migration%20Policy%20Debates%20Numero%2002.pdf>

155.Trump make Amirica great again, immigration reform that will make Amirica great again, available at: <https://assets.donaldjtrump.com/Immigration-Reform-Trump.pdf>

156.UN population division, trends in total migrants stock, 2015 on: <http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates17.asp>

157.<http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=14>

158.Theories of international trade: an overview; available at: http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/27125/1/1111_chapter%202.pdf

159.Helana Bohman, Désirée Nilsson, Introducing income distribution to the Linder hypothesis, Jönköping International Business School, Jönköping University, sweden.; working paper available at : <http://www.etsg.org/ETSG2006/papers/DNilsson.pdf>

160.http://www.cepii.fr/cepii/en/bdd_modele/presentation.asp?id=8

161.<http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates15.shtml>

162.http://correlatesofwar.org/data-sets/bilateral-trade/cow_trade_4.0

163. <https://www.statista.com/statistics/264656/countries-with-the-highest-unemployment-rate/>

164.<https://www.visualcapitalist.com/decline-extreme-poverty-perspective/>

قائمة الأشكال والجداول

أولاً: قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
08	التباين في الدخل الفردي السنوي بين مختلف دول العالم عام 2015	01
09	أكثر دول العالم تسجيلاً لمعدلات قياسية للبطالة عام 2015	02
10	خريطة العالم للفقير عام 2015	03
10	أكثر دول العالم فقراً لعام 2015	04
13	نسبة سكان الأحياء الفقيرة في مختلف دول العالم خلال 1990-2015	05
14	تمايز مناطق العالم إنفاقاً على البحث والتطوير لعام 2016	06
16	عدد الباحثين لكل مليون شخص في بعض دول العالم لعام 2016	07
18	طلبات اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي خلال 2011-2017	08
23	تطور عدد المهاجرين عبر العالم خلال الفترة 1990-2015	09
24	وجهات ومصادر الهجرة الدولية لعام 2015	10
30	تطور عدد المهجرين قسرياً خلال الفترة 1990-2015	11
32	آلية النيوكلاسيك للتوازن	12
40	اثر تحويل رؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية	13
70	تحديد مدل التبادل الدولي وفق "ميل"	14
75	اثر التجارة الحرة على توزيع الدخل	15
78	تعادل الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج	16
87	التوازن في سوق المنافسة الاحتكارية وفق "تشميرلين"	17
91	منحنى التحويل في حالة اقتصاديات الحجم الخارجية	18
94	التبادل بين بلدين متشابهين م اقتصاديات الحجم الخارجية	19
96	تكاليف المؤسسة مع اقتصاديات الحجم الداخلية	20
97	حالة الاحتكار مع المنافسة الكامنة	21
98	حالة الاكتفاء في سوق المنافسة الكامنة	22
99	حالة التوازن العالمي في سوق المنافسة الكامنة	23
108	حالة التوازن قبل التجارة الدولية	24
109	نموذج التفضيل بين الأصناف	25

120	التركيز الجغرافي للعمالة المهاجرة على مستوى العالم لعام 2015	26
121	التركيز القطاعي للعمالة المهاجرة	27
122	اثر هجرة العمالة على سوق العمل الدولي	28
124	اثر العمالة الوافدة على سوق العمل في دول الاستقبال	29
125	اثر الاستغناء عن العمالة الوافدة	30
128	اثر هجرة العمالة على الإنتاجية في كلا البلدين A و B	31
129	منحنى التعاقد للبلدين بعد تنقل عنصر العمل	32
132	التباين في مستويات الدخل بين الدول النامية والدول المتقدمة	33
136	منحنيات الإنتاج للبلدين h و f	34
136	منحنى التعاقد للبلدين	35
138	اثر معروض العمل على الإنتاج في البلد h	36
139	اثر انخفاض رأسمال على الإنتاج في البلد h	37
170	تطور أعداد المهاجرين الجزائريين في بعض الدول المستقبلية لهم خلال 1994-2007	38
171	التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين عبر العالم لعام 2015	39
175	عدد الطلاب المهاجرين من البلدان العربية العشرة الأولى للدراسة في الخارج عام 2010	40
179	نسبة مساهمة أهم قطاعات الاقتصاد الجزائري في الناتج الداخلي خلال 2006-2017	41
182	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 1980-2014	42
185	تطور كل من الأجر الوطني الأدنى المضمون الاسمي والحقيقي في الجزائر من 2005-2015	43

ثانيا: قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
07	التباين في الدخل الفردي بين الدول النامية والمتقدمة خلال (1980-2015)	01
11	تباين معدلات النمو الديمغرافي لعام 2015 بين مختلف دول العالم	02
12	التفاوت في الرعاية الصحية بين الدول النامية والمتقدمة	03
15	أكثر دول العالم إنفاقا على قطاع البحث والتطوير لعام 2016	04
21	قائمة أهم الدول المستقبلية للمهاجرين خلال الفترة 1960-1995	05
22	أهم الدول المصدرة للمهاجرين خلال الفترة 1960-1995	06
24	تطور معدلات الهجرة في العالم من 1990-2015	07
25	أهم المستقبلية للمهاجرين مختلف دول العالم خلال الفترة 2010-2015	08
27	حركة وانتقال الكفاءات العربية لعام 2009	09
28	تطور تدفقات الهجرة الدولية للنساء	10
50	إجراءات دخول المهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية حسب صفة المهاجر	11
54	إجراءات دخول المهاجرين لكندا حسب صفة المهاجر	12
58	إجراءات دخول المهاجرين إلى الأراضي الفرنسية	13
64	نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدره بساعات العمل (نظرية آدم سميث).	14
65	المكاسب من التخصص وفق "ادم سميث"	15
66	نفقات إنتاج كل وحدة من النبيذ والنسيج (نظرية دافيد ريكاردو).	16
67	المكاسب من التخصص وفق "ديفيد ريكاردو"	17
69	نفقات الإنتاج عند "ميل"	18
72	تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعتين مقاسة بأيام العمل	19
80	الاختبار التجريبي لنظرية هيكشر واولين (تجربة ليونتييف)	20
82	محتوى العمل المؤهل من الصادرات والسلع محل الواردات لبعض الدول لعام 1961	21
95	المكاسب من التبادل التجاري الدولي في ظل اقتصاديات الحجم الخارجية	22
104	مؤشر GL لتجارة الخشب في فرنسا لعام 1995	23
165	حركة المهاجرين الجزائريين بين الجزائر وفرنسا خلال 1914-1962	24
168	أهم الدول المستقطبة للمهاجرين الجزائريين عام 1995	25

169	أهم عشر دول مستقطبة للمهاجرين الجزائريين عام 2000	26
171	أهم الدول المستقطبة للمهاجرين الجزائريين عام 2015	27
173	توزيع المهاجرين الجزائريين حسب الجنس وحسب بلد الإقامة	28
173	توزيع المهاجرين الجزائريين حسب العمر في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي	29
174	توزيع المهاجرين الجزائريين لما فوق 15 سنة حسب المستوى التعليمي لعام 2011	30
176	هجرة الكفاءات الجزائرية كنسبة من إجمالي المهاجرين الجزائريين لعام 2011	31
177	عدد الجزائريين الموقوفين في إطار الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (2000-2006)	32
178	حجم صادرات المحروقات من حجم الصادرات في الجزائر خلال 2008-2016	33
181	الترتيب العالمي للجزائر حسب مؤشر الفساد خلال 2010-2015	34
183	البطالة في الجزائر حسب الجنس والسن عام 2015	35
184	البطالة في الجزائر حسب المستوى الدراسي عام 2015	36
186	متوسط الأجر الشهري في الجزائر وبعض الدول المستقبلة لمهاجريها لعام 2015	37
187	الدوافع وراء هجرة الجزائريون نحو الخارج	38
198	إشارات معلمات نموذج الجاذبية المقترح	39
200	أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة الخاصة ببيانات الصادرات	40
201	نتائج اختبار مشكلة الارتباط المتعدد	41
202	نتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة	42
203	نتائج اختبار Breusch-Pagan/ test for heteroskedasticity للصادرات	43
205	نتائج التقدير القياسي لتأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على الصادرات الجزائرية	44
206	نتائج اختبار Lagrange Multiplier الخاص بالصادرات	45
207	نتائج اختبار Hausman الخاص ببيانات الصادرات	46
207	نتائج نموذج التأثيرات العشوائية الخاصة بالصادرات بعد معالجة مشكل عدم التجانس	47
210	أهم عشر دول زبونة للجزائر لعام 2015	48
212	بعض المقاييس الإحصائية لواردات الجزائر من دول العينة المدروسة	49
213	نتائج التقدير القياسي لتأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على الواردات الجزائرية	50
214	نتائج اختبار Lagrange Multiplier الخاص ببيانات الواردات	51
214	نتائج اختبار Hausman الخاص بالواردات	52
215	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية الخاص بالواردات بعد معالجة مشكلة عدم التجانس	53

الملاحق

الملحق رقم 01: بيانات متغيرات دول عينة الدراسة خلال الفترة (1990-2015)

البلد	السنة	قيمة الواردات (***) بالدولار الأمريكي	قيمة الصادرات (***) بالدولار الأمريكي	الناتج المحلي للبلد الشريك (*) بالدولار الأمريكي	عدد المهاجرين (**) الجزائريين	المسافة (*) بالكيلومتر	الاتفاقيات الإقليمية التجارية (*)
فرنسا	1990	2251257100	1865973600	1275300544512	788914	1233,81	1
فرنسا	1995	2686908000	1508147800	1609892233216	814497	1233,81	1
فرنسا	2000	2161337600	2368137900	1368438341632	839920	1233,81	1
فرنسا	2005	4477551300	4749564900	2203623882753	1337210	1233,81	1
فرنسا	2010	6102080600	3065043000	2646837035008	1322603	1233,81	1
فرنسا	2015	8894580100	5838133300	2418835456000	1430656	1233,81	1
المانيا	1990	1045146000	1003308500	1764967972864	8493	1812,23	1
المانيا	1995	737307070	955488530	2590500978688	12366	1812,23	1
المانيا	2000	709867610	1604712000	1947208384512	16238	1812,23	1
المانيا	2005	1279096100	2019362100	2857558605824	19368	1812,23	1
المانيا	2010	2342579600	903577580	3412008894464	22497	1812,23	1
المانيا	2015	3135314500	3333579100	3363446718494	23272	1812,23	1
بلجيكا	1990	340778410	467153500	206113800192	10413	1675,46	1
بلجيكا	1995	231557300	444440490	289122615296	9643	1675,46	1
بلجيكا	2000	238870850	728845090	237336281088	8593	1675,46	1
بلجيكا	2005	424063420	2084376200	386944991232	7396	1675,46	1
بلجيكا	2010	776204650	2210807400	484404264960	8939	1675,46	1
بلجيكا	2015	1651345700	2041362100	455085719552	12054	1675,46	1
اسبانيا	1990	607185000	857952330	535101243392	11518	806,5	0
اسبانيا	1995	923441040	976073730	612939661312	12706	806,5	1
اسبانيا	2000	546214600	2787335900	595402620928	19360	806,5	1
اسبانيا	2005	968688960	5054758800	1157247664128	48283	806,5	1
اسبانيا	2010	2638424100	5985266100	1431587651584	60245	806,5	1
اسبانيا	2015	5321376000	1,2072E+10	1199057272832	55306	806,5	1
النمسا	1990	150123000	339891420	166062374912	711	1663,71	0
النمسا	1995	219568390	118248730	240457629696	802	1663,71	1
النمسا	2000	115598030	178881810	196421713920	893	1663,71	1
النمسا	2005	189100650	10038800	314641154048	998	1663,71	1
النمسا	2010	313453610	47147598	389656084480	1103	1663,71	1
النمسا	2015	308123200	374926700	376950259712	1290	1663,71	1
التشيك	1990	na	/	40315846656	80	1851,75	0

التشيك	1995	28029423	67805	59537113088	121	1851,75	0
التشيك	2000	28036411	116901170	61474267136	161	1851,75	0
التشيك	2005	124116020	61759430	135990124544	408	1851,75	1
التشيك	2010	159269490	30538000	207016394752	622	1851,75	1
التشيك	2015	358744200	1931600	185156354045	699	1851,75	1
قبرص	1990	360214,453	33197891	5591130112	9	2710,66	0
قبرص	1995	27626	2352338,1	9250143232	13	2710,66	0
قبرص	2000	1292811,9	14539603	9314937856	16	2710,66	0
قبرص	2005	4112128,3	85299,999	16997800960	24	2710,66	1
قبرص	2010	2804883,2	57900	23132450816	38	2710,66	1
قبرص	2015	11477950	560400,01	19559942144	39	2710,66	1
دنمارك	1990	50118000	4646465,8	138094870528	526	2300,33	1
دنمارك	1995	18863117	10316175	185006964736	717	2300,33	1
دنمارك	2000	27493383	4669373,5	164158799872	907	2300,33	1
دنمارك	2005	55650429	497799,99	264559083520	924	2300,33	1
دنمارك	2010	144696330	68206596	319812403200	940	2300,33	1
دنمارك	2015	188430330	7590000,2	295091339264	955	2300,33	1
فنلندا	1990	63651001	18777174	141517651968	233	3193,33	0
فنلندا	1995	59629158	690,09594	134199345152	305	3193,33	0
فنلندا	2000	96578743	2785700,1	125539893248	377	3193,33	1
فنلندا	2005	126034510	139500,01	204430934016	542	3193,33	1
فنلندا	2010	292768400	51800,001	247799808000	707	3193,33	1
فنلندا	2015	291694490	148904690	231949647872	1009	3193,33	1
اليونان	1990	22502001	42934732	98252300288	203	1812,42	1
اليونان	1995	30858370	17864750	137383436288	258	1812,42	1
اليونان	2000	36844868	106791730	130580430848	317	1812,42	1
اليونان	2005	40942833	114244700	247665770496	722	1812,42	1
اليونان	2010	380385130	257520600	299598053376	1126	1812,42	1
اليونان	2015	412585910	263718110	194851323904	1102	1812,42	1
المجر	1990	51617001	159415590	33055449088	263	1831,1	0
المجر	1995	26204126	49799999	46166298624	365	1831,1	0
المجر	2000	24260899	0	47110414336	467	1831,1	0
المجر	2005	73817558	106400	11890071552	578	1831,1	1
المجر	2010	61649330	4300	129585602560	688	1831,1	1
المجر	2015	148621110	22900	121715204096	681	1831,1	1
ايرلندا	1990	20455999	4853005,9	49256398848	113	2080,48	1

ايرلندا	1995	18402655	3400096,7	69070782464	313	2080,48	1
ايرلندا	2000	29285454	378800	99317571584	686	2080,48	1
ايرلندا	2005	93681122	63299,99	210357747712	688	2080,48	1
ايرلندا	2010	153921830	1778800	218435256320	576	2080,48	1
ايرلندا	2015	85280357	272024810	283703214080	588	2080,48	1
لوكسمبورغ	1990	20291550	27816509	13315901440	98	1547,43	1
لوكسمبورغ	1995	16192711	31079531	21729574912	92	1547,43	1
لوكسمبورغ	2000	4071304,3	999,997	21303021568	88	1547,43	1
لوكسمبورغ	2005	22749332	1548400	37023580160	76	1547,43	1
لوكسمبورغ	2010	25280905	30200,001	52143648768	66	1547,43	1
لوكسمبورغ	2015	31756670	799,9998	57793613824	100	1547,43	1
هولندا	1990	170254000	1046069000	313037979648	1764	1814,18	1
هولندا	1995	144646760	891711430	444781789184	2694	1814,18	1
هولندا	2000	175274060	1413018300	413396893696	3717	1814,18	1
هولندا	2005	232951710	1827619500	672357351424	4050	1814,18	1
هولندا	2010	480244050	3089355500	836389961728	3912	1814,18	1
هولندا	2015	1156294800	3090047100	750283915264	3975	1814,18	1
النرويج	1990	14977000	1187167	117623685120	448	2776,68	0
النرويج	1995	32365391	6405931	148919844864	558	2776,68	0
النرويج	2000	12127198	89901,701	168288534528	731	2776,68	0
النرويج	2005	8983896,3	894080,58	304060071936	920	2776,68	0
النرويج	2010	31048994	659691,27	420945690624	1117	2776,68	1
النرويج	2015	95790749	26077570	386578448384	1215	2776,68	1
بولندا	1990	31320000	114052,63	64712372224	643	2182,02	0
بولندا	1995	43359776	92375999	139412439040	549	2182,02	0
بولندا	2000	58498310	699000	171708022784	470	2182,02	0
بولندا	2005	171165660	73299,997	304412033024	528	2182,02	1
بولندا	2010	312356260	21502100	476687892480	604	2182,02	1
بولندا	2015	704959110	56206001	477066461184	583	2182,02	1
البرتغال	1990	20091999	315466800	78721605632	55	1195,14	0
البرتغال	1995	30610977	156714540	118133637120	118	1195,14	1
البرتغال	2000	33156673	66946098	118358491136	187	1195,14	1
البرتغال	2005	67947891	1362306000	197299601408	212	1195,14	1
البرتغال	2010	362755800	302383240	238303444992	203	1195,14	1
البرتغال	2015	834305790	939941710	198923272192	223	1195,14	1
السويد	1990	157948000	34704247	258154283008	1320	2709,28	1

السويد	1995	81618652	2663575,6	264051982336	1567	2709,28	1
السويد	2000	55622890	36657959	259802005504	1681	2709,28	1
السويد	2005	450155730	31828800	389042896896	1992	2709,28	1
السويد	2010	392886960	90534798	488377679872	2575	2709,28	1
السويد	2015	582249390	39965500	495623700480	3004	2709,28	1
سويسرا	1990	114330000	17052279	257420296192	5334	1301,88	0
سويسرا	1995	87159256	53863777	341759222576	5980	1301,88	0
سويسرا	2000	325758,64	167140950	271659728896	6648	1301,88	0
سويسرا	2005	237306810	162925870	407543283712	7337	1301,88	0
سويسرا	2010	587991090	192382400	581208571904	8169	1301,88	0
سويسرا	2015	580273740	210397110	670789926912	9600	1301,88	0
بلغاريا	1990	22027000	31215799	20726300672	32	2002,85	0
بلغاريا	1995	24882036	76300003	13069094912	105	2002,85	0
بلغاريا	2000	11005933	59000	13353530368	178	2002,85	0
بلغاريا	2005	58635544	9862660,4	29300588544	279	2002,85	0
بلغاريا	2010	73725357	5527000	48669061120	369	2002,85	0
بلغاريا	2015	229604220	198200	50199117824	369	2002,85	0
مالطا	1990	633094,19	13140000	2547330304	21	1010,02	0
مالطا	1995	7627,6977	3900,9999	3599683328	25	1010,02	0
مالطا	2000	3520847,6	4494,0729	3957417984	31	1010,02	0
مالطا	2005	1436609,7	199,999	5980795904	38	1010,02	1
مالطا	2010	33817139	434999,99	8163841024	49	1010,02	1
مالطا	2015	31159901	490489,99	9746479104	61	1010,02	1
رومانيا	1990	37186001	3143265,7	38299107328	3	2145,33	0
رومانيا	1995	64380600	5800000,2	35477057536	5	2145,33	0
رومانيا	2000	28762289	140000	37305098240	7	2145,33	0
رومانيا	2005	60304775	32499,999	99172614144	8	2145,33	0
رومانيا	2010	293512180	753499,98	164792254464	9	2145,33	1
رومانيا	2015	570330990	659799,99	177954488320	146	2145,33	1
إيطاليا	1990	1200697000	2582409400	1177754927104	6171	1114,71	1
إيطاليا	1995	1039069500	2299892300	1171213647872	10991	1114,71	1
إيطاليا	2000	815960080	5165479000	1142213967872	15810	1114,71	1
إيطاليا	2005	1525828000	7644941400	1853465952256	19139	1114,71	1
إيطاليا	2010	4054761000	2184874300	2126620393472	22467	1114,71	1
إيطاليا	2015	6090827600	2206301000	1821496967168	22471	1114,71	1
إيطاليا	1990	143286000	513767270	1066688577536	3594	1897,19	1

بريطانيا	1995	155635600	384790770	1235567247360	6898	1897,19	1
بريطانيا	2000	210194670	666274110	1548663914496	10318	1897,19	1
بريطانيا	2005	358141600	805761410	2412116443136	16429	1897,19	1
بريطانيا	2010	763829590	887237610	2407933673472	23879	1897,19	1
بريطانيا	2015	733403990	5475239300	2858003202048	26826	1897,19	1
كرواتيا	1990	na	/	na	0	1512,42	0
كرواتيا	1995	3956147	12735000	22387562496	0	1512,42	0
كرواتيا	2000	1918533,2	1237726	21774274560	0	1512,42	0
كرواتيا	2005	8153877,3	154967,99	45416357888	28	1512,42	0
كرواتيا	2010	23969179	8597000,1	59643817984	56	1512,42	0
كرواتيا	2015	68315498	3943000,1	48732004352	56	1512,42	1
ايسلندا	1990	0	0	6542685696	10	3570,17	0
ايسلندا	1995	20407,001	0	7205069312	17	3570,17	0
ايسلندا	2000	2271650,8	28055,385	8947860480	23	3570,17	0
ايسلندا	2005	7710255,6	10703,584	16798507008	24	3570,17	0
ايسلندا	2010	293818,8	482535310	16598495232	24	3570,15	0
ايسلندا	2015	0	46227,381	13261035520	35	3570,15	0
سلوفينيا	1990	na	/	na	4	1492,87	0
سلوفينيا	1995	1332316	62005001	21274122240	8	1492,87	0
سلوفينيا	2000	6344382,8	73460281	20341391360	13	1492,87	0
سلوفينيا	2005	9744924,5	104685400	36344909824	25	1492,87	0
سلوفينيا	2010	122245740	138653000	42774769664	37	1492,87	1
سلوفينيا	2015	32107601	32107601	47972986880	30	1492,87	1
سلوفاكيا	1990	na	/	12694544384	8	1908,14	0
سلوفاكيا	1995	20180445	50191,5199	25733042176	32	1908,14	0
سلوفاكيا	2000	281404,29	46980,999	29110067200	66	1908,14	0
سلوفاكيا	2005	4097240,9	3000	62676557824	75	1908,14	0
سلوفاكيا	2010	23797239	89000,02	89011920896	84	1908,14	1
سلوفاكيا	2015	51290691	0	87263625216	102	1908,14	1
الو.م.أ	1990	1123089000	2847600100	5979600060416	4629	5146,91	0
الو.م.أ	1995	1419972000	1807100000	7664100179968	7600	5146,91	0
الو.م.أ	2000	1045540400	2795800000	10284800429123	10882	5146,91	0
الو.م.أ	2005	1355166400	1,0835E+10	13093699654582	12320	5146,91	0
الو.م.أ	2010	2116662800	1,4944E+10	14964400121246	13901	5146,91	0
الو.م.أ	2015	2902778300	4628875600	18036648099418	17700	5146,91	0
كندا	1990	316963990	58496967	592014934016	3743	4121,91	0

كندا	1995	452652440	278393430	602021298176	12014	4121,91	0
كندا	2000	349974490	920881840	739455926272	20571	4121,91	0
كندا	2005	227427440	3799589100	1164179537920	34754	4121,91	0
كندا	2010	329676730	3824275100	1614072119296	51025	4121,91	0
كندا	2015	455736210	1326485700	1550536540160	57024	4121,91	0
استراليا	1990	55919998,5	5121665	31094498914	665	16543,65	0
استراليا	1995	31873541	61763,354	368022716416	950	16543,65	0
استراليا	2000	31317436	3380213,3	414987124736	1180	16543,65	0
استراليا	2005	56101421	10438,011	693338570752	1340	16543,65	0
استراليا	2010	36406067	146143690	1141267759104	1380	16543,65	0
استراليا	2015	48717396	2173046,6	1339140472832	1561	16543,65	0
البرازيل	1990	89719002	270802400	2023318144	Na	7899,31	0
البرازيل	1995	135987370	260251190	768951320576	Na	7899,31	0
البرازيل	2000	56306698	1657943100	644701814784	Na	7899,31	0
البرازيل	2005	530065370	3122164600	882185732096	91	7899,31	0
البرازيل	2010	902229190	2596683100	2143067832320	182	7899,31	0
البرازيل	2015	1267627900	3209912800	1774724841472	219	7899,31	0
الارجنتين	1990	36089001	0	141352370176	229	10171,67	0
الارجنتين	1995	66680595	14759563	312569200640	224	10171,67	0
الارجنتين	2000	75399124	39306999	344272896000	219	10171,67	0
الارجنتين	2005	592312930	1113043	222907564032	162	10171,67	0
الارجنتين	2010	1216209600	123687	462703788032	104	10171,67	0
الارجنتين	2015	1654873500	11471,193	5831168557056	104	10171,67	0
الشيلي	1990	0	0	31558928384	45	10911,77	0
الشيلي	1995	370399	0	71349198848	45	10911,77	0
الشيلي	2000	1221280,5	19100000	79328641024	44	10911,77	0
الشيلي	2005	2672328,9	10124	124404146176	36	10911,77	0
الشيلي	2010	12282959	60931473	217501908992	28	10911,77	0
الشيلي	2015	17178019	437520,92	240796385280	44	10911,77	0
المكسيك	1990	32715000	0	262709788672	47	9817,75	0
المكسيك	1995	60534687	7123600	343792779264	87	9817,75	0
المكسيك	2000	116400050	160848970	683647959040	131	9817,75	0
المكسيك	2005	113438140	44854671	866346467328	108	9817,75	0
المكسيك	2010	231469670	8472908,5	1051627945984	98	9817,75	0
المكسيك	2015	311391720	13856,7	1143793123328	96	9817,75	0
كوبا	1990	70018997	0	28645437440	103	8003	0

كوبا	1995	1473804,2	49813278	30428639232	78	8003	0
كوبا	2000	1035363,1	0	30565199872	53	8003	0
كوبا	2005	164202010	1755677,5	42644201472	53	8003	0
كوبا	2010	1735300,1	214600050	64328220672	49	8003	0
كوبا	2015	2427432,5	264964420	na	44	8003	0
كولومبيا	1990	3191007	0	40274202624	17	8568,87	0
كولومبيا	1995	12088384	74557,99	92507275264	19	8568,87	0
كولومبيا	2000	13590,59	11894618	99886579712	20	8568,87	0
كولومبيا	2005	3560974,4	1223	146520129536	20	8568,87	0
كولومبيا	2010	4601337,4	74793,003	287018188800	24	8568,87	0
كولومبيا	2015	12297208	12636	292080156672	26	8568,87	0
البيرو	1990	10242000	0	25710059520	12	9862,45	0
البيرو	1995	999177,99	588365,02	52047687680	11	9862,45	0
البيرو	2000	2071887	4217941,8	50936238080	14	9862,45	0
البيرو	2005	16077714,5	123334,15	74963812352	17	9862,45	0
البيرو	2010	16957483	0	148522811392	18	9862,45	0
البيرو	2015	19526268	18662,6	189111140352	19	9862,45	0
الاكوادور	1990	0	0	15239278592	16	9461,76	0
الاكوادور	1995	11804736	15500400	24432379904	18	9461,76	0
الاكوادور	2000	10799,99	2091698,6	18327386112	20	9461,76	0
الاكوادور	2005	55734852	24082905	41507086336	24	9461,76	0
الاكوادور	2010	101525540	13492	69555363840	33	9461,76	0
الاكوادور	2015	10306951	29454	100176805888	48	9461,76	0
نيكاراغوا	1990	0	0	1009455488	50	9173,86	0
نيكاراغوا	1995	317184	0	4140470016	40	9173,86	0
نيكاراغوا	2000	1740,5177	16051,507	5107329024	68	9173,86	0
نيكاراغوا	2005	61,004444	13013784	6322582528	99	9173,86	0
نيكاراغوا	2010	94,103751	0	8938290280	105	9173,86	0
نيكاراغوا	2015	161,01013	0	12692561920	113	9173,86	0
فيليبين	1990	2407000,1	75700,01	44311597056	795	11554,04	0
فيليبين	1995	7996102,8	292000	47119864320	586	11554,04	0
فيليبين	2000	3972700,8	578273	81026293760	541	11554,04	0
فيليبين	2005	5290045,7	21114,999	103065968640	486	11554,04	0
فيليبين	2010	7429800,5	27556496	199589445632	454	11554,04	0
فيليبين	2015	5017668,7	44630,3	292451385344	462	11554,04	0
اسرائيل	1990	0	0	52490326016	19544	2935,86	0

الأراضي الفلسطينية المحتلة	1995	0	0	99319562240	25514	2935,86	0
الأراضي الفلسطينية المحتلة	2000	0	0	131451207680	30056	2935,86	0
الأراضي الفلسطينية المحتلة	2005	0	0	141212565504	36950	2935,86	0
الأراضي الفلسطينية المحتلة	2010	0	0	232907997184	44292	2935,86	0
الأراضي الفلسطينية المحتلة	2015	0	0	299415699456	45680	2935,86	0
الأردن	1990	1205,3427	2079,2161	4159928832	222	3029,21	0
الأردن	1995	14353657	1142,2412	6727446528	320	3029,21	0
الأردن	2000	22154503	764315,96	8457924096	417	3029,21	0
الأردن	2005	72954071	23022182	12588665856	602	3029,21	0
الأردن	2010	137811720	17219860	26425378816	774	3029,21	0
الأردن	2015	135149250	7321408,3	37517410304	363	3029,21	0
تركيا	1990	205729000	287043000	150676291584	156	2541,23	0
تركيا	1995	250404010	95689003	169485942784	378	2541,23	0
تركيا	2000	286238190	1192412800	266567532544	603	2541,23	0
تركيا	2005	606562810	1693308200	482979840000	621	2541,23	0
تركيا	2010	1515802600	2276017800	731168047104	640	2541,23	0
تركيا	2015	2286777800	920989260	717879771136	648	2541,23	0
روسيا	1990	92672997	157366000	516814274560	1303	4130,01	0
روسيا	1995	75747383	65500000	395528503296	1189	4130,01	0
روسيا	2000	273117680	7030594,8	259708502016	1033	4130,01	0
روسيا	2005	369871950	2064163	764000927744	907	4130,01	0
روسيا	2010	163670560	26134306	1524916158464	763	4130,01	0
روسيا	2015	962545230	9996430,4	1331207733248	778	4130,01	0
الغابون	1990	21872999,9	0	5952293888	34	4082,96	0
الغابون	1995	11105719	0	4958845440	41	4082,96	0
الغابون	2000	1829946	17494,74	5067865600	52	4082,96	0
الغابون	2005	1134208,7	173061,1	8665736192	57	4082,96	0
الغابون	2010	10203,536	52954,867	14569527296	65	4082,96	0
الغابون	2015	0	1631732,2	14262032384	71	4082,96	0
مصر	1990	7083000,2	8883999,8	43130417152	543	2670,1	1
مصر	1995	58818054	7081308	60159246336	573	2670,1	1
مصر	2000	23547657	21430157	99838541824	648	2670,1	1
مصر	2005	141495710	689483950	89685721088	771	2670,1	1
مصر	2010	346919740	412435880	218887815168	832	2670,1	1

مصر	2015	621790890	190944290	330778542080	987	2670,1	1
ليبيا	1990	5815000,1	6715000,2	28904898560	1551	1262,35	0
ليبيا	1995	1993076	2245551,1	25541380096	2079	1262,35	0
ليبيا	2000	1703515,4	21430157	33896601600	2642	1262,35	0
ليبيا	2005	2707219,1	15254453	44000002048	2910	1262,35	0
ليبيا	2010	25642868	33821968	74755284992	3184	1262,35	0
ليبيا	2015	334061830	26043966	na	3589	1262,35	0
تونس	1990	88871002	93575287	12290568192	13757	650,6	0
تونس	1995	142798020	107762250	18030876672	13669	650,6	0
تونس	2000	42678596	87463982	21473189888	9967	650,6	0
تونس	2005	144206850	135413730	32282959872	9577	650,6	0
تونس	2010	382743590	621756350	44426014720	8068	650,6	0
تونس	2015	465668210	1220348300	43015090176	10443	650,6	0
المغرب	1990	56759998	38217293	28839383040	9188	977,82	1
المغرب	1995	51484818	111121060	37183959040	8429	977,82	1
المغرب	2000	4072046,8	190457310	37020610560	8877	977,82	1
المغرب	2005	49851803	341616850	59523858432	9103	977,82	1
المغرب	2010	135584490	834540950	90770669568	10190	977,82	1
المغرب	2015	229460490	1318140600	100583287168	10443	977,82	1
جنوب افريقيا	1990	0	0	112013934592	348	7654,96	0
جنوب افريقيا	1995	5673421,9	32800,001	151113089024	233	7654,96	0
جنوب افريقيا	2000	34838,814	298849,02	132877639680	186	7654,96	0
جنوب افريقيا	2005	29638811	25203951	247051567104	222	7654,96	0
جنوب افريقيا	2010	231744960	1984386,1	365208436736	355	7654,96	0
جنوب افريقيا	2015	186173900	8904872,9	314571978032	457	7654,96	0
مالي	1990	0	0	2421172480	380	2792,91	0
مالي	1995	24728	642,4	2466160128	507	2792,91	0
مالي	2000	484053,64	726,27096	2422482432	554	2792,91	0
مالي	2005	1674,9725	172231,82	5305317376	2206	2792,91	0
مالي	2010	0	305499,76	9422267392	3991	2792,91	0
مالي	2015	7738,966	796997,67	12746688512	4305	2792,91	0
النيجر	1990	859457,43	5986818,8	2480673280	293	2472,29	0
النيجر	1995	300478,99	1765006,1	1880803328	364	2472,29	0
النيجر	2000	816406,43	1179814,6	1798374528	438	2472,29	0
النيجر	2005	702520,31	212592,15	3405134592	446	2472,29	0
النيجر	2010	158,63203	14911387	5718589440	454	2472,29	0

النيجر	2015	14,290839	13853207	7142951424	460	2472,29	0
موريطانيا	1990	13571,685	19640350	1019600768	1450	2682,11	0
موريطانيا	1995	2476407,1	21749197	1415296640	1549	2682,11	0
موريطانيا	2000	1053982,7	12485813	1081207552	1601	2682,11	0
موريطانيا	2005	20177761	164338,83	1857835392	1614	2682,11	0
موريطانيا	2010	3132,3105	1166160,6	3526946816	1627	2682,11	0
موريطانيا	2015	642568,53	33036144	na	1634	2682,11	0
سنغال	1990	189999,58	142439,08	5716644352	3464	3126,49	0
سنغال	1995	536651,02	160819,9	4878718976	3622	3126,49	0
سنغال	2000	105064,11	435792,62	4679604736	3275	3126,49	0
سنغال	2005	328357,67	2428942	8707014656	3523	3126,49	0
سنغال	2010	163464,1	722168,98	12932427776	3946	3126,49	0
سنغال	2015	727205,57	2410234	113609989120	4050	3126,49	0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

(*) http://www.cepii.fr/cepii/en/bdd_modele/presentation.asp?id=8

(**) <http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates15.shtml>

(***) http://correlatesofwar.org/data-sets/bilateral-trade/cow_trade_4.0

تابع للملحق رقم 01

- الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (1990-2015) بالدولار الأمريكي

2015	2010	2005	2000	1995	1990	الجزائر
166838616064	161207304192	103198646272	54790057984	41764052992	62045097984	

Source: http://www.cepii.fr/cepii/en/bdd_modele/presentation.asp?id=8

الملحق رقم 02: تطور الأجر الأدنى المضمون الاسمي والحقيقي للجزائر

السنة	الأجر الأدنى المضمون الاسمي	المستوى العام للأسعار	الأجر الأدنى المضمون الحقيقي (دينار جزائري)
2005	12000	111.47	10765.22
2006	12000	114.05	10521
2007	12000	118.24	1014.88
2008	12000	123.98	9678.78
2009	12000	131.10	9153.31
2010	15000	136.23	11010.79
2011	15000	142.39	10534.44
2012	18000	155.05	11609.15
2013	18000	166.10	10836.84
2014	18000	164.77	10924.31
2015	18000	172.65	10425.71

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم 03: نتائج التقدير القياسي لأثر الهجرة الخارجية الجزائرية على الصادرات الجزائرية

- الملحق 3-1: أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة

```
. sum Explog GDPilog GDPjlog emiglog distlog rta
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Explog	326	5.81e+08	1.61e+09	0	1.49e+10
GDPilog	330	9.83e+10	5.02e+10	4.18e+10	1.67e+11
GDPjlog	325	5.82e+11	1.75e+12	1.01e+09	1.80e+13
emiglog	327	24045.46	150864.8	0	1430656
distlog	330	3916.326	3486.847	650.6	16543.65
rta	330	.3666667	.4826262	0	1

- الملحق 3-2: نتائج اختبار مشكلة الارتباط المتعدد

```
. vif
```

Variable	VIF	1/VIF
distlog	1.75	0.572688
GDPjlog	1.72	0.581624
emiglog	1.71	0.585880
rta	1.63	0.613263
GDPilog	1.09	0.921428
Mean VIF	1.58	

- الملحق 3-3: نتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقل

	year	id	Explog	GDPilog	GDPjlog	emiglog	distlog
year	1.0000						
id	0.0000	1.0000					
Explog	0.1483	-0.2797	1.0000				
GDPilog	0.8832	0.0000	0.1088	1.0000			
GDPjlog	0.2683	-0.4057	0.4822	0.2451	1.0000		
emiglog	0.1307	-0.1247	0.4441	0.1098	0.4325	1.0000	
distlog	-0.0000	0.3711	-0.3769	-0.0000	0.0196	-0.3674	1.0000
rta	0.1933	-0.5863	0.3384	0.1809	0.3290	0.3328	-0.4321
	rta						
rta	1.0000						

- الملحق 3-4: نتائج اختبار Breusch-Pagan/ test for heteroskedasticity

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

H0: Constant variance

Variables: fitted values of Explog

chi2(1) = 38.94

Prob > chi2 = 0.0000

- الملحق 3-5: نتائج نموذج الانحدار المجمع

. reg Explog GDPillog GDPjlog emiglog distlog rta

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	320
Model	893.775004	5	178.755001	F(5, 314)	=	42.72
Residual	1313.77943	314	4.18401093	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.4049
				Adj R-squared	=	0.3954
Total	2207.55444	319	6.92023334	Root MSE	=	2.0455

Explog	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
GDPillog	-.0617686	.5147593	-0.12	0.905	-1.074582 .9510448
GDPjlog	1.457219	.17723	8.22	0.000	1.108511 1.805927
emiglog	.1616137	.1360808	1.19	0.236	-.1061318 .4293591
distlog	-3.056059	.4517439	-6.77	0.000	-3.944887 -2.167232
rta	-.1193404	.3011124	-0.40	0.692	-.7117934 .4731126
_cons	1.193434	5.545658	0.22	0.830	-9.717913 12.10478

- الملحق 3-6: نتائج نموذج التأثيرات الثابتة

```
. xtreg Explog GDPillog GDPjlog emiglog distlog rta, fe
note: distlog omitted because of collinearity
```

Fixed-effects (within) regression Number of obs = 320
Group variable: id Number of groups = 55

R-sq: Obs per group:

within = 0.0673	min = 3
between = 0.3207	avg = 5.8
overall = 0.2326	max = 6

F(4,261) = 4.71

corr(u_i, Xb) = -0.1755 Prob > F = 0.0011

Explog	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
GDPillog	-.0468887	.6919361	-0.07	0.946	-1.409376	1.315599
GDPjlog	1.38542	.6270893	2.21	0.028	.1506214	2.620218
emiglog	.6977456	.5064269	1.38	0.169	-.2994569	1.694948
distlog	0 (omitted)					
rta	-.886048	.4464096	-1.98	0.048	-1.765071	-.0070251
_cons	-9.920561	5.004517	-1.98	0.048	-19.77493	-.0661939
sigma_u	1.7971024					
sigma_e	1.6470711					
rho	.54347838 (fraction of variance due to u_i)					

F test that all u_i=0: F(54, 261) = 5.44 Prob > F = 0.0000

- الملحق 3-7: نتائج التأثيرات العشوائية

```
. xtreg Explog GDPillog GDPjlog emiglog distlog rta, re
```

Random-effects GLS regression Number of obs = 320
Group variable: id Number of groups = 55

R-sq: Obs per group:

within = 0.0624	min = 3
between = 0.5659	avg = 5.8
overall = 0.4016	max = 6

Wald chi2(5) = 85.10

corr(u_i, X) = 0 (assumed) Prob > chi2 = 0.0000

Explog	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
GDPillog	-.0045506	.4519461	-0.01	0.992	-.8903486	.8812474
GDPjlog	1.489872	.2651597	5.62	0.000	.9701683	2.009575
emiglog	.2148369	.2106987	1.02	0.308	-.198125	.6277987
distlog	-3.191344	.6924206	-4.61	0.000	-4.548463	-1.834224
rta	-.4817847	.3544811	-1.36	0.174	-1.176555	.2129854
_cons	.6839717	4.839813	0.14	0.888	-8.801888	10.16983
sigma_u	1.2753331					
sigma_e	1.6470711					
rho	.37482261 (fraction of variance due to u_i)					

- الملحق 3-8: نتائج اختبار Lagrange Multiplier

```

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

Explog[id,t] = Xb + u[id] + e[id,t]

Estimated results:

```

	Var	sd = sqrt(Var)
Explog	6.920233	2.630634
e	2.712843	1.647071
u	1.626474	1.275333

```

Test: Var(u) = 0
      chibar2(01) = 84.81
      Prob > chibar2 = 0.0000

```

- الملحق 3-9: نتائج اختبار Hausman

```

. hausman fe re

```

	Coefficients			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
GDPilog	-.0468887	-.0045506	-.0423381	.5239468
GDPjlog	1.38542	1.489872	-.1044521	.5682705
emiglog	.6977456	.2148369	.4829087	.4605152
rta	-.886048	-.4817847	-.4042633	.2713388

```

      b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
      B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

      chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
              = 3.06
      Prob>chi2 = 0.5474

```

- الملحق 3-10: نتائج نموذج التأثيرات العشوائية بعد معالجة مشكل عدم ثبات التجانس

```
. xtreg Explog GDPilog GDPjlog emiglog distlog rta, re robust
```

Random-effects GLS regression Number of obs = 320
Group variable: id Number of groups = 55

R-sq: Obs per group:

within = 0.0624	min =	3
between = 0.5659	avg =	5.8
overall = 0.4016	max =	6

Wald chi2(5) = 146.74
corr(u_i, X) = 0 (assumed) Prob > chi2 = 0.0000

(Std. Err. adjusted for 55 clusters in id)

Explog	Robust				
	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
GDPilog	-.0045506	.4174844	-0.01	0.991	-.8228051 .8137038
GDPjlog	1.489872	.2732127	5.45	0.000	.9543846 2.025359
emiglog	.2148369	.3241424	0.66	0.507	-.4204706 .8501444
distlog	-3.191344	.4988556	-6.40	0.000	-4.169083 -2.213605
rta	-.4817847	.2901144	-1.66	0.097	-1.050399 .0868291
_cons	.6839717	4.838822	0.14	0.888	-8.799945 10.16789
sigma_u	1.2753331				
sigma_e	1.6470711				
rho	.37482261	(fraction of variance due to u_i)			

الملحق رقم 04: نتائج التقدير القياسي لأثر الهجرة الخارجية الجزائرية على الصادرات الجزائرية

- الملحق 4-1: أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة

```
. sum implog GDPilog GDPjlog emiglog distlog rta
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
implog	326	3.53e+08	9.25e+08	0	8.89e+09
GDPilog	330	9.83e+10	5.02e+10	4.18e+10	1.67e+11
GDPjlog	325	5.85e+11	1.76e+12	1.01e+09	1.80e+13
emiglog	327	24045.46	150864.8	0	1430656
distlog	330	3916.326	3486.847	650.6	16543.65
rta	330	.3666667	.4826262	0	1

- الملحق 4-2: نتائج اختبار Breusch-Pagan/ test for heteroskedasticity

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

Ho: Constant variance

Variables: fitted values of IMPlog

chi2(1) = 114.81

Prob > chi2 = 0.0000

- الملحق 4-3: نتائج نموذج الانحدار المجمع

```
. reg IMPlog GDPillog GDPjlog emiglog distlog rta
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	320
Model	735.26283	5	147.052566	F(5, 314)	=	50.50
Residual	914.280913	314	2.91172265	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.4457
				Adj R-squared	=	0.4369
Total	1649.54374	319	5.17098352	Root MSE	=	1.7064

IMPlog	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
GDPillog	-.4075181	.4294204	-0.95	0.343	-1.252423 .4373869
GDPjlog	1.753492	.1478481	11.86	0.000	1.462594 2.04439
emiglog	-.3415368	.1135208	-3.01	0.003	-.5648944 -.1181792
distlog	-1.726321	.3768521	-4.58	0.000	-2.467796 -.9848468
rta	.5724562	.2511928	2.28	0.023	.0782224 1.06669
_cons	-1.146687	4.626276	-0.25	0.804	-10.24911 7.955732

- الملحق 4-6: نتائج اختبار Lagrange Multiplier

```

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

IMPlog[id,t] = Xb + u[id] + e[id,t]

Estimated results:

```

	Var	sd = sqrt(Var)
IMPlog	5.170984	2.27398
e	1.160019	1.077042
u	1.87213	1.368258

```

Test: Var(u) = 0
      chibar2(01) = 281.34
      Prob > chibar2 = 0.0000

```

- الملحق 4-7: نتائج اختبار Hausman

```

. hausman fe re

```

	Coefficients			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
GDPilog	-.2250107	-.2891871	.0641764	.3172393
GDPjlog	1.150757	1.498896	-.3481394	.3375748
emiglog	.4453475	-.0780816	.5234291	.2729423
rta	.3911626	.5373003	-.1461376	.1352497

```

      b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
      B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

      chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
              = 4.63
      Prob>chi2 = 0.3277
      (V_b-V_B is not positive definite)

```

- الملحق 4-8: نتائج نموذج التأثيرات العشوائية بعد معالجة مشكل عدم ثبات التجانس

```
. xtreg IMPlog GDPillog GDPjlog emiglog distlog rta, re robust

Random-effects GLS regression           Number of obs   =       320
Group variable: id                     Number of groups =        55

R-sq:                                  Obs per group:
    within = 0.1033                      min =           3
    between = 0.5236                     avg =          5.8
    overall = 0.4364                     max =           6

                                Wald chi2(5)    =    119.82
corr(u_i, X) = 0 (assumed)             Prob > chi2    =     0.0000
```

(Std. Err. adjusted for 55 clusters in id)

IMPlog	Robust				
	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
GDPillog	-.2891871	.4139793	-0.70	0.485	-1.100572 .5221975
GDPjlog	1.498896	.2863806	5.23	0.000	.9376005 2.060192
emiglog	-.0780816	.2923371	-0.27	0.789	-.6510518 .4948887
distlog	-1.368629	.5141525	-2.66	0.008	-2.37635 -.3609087
rta	.5373003	.2183924	2.46	0.014	.109259 .9653415
_cons	-1.564635	4.16077	-0.38	0.707	-9.719595 6.590324
sigma_u	1.3682581				
sigma_e	1.0770416				
rho	.61742687	(fraction of variance due to u_i)			

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: الهجرة الدولية من التنظير إلى التنظيم	60-02
تمهيد	02
المبحث الأول: الهجرة الدولية: المفهوم، الأسباب والخصائص	30-03
المطلب الأول: مفهوم الهجرة وأنواعها	06-03
المطلب الثاني: أسباب ودوافع الهجرة الدولية	18-06
المطلب الثالث: واقع حركة الهجرة الدولية المعاصرة	30-18
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة الدولية	39-31
المطلب الأول: النظرية الاقتصادية الكلية	34-31
المطلب الثاني: النظرية الاقتصادية الجزئية	36-34
المطلب الثالث: النظرية الاقتصادية-الاجتماعية	39-36
المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية للهجرة الدولية على الدول المصدر والاستقبال	48-39
المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية للهجرة الدولية على دول المصدر	44-40
المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للهجرة الدولية على دول الاستقبال	48-45
المبحث الرابع: عرض لبعض النماذج الدولية في تنظيم الهجرة الدولية الوافدة	59-48
المطلب الأول: النموذج الأمريكي	51-48

55-51.....	المطلب الثاني: النموذج الكندي.....
59-55.....	المطلب الثالث: النموذج الفرنسي.....
60.....	خلاصة الفصل.....
113-62.....	الفصل الثاني: تفسير التبادل التجاري الدولي.....
62.....	تمهيد.....
83-36.....	المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التبادل التجاري الدولي.....
71-63.....	المطلب الأول: الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية.....
83-71.....	المطلب الثاني: الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية (النيوكلاسيك).....
89-83.....	المبحث الثاني: النظرية الجديدة في تفسير التبادل التجاري الدولي.....
86-83.....	المطلب الأول: العامل التكنولوجي والتجارة الدولية.....
89-86.....	المطلب الثاني: التمييز بين المنتجات كأساس للتجارة الدولية.....
113-89.....	المبحث الثالث: النظرية الحديثة في تفسير التبادل التجاري الدولي.....
99-89.....	المطلب الأول: اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية.....
112-100.....	المطلب الثاني: نموذج التجارة داخل الصناعة.....
113.....	خلاصة الفصل.....
160-115.....	الفصل الثالث: تحليل نظري لتأثير الهجرة الدولية على التبادل التجاري الدولي.....

115.....	تمهيد
140-116.....	المبحث الأول: التجارة الدولية وهجرة العمل دوليا: تكامل أم تبادل
121-116.....	المطلب الأول: العامل وقرار الهجرة
126-121.....	المطلب الثاني: انعكاسات هجرة العمل الدولية على أسواق العمل في كلا البلدين
140-127.....	المطلب الثالث: تكاملية أم تبادلية العلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة الدولية
151-140.....	المبحث الثاني: قنوات تأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية
148-140.....	المطلب الأول: الرأسمال الاجتماعي للمهاجر
151-148.....	المطلب الثاني: الرأسمال الثقافي للمهاجر
160-151.....	المبحث الثالث: النموذج النظري لتأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية
154-151.....	المطلب الأول: تأثير المعلومة على السعر
159-154.....	المطلب الثاني: نموذج "D.Gould" لتأثير الهجرة الدولية على التجارة الدولية
160.....	خلاصة الفصل
المبحث الرابع: دراسة قياسية لتأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري الجزائري للجزائر مع الدول	
المستقبله لمهاجريها.....	
218-162.....	
162.....	تمهيد
187-162.....	المبحث الأول: واقع الهجرة الخارجية الجزائرية
167-162.....	المطلب الأول: تطور الهجرة الجزائرية نحو الخارج
177-167.....	المطلب الثاني: خصائص الهجرة الخارجية الجزائرية

المطلب الثالث: محددات الهجرة الخارجية الجزائرية في ظل واقع الاقتصاد الجزائري.....	178-187
المبحث الثاني: الإحاطة بجوانب نموذج الجاذبية كنموذج للدراسة.....	188-196
المطلب الأول: التأسيس النظري لنموذج الجاذبية.....	188-191
المطلب الثاني: تحليل متغيرات نموذج الجاذبية.....	192-193
المطلب الثالث: استخدامات وعيوب النموذج.....	193-196
المبحث الثالث: تقدير تأثير الهجرة الخارجية الجزائرية على التبادل التجاري للجزائر مع دول الاستقبال.....	196-217
المطلب الأول: نموذج الجاذبية المقترح للدراسة.....	196-199
المطلب الثاني: تقدير نموذج الجاذبية للصادرات.....	199-211
المطلب الثالث: تقدير نموذج الجاذبية للواردات.....	211-217
خلاصة الفصل.....	218
الخاتمة.....	220-227
قائمة المراجع.....	229-239
قائمة الأشكال والجداول.....	241-244
الملاحق.....	246-264
فهرس المحتويات.....	265-269